جامعة امحمد بوقرة – بومرداس –
كلية الحقوق والعلوم السياسية – بودواو-
قسم العلوم السياسية.

دور حركات الإسلام السياسي في عملية الانتقال الديمقراطي (دراسة مقارنة: حركة النهضة التونسية، جماعة الإخوان المسلمين في مصر 2011 - 2019).

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية.

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالب: محفوظ عيس.

إشراف: أ.د. درويش جمال.

لجنة المناقشة:

1- أ.د. بن صغير عبد العظيم، أستاذ جامعة امحمد بوقرة- بومرداس.....رئيسا.

2- أ.د. درويش جمال، أستاذ جامعة امحمد بوقرة- بومرداس.....مقررا.

3- د. زهير بوعمامة، أ. محاضر (أ)، المركز الجامعي تيبازة.....ممتحنا.

4- د.ونوغي مصطفى، أ. محاضر (أ)، جامعة تيزي وزو.....ممتحنا.

5- د. عبد الحميد مشري، أ.محاضر (أ)، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس.....ممتحنا.

السّنة الجامعية: 2023/2022.

مقدِّمة :

الفصل الأول: حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لحركات الإسلام السياسي.

المبحث الثاني: البناء الفكري لحركات الإسلام السياسي.

المبحث الثالث: الامتداد السياسي والاجتماعي لحركات الإسلام السياسي.

الفصل الثَّاني: طبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والنظام السياسي في مصر وتونس.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في مصر وتونس.

المبحث الثاني: المحددات التفسيرية لطبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والأنظمة.

الفصل الثالث: الممارسة السياسية لحركات الإسلام السياسي أثناء عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس.

المبحث الأول: موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية.

المبحث الثاني: طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي.

المبحث الثالث: واقع عملية الانتقال الديمقراطي.

الفصل الرابع: أثر العامل الداخلي والخارجي في عملية الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: وقف المسار الديمقراطي في مصر.

المبحث الثاني: عملية التوافق السياسي في تونس.

المبحث الثالث: الدور الإقليمي والدولي في عملية الانتقال الديمقراطي.

خاتمة.

إهداء

إلى كل أفراد العائلة الكريمة.

خاصة الوالدين.

إلى روح جدتي ...عرفانا بالجميل.

عيـس محفـوظ

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله ربّ العالمين، الَّذي أمدني الصَّبر والقوة لإنجاز وإتمام هذا العمل الَّذي نرجو من الله عزَّ وجلّ أن يفيد الأجيال الحالية والمستقبلية في إثراء البحث العلمي.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدَّم بجزيل الشُّكر والثناء الجميل إلى العائلة الكريمة.

مُـقَـدِّمَـة:

شهدت تونس ومصر في أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011 احتجاجات شعبية فيما أطلق عليه إعلاميا بالربيع العربي، حيث أحدثت تلك الاحتجاجات عديد التغييرات السياسية والاجتماعية، أين أظهرت تلك الأحداث فاعل سياسي جديد للمشهد السياسي وهو حركات الإسلام السياسي، ممثلا في حركة النهضة وجماعة الإخوان المسلمين ذات الخلفيات الإسلامية في ممارسة العمل السياسي، والتي قدمت نفسها كبديل سياسي لنظام الحكم ، تعمل على تقديم خطاب سياسي يدعو إلى بناء دولة على أسس ومبادئ الديمقراطية، في المشاركة والحوار وتحقيق التوافق بين جميع النخب السياسية.

نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل وتفسير السلوك السياسي لكل من جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة التونسية، خلال فترة مشاركتهما في تسيير عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك انطلاقا من اعتماد مقاربة المقارنة بينهما، وفق التكامل المنهجي الشامل الذي يرتكز على ضرورة الإحاطة بكافة المتغيرات المحيطة بالظاهرة، حيث نبحث بداية عن المرجعية التاريخية والفكرية في ظهور هذه الحركات، وطبيعة الإطار القانوني المحدد لنشاطها السياسي، بالتالي ننطلق من العام إلى الخاص ومن الكل إلى الجزء، بذكر جميع هذه الحركات التي عرفتها تونس ومصر، وصولا للحركات محل الدراسة ودورها أثناء عملية الانتقال الديمقراطي، وكشف مختلف جوانب وآليات العمل السياسي التي تقدمها فاعلا أساسيا في العملية السياسية.

تعد قضايا التحول الديمقراطي من المحاور الجوهرية في حقل الدراسات المقارنة، وذلك انطلاقا من دراسة مختلف الفواعل والظواهر السياسية التي مثلت دافعا قويا للتحول السياسي للدول نحو الديمقراطية، إذ تناولت الدراسات السياسة المقارنة في هذا الموضوع مسألة تجاوز الأطر النظرية، التي ربطت الديمقراطية بضرورة تعزيز المشاركة السياسية وإجراء انتخابات دورية للتداول السلمي على السلطة، بحيث برزت قضية الانتقال الديمقراطي كفرع مستقل في الدراسات السياسية المقارنة، اشتغل فيه الباحثين في الأسباب والدوافع التي تأخذ بمجتمعات معينة دون غيرها في مسار انتقالي، يقود بها نحو التحول إلى نظام حكم ديمقراطي.

بالتالي البحث في طبيعة البيئة السياسية ودور مختلف فاعليها، في إرساء دعائم نظام حكم ديمقراطي، أو ما قد تتعرض له تلك العملية من عراقيل تعطل فرص التحول السليم إلى الديمقراطية.

لقد شكلت البيئة العربية النموذج السياسي الفريد من نوعه، نظير ما يحمله من تجاذبات وتناقضات حالت دون وصول معظم الأطراف والفواعل السياسية- خاصة منها حركات الإسلام السياسي أو أنصارها- لبناء توافق سياسي، يرتكز على مبدأ القبول بمخرجات العملية السياسية ونحو المشاركة السياسية في بناء الدولة ، من خلال المشاركة البناءة في المرحلة الانتقالية، والوصول بها لمرحلة الترسيخ الديمقراطي وتعزيز الثقافة السياسية.

لقد تصادف أن كلا البلدين تونس ومصر شهدا احتجاجات شعبية، قادت الفواعل السياسية فيها نحو تبني إجراءات عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال إشراك كافة الفاعلين في هذه العملية،، لكن وإن تشاركت في الأسباب، فقد اختلفت أدوار الفواعل السياسية من حيث مشاركتها في العملية الانتقالية، وبالتالي الاختلاف في النتائج ومخرجات العملية السياسية.

1- <u>أهمية الموضوع:</u> تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على دراسة آليات الممارسة السياسية عند حركات الإسلام السياسي، وكيفية تعاملها مع المرحلة الانتقالية في بلدانها للتحول نحو الديمقراطية، لذا سيتم الانطلاق من وضع منهجية مقارنة حول ظاهرة الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس، والأخذ بمتغير حركات الإسلام السياسي كمتغير تفسيري، تسمح دراسته بتتبع تطور الظاهرة، ورصد مختلف مدخلاتها ومخرجاتها، وانعكاسات ذلك على عملية ترسيخ الديمقراطية في ظل التدخلات الخارجية.

ومن هنا فإنَّ **هذه الدِّراسة تستهدف** أساسا:

- ✓ معرفة الخلفيات التَّاريخية والسِّياسية والاجتماعية المؤسسة لحركات الإسلام السياسي، وتتبُّع مسار تطوُّرِها.
- ✓ معرفة المبادئ والقواعد التي تحكم طبيعة العلاقة بين النظام السياسي في مصر وتونس وحركات الإسلام السياسي.
- ✓ معرفة موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية، ودورها في بنائها أو تعطيلها.
- ✓ معرفة مدى قدرة حركات الإسلام السياسي في إدارة المرحلة الانتقالية.

2- <u>أسباب اختيار الموضوع:</u> إنَّ أهمّ سبب لاختيار هذا الموضوع يعود إلى الحرص على إيجاد مبررات من الموضوعية في تقييم نشاط حركات الإسلام السياسي، من حيث معرفة سلوكها السياسي وموقفها من الديمقراطية ، وكشف مختلف جوانب وآليات العمل السياسي عند هذه الحركات.

إضافة إلى ذلك فإن موضوع الدراسة له امتدادات في الماضي والحاضر، بحيث أن وقائع التاريخ المؤثرة على المستقبل فرضت ضرورة دراسته من خلال إبراز الجوانب التالية:

- التطرق إلى قضية الديمقراطية فكرا وممارسة عند حركات الإسلام السياسي.
- دراسة السلوك السياسي لحركات الإسلام السياسي.
- معرفة المسارات العامة في مشاركة حركات الحركات الإسلام السياسي في عملية الانتقال الديمقراطي .

3- <u>الدراسات السابقة:</u>

لقد شكل موضوع دور حركات الإسلام السياسي في عملية الانتقال الديمقراطي اهتمام العديد من الأدبيات، وسيتمُّ الإشارة إلى مختلف الدِّراسات والمُؤَلَّفات، كالتالي:

1- كتاب " لؤي صافي "، **الحُرِّيـة و المواطنـة و الإسـلام السِّياسـي** ، الصَّادر عن دار المجتمع المدني و الدُّستور (مُؤَسَّسَة ثقافيَة) في عام 2012م[1]، يعالج فيه الكتاب ظاهرة الإسلام السياسي ويربطها بمفاهيم الحُرِّية والمواطنة والإسلام السِّياسي في بنية الثَّقافة العربية و بيئتها الاجتماعية، ثُمَّ الوصول إلى محاولة الضَّبط المفاهيمي لمصطلحي: الثَّورة و الرَّبيع العربي، تساعدنا هذه الدراسة في محاولة ضبط المفاهيم التي صاحبت نشاط حركة النهضة التونسية وجماعة الاخوان المسلمين في مصر، من خلال دراسة السلوك السياسي لها ضمن بيئتها الاجتماعية والثقافية.

2- كتاب " نغم محمد صالح" : " **الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب، تونس ، الجزائر) دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية**"، لقد تميزت هذه الدراسة أنها ذات أهمية من حيث معالجة موضوع الحركات الإسلامية من زوايا تحليلية مختلفة، إذ تم تناول التطور الفكري لهذه الحركات وطبيعة أهدافها وممارساتها، ودورها في الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير والديمقراطية[2]، يمكن الاستفادة من هذه الدراسة، من حيث تجاوز الأطر التحليلية للكاتب وإيجاد منظور تحليلي مغاير للدراسة.

---

[1] لؤي صافي، **الحرية والمواطنة والإسلام السِّياسي**، (د ب ن: دار المجتمع المدني والدُّستور، 2012)، عدد الصفحات 264.

[2] محمد صالح نغم ، " **الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب، تونس ، الجزائر) دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية** ، (السودان: الجنان للنشر والتوزيع ، 2010)، عدد الصفحات 455.

3- كتاب "حيدر إبراهيم علي" : " **التيارات الإسلامية والديمقراطية** "، يرى الكاتب أن العلاقة بين الحركات الإسلامية والديمقراطية يشبها الغموض والتناقض، إذ من الحركات من يرى في آليات ووسائل الديمقراطية وسيلة شرعية وأداة تمكين توصلها إلى الحكم والسلطة، لكن هناك من يطرح عديد التحفظات حول بعض القواعد العامة لديمقراطية كقضايا حقوق الإنسان (المرأة، الأسرة...)، والتي غالبا ما تصطدم بمسألة خصوصية المجتمعات ومقومات الثقافة والهوية الإسلامية[1]، لكن أغفل الكاتب الحديث عن تجربة الحكم الإسلامي في عهد الرسول(ص)، بحيث استطاع إقامة حكم ديمقراطي إسلامي.

4- كتاب لمجموعة من الباحثين من بينهم: مجدي حامد، عبد الإله بلقزيز، عبد اللطيف الهرماسي، وآخرون، بعنوان: " **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، حيث تضمنت الدراسة أوراق بحثية منها: الإسلام والديمقراطية، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية، البناء لجماعات الإسلام السياسي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات (مصر كحالة دراسة)[2]، يمكن الاستفادة من هذه الدراسة حول ما تقدمه من أبحاث في دراسة السلوك السياسي لحركات الاسلام السياسي.

5- كتاب "عبد الوهاب الأفندي، حسن حنفي وآخرون" : " **الحركة الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**"، يتناول هذا الكتاب وجهات نظر واجتهادات فكرية لعديد الباحثين المختصين في موضوع الحركة الإسلامية، من حيث دراسة ملابسات النشأة والتأسيس، وطبيعة الفكر والممارسة السياسية بين الجنوح إلى التطرف أو الاعتدال، وبالتالي دور هذه الحركات في الحياة السياسية في خلق حالة الصدام والعنف أو حالة الاستقرار السياسي، وتأثير مختلف المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل هذه الحركات[3]، فكانت هذه الدراسة ذات أهمية لما تضمنته من معلومات ومعطيات ذات دلالة، حول الرؤى الفكرية للحركات الإسلامية ومختلف ممارساتها السياسية

---

[1] علي حيدر إبراهيم ، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، عدد الصفحات 388.

[2] مجدي حامد، عبد الإله بلقزيز، عبد اللطيف الهرماسي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، عدد الصفحات 428.

[3] عبد الوهاب الأفندي، حسن حنفي وآخرون، **الحركة الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، 2002، عدد الصفحات 235.

6- رسالة ماجستير قدمها الطالب دحماني مولود بعنوان: " **أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة من مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة : تونس وليبيا 2011-2015** "[1]، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، حيث اهتمت بدراسة التحولات السياسية العربية التي بدأت في سنة 2011، وما صاحبها من ظروف معقدة، خاصة الجانب الأمني في مستوياته الداخلية والخارجية، نظرا لهشاشة البنى الموروثة عن الأنظمة السابقة، من خلال دراسة مقارنة بين حالتي تونس وليبيا.

7-رسالة ماجستير لطالب عبد الرحمن يوسف سلامة بعنوان: " **التجربة التونسية والتحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر 2010**"[2]، حاول الطالب التطرق إلى طبيعة التجربة التونسية في التحول الديمقراطي منذ استقلال تونس حتى بداية عام 2016، أين تناول بالدراسة والتحليل مراحل التحول عقب ما سماه ثورة 2011، فحاول دراسة أهم التحديات والعقبات التي اعترضت التحول الديمقراطي، كما استعرضت الدراسة دستور تونس الجديد الذي أنتجته المرحلة الانتقالية.

8- رسالة ماجستير بوروني زكرياء، بعنوان: " **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر**"، **حيث تناولت هذه الدراسة كيفية الانتقال الديمقراطي ودور الظروف والمتغيرات المحيطة بالنظام السياسي وتأثيرها عليه** " [3]، من خلال هذه الدراسة يمكن تعزيز دراستنا في الحديث عن دور النخب السياسية عند حركة النهضة التونسية وجماعة الاخوان المسلمين في مصر، أثناء مشاركتها في عملية الانتقال الديمقراطي التي عرفها البلدين بداية عام 2011، وما صحاب هذه العملية من ظروف داخلية وخارجية أثرت في مخرجاتها ونتائجها.

---

[1] دحماني مولود،" **أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة من مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة : تونس وليبيا 2011-2015** "، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2016، عدد الصفحات 217.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة بعنوان: " **التجربة التونسية والتحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر 2010**"،"رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2016، عدد الصفحات 259.

[3] بوروني زكرياء، " **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر**"، "، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2016، عدد الصفحات، 280.

نتناول في هذه الدراسة موضوع حركات الإسلام السياسي من زاوية تحليل مغايرة للدراسات السابقة، بحيث يتم التركيز على السياق السياسي وطبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركات في العمل على تسهيل فرص التحول نحو الديمقراطية كدور إيجابي ذو فعالية، أو من حيث انحرافها نحو خلق صراع سياسي، قد يؤسس لخلق حالة صدام سياسي أو صدام مسلح، بينها وبين أطراف سياسية وغير سياسية تخالفها في الإيديولوجية والممارسة السياسية، ووفق السياقات الداخلية والخارجية الداعمة أو الرافضة لها.

5- الإشكالية: إشكالية هذه الدّراسة مبنية على أساس تحليل السلوك السياسي لحركات الإسلام السياسي في تحديد موقفها من الديمقراطية، وذلك بدراسة أهم المتغيرات المحددة لهذا السلوك عند حركة النهضة التونسية، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر، واستنادا على ذلك، **نطرح الإشكالية التّالية:**

كيف كان دور حركات الإسلام السياسي في عملية الانتقال الديمقراطي في كل من مصر و تونس عام 2011؟

بنيت هذه الإشكالية على أساس مجموعة من التّساؤلات يمكن إجمالها فيما يلي:

- ما هي المسارات التاريخية والسياسية لتطور حركات الإسلام السياسي؟
- ما هي العوامل المحددة لطبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والنظام السياسي في مصر وتونس؟
- ما طبيعة التحديات التي واجهت حركات الإسلام السياسي في إشراكها للمرحلة الانتقالية ؟
- ما هي عوامل التحول نحو الديمقراطية عند حركات الإسلام السياسي ؟
- لماذا اختلفت مخرجات العملية الديمقراطية في مصر وتونس، على الرغم من كون الحزبيين الإسلاميين ينتميان إلى نفس الإيديولوجية (الإخوان المسلمين)؟
- ما طبيعة الدور الإقليمي والدولي في دعم أو عرقلة الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس؟

6- فرضيات الدراسة:

- إنَّ اختلاف البناءات الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة التونسية، أنتج مسارات تفاضلية فيما بينها من حيث آليات الممارسة السياسية.
- إنَّ تعامل النظام السياسي في تونس ومصر مع حركات الإسلام السياسي مرتبط أساسا بمواقف هذه الحركات من النظام نفسه ثم من الديمقراطية.

- كلما توفرت فرص التوافق السياسي بين أطراف العملية السياسية في تونس ومصر ، كلما تزايدت فرص البناء الديمقراطي لدولة.
- لا يمكن تجاهل العوامل الخارجية إضافة للعوامل الداخلية في دعم أو عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي التي عرفتها تونس ومصر عام 2011.

7- حدود مشكلة الدراسة: إنَّ المجال الزَّمني لدراسة تمَّ تحديده بالفترة الزَّمنية الممتدَّة بين 2011 – 2019، و يعودُ أساس تحديد بداية الدِّراسة إلى موجة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية ضد أنظمة الحكم ، والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية، فكان من بين قوى هذه الاحتجاجات حركات الإسلام السياسي، التي حاولت المشاركة في عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي.

8 – المقاربة المنهجية:

– **اقتراب النخبة السياسية:** يرتكز على دراسة الخلفية الاجتماعية وسمات أعضاء النخبة وبالذات تلك الحاكمة، بافتراض أن الحاكم في أي مجتمع هم جماعة تتميز بالتماسك والقوة وتتخذ القرارات الهامة، حيث تسمح دراستهم في إبراز أنماط التفاعلات الأساسية في المجتمع[1]، و يتم توظيف هذا الاقتراب بالتركيز على النخبة السياسية في مصر وتونس ودورها في العمل السياسي والاجتماعي.

– **المنهج المقارن:**

الباحث في هذا المنهج يتولى دراسة ظاهرة معينة في مجتمع معين وفي وقت معين، ثم يقوم بمقارنتها بظواهر أخرى في مجتمع آخر في نفس الوقت[2]، أو هي دراسة أساسها التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر[3]، بالتالي يركز هذا المنهج على تحديد أوجه التماثل والتباين بين عدة أنظمة أو ظواهر وعلاقات[4].

---

[1] علي الدين هلال، نفين مسعد، **النظم العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، شوهد 2016/12/25: www.kotbarabia.com

[2] محيى محمد مسعد، **كيفية كتابة الأبحاث والأعداد للمحاضرات**، ط 2، (د ب ن: المكتب العربي الحديث،2000)، ص 32.

[3] عبد القادر الشخلي، **البحث العلمي المؤسسي** ، المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية والنشر، مصر، 15/14 مايو 2013، ص 8.

[4] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط 5، (الجزائر: دار هومة، 2007)، ص 71.

إذ يحاول الباحث من خلال توظيف هذا المنهج الكشف عن الظاهرة المراد دراستها من خلال التوصل إلى إجابات عن المشكلات التي تظهر خلال تحليل العلاقات، وذلك للإجابة عن كيف؟ ولما تحدث الظاهرة؟[1].

قد يعتمد الباحث منهج المقارنة الأفقية، الذي يقوم على دراسة الظاهرة على حدى، بحيث لا يعرض للظاهرة المقابلة محل المقارنة حتى ينهي من بحث ودراسة الظاهرة الأولى، أما إذا اعتمد الباحث منهج المقارنة الرأسية، فإنه يتناول كل جزئية من جزئيات الظاهرة محل الدراسة التي يقارن بها في آن واحد[2].

من خلال هذا المنهج يمكن المقارنة الأفقية بين طبيعة الأدوار التي يمكن أن تلعبها مختلف حركات الإسلام السياسي في كل من مصر وتونس، اللذان يمران بنفس الظاهرة السياسية (عملية الانتقال الديمقراطي)، وذلك بدراسة كافة جوانب التشابه والاختلاف التي صاحبت حدوث الظاهرة، والكشف عن طبيعة العوامل أو الأحداث التي أنتجتها، و كذلك معرفة طبيعة العلاقة التفسيرية التي أسهمت في حدوثها أو تفسيرها.

9-المقاربة النظرية:

- نظرية الأنساق العامة:

تفترض هذه النظرية أن معايير الحكم على الفعل الإنساني تصاغ في مجملها داخل المجتمع ذاته، وذلك بالتسليم بوجود ترابط بنيوي بين النسق الذي يمثل مجموع العوامل أو العمليات الاجتماعية، والسياسية ،والثقافية، والاقتصادية، والتاريخية، التي أنتجت الظاهرة، وبين البيئة التي تمثل الحاضنة الأكثر تعقيدا في اختزالها لكم كبير من الوقائع المنتجة للظاهرة[3]. ويتم اعتماد هذه الظاهرة بدراسة وتحليل عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس، ضمن النسق والبيئة التي نتجت فيها.

---

[1] فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002)، ص 99.

[2] صالح إبراهيم، المتيوتي، " أصول البحث العلمي القانوني" ، **مجلة الفقه والقانون**، شوهد 2016/12/25، على الرابط:

www.majalah.new.ma

[3] نيكولاس لومان، تر: يوسف فهمي حجازي، **مدخل إلى نظرية الأنساق**، (بغداد: منشورات الجمل، 2010)، ص 7

10- تحديد المفاهيم

- **الإسلام السياسي:** تختلف الأدبيات الغربية والعربية في تقديمها فهما دقيقا أو تعريفا واضحا وموحدا لمفهوم الإسلام السياسي، بحيث تقدم جل الأطروحات الغربية النشاط السياسي الإسلامي عامة على أنه ظاهرة موحدة وجامعة سواء سميت: بالتوجه الإسلامي، أو الإسلام السياسي، أو الإسلام الأصولي، ولقد ترسخ هذا الطرح وتعزز أمام التوجه الأميركي في إعلانه الحرب على الإرهاب كرد فعل على هجمات 2001/09/11، بالتالي ربط ظاهرة الإسلام السياسي بنشاط حركات إسلامية إرهابية، والقول أنه مصطلح أمريكي المنشأ تم تداوله بعد الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه عام 1979، وأن الإسلام السياسي يعد خروجا عن السياسات الموالية له[1]، كما يرى جل الغربيون أن العالم الإسلامي المعاصر، جميع الحروب التي يشهدها هي حروب دينية، كحركة طالبان في أفغانستان، وهي حركات أو جماعات أصولية يرتكز فكرها على الشرعية الإسلامية، و تكرس التطرف والعنف السياسي والإرهاب[2].

أما الفكر العربي يعتبر أن ظاهرة الإسلام السياسي تستدعي النظر إليها من زاوية أنها عبارة عن مجموع الجهود أو الاجتهادات التاريخية القديمة في التاريخ الإسلامي، والتي تستهدف إعادة تشكيل البنية الثقافية والاجتماعية العربية والإسلامية، بحيث ظهر الإسلام السياسي على شكل صراع فكري أخذ منحيين: منحى تجديدي، مثلته المدرسة الإصلاحية بريادة جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وكان اتجاه فكري يسعى إلى إعادة قراءة النص والتاريخ الإسلاميين قراءة جديدة، ومنحى تحديثي، استبطن الثقافة الغربية وعمل على استعارة قوالبها الفكرية ومؤسساتها مثل كتابات: زكي الأرسوزي، وطه حسين[3]. كما أن بروز الإسلام السياسي جاء كرد فعل على جهود الحداثيين في الاستئثار بالسلطة واعتماد العنف والقهر في التعامل مع دعاة التغيير السياسي، وبالتالي عمل الإسلام السياسي على إعادة توليد الأفكار والمؤسسات السياسية والتاريخية، قبل أن ينحى منحى القبول والانفتاح على أطروحات الديمقراطية[4].

---

[1] أنترناشويل كرايسز جروب، **نفهم التوجه الإسلامي**، تقرير كرايسز جروب، رقم 37 حول الشرق الأوسط/ شمال افريقيا، (2 آذار (مارس)، 2002)، ص 2.

[2] روا أوليفه ، تر: نصير مروة، **تجربة الإسلام السياسي**، ط 2، (لبنان: دار الساقي، 1992)، ص 41.

[3] لؤي صافي، **الحرية والمواطنة والإسلام السياسي** ،(د ن ب: دار المجتمع المدني والدستور، 2012)، ص 86.

[4] عبد الوهاب المؤدب، تر: محمد بنيس، **أوهام الإسلام السياسي**، لبنان: دار النهار للنشر، 2002)، ص 11.

- **الانتقال الديمقراطي:** عملية سياسية تشير إلى تضمين – أو إعادة تضمين– ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في العمل السياسي ويمثل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية وقيمية وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ وتوسيع دائرة المشاركة فيها، وبروز مراكز سياسية واجتماعية مختلفة بدرجة عالية من الاستقلالية[1]، وهي تفصل بين انهيار النظام التسلطي القائم وبين مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، فالانتقال الديمقراطي يبدأ بانهيار النظام السلطوي القائم يلي ذلك إقامة النظام الديمقراطي، ثم تأتي مرحلة الترسيخ الديمقراطي، وأخيرا مرحلة النضج الديمقراطي[2].

- **الدولة المدنية:** تقوم الدولة المدنية في جوهرها على رفض الاستبداد والتسلط، مهما كانت الجهة التي تمارسه، سواء كانت ثيوقراطية، أي دينية بالمفهوم الغربي، أو عسكرية، وترتكز أهم مقوماتها على أسس المواطنة، وسيادة القانون، واختيار الأمة للحاكم، وإمكانية محاسبته، والتداول السلمي للسلطة[3].

- **الدولة العميقة:** تشكلت بناء على علاقات تحالف بين شبكات رجال المال والإعلام والأعمال وأجهزة الأمن[4]، و يعتبر الكاتب " لباتريك أوني" أن مفهوم الدولة العميقة عبارة عن مجموعة من الفاعلين المجتمعيين الذين تجمعهم شبكة من العلاقات والتحالفات داخل الدولة تضم الرسمية وغير الرسمية النافذة، ثم تكون لها مصالح متشابكة، متقاطعة، مدفوعة سياسيا بمنطق الوصاية على المجتمع، تقوم بالدفاع عن مصالحها في مواجهة الحكام المنتخبين ديمقراطيا والممثلين الشعبيين، وغالبا ما تجمع بين مكوناتها، المؤسسات المحتكرة للقوة في الدولة: الجيش وقوى الأمن الداخلي والبنى الاستخباراتية[5].

---

[1] علي الدين هلال ، **النظام السياسي بين إرث الماضي وآفاق المستقبل (1981- 2010)**، (مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2010)، ص ص 480 – 481.

[2] أحمد منيسي، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة حالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص 11.

[3] أحمد محمد سعيد السعدي، **الدولة المدنية وموقف الإسلام منها**، شوهد 2016/12/26:
https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/495952 ..

[4] إيمان أحمد رجب، وخالد حنفي وآخرون، " الدولة: الأطر التحليلية لفهم التحولات الكبرى في مراحل ما بعد الثورات "، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 189، يوليو 2012، ص 8.

[5] Patrkh, **the deep state an emerging concept in Comparative Politiques**, Universite of Puget Sound Washington August , 2013, p 369.

11- تقسيم الدراسة:

في **الفصل الأول** من الدراسة نتطرق إلى دراسة تركيبة الخريطة السياسية لحركات الإسلام السياسي في مصر وتونس، بحيث يتناول **المبحث الأول** الخلفية التاريخية لحركات الإسلام السياسي، أما **المبحث الثاني** نحاول فيه معرفة أهم البناءات الفكرية لحركات الإسلام السياسي، ثم في **المبحث الثالث** نعالج فيه أدوات ووسائل الامتداد السياسي والاجتماعي لحركات الإسلام السياسي.

يركز **الفصل الثاني** من الدراسة على دراسة طبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والنظام السياسي في مصر وتونس، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، **الأول** جاء فيه ذكر طبيعة النظام السياسي في مصر وتونس، أما **المبحث الثاني** ندرس فيه أهم المحددات التفسيرية لطبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والنظام السياسي في مصر وتونس، وإبراز وجه العلاقة من حيث كونها ذات طبيعة صدام ومواجهة، أو مصالحة ومصالح مشتركة.

في **الفصل الثالث** ندرس فيه طبيعة الممارسة السياسية لحركات الإسلام السياسي أثناء عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس. ، فنتناول في **المبحث الأول** موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية ، و**المبحث الثاني** نبرز فيه طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي، أما في **المبحث الثالث** نتطرق فيه إلى واقع عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس.

أما **الفصل الرابع** من الدراسة نتطرق فيه ندرس فيه إلى **أثر العامل الداخلي والخارجي في عملية الانتقال الديمقراطي** في **المبحث الأول** عملية التوافق السياسي في تونس، و**المبحث الثاني** نبرز دوافع وقف المسار الديمقراطي في مصر، و في **المبحث الثالث** ندرس الدور الإقليمي والدولي في تأثيره على عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس.

الفصل الأوّل:

حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس.

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل من الدراسة التركيز على السياق التاريخي الذي من خلاله ظهرت حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس، حيث شكلت هذه الحركات من خلال سلوكها وممارساتها السياسية ظاهرة متميزة في الفكر السياسي الإسلامي، مما استدعى ضرورة دراستها ، والبحث في تتبع مسار تطورها وبروزها، انطلاقا من دراسة مختلف السياقات التاريخية والسياسية وطبيعة مرجعيتها الفكرية، ومعرفة البناء الاجتماعي والسياسي لهذه الحركات، من خلال تفسير ممارساتها السياسية.

يمكن القول أن الفصل الأول يسعى إلى إيجاد قراءة أكثر موضوعية في فحص الخريطة السياسية لهذه الحركات، من خلال تبني منهجية المقارنة، وتكون معايير المقارنة مرتبطة أساسا بالتاريخ والفكر والممارسة الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لحركات الإسلام السياسي.

المبحث الثاني: البناء الفكري لحركات الإسلام السياسي.

المبحث الثالث: الامتداد السياسي والاجتماعي لحركات الإسلام السياسي.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لحركات الإسلام السياسي.

يتناول هذا المبحث السياق التاريخي والسياسي، ضمن البيئة المصرية، وأيضا التونسية، في ظهور ونشأة حركات الإسلام السياسي، وذلك قصد معرفة مسار وظروف وملابسات النشأة والتطور.

أولا- حركات الإسلام السياسي في مصر.

تشكلت حركات الإسلام السياسي في مصر وفق مجموعة من التيارات المتقاربة إيديولوجيا، والمتباعدة تنظيميا وهيكليا، وتتوزع هذه التيارات كالتالي: تيار جماعة الإخوان المسلمين، والتيارات السلفية والجهادية، والتيارات الصوفية، إضافة إلى تيار الإسلام الرسمي الممثل في مؤسسة الأزهر، وأخيرا التيار الشيعي المصري، وما يمكن أن نلاحظه على هذه التيارات أنها تتبنى خطاب سياسي يمثل أفكارها ويدافع عن أيديولوجيتها أمام التيارات الأخرى، كما أنها غير منغلقة على نفسها في جانب النشاط الدعوي فقط، بل هي حركات اجتماعية تفاعلية، تعتبر نفسها جديرة بالعمل السياسي والانخراط المجتمعي[1].

إن المشترك الأيديولوجي الذي على أساسه قامت عليه مختلف هذه التيارات الإسلامية، لم يمنع في المقابل وجود صراعات بين هذه التيارات ، في الاختلاف حول طبيعة الحكم والدولة المنشودة، والقواعد العامة التي يمكن على أساسها التأسيس للعملية الديمقراطية، من هذا المنطلق نحاول بداية التركيز على دراسة التيارات السلفية، ثم تيار جماعة الإخوان المسلمين، وذلك من زاوية السياق التاريخي لتطور هذه التيارات والحركات، ومن منطلق القول أن كلاهما يشكلان مكانة اجتماعية وسياسية ودينية كبيرة في المجتمع المصري، بدليل تزايد المنخرطين والأنصار المدافعين عنهما.

1- التيار السلفي: عملت الحكومة المصرية قصد وقف نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في تشجيع التيار السلفي على بناء قاعدة اجتماعية ودمجهم في النظام الإداري، والدفع بهم للعمل السياسي، ودعمهم من السعودية بحكم القرب الأيديولوجي لهذا التيار (الوهابية الإسلامية المحافظة) [2].

[1] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي**، (الكويت: مكتبة آفاق، 2012)، ص 408.

[2] SARAH BEN NÉFISSA , **TEMPS ÉLECTORAL, TEMPS RÉVOLUTIONNAIRE ET IDIOME ISLAMISTE EN ÉGYPTE** , p 213.

لقد تشكل التيار السلفي في مصر كمذهب اعتقادي فقهي أو فكري، يمثل عدة جماعات وتيارات متنازعة فيما بينها في أمور العقيدة والفقه، الأمر الذي انعكس على البناء التنظيمي للتيار وجعله غير واضح المعالم، فكان الدارس والباحث في هذا المجال يقدم الفرق بين هذا التيار وجماعات الإسلام السياسي، بالقول أنه يمكن للإسلامي أن يكون سلفيا في سعيه للعمل السياسي في الدولة والمجتمع، بينما ليس من الضرورة أن يكون السلفي إسلاميا، مفهوم الجماعة المسلمة، واعتبار السلفية حركة اجتماعية تتفاعل مع محيطها وتتطور وفق ظروف البيئة الناشئة لها[1].

من أجل فهم تفاعلات الحالة السلفية ، يجب فهم تركيبة الخريطة السلفية في مرحلة ما بعد عام 2011، و المدخل المباشر لفهم هذه الخريطة هو التمييز بين نوعين من السلفية: **أولها**، السلفية التقليدية أو غير المسيسة التي تنصرف إلى الجماعات الدينية التي وظفت مواردها وطاقاتها للعمل الأهلي والنشاط الخيري، مثل: الجمعية الشرعية أو جمعية أنصار السنة المحمدية وغيرها من الجمعيات، **وثانيهما**، الحركات والجماعات السلفية التي نشأت في أوساط المجال العام وكانت جزءا من تفاعلاته، وأحيانا أحد مخرجاته، مثل: الدعوة السلفية، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اصطلاحا " السلفية السياسية " التي يقصد بها تلك الجماعات والحركات والأحزاب والشبكات والهيئات التي تتبنى رؤية أو برنامجا أو مشروعا سياسيا وتسعى إلى تجسيده، وبالتالي هناك شكلين رئيسين من أشكال الحضور السلفي في المجال العام ،أولها، رسمي وهي السلفية الرسمية أو التنظيمية في إطار مؤسسي ويشمل الحركات والأحزاب السلفية مثل: جماعة الدعوة السلفية (حزب النور السلفي ...)، والشكل الثاني، السلفية غير الرسمية التي ليس لها تمثيل قانوني مؤسساتي، مثل الجبهة السلفية وحركة حازمون....وغيرها من الحركات[2]، ومن هذه التيارات من يرفض الانشغال بالسياسة، ويعتبره مساومة وتنازلات يتم منحها للحكومة مقابل السماح لها بالمشاركة السياسية، بينما هناك من التيارات من يعمل على دعوة الناس سلميا وعلانية للإتباع السلف في العادات والمعاملات، ورفض الجانب الثقافي للحضارة الغربية، لما يشكله من خطر على قيم الإسلام، كما أن هناك من التيارات من يؤمن بالعنف والجهاد المسلح في مواجهة الأنظمة الحاكمة، وأعتقل الكثير منهم[3].

[1] حسام تمام، **الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة**، ط 2، (مصر: دار الشروق، 2013)، ص 97.

[2] امحمد جبرون، رشيد مقتر وآخرون، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 131.

[3] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي**، المرجع السابق ذكر، ص 409.

بأكثر تفصيل نقول أن هذه الخريطة تتشكل وفق القاعدة الاجتماعية التي يمثلها كل تيار سلفي، والتي تتمثل أبرز تياراتها في ما يلي[1]:

أ) – **السلفية الاجتماعية والمؤسسية:** تمثل هذه السلفية جمعيات خيرية ودعوية، كجمعية أنصار السنة المحمدية التي أسسها حامد الفقي عام 1926، ويبرز من أسمائها: جمال المراكبي، حسن عبد الوهاب البنا، والجمعية الشرعية التي أسسها محمود خطاب السبكي عام 1912.

ب)– السلفية العلمية والألبانية: توصف هذه السلفية بالمدرسية، ويمكن وصفها بالمشيخية، حيث تقوم على مبدأ الإتباع لعدد من المشايخ، وهي سلفية غير حركية ترفض التنظيم، وتمثلها مدرسة الإسكندرية، ويبرز من أسمائها: محمد إسماعيل المقدم، ياسر برهامي...وغيرهم.

ج) – السلفية الحركية (السرورية): هي عبارة عن مزيج من السلفية كمنهج اعتقادي والحاكمية القطبية كمنهج حركي، ويبرز من أسمائها: هشام العقدة، عضو الهيئة الشرعية لتوحيد والإصلاح بعد 2011، وأحد مؤسسي حزب الإصلاح السلفي.

د) – السلفية الجامية أو المدخلية: سلفية تنسب إلى محمد أمان الله الجامي، المدرس في المسجد النبوي وهو ذو أصل حبشي، وخليفته في قيادة هذا الاتجاه السعودي الشيخ ربيع بن هادي المدخلي، ويبرز من الجامية في مصر الأسماء التالية: محمود عامر، أسامة القوصي، سعيد رسلان..، ومن مبادئ الجامية تأكيد الطاعة لولي الأمر.

هـ)– سلفية التزكية أو السلفية التعبدية: يمثل سلفية التزكية أو السلفية التعبدية اتجاه يقوده أسامة محمد عبد العظيم حمزة، أستاذ أصول الفقه، وقد واصل أسامة الشافعي المذهب، والمتفرغ لدعوة، من خلال إصدار سلسلة من رسائل من فقه ابن تيمية في الزهد والموقف من التصوف والتعبد ويهتم اهتماما شديدا بالروحانيات ، والمسائل التعبدية.

نستنتج أن هناك تنوع في التيارات الفكرية التي على أساسها تشكل وتبلور التيار السلفي في مصر، فكان هذا التنوع ضمن الوحدة، والتي يمثلها الدين الإسلامي، كوعاء إيديولوجي جامع منه تستمد هذه التيارات و الحركات الإسلامية الأخرى وجودها العقائدي و حتى السياسي والاجتماعي.

---

[1] عبد الغني عماد، **الحركة الإسلامية في الوطن العرب (المجلد الأول)**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 1003.

يمكن القول أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي عرفتها مصر، في تراجع البعد الديني وتقهقر دور مؤسسة الأزهر، التي أخذت في مرحلة سابقة دور ريادي في الحياة المصرية، من خلال الاشتغال وفق ثلاث محاور أساسية، وهي، الدين والسياسة، والتعليم، حيث كان للمؤسسة دور ديني وسياسي، الدور الديني يقوم على مواجهة النظام السياسي برأي علماء الدين، وأن تقوم أركانه على أسس دينية، أما الدور السياسي، ينطلق من استخدام الدين سواء عن طريق مؤسساته أو إسهاماته الفكرية لترسيخ دعائم النظام السياسي والدعوة لمبادئه وضمان استمراره[1].

بالتالي مثلت تلك الأوضاع الحاضنة المناسبة في انفتاح المشهد الديني المجتمعي على تأثيرات التمدد السلفي الوهابي، بينما برز دور جماعة الإخوان المسلمين في مصر لإعادة تأطير وضبط الفكرة السلفية – الوهابية–، وتكييفها مع سياق مصري، كان يمر بمرحلة تعددية بدءا بنهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات[2].

2- جماعة الإخوان المسلمين: تقدم جماعة الإخوان المسلمين نفسها على أساس أنها حركة تحمل رسالة شاملة للإصلاح السياسي والاجتماعي، والإسلام منهجها في إحداث التغيير السياسي التدريجي من القاعدة الاجتماعية إلى نظام الحكم، وهذا التغيير يستهدف إعادة تشكيل المجتمع على أسس إسلامية، تبدأ من الفرد ، الأسرة، المجتمع ثم الدولة[3].

يعود تسمية الجماعة باسم " الإخوان المسلمين " من منطلق أن التسمية نشأت من الإقرار : **(بأننا أخوة في خدمة الإسلام فنحن إذن الإخوان المسلمون)**، فكان قول حسن البنا موجه إلى رواد المقاهي والمساجد، وذلك سعيا منه إلى نشر خطاب يستوعب كل فئات المجتمع المصري، وكسب منخرطي الجماعة في كل القطاعات الحيوية، من طلاب، وخريجي الجامعات، موظفين وفلاحين، ضباط، وعلماء دين...، فتوخى البنا في خطاباته التعقيد ونتهج أسلوب سهل وبسيط في التعبئة الجماهيرية[4].

---

[1] سعيد إسماعيل علي، " دور الأزهر في السياسة المصرية "، **مجلة كتاب الهلال**، العدد431، نوفمبر 1986، ص 364.

[2] حسام تمام، **الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة** ، المرجع السابق ذكر، ص ص 96 -97.

[3] Emad El-Din Shahin , **Political Islam in Egypt** , CEPS Working Document No. 266/May 2007, p 1.

[4] محمد مورو، **الحركة الإسلامية في مصر من 1928 إلى 1993 رؤية من قرب**، (مصر: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1994)، ، ص 74.

تاريخيا منذ الحركة الوهابية التي ظهرت في الجزيرة العربية في منتصف القرن الثامن عشر، لم تظهر حركة دينية سياسية تضاهيها قوة وتنظيما وتأثيرا، إلى غاية ظهور جماعة الإخوان المسلمين في مصر[1].حيث ارتبط ظهور الجماعة بعديد الظروف والعوامل المرتبطة بالبيئة الاجتماعية، والسياسية للجمهورية المصرية، نعمل على الإحاطة بأهم تلك العوامل في ظهورها.

نشأت جماعة الإخوان المسلمين في مدينة الإسماعلية عام 1928، كجمعية دينية، ركزت على الجانب الدعوي والأخلاقي ونشر الوعظ والمشاركة في بناء المساجد والمدارس، ومخاطبة مشاعر المسلمين في مناصرة وتأييد الثورة الفلسطينية، ما أكسب الجماعة مزيد من الأنصار في العالم العربي والإسلامي[2].

بذلك شكلت جماعة الإخوان امتدادات فكرية وسياسية مؤثرة في العالم الإسلامي، وتمكنت من الانتشار في العديد من البلدان العربية، خاصة في سوريا عام 1935، ودول الخليج العربية عام 1941، والأردن عام 1943، وكل من فلسطين والعراق سنة 1946، ولبنان عام 1949...وغيرها من الدول العربية والإسلامية[3].

صاحب الفترة التي ظهرت فيها الجماعة طغيان مظاهر التغريب على المجتمعات الإسلامية، لاسيما في ظل سياسات الاستعمار الأوروبي للعالم الإسلامي، فكانت حركة التغريب مدعومة من قبل التيار العلماني الذي يدافع عن الحضارة الغربية ولا يعتبر الغرب عدوا للإسلام، بالتالي جاءت نشأة جماعة الإخوان المسلمين كرد فعل يستهدف إلغاء حركة التغريب في المجتمع المصري، بحيث دعا مؤسسها حسن البنا إلى نشر الدعوة الإسلامية وحث الشباب على التعليم الديني، لمواجهة مخاطر الحضارة الغربية على قيم ومبادئ الهوية الإسلامية[4].

---

[1] علي عشماوي، **التاريخ السري للجماعة الإخوان المسلمين**، ط2، (مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2006)، ص 2.

[2] سعيد عبد الرزاق يوسف عبد الله، **محمود النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين(1888-1948)**، (مصر: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 611.

[3] بشَّار حسين يوسف ووجيه عبدو علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية"، **مجلَّة أبحاث كلية التَّربية الأساسية**،العدد1،(2011)، ص.551.

[4] عبد العظيم رمضان، **الإخوان المسلمون والتنظيم السري**، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993)، ص 26.

يرى المؤرخ عبد العظيم رمضان أن البنا وجماعته الأولى – لم يلتفتوا إلى النضال السياسي– ، حيث تميزت الجماعة أنها دعوية اختارت المقاهي – وليس المساجد– مجالا للدعوة[1]، كان البنا يتصل بالناس في المقاهي ثم ينتقل بهم إلى المساجد، ذلك سعيا منه على تجاوز الخلافات التي كانت تسود المجتمع[2].

فبخلاف باقي الحركات الإسلامية كانت بدايات جماعة الإخوان في النشاط والحشد لأفكارها في المقاهي، وقد برر البنا ذلك بالقول: (أن جمهور المسجد يذكرون دائما الموضوعات الخلافية ويثيرونها في كل مناسبة فأتجه إلى المقاهي، أقف هناك بين روادها وأقول كلمة قصيرة جذابة مشوقة رطبة لا تزيد مدتها على عشرة دقائق، فكان لهذا الأمر سحره في الجمهور الإسماعيلي فتحولت هذه المقاهي التي أتكلم وأتخير كلماتها هي أماكن يرجى من ورائها الدعوة للإسلام، فأنضجت كل الظروف لقيام جماعة الإخوان المسلمين)[3].

ظهرت الجماعة كحركة مقاومة فكرية ودعوية للتغريب والاستعمار، الذي رأى فيه الإخوان المسلمين تهديدا لاستقلال البلاد ولهوية المسلمين وطريقة حياتهم، لذلك اعتزمت الجماعة في بداية مراحلها التأسيسية إقامة الدولة الإسلامية، والتي تتطلب – حسبهم– إصلاح مجمل النظام القانوني في مصر، وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية[4]، وقد كانت فكرة مقاومة تأثير الغرب الأخلاقي، دافعا قويا جعل البنا يطالب بنظام أخلاقي جديد، أساسه التخلي عن كل أشكال التغريب في التعليم، وطالب أن تلحق المدارس الابتدائية بالمساجد[5]، وكانت غاية البنا في ذلك شن حرب على الاستعمار، من خلال مجال الدعوة[6].

---

[1] ع .ع الدكتور ، **تراث العبيد في حكم مصر المعاصرة دراسة في علم الإجتماع التاريخي**، (مصر: المكتب العربي للمعارف، د س ن)، ص 42.

[2] هالة مصطفى، **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، (مصر: وكالة الأهرام للتوزيع، 1992)، ص 88.

[3] حسن البنا، **مذكرات الدعوة والداعية**، (لبنان: دار العلم للملايين ، 1966)، ص ص 66– 67.

[4] Muge AkmiK, (The Muslim Brotherhood in politics in Egypt : frommoderation to authoritairanisn**?**), **Uhulararasihukuk ve politika**, **Amkara**, 2013, p 4.

[5] عبد الوهاب المؤدب، **أوهام الإسلام السياسي**، (لبنان: دار النهار للنشر، 2002)، ص 120.

[6] أحمد واعظي وآخرون، **الفكر السياسي الإسلامي وإشكاليات التطوير والمعاصرة**، (لبنان: معهد الرسول الأكرم العالي للشريعة والدراسات الإسلامية، 2003)، ص 256.

فقيام الجماعة كان في سياق النضال ضد الاحتلال البريطاني وإصلاح المجتمع المصري، على أساس إسلامي، ووضع التركيز على الوعظ والتعليم والعمل الاجتماعي، ومع بدايات الهيكل التنظيمي للجماعة، أصبحت حركة جماهيرية تقوم على استخدام شبكات التواصل والحلقات الدينية في المساجد، ثم الاستثمار في المنظمات المهنية والجمعيات[1].

نستنتج أن ظهور جماعة الإخوان المسلمين ارتبط أساسا بالبيئة الاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري، نتيجة التغييرات التي فرضتها الحركة الاستعمارية ودعاة التغريب، الأمر الذي لم يرق للجماعة ورأت فيه تهديد للهوية الإسلامية، فكان انطلاقها في العمل الدعوي، في نشر الأفكار الإسلامية، لتأسيس لنظام أخلاقي معارض للانحلال، ويدعو للالتزام بالسلف في العبادات والمعاملات، الأمر الذي جعلها في تقارب إيديولوجي وعملي مع التيار السلفي الوهابي، فما طبيعة هذا التقارب والعلاقة بينهما تاريخيا؟. نحاول الإجابة عن ذلك من خلال البحث في بدايات تلك العلاقة، وكشف مساراتها وجوانبها.

تاريخيا يمكن القول أن الجماعة مرت بحالة من التحول للسلفية الوهابية منذ اوائل الخمسينيات، مع اشتداد الحملة الناصرية على الجماعة، وفرار عدد من كبار قادتها واستقراراهم في دول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية معقل التيار السلفي الوهابي، ثم تأكدت تماما في فترة السبعينيات التي شهدت أقوى انطلاقة للتيار الوهابي خارج حدود السعودية، وقد دعمها مشروع التحديث الذي انطلقت فيه السعودية آنذاك، إضافة إلى التحولات التي أعقبت انهزام المشروع القومي الناصري بعد هزيمة جوان 1967، ووفاة جمال عبد الناصر عام 1980، ثم الطفرة البترولية وارتفاع أسعار النفط، عقب انتصارات حرب أكتوبر 1973، التي استفادت منها دول الخليج، وكانت مما ساعد الدعوة الوهابية على مد نفوذها الديني في كثير من أنحاء العالم الإسلامي والعربي، ومنها مصر، ثم استثمرت السلفية كثيرا في تراجع مشروعات إسلامية أخرى، في مقدمتها مشروع جماعة الإخوان المسلمين نفسه[2].بالتالي العلاقة كانت ارتباط إيديولوجي في التأثر بالحركة الوهابية، لكن سرعان ما تفكك الرابط الأيديولوجي نتيجة رغبة الجماعة في العمل السياسي، الأمر الذي قابله رفض النظام السياسي لها والتدخل الخارجي خاصة السعودية لوقف طموحها في الحكم (ونفصل ذلك أكثر في الفصل الرابع من الدراسة).

[1] FATIHA KAOUÈS, **QUI SONT LES FRÈRES MUSULMANS ?**, OBSERVATOIRE GEOPOLITIQUE DU RELIGIEUX, 5 OCTOBRE 2011, p p 1- 2.

[2] حسام تمام، **الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة**، المرجع السابق الذكر، ص 98

يمكن تقسيم حركات الإسلام السياسي عامة إلى مجموعتين رئيسيتين، يربط بينهما فقط الانتماء للإسلام، وتشمل الفئة الأولى المجموعات السياسية والاجتماعية التي تبنت برنامجا للأسلمة، في حين أن الثانية تشمل الجماعات الدينية المتشددة، التي تعمل على وضع برنامج يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، قصد الحفاظ على المجتمع المسلم، في المقابل فإن الجماعات الإسلامية الدينية – الجهادية وغير الجهادية – تؤكد أن مجتمعاتها المحلية ليست إسلامية بالشكل الصحيح، ويجب إقناعها بالعودة إلى الإسلام، إما عن طريق الوعظ أو السيف، ولكن تاريخ الدول العربية والإسلامية منها مصر وتونس، على الأقل منذ القرن التاسع عشر، يكشف أن الحركات الإسلامية المعتدلة والسلمية هيمنت على المشهد السياسي، وتجلى ذلك من خلال القرنيين الماضيين في مختلف المجموعات والجمعيات والمنظمات والأحزاب في كل بلد مسلم تقريبا، في حين أن الحركات المتشددة بدأت تظهر في الستينيات، كالحركة الدينية التي ظهرت أول مرة في مصر مع كتابات سيد قطب، من خلال تشكيل مجموعات جهادية صغيرة في أوائل السبعينيات[1].

بالتالي إجمالا يمكن القول أن التركيبة السياسية للجماعات الإسلامية في مصر تنقسم في اتجاهين[2]:

–**الاتجاه الأول:** يعبر عن الاتجاه الإصلاحي أو التوفيقي، ويعد الإخوان المسلمين جزء منه، بالإضافة لبعض التنظيمات الفرعية مثل التيار السلفي، ويعبر هذا الاتجاه عن مفهوم الحركة الاجتماعية الإصلاحية التي تهدف إلى تغيير بعض أجزاء النظام الاجتماعي القائم دون الإطاحة به كلية.

–**الاتجاه الثاني:** فهو الاتجاه الثوري، ويعبر عنه بوضوح جماعات الجهاد الإسلامي، وبعض التنظيمات الفرعية مثل القطبيون وتنظيم طه السماوي، وجند الله وغيرها من التنظيمات، والتي تعد أقرب إلى نموذج الحركات الاجتماعية الثورية، وأيضا الحركات الدينية التي تهدف إلى تجديد أخلاق العالم وإعادة بناء التصورات الفردية والجماعية وفق المفهوم الإلهي للحكم، واستنادا إلى الأصول الإسلامية النقية: القرآن والسنة.

---

[1] Amit Pandya, Ellen Laipson, **Islam and Politics Renewal and Resistance in the Muslim World**, the Henry L. Stimson Center, 2009, p 3.

[2] رفعت سيد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**، (مصر: سنا للنشر، 1989)، ص ص 94 – 95.

ثانيا: حركات الإسلام السياسي في تونس.

تاريخيا، يعود ظهور الحركة الإسلامية في تونس إلى نهاية السبعينات و بداية الثمانينات ، حيث ترافق ظهورها عديد العوامل والظروف، كانت أهمها ما نتج عن سياسات الاستعمار الفرنسي في محاربة الهوية الإسلامية التونسية، ثم جاءت فترة الاستقلال التي رأى فيها الشعب التونسي فرصة لإحياء شخصيته الإسلامية واستعادة هويته، لكن ما حدث أن تولي الحبيب بورقيبة الحكم، عمل على انتهاج سياسات مناهضة لتعاليم الدين الإسلامي، من خلال تحجيم دور المؤسسة الدينية وإلحاقها بشكل مباشر لنظام السياسي القائم، في سبيل التأسيس للهيمنة الإيديولوجية الدستورية المتسمة بالعصرانية والحداثة[1].

فالسياق التاريخي في ظهور الحركة الإسلامية في تونس، يربط ظهورها أنها جاءت في التاريخ المواز والمضاد للبورقيبية، إذ رأت تلك الحركات في علمانية بورقيبة خطرا على الأمن الثقافي التونسي، فقد عمل بورقيبة على دعم الثقافة الفرانكفونية، وبناء مناهج تعليمية وإعلامية مستوحاة من خطط غربية لعلمنة المجتمع التونسي، ومحاربة الثقافة الإسلامية، كمنع الحجاب وإعلان الإفطار في رمضان وغيرها، وهذا ما جعل الحركة الإسلامية تركز على الجانب الفكري والتربوي والثقافي، في مواجهة الحضارة الغربية التي رأت في جوانبها المادية خطرا يهدد الهوية الإسلامية للمجتمع التونسي[2].

نستنتج أن حماية تعاليم الإسلام عامة وهوية المجتمع التونسي خاصة، كان الدافع الذي انطلقت منه مختلف حركات الإسلام السياسي في تونس، لتبرير نشاطها الدعوي والاجتماعي بداية، ثم السياسي في مراحل لاحقة، فكان أبرز هذه الحركات والتيارات، التيار السلفي، وحركة النهضة، اللذان أخذا مكانا في المشهد السياسي التونسي، نتيجة عديد العوامل والظروف، نحاول دراسة أهمها والإحاطة بها، وذلك قصد محاولة معرفة المسارات العامة المتحكمة في العمل السياسي لهذه الحركات، وحول التصورات المجتمعية التي على أساسها تشكلت مختلف هياكلها المنظمة لطبيعة عملها في المجتمع الذي تنتمي إليه.

---

[1] جمال باروت، نور عبد الهادي أبو طه، جاد الكريم الجباعي وآخرون، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، ج 1، ط 3، (لبنان: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 2000)، ص ص 775- 776.

[2] يحي أبو زكريا، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي**، 06/10 /2017:

https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

1- التيار السلفي:

يعتبر التيار السلفي أحد مكونات الحركات الإسلامية في تونس، حيث ارتبطت هذه الأخيرة بالتيار السلفي مع بدايات الثمانينيات فكريا وتنظيميا، ثم في مرحلة لاحقة يبرز التيار في شكل مستقل عام 1986، باسم "الجبهة الإسلامية التونسية"، متأثر بذلك فكريا وسياسيا وتنظيميا بحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الفيس) في الجزائر، ومع الحملة الأمنية التي تعرض لها، لم ينشأ تيار سلفي مستقل إلا مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك انتشار الصحوة الإسلامية، التي عملت دعائم العولمة خاصة في وسائل الإعلام في نشر أفكارها في أوساط المجتمع التونسي، خاصة فئة الشباب[1].

هناك عديد العوامل في ظهور التيار السلفي في تونس، على المستوى الداخلي بروز محاولة التيار التموقع في الساحة الفكرية والسياسية فترة الثمانينات، مستغلا الصراع بين النظام السياسي وحركة النهضة (حركة الاتجاه الإسلامي سابقا)، فقدم نفسه كتيار تقدمي معتدل، وإخفاق المعارضة غير الإسلامية في إيجاد مشروع حداثي للإسلام، ذو رؤية ثقافية ممكن تستوعب وتستقطب جميع فئات المجتمع التونسي، أما على المستوى الخارجي، فقد تصاعدت قوة التيار السلفي في دول المشرق والدول المغاربية المجاورة، إذ تم الإعلان عن تأسيس تنظيم القاعدة في منتصف التسعينيات، والتأثر بما وقع في الجزائر، خصوصا بعد تحول الجماعة الإسلامية المسلحة إلى ما يعرف بحادثة أفريل 2002، أو ما يعرف بحادثة " الغريبة" (هجوم انتحاري على معبد يهودي يسمى الغريبة بمدينة جربة بالجنوب التونسي)، بالإضافة إلى عامل تطور وسائل الاتصال والإعلام، في ظهور القنوات الفضائية وشبكات الأنترنت، ما أسهم في توسع الوعاء الفكري للتيار وانتشاره، خاصة في صفوف المهاجرين التونسيين، الذين تأثروا بالمجموعات السلفية في بلدان إقاماتهم[2].

نستنتج أن مجموعة عوامل داخلية وأخرى خارجية، أسهمت في ظهور التيار السلفي في الساحة التونسية، منها محاولة ملء الفراغ الأيديولوجي الذي خلفه انشغال حركة النهضة في الصراع مع النظام السياسي، وكذلك توظيف أدوات العولمة في الفضائيات وشبكات الأنترنت في الدفاع عن أفكارها ونشرها، لتوسيع مجال نفوذها الفكري والاجتماعي، ومخاطبة كافة قطاعات المجتمع التونسي.

---

[1] عبد الغني عماد، **الحركة الإسلامية في الوطن العرب (المجلد الأول)**، المرجع السابق الذكر، ص 1058.

[2] أعلية علاني، صلاح الدين الجورشي، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس**، ط3، (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 353.

تمثل الظاهرة السلفية في تونس أحزاب سياسية معترف بها رسميا، مثل: جبهة الإصلاح وحزب التحرير، وحزب الحرية، والحركات الاجتماعية[1]، ويتفق أغلب الباحثين في شأن السلفية في تونس على أنها تيار وافد يستمد مرجعيته من فقهاء المؤسسة الدينية الرسمية في السعودية والدعاة الجدد في مصر، في حين أن البلاد التونسية لم تفرز مشايخ ولا دعاة، ولم تنتج أدبيات خاصة بها، وكان السلفيون في تونس ينتظمون في دورات تكوينية في الفكر الوهابي بإشراف مباشر من بعض شيوخ السعودية [2].

لقد اختلفت الدراسات حول المسار الفكري والتنظيمي في تطور التيار السلفي في تونس، إذ تم وضع هذا التيار وفق ثلاث تيارات، أولها، التيار السلفي الجهادي، وهو تكفيري يتبع تنظيم القاعدة ويتماهى معه، والثاني، التيار السلفي العلمي، وهو أقرب إلى تنظيم جماعة " الدعوة والتبليغ ، من حيث الوظيفة والوسائل، ويتقاطع مع السلفية الإخوانية، الثالث، هو التيار السلفي المهادن لولاة الأمر والداعم لهم في كل سياساتهم، ووفق هذا التقسيم يمكن وضع أهم التشكيلات الممثلة للتيار السلفي في تونس كالتالي[3]:

أ)- **السلفية الجهادية:** تيار يؤمن بأفكار القاعدة ويتبنى أطروحاتها، وتتحدر معظم عناصره من بنزرت بالشمال التونسي، والأحياء الشعبية بالعاصمة (التضامن، المروج، الزهور...).

ب)- **السلفية المهادنة:** أي الذين يرفضون الاشتغال بالسياسة ويتبنون بعض مقولات جماعة الدعوة والتبليغ، ويعتبر البعض أن أغلب عناصرها من القريبين من أطروحات السلطة، وتعرف هذه المجموعة بمعاداتها للإخوان والإسلام السياسي، وتنسب لها بعض المنشورات ، مثل: " انحرافات النهضة والترابي والإخوان "، ويوجد أغلب عناصرها في العاصمة (مثل: رادس..).

ج)- **السلفية الإصلاحية:** وهو تيار يلامس التيارين السابقين فكرا وممارسة، وقريب من الفكر الإخواني والمنهج السعودي في التدين (فكر محمد بن عبد الوهاب، وأدبيات سلمان العودة، وعائض القرني)، وينحدر مناصرو هذا التيار من رداس والمدينة الجديدة بضواحي العاصمة، وأيضا من مدن الجنوب الشرقي أساسا (صفاقس، قابس...).

---

[1] Sarah J. Feuer, **Islam and Democracy in Practice: Tunisia's Ennahdha Nine Months In**, crown center for Middle East Studies, Brandeis University, 2012, P4.

[2] عبد الغني عماد، المرجع السابق الذكر، ص 1059.

[3] أعلية علاني، صلاح الدين الجورشي، المرجع السابق الذكر، ص ص 357 – 360.

2- حركة النهضة: كانت بدايات حركة النهضة في فترة السبعينيات، في شكل حلقات دينية تنظم في جامع الزيتونة، وترتكز على التوعية العقائدية، من خلال نشر وتوضيح مفاهيم وأفكار الإسلام، في مواجهة الأفكار العلمانية، ثم توسعت هذه الحلقات إلى جوامع أخرى في تونس، بدأت تستقطب فئات الشباب من المجتمع، لتظهر النواة الأولى للحركة الإسلامية، التي كانت في شكل جمعية إسلامية، اتسم نشاطها بالسرية وقوة التنظيم الهيكلي لها بداية عام 1972، وكان راشد الغنوشي من أبرز مؤسسيها مع عبد الفتاح مورو وآخرين، وقد تأثر منظروها بأفكار المفكر الجزائري مالك بن نبي، وبأفكار سيد قطب، منظر جماعة الإخوان المسلمين في مصر [1]، فكان ظهور الحركة استجابة ورد فعل فكري للتحدي العلماني الذي فرضته سياسات بورقيبة، وذلك من خلال تركيزها على الجانب الفكري والتربوي والثقافي والتأكيد على حضارية الإسلام[2].

وصف الغنوشي الوضع العام لظهور حركة النهضة، في القول : (لقد كان التحديث الفرنسي أداة لمحاربة الإسلام، بينما كانت التحديث الذي طالب به رجال الزيتونة دفاعا عن الإسلام، إن التحديث الذي أنجزه بورقيبة في تونس، هو تحديث مغشوش ومتطرف، لقد كان التحديث بالنسبة للبورقيبة هو إلحاق تونس بما وراء البحار)[3]، فقد شكلت سياسات بورقيبة في تقليد النموذج التركي الأتاتوركي العلماني، صراعا محتدما بين المشروعين البورقيبي والإسلامي، الذي جاء على مستويات عدة، سياسي، ديني، ثقافي وحضاري[4]، وهذا ما خلق صدام بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية التقليدية، اتخذ بورقيبة قرارات اتسمت من حيث مضمونها الأيديولوجي وبعدها الحضاري المدني بالثورة البرجوازية في إطار صراعه مع المؤسسة الدينية التقليدية خاصة بعد الاستقلال عام 1956[5].

---

[1] محمد عبد الباقي هرماسي، " الإسلام الاحتجاجي في تونس"، في كتاب جماعي: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، ط5، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 251- 252.

[2] يحي أبو زكريا، المرجع السابق الذكر، https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

[3] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس** ، (د ب ن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة في لندن ، د س ن ، ص ص 46-48.

[4] صالح زهر الدين، **الحركات الإسلامية وفهم الآخر**، (لبنان: دار الساقي، 2012)، ص ص 527- 529.

[5] توفيق المديني، **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، (سوريا: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص ص 229- 230.

لقد ساهمت عدة سياقات تاريخية وسياسية وثقافية في نشأتها ، فقد ظهرت حركة النهضة في بداياتها الأولى في شكل جماعة دعوية تحمل اسم الجماعة الإسلامية، أسسها راشد الغنوشي (أستاذ فلسفة) وعبد الفتاح مورو (محام) مع عدد من الشباب المتدين، المتأثر بجماعة " الدعوة والتبليغ " الذين نهجوا في الدعوة إلى إتباع السلف الصالح [1].

إن المجتمع التونسي كان مهيئا منذ أواسط السبعينيات، لبروز ما يطلق عليه بظاهرة الإسلام السياسي، وذلك بسبب الأزمة المركبة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، التي كان يعيشها النظام السياسي التونسي، لذلك لم تجد مجموعة من المثقفين صعوبات كبيرة في العمل والانتشار [2].

غلب الطابع التربوي الفكري والاجتماعي، والثقافي في عمل الحركة، وبرزت للوجود بشكل رسمي في 06 جوان 1981، نظرا لطبيعة المشهد السياسي في فترة حكم الرئيس بورقيبة، وبقيت حركة غير معترف بها في ظل نظام بن علي، وانتهجت الحركة العمل السياسي مع نهاية السبعينيات، متخذة تسمية "حركة الاتجاه الإسلامي"، بعد عقد مؤتمر عام 1979، بذلك أصبحت حركة سياسية ذات مرجعية إسلامية، تبنت الحركة منهج الديمقراطية في التغيير ومهمة بعث الشخصية الإسلامية في تونس[3].

فكانت النواة الأولى المبادرة والمؤسسة للعمل السياسي الإسلامي في تونس متكونة من: راشد الغنوشي، عبد الفتاح مورو، صالح ين عبد الله، صالح كركر، الفاضل البلدي، والهاشمي الحامدي، الحبيب المكنى، وأحميدة النيفر، فجاءت الحركة عبارة عن تمازج بين مجموعة من التوجهات الثقافية، الأمر الذي طبعها منذ البداية بطابع الحوار، وتؤمن الحركة بحق التنوع والاختلاف، وأن اتخاذ القرار يكون نتيجة عملية وفاق بين جميع أعضاء الحركة وقيادتها[4].

---

[1] امحمد جبرون، رشيد مقتدر وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 470.

[2] عبد اللطيف الحناشي، تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة، في كتاب جماعي: **آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي**، (عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2017)، 56.

[3] سامح عيد، " الحركات الإسلامية في العالم "، **مجلة مراصد كراسات علمية**، العدد 11، 2012،.ص ص 8 – 9.

[4] محمد عبد الباقي هرماسي، المرجع السابق الذكر، ص 263.

يمكن القول أن حركة النهضة بدأت نشاطها في الجانب الفكري الدعوي، من خلال إقامة حلقات في المساجد، والدعوة للانخراط في العمل الجمعوي[1]، وركزت الحركة في عملها على تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها: إعادة الاعتبار للمسجد كمرتكز للتعبد والتعبئة الجماهيرية، وتنشيط الحركة الفكرية والثقافية، ورفض الحركة للعنف كأداة للتغيير، ورفض مبدأ الانفراد بالسلطة، وإقرار الحق في ممارسة حرية التعبير والتجمع، وبلورة مفاهيم الإسلام سياسيا واجتماعيا[2].

بالتالي أسهمت عديد العوامل الداخلية في ظهور الحركة الإسلامية في تونس، خاصة حركة النهضة، من هذه العوامل رفض السياسة العلمانية التي انتهاجها بورقيبة، التي قادت للانحلال الأخلاقي، وكذلك تدهور الاقتصاد التونسي، وفشل السياسات التنموية في السبعينيات، الأمر الذي فاقم المشاكل الاجتماعية، منها تصاعد مستويات البطالة، وتدهور المستوى المعيشي، وانتشار الطبقية في أوساط الشعب التونسي[3]، أما على المستوى الخارجي، فقد آثار عقد اتفاقية كامب ديفيد استهجان الحركات الإسلامية، ووسع في انتشارها انتصار الثورة الإيرانية سنة 1979، التي مثلت نموذج لتغيير السياسي، عند هذه الحركات لدى جل الدول العربية بما فيها تونس[4].

جاءت أهم مميزات الحركة الإسلامية في تونس، أنها حركة سياسية، معظم مؤسسيها كانوا طلبة في مرحلتي الثانوية والجامعية، وتطورت بشكل مستقل عن أي مراجع دينية أو فقهاء، كما أنها سريعة الانتشار، تمكنت من توسيع النفوذ الاجتماعي، وبعث الشعور الحماسي لتوسيع القاعدة الاجتماعية للحركة، كما أنها تعد انعكاسا لأثر الفكر الإصلاحي في المشرق، ولم تكن امتدادا لمنهج التعليم الزيتوني[5].

---

[1] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، (مصر: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011)، ص 56.

[2] توفيق المديني، المرجع السابق الذكر، ص 281.

[3] جمال باروت وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 776.

[4] أكوديبا نولي(محرر)، تر: أيمن السيد شبانة وآخرون، مراجعة وتقديم: نصر الدين، **الحكم والسياسة في إفريقيا السلطة السياسية**، الجزء الثاني، (مصر: الهيئة العامة لشؤون الأميرية، 2003)، ص 27.

[5] عبد الغني عماد، المرجع السابق الذكر، ص ص 582 – 583.

المبحث الثاني: البناء الفكري لحركات الإسلام السياسي.

ندرس في هذا المبحث أهم المرتكزات الفكرية والإيديولوجية التي يقوم عليها البناء الفكري لحركات الإسلام السياسي، بالتركيز على جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس.

تظهر المرجعية الفكرية لمختلف هذه الحركات من خلال أعمال وكتابات لمفكرين مسلمين، الَّذين كان لهم دورًا بارِزًا في التَّوظيف السِّياسي للعامل الدِّيني في أطروحاتهم وعقائدهم الإيديولوجية، بحيث امتزجت خطبهم السِّياسية بصبغة دينية وتدعو كلُّها إلى الأخذ بالإسلام أساسًا للإصلاح السِّياسي و الاجتماعي والثَّقافي[1].

يشكل الجانب الفكري في دراسة الحركات الإسلامية دورا هاما، في وضع إطار تحليلي يمكن من خلاله بناء تصور معرفي في التمييز بين مختلف الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة، أضف لذلك معرفة المعايير والظروف التي أوجدت هذه الجماعات، ومحددات تصنيفها ضمن الأصول الاجتماعية أو لتصوراتها السياسية، وكشف آليات عملها في الوسائل التي تؤمن بها لتحقيق أهدافها[2].

وضعت حركات الإسلام السياسي في بداية مراحلها التأسيسية عديد الأهداف التي تسعى لتحقيقها ، فكان من تلك الأهداف العمل على استنهاض إرادة الأمّة نحو البناء الرُّوحي والتَّاريخي للدَّولة الإسلامية، وإعادة حكم الخلافة الإسلامية الَّذي ألغاه كمال أتاتورك يوم 02 مارس عام 1923، فكان أن رأت هذه الحركات أنه لزامًا و واجبًا عليها التَّأسيس لتيارات سياسية ذات مرجعية إسلامية، تقوم على مجموعة من المرتكزات الفكرية والسِّياسية، و الَّتي لا غنى عنها – حسبها – في توجيه التّصوُّرات السِّياسية للدولة الإسلامية والحفاظ على هويتها وتماسكها[3]. لكن تجدر الإشارة أن هذه الحركات في مسارها التاريخي التطوري تعرضت لعديد الأزمات الهيكلية والفكرية وانقسامات داخلية، دفعتها الظروف لوضع مراجعات فكرية لما تنادي به من أفكار خاصة في جانب إحياء دولة الخلافة الإسلامية، وذلك لما فرضته عديد الظروف في المجتمعات التي تنشط فيها بشكل رسمي أو غير رسمي.

---

[1] نصر حامد أبو زيد، **اليسار الإسلامي**،(فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدِّراسات الدُّولية،2004)،ص 19.

[2] ضياء رشوان وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، ط 3، (مصر: مركز الأهرام للدراسات سياسية والاستراتيجية، 2006، ص ص 17- 18.

[3] عبد الرَّحمان خليفة، **في علم السِّياسة الإسلامي**،(مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص 52.

بشكل عام فإن انخراط حركات الإسلام السياسي في العمل السياسي، جعلها تستند إلى مجموعة من المرتكزات السِّياسية في الإسلام ، والتي نذكر منها ما يلي[1]:

– **أوَّلاً:** الإيمان بفكرة (إيديولوجية) واحدة، مضمونها التفاف الدَّولة حول الإسلام عقيدة وشريعة، واعتبار الصِّيغة الإسلامية هي الَّتي تمثِّل الرَّابِطة السِّياسية و القانونية بين المسلمين في دولة الإسلام.

– **ثانيًا:** الولاء للوحدة من خلال الحرص على وحدة وصفّ الوحدة الإسلامية، وعدم الخروج عن الطَّريق الإسلامي فالمسلمون إخوة في الدِّين واتحادهم هو مصدر قوتهم[2]، **يقول اللَّه تعالى: <<واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرَّقوا>>**[3].

– **ثالثًا:** التقيُّد بالشَّريعة والقانون الإسلامي، وذلك بربط الممارسة السِّياسية بما حدَّد الدِّين الإسلامي من قواعد ومبادئ ينبغي إتِّباعها، و منها تلك الواردة في الكتاب والسنَّة، أو النُّصوص الشَّرعية الَّتي حدث إجماع بشأنها ، مثل الحكم بالعدل وأداء الحقوق والواجبات لأصحابها، و هذا يتَّضح من **قوله تعالى:<<إنَّ الله يأمركم أن تُؤدُّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين النّاس أن تحكموا بالعدل>>**[4]، وإتِّباع المشاورة وتبادل الرّأي **في قوله تعالى: <<شاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكّل على الله>>**[5].

نستنتج أن تبني هذه المرتكزات الفكرية في العمل السياسي لحركات الإسلام السياسي، يستند على اعتبارها أن الدين الإسلامي مصدرا لكل السلطات، إلى جانب أخذها باجتهاد الفقهاء وكتابات دعاة الدين في السياسة، ومن خلال هذا المبحث سيتم التركيز على دراسة الأصول الفكرية العقائدية والإيديولوجية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس، وذلك بفحص وتشخيص أهم الأفكار التي تدعو إليها هذه الحركات، انطلاقا مما تروج له في نشاطها الاجتماعي، وخطبها السياسية في ضرورة بناء المجتمع المسلم، و ما يدعو إليه أهم قادتها ومفكريها، في ضرورة تولي مهمة بناء الدولة على أسس الشورى ومبادئ الشريعة الإسلامية في تسيير شؤون المجتمع وأمور الدولة والحكم.

---

[1] عبد الرَّحمان خليفة، المرجع السابق الذكر، ص 19.

[2] محمد عوض ألهزايمة، **الفكر السِّياسي العربي الإسلامي**،(الأردن: دار الحامد للنَّشر والتَّوزيع،2007)،ص 54.

[3] سورة الأنعام، الآية (162).

[4] سورة النِّساء، الآية (58).

[5] سورة آل عمران، الآية (159).

أولا: البناء الفكري لجماعة الإخوان المسلمين في مصر.

إن الحديث عن الإطار الفكري الذي على أساسه تبني جماعة الإخوان المسلمين في مصر ركائز عملها السياسي، يقودنا حتما إلى ضرورة دراسة وفحص أهم الأفكار التي تنادي بها الجماعة من خلال الإسهامات الفكرية لمؤسسها حسن البنا، وظروف البيئة التي سمحت بنشر والتأثير والتأثر بمختلف تلك الأفكار، وما تنادي به في جانب ممارسة العمل السياسي.

بداية تجدر الإشارة أن الإطار الفكري وخصائص الدعوة التي قامت عليها جماعة الإخوان المسلمين، تستند أساسا إلى "رسائل حسن البنا"، حيث تحدد هذه الرسائل أهداف ووسائل الجماعة، إذ حاول البنا تقديم مشروع إسلامي متكامل لنهضة الأمة، حسب ما ذكره عبد الحميد الغزالي، حيث رأى أن رسائل "بين الأمس واليوم"، و"المؤتمر الخامس"، و"المؤتمر السادس"، و"نحو النور"، بمثابة تقديم واضح متكامل لما رآه مؤسس الجماعة كطريق للنهضة، ورسائل: "دعوتنا"، و"إلى أي شيء ندعو الناس"، و" الإخوان تحت راية القرآن"، و"التعاليم"، تقدم الهيكل الأساسي لطريقة النهضة، ووسائل أخرى في: "هل نحن قوم عمليون؟"، و"مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي"، وفيها تم تقديم المشروع العملي لمشروع النهضة التي تطالب بها الجماعة وتنشدها فكريا وعمليا[1].

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين نفسها ممثلة وحاملة لجوهر الفكرة التي يقوم عليها المشروع الحضاري، الذي تعرضه للأنصارها[2]، فقد كان منطلقها في النشاط كحركة للإصلاح الأخلاقي والاجتماعي على حد سواء، بحيث سعت الجماعة من خلال حضورها الجماهيري إلى توسيع أهدافها وإنماء قوتها، ويؤكد الإخوان المسلمين أن الإسلام هو أيديولوجية شاملة في بناء المجتمع والدولة[3].

---

[1] عبد الحميد الغزالي، **حول أساسيات المشروع الحضاري الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا**، (الجزائر: دار الخلدونية، 1999)، ص ص 80- 84.

[2] Mustapha Kamel Al-Sayyid,(**The other face of the Islamism Movement**),Carnegie working papers,Carnegie Endowinet for I,ternational peace,N.33, January 2003, p8.

[3] Nathan Brown, **THE MUSLIM BROTHERHOOD**, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, House Permanent Select Committee on Intelligence, 2011, p 2.

يرى الإخوان في انحطاط المجتمعات الإسلامية أزمة وجودية والعلاج الوحيد، في الامتثال لتعاليم الإسلام، حين ينظر إليه على أنه : (نظاما عالميا للحياة، نظاما متفوقا ...يجب أن يسود كنظام حكم...)، ولتحقيق هدف السيادة العالمية للإسلام، فإنهم يعملون على إضفاء الطابع الإسلامي على المجتمع والدولة، بتعزيز وجودهم السياسي والاجتماعي[1].

إذ يسعون إلى إعادة خلق المجتمع المدني الأول في عهد الرسول (ص)، وشعارهم الأكثر ثباتا هو "القرآن دستورنا "، و يدعون إلى نظام رئاسي مع مجلس شورى منتخب، ولكن البنا كان قد رفض في بدايات ظهور جماعته تعددية الأحزاب السياسية، باعتبار أنها تمثل – حسبهم– مصالح فئوية و تزرع الانقسام والفساد في الأمة[2].

بالتالي تحرص جماعة الإخوان المسلمين أن تؤكد على هويتها الفكرية، انطلاقا من رؤية البنا أنها : **(دعوة سلفية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية)**، بالتالي تقدم الجماعة نفسها أنها ذات فكر شامل، تضم في نشاطاتها كل المكونات الثقافية والاجتماعية، والاقتصادية، والرياضية، التي تسود المجتمع[3].

إن الفكر الإصلاحي والإطار الدعوي المشكل للفكر السياسي للجماعة، يتشكل أساسا وفق التركيبة التالية[4]:

- **دعوة سلفية:** العمل على تقديم الفهم الصحيح للإسلام، والدعوة إلى العودة إلى معانيه وفق الكتاب والسنة.
- **طريقة سنة:** بالاقتداء بالسيرة النبوية والسلف الصالح، وفي ذلك الإتيان بالعقائد والعبادات.
- **حقيقة صوفية:** أداء الأعمال والواجبات على أسس الخير طهارة النفس، والمواظبة على ذلك.

---

[1] Carine Lahoud Tatar, **Les Frères musulmans dans les monarchies du Golfe : entre intégration politique et répression,** FON D AT I ON *pour la* RE CH E R C HE S TR AT É GI QUE , 2007 , P 8.

[2] سامي زبيدة، تر: عبد الإله النعيمي، **الإسلام الدولة والمجتمع**، (سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 1995)، ص 94.

[3] حسام تمام، **الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة** ، المرجع السابق الذكر، ص ص 98– 99.

[4] علي عبد الحليم محمود، **وسائل التَّربية عند الإخوان المسلمين**، ط 4،(مصر: دار الوفاء للطِّباعة والنَّشر، 1990)، ص ص 98 – 99.

– **هيئة سياسية:** لأنهم –الإخوان– يطالبون بإصلاح سياسي هيكلي لنظام الحكم، وإعادة ترتيب العلاقة بين الأمة الإسلامية وغيرها من الأمم.

– **جماعة رياضية:** من خلال العناية بصحة الأبدان، إذ يقول النبي (ص): **(إن لبدنك عليك حقا)**، وتكون هذه العناية بممارسة الرياضة والانخراط في التشكيلات والفرق الرياضية، مما يساعد الفرد المسلم على تحمل تكاليف الإسلام، من صلاة وصوم وحج...وغيرها من العبادات.

– **رابطة علمية وثقافية:** الدعوة إلى اكتساب العلم والتثقيف، فالإخوان مدارس للتعليم والتربية على المنهج الإسلامي الصحيح .

– **شركة اقتصادية:** فالإسلام يعنى بتدبير المال وكسبه، يقول الرسول (ص): **(نعم المال الصالح للرجل الصالح)**، ويقول أيضا:**(إن الله يحب المؤمن المحترف).**

– **فكرة اجتماعية:** يحاول الإخوان أن تكون دعوتهم شاملة، من خلال العناية بأداء المجتمع الإسلامي، وعلاج انحراف الأمة عن دينها وقيمها الحضارية .

ما نلاحظه من خلال هذه التركيبة المشكلة لفكر الإخوان، أنها جاءت شاملة في فهمها لكل مناحي وأبعاد الحياة، في عديد القطاعات والمجالات، السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والرياضية، ما يجعل في المقابل استقطاب كل الفئات الاجتماعية ،والعمرية، في تشكيل الجماعة للقاعدة والحاضنة الاجتماعية، التي يمكن على أساساها تعتمد الجماعة في تعظيم نفوذها الاجتماعي والسياسي.

بشكل عام يمكن القول أن الإيديولوجية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين، ترتكز في الفهم الشامل للدين الإسلامي، حيث يقول البنا: **(إن الذين يظنون أن تعاليم الإسلام تتناول الناحية العبادية أو الروحية دون غيرها من النواحي، مخطئون في ذلك)**، والدعوة إلى العودة إلى تعاليم الإسلام الأولى في السلف الصالح،**(وأن نفهم الإسلام كما كان يفهمه الصحابة والتابعون من السلف الصالح، وأن نقف عند هذه الحدود الربانية النبوية...)**، وتحقيق الوحدة والجامعة الإسلامية، فالإسلام " كما هو عقيدة وعبادة، هو وطن وجنسية، ويعتبر المسلمين جميعا أمة واحدة[1].

---

[1] علي محمد مصطفى ديهوم، " حركات الإسلام السياسي "، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، العدد الثاني، 2013، ص ص 28 – 29.

إن المسار الفكري التطوري الذي سلكته جماعة الإخوان المسلمين في مصر، كان نتيجة عديد الإسهامات الفكرية، سواء تلك التي قدمها قادتها ومناضيليها، أو تلك الكتابات الوافدة على مصر، نحاول الإحاطة بأهم تلك الأفكار التي قدمها كل من حسن البنا وسيد قطب، على اعتبار أنهما مثلا القيادة الرئيسية التي قامت عليها الجماعة.

أ / حسن البنا:(1906م- 1949م).

ولد حسن البنا في قرية المحمودية بمديرية البحيرة عام 1906 م، والده الشيخ أحمد عبد الرحمان البنا، إمام وخطيب في مسجد القرية ودرس الأدب على يد الشيخ محمد عبده ، وألف عدة كتب دينية، وتأثر حسن البنا بوالده وبالمناخ الذي ساد أسرته، فنشأ على التعليم الديني والعلوم الإسلامية والفقهية[1].

فهو مفكر إسلامي ومؤسس جماعة الإخوان المسلمين، له الأثر البالغ في انتشار فكر الجماعة، ومن خلال الخطاب الإيديولوجي والسياسي للجماعة، تم الانطلاق نحو إيجاد خطاب تأسيسي ورئيسي لمعظم الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي والعربي[2].

لقد ساعدت تربيته الريفية في نشوء الصفات القيادية منذ طفولته، مما أهله ليكون المرشد العام لكبرى حركات الإسلام السياسي في العالم، وقد تأثر البنا بجمال الدين الأفغاني صاحب الخطاب الإصلاحي[3].

يشير المفكر المصري حسن حنفي بالقول: **(إن الإضافة الجديدة التي أتى بها حسن البنا هي أنه وضع تنظيما في خدمة تحقيق مشروع الأفغاني، إذ كانت حركته آخذة في الأفول، فكان ذلك بمثابة دفعة جديدة للروح الإصلاحية... وجاء حسن البنا ليكمل مشروع الأفغاني، وكان هذا الأخير يريد أيضا تعبئة الجماهير، وتأسيس حزب إسلامي يستطيع تحقيق هذا المشروع)**[4].

---

[1] محسن محمد، **من قتل حسن البنا؟**،(مصر: دار الشُروق،1987)، ص9.

[2] أحمد الموصللي، **موسوعة الحركات الإسلامية**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص134.

[3] عبد اللطيف إرواء فخري، **الإسلام في مصر بعد التغيير وصعود حزب الحرية والعدالة**،(د ب ن: كلية اللغات ، جامعة بعداد، د س ن)، ص 6.

[4] فرانسو ابورجا، تر: لورين زكري، **الإسلام السياسي: صوت الجنوب**، ط 2، (مصر: دار العالم الثالث، 2001)، ص 62.

يمكن تناول أهم جوانب فكر حسن البنا، انطلاقا من دراسة أهم الاجتهادات السياسية التي قدمها، والمرتبطة أساسا بتحديات الواقع ومشكلاته، ومن أهم تلك القضايا ما يلي[1]:

– **قضية النهضة:** يعتبر البنا أن الإسلام هو المرتكز الأساسي والوحيد لتحقيق نهضة المسلمين، والوصول إلى أستاذية العالم، وهدايته برسالة الإسلام، وذلك بالاعتماد على أربعة ركائز أساسية وهي: الحكومة والأمة، والأسرة والفرد، إذ رأى أن هذه الركاز قد تعرضت للهدم على أيدي القوى الاستعمارية الغربية، التي كانت تسيطر عسكريا على كافة الأراضي الإسلامية والعربية، ويرى أن حكم الخلافة يشمل الحكومة الإسلامية، التي تحولت إلى نظام علماني، يحكم وفق قوانين وضعية، وعليه لا سبيل لنهضة إلا بالعودة إلى العمل بتعاليم الإسلام والسلف صالح[2].

– **الدولة الإسلامية:** ركز البنا على الاهتمام بإعادة تقديم الإسلام كنظام شامل للحياة، ليدحض بذلك دعاوي الاتجاه التغريبي، كما اهتم بتوضيح الجوانب الإيجابية في القومية والوطنية، والتي لا يرفضها الإسلام في نموذج الدولة الإسلامية التي ينشدها، حيث تميز الخطاب السياسي للبنا أنه يحمل في مفرداته ولغته درجة كبيرة من المرونة والقدرة على استيعاب إيجابيات المفاهيم المرتبطة بهوية الدولة وموقفه من فكرة العروبة، ودعاة القومية العربية.

– **النظام السياسي:** أما بالنسبة للنظام السياسي، وكيفية ممارسة السلطة في الدولة الإسلامية، فقد كانت وجهة نظر البنا كالتالي:

أ)– التأكيد على مفهوم وحدة السلطة، وعدم انقسامها إلى سلطة مدنية وأخرى دينية، وذلك إيمانا منه بأن سلطة الحكم في الدولة الإسلامية بعيدة تماما عن مفهوم الدولة الدينية "الثيوقراطية".

ب)– قبول صيغة الحكم الدستوري النيابي باعتباره أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، وقد رأى أن تلك الصيغة تضمن تحقيق المبادئ الثلاث التي يقوم عليها نظام الحكم، وهي: مسؤولية الحاكم، وحدة الأمة، واحترام إرادتها.

---

[1] إبراهيم البيومي غانم، **الفكر السياسي للإمام البنا**، (مصر: مدارات للأبحاث والنشر، 2013)، ص ص 480– 482.

[2] رضوان أحمد شمسان الشيباني، **الحركات الأصولية في العالم العربي**، (مصر: مكتبة مدبولي، د س ن)، ص 127.

ج)- الإقرار بضرورة وجود معارضة سياسية في ظل النظام الإسلامي، ورفض أن يكون الوصول إلى السلطة هدفا من أهداف المعارضة إلا في حالة واحدة فقط، وهي أن تفقد السلطة القائمة شرعيتها هدفا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أهم وظيفة لتلك المعارضة هي إسناد النصح والمشورة لمن بيدهم الحكم وتأييدهم إن أحسنوا وانتقادهم إن أساؤوا، وذلك قياما بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن فقدت السلطة شرعيتها بعدم التزامها بالحكم بما أنزل الله فقدت بالتالي حق طاعتها ووجب عزلها.

د)- السعي لإقامة نظام الخلافة الإسلامي تدريجيا، باعتباره هدفا نهائيا لتنظيم الحياة السياسية، وحسب تصور البنا فإنه لابد أن تتم خطوات كثيرة قبل الوصول إلى هذا الهدف، ومن تلك الخطوات: قيام حكومات إسلامية في الأقطار الإسلامية المختلفة، ثم قيام تعاون فيما بينها وتوثيق هذا التعاون بالمعاهدات والأحلاف التي تجمع شمل الشعوب والحكومات الإسلامية، ثم تتكون "عصبة أمم إسلامية"، ثم تكون الخطوة الأخيرة بالاجتماع على إمام خليفة للمسلمين جميعا.

- **منهج التغيير**: فيما يتعلق بأسلوب إحداث التغيير السياسي والاجتماعي، فقد تأكدت جهود البنا في هذا الصدد في اتجاهين- وفق معطيات الواقع- : الاتجاه الأول، هو الإعداد لاستخدام القوة، وذلك ضد الاحتلال الأجنبي للبلاد، والاتجاه الثاني، هو استخدام الوسائل السلمية، واعتماد خطط طويلة الأجل لإعادة التنشئة السياسية والفكرية والتربية الوطنية على أسس إسلامية[1].

في ذات السياق، فقد أدمج حسن البنا في الفكر السياسي للجماعة ثلاث نماذج للتغيير السياسي، أولها، النموذج النبوي، الذي رأى أنه يقوم على عملية التجربة والخطأ في إدارة الحكم، ثانيا، النموذج العباسي، الذي برز وفق مسارين هما: مسار الدعوة، ومسار العمل العسكري، وثالثا، النموذج الأوروبي في فترة ما بين الحربين، حيث يوضح البنا وجهة نظره في حديثه في رسالة إلى الشباب قائلا: **(ولئن كان التاريخ الألماني يفرض نفسه حاميا لكل من يجري في عروقه دم الألمان فإن العقيدة الإسلامية توجب على كل مسلم قوي أن يعتبر نفسه حاميا لكل من تشربت نفسه تعاليم القرآن)**، فالبنا يرى هنا ما يقابل الروح الألمانية هي الروح الإسلامية، والفارق بينهما في سمو الغاية، واستراتيجية الوصول إلى السلطة والتوسع[2].

[1] إبراهيم البيومي غانم، المرجع السابق الذكر، ص 482.

[2] جاسم سلطان، **أزمة التنظيمات الإسلامية (الإخوان نموذجا)**، (لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015)، ص 214.

ب / سيد قطب (1906م- 1966م): من جوانب الحياة الشخصية لسيد قطب أنه كان مدرس وكاتب له علاقات مع أعلام الفكر والثقافة أمثال: طه حسين، وعباس محمود العقاد...، وانتسب إلى الإخوان وأصبح ناشطا في نشاطاتها الفكرية، وفي سنة 1955 حكم عليه بالسجن لمدة 15 عاما وأخضع لتعذيب الشديد، فتحول من إسلامي معتدل إلى متشدد وعنيف[1]، فهو مفكر إسلامي له عديد الكتابات منها، كتاب (في ظلال القرآن) و(معالم على الطريق)...وغيرها، و يؤكد على مفهوم الحاكمية لله وحده في جميع مجالات حياة البشر، وأن عقيدة الإسلام لا تتحقق بمجرد القيام بالعبادات، لأن طاعة الله مطلوبة وواجبة في شؤون الحياة كافة، واعتبر أن التشريع هو تشريع وقانون إلهي مستمد من كتاب الله، وأن كل تشريع أو قانون وضعي يعتبر تعديا على سلطان الله وكفر بإرادته في الحكم[2]، فتأثر أنصار الجماعة بالمفكر الإخواني سيد قطب الذي وصف في كتابه معالم في الطريق المجتمعات القائمة بالمجتمعات الجاهلية، داعيا إلى ضرورة قيام مجتمع إسلامي يتخذ الشريعة منهج الحياة الكامل والشامل[3]، بحيث حدث تحول كبير في الفكر الإسلامي للحركة الإسلامية خلال خمسينيات القرن الماضي، إذ تم ترجمة كتابات أبو الأعلى المودودي الباكستاني إلى العربية، وجعل تلك الكتابات تتوازى وتعزز كتابات المفكر سيد قطب لتجتمع وتتفق كلها على فكرة واحدة تتمحور أساسا حول جاهلية المجتمع والحاكمية لله، والدعوة إلى تغير نظام الحكم بالقوة، وهو ما كرست له ما سمي بالأفكار القطبية[4].

فدعا سيد قطب إلى حل مبدأ السيادة الشعبية والإطاحة بالنظم غير الإسلامية ولو بقوة السلاح، لكن بعد إعدامه، عملت جماعة الإخوان على الفصل في أطروحاتها الفكرية الأكثر تطرفا، من خلال المنظور الأقل ثورية الذي اعتمده حسن البنا، والذي يقوم على منظور تدريجي مرحلي لتغيير السياسي[5].

---

[1] Rapport Afrique du Nord/Moyen-Orient N°37, **COMPRENDRE L'ISLAMISME**, 2005, p 8.

[2] طارق البشري، **الملامح العامَّة في الفكر السِّياسي في التَّاريخ المعاصر**، (لبنان: دار الشُّروق، 1996)، ص، ص31-32.

[3] بشار حسن يوسف، "الجماعات الإسلامية في مصر في عهد محمد أنور السَّادات"، **مجلَّة أبحاث التَّربية والعلم**، العدد2،(2008)،ص.54.

[4] بشَّار حسين يوسف ووجيه عبدو علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية"، **مجلَّة أبحاث كلية التَّربية الأساسية**،العدد1،(2011)، ص 554.

[5] سيد قطب، **نحو مجتمع إسلامي**، ط 5، (لبنان: دار الشُّروق، 1982)، ص ص66-111.

بالتالي استنادا لما سبق حول التركيبة التي بقوم عليها الفكر الإصلاحي والإطار الدعوي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، فقد كتبت ورأت الكاتبة الأمريكية" **كاري روسفسكي ويكام**"* أن الجماعة عبارة عن تنظيم بيروقراطي يحمل الكثير من التنوع الفكري والإيديولوجي والجيلي، وأنه حفاظا على توازنات القوى داخل الجماعة فإن صفها القيادي يتفرع في ثلاث تيارات – حسب الكاتبة ويكام- هي[1]:

أولا- تيار الدعوة، يمثله جيل الشيوخ داخل الجماعة، أو الحرس القديم الذين حافظوا على التنظيم منذ الحقبة الناصرية إلى اليوم، ويركز هذا التيار على الأنشطة الدعوية والدينية والاجتماعية للجماعة وليس فقط الجانب السياسي.

ثانيا- تيار الواقعين المحافظين، تقصد به تلك القيادات التي انخرطت في العملية السياسية، وفضلت المشاركة السياسية وتمثيل الجماعة في البرلمان والمجالس المنتخبة، ومن تلك الزعامات كل من: محمد سعيد الكتاتني ، محمد مرسي، وخيرت الشاطر...وغيرهم.

ثالثا- التيار الإصلاحي، تقصد بيه ويكام الجيل الوسيط في الجماعة الذي نشط في الجامعات طيلة السبعينيات ثم أصبح مؤثرا في الثمانينات والتسعينات كالدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وعصام العريان، وحلمي الجزار ... لقد أشارت " ويكام " أن خصوصية هذا التيار تكمن في أنه يزداد حضورا في فترات الانفتاح السياسي، ويتراجع في أوقات القمع والبطش بالجماعة.

نستنتج أن البناء الفكري للجماعة مبني أساسا على الإسهامات الفكرية التي قدمها مؤسسها حسن البنا، إضافة لكتابات سيد قطب قبل جنوحه للعنف، فتبرز الهوية الفكرية للجماعة أنها جماعة إصلاحية دعوية، تهدف إلى إعادة الاعتبار للتعاليم الإسلام والعمل بها في الدولة والمجتمع.

---

(1)- كاري روسفسكي ويكام، عرض: خليل العنَّابي، **الإخوان المسلمين... تطوُّر حركة إسلامية**، ،(الولايات المتَّحدة الأمريكية: مطبوعات جامعة رنيستون،2013)، ص 4.

***كاري روسفسكي ويكام:** تعد ويكام من أكثر الباحثين الغربيين جدية ورصانة في تناول الظاهرة الإسلامية، وقد أمضت العقدين الأخيرين في دراسة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حيث أقامت ويكام في القاهرة عدة أعوام أوائل التسعينات أثناء إعداد أطروحتها للدكتوراه من جامعة " بريستون "، وأصدرت كتابها الأول عام 2002، (الإسلام التعبوي..الدين والحركية والتغيير في مصر "، والذي يعد من الدراسات المعتبرة في مجال الحركات الإسلامية، وقد كان صدور هذا الكتاب دافعا قويا لظهور جيل جديد من الباحثين الغربيين الذين يهتمون بدراسة الأبعاد السوسيولوجية والأنثربولوجية ...للحركات الإسلامية.

- **ثانيا: البناء الفكري لحركة النهضة في تونس.**

في دراسة البناء الفكري لحركة النهضة في تونس، تجدر الإشارة بعد البحث في الأدبيات والاجتهادات الفكرية التي تقدمها الحركة، فقد اتضح أن الحركة ليس لديها مرجعية فكرية خاصة بها، من إنتاجها، بل تعتمد في وضع إطارها الفكري بناء على كتابات لعديد المفكرين الذين يقاربونها في الأسلوب والإيديولوجية، فقي هذا الشأن يقول "راشد الغنوشي" أبرز قادة الحركة ومؤسسها: (...**وأما بالنسبة لمضمون عملنا فقد كان في الحقيقة مضمونا سياسيا هو أقرب إلى فكر الإخوان المسلمين في مصر، وأقرب إلى فكر الجماعة الإسلامية في باكستان، وفكر مالك بن نبي في الجزائر، فقد حاولنا أن نربط وفقا لهذه المناهج بين الفكرة الإسلامية وأصولها ونجردها من فكر الانحطاط الغربي**)[1].

أيضا يصف "راشد الغنوشي"، ان الحركة الإسلامية في تونس هي تمازج بين مجموعة من الألوان الثقافية الإسلامية، الأمر الذي طبعها منذ البداية بطابع الحوار، هذا فضلا عن تقارب السن (25سنة)، والمستوى الثقافي، ولم يكن هناك شخص يزعم أنه هو المؤسس[2].

لقد عرفت الحركة في مسار تطور مرجعيتها الفكرية حالة التردد والبحث عن هويتها الفكرية، فقد سلكت في سنواتها الأولى نهج " جماعة التبليغ والدعوة " ذات الأصول الباكستانية، كما عملت لفترة أخرى ضمن " جمعية المحافظة على القرآن الكريم "، وحاولت لاحقا استنساخ تجربة الإخوان المسلمين في مصر، ثم كان التأثر خلال ثمانينيات القرن الماضي بالثورة الإسلامية في إيران، وبالفكر الاجتماعي لإخوان السودان[3].

بالتالي غياب مرجعية واحدة وواضحة للحركة قد أنتج صعوبة منهجية وعلمية في البحث في التركيبة الفكرية التي على أساسها تشكلت الحركة، ومن ثم تصنيفها، وتحديد طبيعة الوسائل والأهداف التي تسعى لتحقيقها، لكن ذلك لم يمنع في محاولة دراسة البناء الفكري للحركة بناء على ما توفر من دراسات وأبحاث حول أهم الأفكار التي تنادي بها، انطلاقا من أهم كتابات مؤسسها راشد الغنوشي.

---

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، المرجع السابق الذكر، ص 53.

[2] صالح زهر الدين ، المرجع السابق الذكر، ص 530.

[3] احميدة النيفر، الهادي بريك وآخرون، **من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة الإسلاميون في تونس " مسيرة ألم وأمل "**، (د ب ن : سلسلة كتاب الإصلاح، د س ن)، ص 55.

لكن غياب مرجعية فكرية أو حركية محددة مسبقا، وتعدد رموز المؤسسين واختلاف تكوينهم وعدم وجود مشايخ علم، كانت عوامل لم تخل من إيجابية، إذ ساعدت على تمييز الاتجاه الإسلامي في التحرر الفكري وتعدد الاجتهادات وتنوع الخطابات، في صفوف القيادات، كما ساعدت على انفتاح مناضلي الحركة الإسلامية في تونس، على كتابات من مرجعيات متنوعة، بغرض الاستفادة منها، أو في إطار الصراع مع مخالفيهم، فمثلا، تعامل مؤسسو " الجماعة الإسلامية بتونس " مع الإخوان المسلمين من موقع الانبهار والاستهلاك وليس من موقع النقد والاستئناس، بحيث شكلت أعلام من الإخوان المسلمين على غرار المفكر سيد قطب وشقيقه محمد قطب...، مادة أساسية في تكوين الجيل الأول من الحركة[1].

إضافة إلى ذلك فإن الصراع الفكري داخل الحركة والذي فجرته "مجموعة الإسلاميين التقدميين " منذ أواخر السبعينيات، وبعد تأثر الحركة بأجواء الثورة الإيرانية على صعيد الخطاب السياسي، وعلى إثر التقارب الذي حصل بين راشد الغنوشي رئيس الحركة وزعيم الحركة الإسلامية السودانية حسن الترابي، هذه العوامل وغيرها أخذت تفعل فعلها في فكر الحركة وأدبياتها، لهذا عندما قررت تشكيل حزبها السياسي، وجدت القيادة نفسها مدعوة إلى تقديم شعارات معتدلة، ومطمئنة في بعض جوانبها لنخب الحديثة في تونس، وهو ما تجلى بوضوح في البيان التأسيسي للحركة [2].

لقد استدركت حركة النهضة ضرورة التأسيس لمسار فكري نخبوي خاص بها ويعبر عن هموم وأمال الشعب التونسي، فقد انتقد راشد الغنوشي الإخوان أو "الفكر الوافد من المشرق" كما سماه، بداية لاكتشاف الحركة الإسلامية في تونس ضرورة تواصلها مع الواقع الذي نشأت فيه والذي تريد تغييره، فعملت الحركة على تجاوز انقطاعها واغترابها عن البيئة المحلية[3]. أي أن حركة النهضة أدركت ضرورة مواكبة تغييرات المجتمع التونسي ومنح الأولوية في معالجة مشاكله الداخلية، بعيدا عن استنساخ تجربة الإخوان المسلمين في مصر، وذلك حرصا من الحركة على الاندماج الاجتماعي والسياسي، ووضع مقاربات فكرية من شأنها النهوض بالمستوى الاجتماعي والسياسي للشعب التونسي.

---

[1] احميدة النيفر، الهادي بريك وآخرون ، المرجع السابق الذكر، ص 56.

[2] عبد الغني عماد، المرجع السابق الذكر، ص 588.

[3] احميدة النيفر، الهادي بريك وآخرون ، المرجع السابق الذكر، ص 59.

إن الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة النهضة حاليا هي الوثيقة الفكرية الرسمية الوحيدة تقريبا التي أقرها مؤتمر التأسيس للحركة وتم نشرها للعموم، والتي أعدت أصلا لضبط الحالة التنظيمية بوضع أساس جامع للانتماء، وأيضا لتكون منطلقا لإبراز الخصائص الفكرية والخلفيات النظرية لهذه الحركة[1].

لقد اعتمدت الجماعة الإسلامية قبل أن تتحول لاحقا إلى حركة النهضة في نشاطها ودعوتها قبل 2011، على مناهج فكرية ترتكز على محاور ثلاثة وهي: العقائدي، والأخلاقي، والاجتماعي والفكري، وعملت على نشر الثقافة الإسلامية كما تتصورها، والتأكيد على مفاهيم أساسية لمشروعها (الإسلام عقيدة وشريعة بالإضافة إلى الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية والتربية الروحية والسلوك القويم)، كما أدى الاحتكاك والصراع بين التيار الإسلامي والتيار اليساري داخل الجامعة إلى استيعاب التيار الإسلامي الكثير من مقولات اليسار خاصة حول طبيعة الصراع في العالم وفي تونس، فوق ذلك تأثرت الحركة بالثورة الإيرانية عام 1979، وتبنت بعض مواقفها وأفكارها وأساليب عملها، وأخيرا تبنت الحركة بعض أطروحات حسن الترابي، ودعوته بضرورة مشاركة المرأة في الشأن الوطني[3].

بالتالي تبرز أهم المحاور الفكرية لحركة النهضة، من خلال الوثيقة التي أقرها المؤتمر العام للحركة في ديسمبر عام 1986، أي بعد سنوات من خروج القيادة من السجن، واكتملت صياغتها في مطلع 1987، ونشرت لاحقا في عنوان " الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الاتجاه الإسلامي بتونس "، وجوهر موضوعها فقسم إلى محورين، هما[4]:

1)- المحور العقائدي: وفيه بيان لأهمية العقيدة واستعراض لأركانها، ويختم المحور بتلخيص مقتضب لخصائص العقيدة الإسلامية، والتأكيد نظام كامل متناسق في حياة الإنسان والكون.

---

[1] احميدة النيفر، الهادي بريك وآخرون ، المرجع السابق الذكر، ص 61.

[2] عبد الغني عماد، المرجع السابق الذكر، ص 588.

[3] عبد اللطيف الحناشي،" تونس تأثير الإنتقال الديمقراطي على حزب النهضة"، في كتاب جماعي: **آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي** "، محمد سليمان أبو رمان (محرر)، (عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2017)، ص 58.

[4] محمد القوماني، عبد التواب عبد الله وآخرون، **من قبضة بن على إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس**، ط 3، (الإمارات العربية المتحدة : مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 284.

2)- المحور الأصولي المنهجي: تعرض لقضية العقل والنص التي يجب أن توضع في سياق التأصيل المنهجي والعقائدي والمعرفي، إذ قسمت الوثيقة الفكر الإسلامي إلى قطبين هما: قطب نصي، وقطب عقلي، وترى أن لمعالجة هذه المسألة، ينبغي التعرض لحقيقة وخصائص كل من الوحي والعقل، قبل تفصيل القول في تصور الاتجاه الإسلامي لمنهج فهم الوحي، ومنهج تطبيق الوحي.

إضافة إلى هذه الوثيقة في البناء الفكري للحركة النهضة، فقد جاء البيان التأسيسي للحركة لتأكيد على مجموعة الأفكار التي تؤمن بها وتنادي لتحقيقه، إذ يحاول البيان أن يحاور القضايا المحورية في المجتمع التونسي بكل خصوصياته، التي تظهر في عملية التحديث التي فرضتها السلطة الوطنية التي حكمت منذ الاستقلال، وقد عبرت ديباجة البيان التأسيسي للحركة، عن ظروف وجودها ونشاطها، وحددت أهم الأفكار التي تعمل من أجل تحقيقها كما يلي[1]:

1- بعث الشخصية الإسلامية التونسية، ووضع حد لحالة التبعية والاغتراب والانحلال الأخلاقي.
2- تجديد الفكر الإسلامي على ضوء أصول الإسلام الثابتة ومقتضيات الحياة المتطورة.
3- أن تستعيد الجماهير حقها المشروع في تقرير مصيرها بعيدا عن كل وصاية داخلية أو هيمنة.
4- إعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية، والتوزيع العادل للثروة.
5- المساهمة في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام على المستوى المحلي والمغربي، والعربي والعالمي.

كما كانت لكتابات راشد الغنوشي أحد مؤسسي الحركة، الدور البارز في بلورة الهوية الفكرية للحركة وتمييزها عن باقي الحركات الإسلامية داخل تونس وخارجها، حيث يصفها أنها ظاهرة معقدة، من حيث اتجاهاتها نحو هدف واحد هو الإحياء الإسلامي، وميزة التعقيد هذه تعود- حسبه- إلى تمازج وتفاعل ثلاثة عناصر، أولها، التدين التقليدي التونسي، الذي يتكون من ثلاثة عناصر(المذهب المالكي، العقائد الأشعري، والترية الصوفية)، ثانيا، التدين السلفي الإخواني، الوارد من المشرق، الذي يتألف من العناصر التالية (المنهجية السلفية، الفكر السياسي والاجتماعي الإخواني...)، ثالثا، التدين العقلاني، الذي برز مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات [2].

[1] علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص ص 233 – 234.

[2] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، المرجع السابق الذكر، ص82.

المبحث الثالث: الامتداد السياسي والاجتماعي لحركات الإسلام السياسي.

إن حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس، في سعيها لتحقيق الأفكار التي تؤمن بها في العمل الدعوي والسياسي، فإنها تتبنى مجموعة من الوسائل والآليات التي على أساسها تنتقل إلى العمل الميداني في وضع أفكارها موضع التنفيذ، من خلال هذا المبحث ندرس الأطر الهيكلية المنظمة لعمل هذه الحركات، وذلك بهدف معرفة الأسلوب العملي الذي تتبناه في الحشد لأفكارها وكسب مزيد من النفوذ السياسي والاجتماعي.

بداية وبشكل عام فإن الحركات الإسلامية تستهدف في نشاطها الاجتماعي والسياسي، ثلاث فئات اجتماعية، وميزة هذه الفئات أنه تقع ضمن دائرة الحرمان الاجتماعي والمعاناة من ظلم وبطش النخب العلمانية الحاكمة المستبدة، فتوصف أوضاع هذه الفئات أنها البيئة المناسبة لنشاط هذه الحركات، في العمل على التعبئة والحشد لأفكارها، وتصوير نفسها الطرف المنقذ من سياسات التهميش والحرمان والظلم، وهذه الفئات الثلاث يمكن إدراجها ضمن "فئات طبقة الوسطى" وهي[1]:

1- **الشباب الحضري الفقير**: الذي ينتظر من الدولة الإسلامية المنشودة تحولا جذريا، يمنحه كل ما هو محروم منه: العمل، والسكن اللائق، ويتحقق ذلك مع الشريعة الإسلامية التي تنادي بالعدالة الاجتماعية.
2- **البرجوازية الوعرة**: وهي الفئة التي تعارض النخبة الحاكمة وتناهض أساليبها، ونظامها العشائري القبلي، وهي تستعمل خطابا يتلاءم وظروف نشأتها، أما مساهمتها في الحركة الإسلامية فهي الأداة المالية والاقتصادية لها، إذ تستطيع أن تقدم الدعم المالي للجمعيات الخيرية التطوعية التي تديرها النخبة المثقفة المضادة.
3- **النخبة المثقفة المضادة**: يتوقف وجودها رهين إنتاجها للخطاب الإسلامي، الذي من شأنه تعبئة الشباب الفقير، والبرجوازية الوعرة، وإذا ما استطاعت التأثير على الفئتين، فإنها تضطلع بدور رائد لضمان وحدة الائتلاف الإسلامي، ومضاعفة مكاسبها لممارسة السلطة.

---

[1] نزيه أيوبي، جيل كيبل وآخرون، **الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي**، (المغرب: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث ، 2000)، ص ص 48- 52.

بالنسبة للوسائل والأساليب المتبعة في منهج العمل لدى حركات الإسلام السياسي، فإنه بتغيير وفق طبيعة إطارها الفكري والدعوي، إذ هناك من الحركات من يلجأ إلى مجموعة من الأدوات والوسائل الواسعة الانتشار، تمتد لتشمل وسائل الإعلام والتلقين والنضال السياسي السلمي، إلى أساليب العنف، مثل: الاغتيال، أخذ الرهائن، والإرهاب، والتفجيرات الانتحارية...، ومع ذلك فإن استخدام العنف ليس منهجا لدى جميع هذه الحركات، إذ لا يتم استخدام العنف طوال الوقت، وهذا الاختلاف مرده إلى عوامل الانتماء (السنة، الشيعة، الوهابية)، والتاريخ، والطاعة ، والولاء، ويمكن أن يكون استراتيجية، والاختيار المعتمد من قبل القادة كما هو الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة، ويمكن أن يكون أيضا نتيجة الاعتبارات الشخصية والسياسية عند مجموعة من الحركات، أي طبيعة علاقتها مع النظام السياسي الحاكم[1].

أولا: جماعة الإخوان المسلمين في مصر.

يمكن إبراز الوسائل والأدوات السياسية والاجتماعية، التي ترتكز عليها الجماعة، لتعزيز انتشارها، من خلال دراسة البناء الهيكلي التنظيمي للجماعة.

تتمثل هيئات الجماعة التي حددها المؤتمر الثالث للإخوان عام 1935 في: المرشد العام، ومكتب الإرشاد، والهيئة التأسيسية (مجلس الشورى العام، ومؤتمر المناطق، وفرق الرحلات (الجوالة) وفرق الإخوان)[2] .

يتميز النظام العام التنظيمي للجماعة أنه يتسم بتراتبية معقدة تبدأ بالأسرة، وهي أصغر وحدة تنظيمية، وتنتهي بمكتب الإرشاد الذي يرأسه المرشد[3]. إذ نلاحظ أن هناك تفرع في المهام وتحديد المسؤوليات التي على أساسها تعمل جماعة الإخوان المسلمين في الانتشار الاجتماعي والتغلغل في كافة القطاعات الاجتماعية داخل المجتمع المصري، وذلك بهدف تحقيق انتشارها الاجتماعي وتعظيم مكاسبها.

---

[1] MEHDI MOZAFFARI, **What is Islamism? History and Definition of a Concept** , Totalitarian Movements and Political Religions, Vol. 8, No. 1, 17–33, March 2007, p 24.

[2] محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمين أحداث صنعت التاريخ، الجزء الأول 1928– 1948**، ط 5، (مصر: دار الدعوة، 1994)، ص ص 221– 224.

[3] حسام تمام، **الإخوان المسلمين سنوات ما قبل الثورة**، المرجع السابق الذكر، ص 35.

يتميز التسلسل الهرمي التنظيمي للجماعة بالصرامة في تجنيد " الأخ الفعال "، حيث يخضع المجند الجديد لعملية تقلين يتم إنجازها من خلال القراءات، الدراسة، والتكوين...، والمجندين جزء لا يتجزأ من الأسرة ، ويمكن أن يستغرق أمر التجنيد عدة سنوات ليصبح المجند كامل العضوية، وحتى بعد تحقيق ذلك، فإن العضو المنتسب يبقى جزء لا يتجزأ من هذا الهيكل الهرمي، وضروري التزامه " مبدأ الاستماع والطاعة "، فالحفاظ على التسلسل الهرمي الصارم للجماعة قائم على ترقية وتعزيز دور الأعضاء في المناصب القيادية، انطلاقا من إيمانهم بمبادئ الجماعة في الولاء والطاعة، والتي تشكل بدورها الأركان الأساسية لتوسيع نفوذ الجماعة، وتحقيق انتشارها الاجتماعي والسياسي في المجتمع[1].

لقد ركز البنا على نشاطات بناء العضوية بشكل كبير في الإسماعيلية وحولها، وبحلول العام 1932 قرر البنا أن الجماعة لن تمتد أكثر، إلا بنقل مركزها إلى القاهرة، وقد أنجزت الجماعة هذا الانتقال من خلال جمعية إسلامية مقرها القاهرة، وبعد عام من التواجد في القاهرة بدأت الجماعة في نشر خطاباتها الإخبارية الأسبوعية وقامت بعقد أول مؤتمر لأعضائها، وفي غضون ذلك بدأت العضوية داخل الجماعة تتزايد بشكل متصاعد، ففي عام 1930 كان لديها خمسة مكاتب فرعية ثم وصل العدد إلى خمسة عشر في عام 1932، ثم إلى ثلاثمائة عام 1938، ومن خلال هذه السنوات الأولى كانت جماعة الإخوان المسلمين، جماعة إصلاحية ،سياسية ، ودينية، وجمعية مساعدة تعاونية، وقد كرست كل ما بوسعها لتوظيف العضوية والمناقشات الخاصة للإصلاح الأخلاقي والديني وبناء منظمة خدمات اجتماعية، وقد بدأت نشاطاتها تتخذ شكلا سياسيا في أواخر الثلاثينات، وقد كان من أهم أسباب هذا التغيير الثورة العربية العامة في فلسطين، فقد قدمت الجماعة دعما كبيرا للثورة ، وفي الوقت نفسه أصبحت خطاباتها أكثر انتقادا للنظام السياسي القائم في مصر، والسيطرة البريطانية الاستعمارية على البلاد بشكل خاص، وبشكل رسمي دخلت الجماعة الميدان السياسي عندما قامت بالإعلان عن مرشحيها للانتخابات البرلمانية عام 1941[2].

---

[1] Jeffrey Martini, Dalia Dassa Kaye, Erin York, **the Muslim Brotherhood, Its Youth, and Implications for U.S. Engagement,** RAND: NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, 2012, p 44

[2] زياد مونسون، **الحشد الإسلامي: نظرية الحركة الاجتماعية والإخوان المسلمون في مصر**، 09/ 09/ www.ikhwanwb.com:2017

يشير التطور التاريخي لجماعة الإخوان المسلمين، إلى أنها مرت بثلاث مراحل تأسيسية لتحقيق أهدافها، مرحلة الدعاية والتبشير بالفكرة، ومرحلة التكوين واختيار الأنصار والأعضاء، ومرحلة التنفيذ والعمل، وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، تمكنت الجماعة من إنجاز المرحلتين الأوليين بشكل واضح، إذ انتشرت أفكار البنا وجماعته خارج حدود مصر، وصولا للعالم العربي والإسلامي، وحتى أوروبا وأمريكا، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت وانتهت سريعا بعزل الرئيس محمد مرسي[1].

مع انتقال المركز العام للجماعة إلى القاهرة بدأت التحولات الكبيرة تطرأ على بينية الإخوان الفكرية والتنظيمية، ويمكن لرصد هذه التحولات يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل ، وهي[2]:

1- المرحلة الأولى (1932 – 1939): ركز البنا والإخوان على أنشطة **تعريفية** بالجماعة، من هنا كثر التركيز على المحاضرات والدروس في الدور والمساجد وإصدار المجلات (مجلة الإخوان المسلمين)، و (مجلة النذير)، وإصدار عدد من الرسائل والنشرات في القاهرة والأقاليم والاتصال بخارج مصر (الجزائر، اليمن، سوريا، شبه الجزيرة العربية...)، وإقامة المؤتمرات الدورية في القاهرة، وإحياء الأعياد الإسلامية، والدعوة إلى تطبيق المناهج الإسلامية، وتأليف اللجان للدراسات الفنية.

2- المرحلة الثانية (1939- 1945): يلاحظ أن البنا والإخوان استثمروا انشغال الحكومة والإنجليز بمجريات الحرب العالمية الثانية للتركيز على **تكوين و استكمال** البنى التنظيمية والإدارية للجماعة، ليس في مصر فحسب بل حتى في البلاد العربية والإسلامية.

3- المرحلة الثالثة (1945 – 1949): فمن الممكن أن **نسميها مرحلة التنفيذ**، كانت فترة ما بين 1945 – 1949 فترة اضطراب سياسي، إلى درجة أنه تعاقبت على الحكم فيها – على القصر – ثلاث حكومات، وكانت علاقة الإخوان بهذه الحكومات تتفاوت من حيث درجة المواجهة، إذ بمجيء حكومة النقراشي في 09/ 12 / 1946، أرسل الإخوان له رسالة بتاريخ 05/ 01 / 1947، يطالبونه بقطع المفاوضات مع الإنجليز، ومطالبتهم بالجلاء الكامل عن مصر، ولكن في يوم 08/ 12/ 1948، أصدر النقراشي قرار بحل جماعة الإخوان، باعتبارها أنها كانت تهدف لقلب نظام الحكم في البلاد.

---

[1] خليل العنابي، " جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي"، **سياسات عربية**، العدد 4، سبتمبر 2013، ص 2.

[2] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق النقد الذاتي**، المرجع السابق الذكر، ص 213.

لقد سعت الجماعة بوصفها جماعة اجتماعية، في بداياتها إلى ممارسة الإصلاح الأخلاقي والديني في مواجهة شيوع موجات التغريب والتبشير، وبعد انتقال الجماعة إلى القاهرة اتضحت معالم نشاطها بصورة أكبر، وتجلت أطرها الفكرية والإيديولوجية وتبلورت استراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي لديها، بحيث قامت تلك الاستراتيجية وآلياتها لدى حسن البنا، من خلال فهمه شمول الإسلام بوصفه دينا ودنيا، وأنه ليس ثمة فصلا ما بين السياسي والديني، ومن هنا فقد كان من أهم واجباته محاولة بناء فلسفة واستراتيجية للتغيير الاجتماعي والسياسي، وتتفق مع روح منهج الإسلام، إذ ذهب البنا في المؤتمر السادس للإخوان (1941) لتحديد تلك الاستراتيجية في التمدد والتغيير، حيث أعلن أن الإخوان المسلمين يعملون لغايتين غاية قريبة يبدو هدفها مجرد انضمام الفرد للجماعة، أو تظهر فيه الجماعة في ميدان العمل العام، وغاية بعيدة لابد فيها من تقريب الفرص وانتظار الزمن وحسن الإعداد وسبق التكوين، فأما الغاية الأولى فهي المساهمة في الخير العام أي كان نوعه والخدمة الاجتماعية كلما سمحت به الظروف، وهنا يظهر نشاط الفرد المسلم كنشر الثقافة الدينية حول أهمية التماسك الأسري والحفاظ على البيئة، ونشر العلم وتقديم الوعظ والإرشاد وإقامة المنشآت النافعة كالمدارس والمستشفيات والمعاهد، ومساعدة الفقراء...، فيكون الهدف الأول القريب العمل على خلق الظروف المواتية للإصلاح السياسي في التغيير وبناء الأمة والمجتمع، أما الهدف الثاني البعيد الوصول لتكوين الحكومة المسلمة التي تؤدي مهمتها كخادم للأمة[1].

إن الامتداد السياسي والاجتماعي لجماعة الإخوان هو نتاج مزيج العوامل الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية، فمن الناحية الإيديولوجية ينظر للجماعة كرد فعل حقيقي على هيمنة "الاحتلال الغربي" ، وجندت المصريون المحبطون من أيديولوجيات أخرى (الناصرية والقومية العربية...)، واجتماعيا ركزت على مناطق الحضر في نشر التعليم والدعوة واستخدام نظامها الاجتماعي والاقتصادي، من خلال برامج الجماعة الاجتماعية الواسعة النطاق، والتي تشمل الخدمات التعليمية والطبية، ونشر الوعظ عبر شبكاتها في المساجد[2].

---

[1] أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتغلغل الفكري**، 23/ 09/ 2017: www.kotobarabia.com

[2] (_ , _) , **Les Frères Musulmans dans le monde arabe et les communautés islamiques d'Europe occidentale** , p 3.

تعمل جماعة الإخوان المسلمين على نشر فكرها العقائدي –الإيديولوجي– من خلال الأخذ بعدة وسائل واستراتيجيات، لزيادة نفوذها وامتدادها الفكري والديني، كما أنها تعتبرها أهداف واقعية تتحقق مرحليا في الزمان والمكان[1]:

- ✓ **التربيـة والتكـوين:** ذلك بالحرص بدعوة الفرد لتحقيق الإدارة الصالحة، من خلال حسن أدائه للعبادات والتخلق بالخلق الإسلامي، وإتباع النظام الإسلامي في كل نواحي الحياة.
- ✓ **تكوين الأسرة المسلمة:** يكون ذلك على الأسس والقواعد التي وضعها الإسلام، وإرشاد الزوجين إلى حقوقهم وواجباتهم في إطار بيئة إسلامية تكون فيها الأسرة المسلمة في تفكيرها وعقيدتها ، في خلقها وعاطفتها، وفي عملها وسلوكياتها.
- ✓ **الحكومـة الإسـلامية:** الدعوة إلى تكوين حكومة إسلامية، وإقناع الناس بذلك من خلال التعبئة الدينية، التي تنطلق من المساجد والجامعات والمدارس الدينية، وهدف الإخوان في ذلك الوصول بالأمة إلى الحكم بمناهج الإسلام تحقيقا للمصلحة العامة والخاصة.
- ✓ **يرفض الإخوان التقسيمات السياسية للوطن العربي والإسلامي**، والناجمة عن مخلفات الحقب الاستعمارية، فينادون بنداءات الوحدة الإسلامية في مواجهة التحديات.

واصلت جماعة الإخوان المسلمين الاستفادة من مفهوم الإسلام كقوة، وبدأ قادة الحركة في الترويج علنا للقيم والالتزامات الأخلاقية كأساس للعمل السياسي، بحيث تم تصميم الممارسة الإيديولوجية انطلاقا من الدعوة إلى الله، مستخدمين في ذلك منخرطين وناشطين، فكان نشاط وانتشار أفكار الإخوان من داخل البيئة الاجتماعية والسياسية في الأحياء الشعبية الفقيرة والمكتظة بالسكان، وتركزت الأنشطة حول توفير جوانب من التقدم الاجتماعي، كالمدارس ، والمستشفيات، ونوادي الرياضة للشباب ..، وكانت فكرة الإسلام كقوة صالحة للتغيير شكل النداء إليها انجذابا للجماهير، والتي جوهرها أن من واجب المسلمين البدء في إصلاح أنفسهم حتى يصلح حال مجتمعهم[2]. أي أن الجماعة أخذت الدين الإسلامي كقيمة سياسية وأخلاقية يمكن الانطلاق من خلالها في ممارسة العمل السياسي، والترويج لأهم الأفكار التي تنادي بها سياسيا واجتماعيا، في توسيع إطارها التنظيمي والفكري داخل المجتمع المصري.

---

[1] محمد عسَّاف، **مع الإمام الشَّهيد حسن البنَّا**،(مصر: الهيئة العامَّة لمكتبة الإسكندرية،1993)، ص 210.

[2] Michelle Paison,!**e History of the Muslim Brotherhood The Political, Social and Economic Transformation of the Arab Republic of Egypt**, P P 9 – 10.

عملت الجماعة على نشر الإسلام وقيمه من خلال العدد المتنامي لمؤسساتها والمرافق الدينية والتعليمية، وقد مثلت شبكة اجتماعية واسعة الانتشار حافظت على تماسكها رغم القمع والحملات الأمنية من قبل الأنظمة الحاكمة المتعاقبة، فقد سجنت قيادتها وأعضائها واغتيل مؤسسها، وعلى الرغم من حملة عبد الناصر الأمنية ضد الجماعة في الخمسينيات من القرن العشرين، تطورت الجماعة لتصبح حركة شعبية لا حصر لها، ولعدد منخرطيها في كافة القطاعات، وحتى وإن كانت عضويتها الأساسية الطبقة الوسطى الحضرية، وعلى الرغم من قمع الراديكالية للجماعة إلا أن سمتها البارزة كانت التماسك الداخلي، وقد مهد لطريق الإصلاح والتغيير السياسي الثوري المفكر سيد قطب الذي أصبح الرئيس الإيديولوجي الجديد للجماعة، بينما البنا وخليفته المعتدل حسن الهضيبي قد روج لجدول أعمال تدريجي يسعى إلى الإصلاح المرحلي، وفي نهاية المطاف تطهير المجتمع من خلال تثقيف الجمهور، وتقدم سيد قطب بجدول أعمال استباقي يهدف إلى قلب الحكومات والنظم غير الإسلامية، من أجل إحياء قوة الإسلام[1].

استخدمت الجماعة في نضالها السياسي أداة التصويت الانتخابي كوسيلة لإظهار قاعدتها، ودعم وتعزيز امتيازاتها السياسية،، حيث لا يزال" الغزو السياسي" للجماعة مفيدا – حسب قادتها وأعضائها – في الميدان الانتخابي، إذ مثلت الانتخابات آلية استراتيجية، وضعتها الجماعة لفرض شروطها في العملية التفاوضية مع النظام السياسي المصري[2].

كما عملت الجماعة في المجال الاقتصادي على دعم الطبقة العاملة ومختلف الشركات والنقابات العمالية، التي يمكن حشدها في دعم وتعزيز النفوذ السياسي للجماعة في المجتمع المصري، ومن خلال سنوات المنفى خلال فترة القمع الناصري فقد استطاع الإخوان تكوين فئة من رجال الأعمال، ثم في نهاية الفترة الناصرية والانفتاح المزدوج لأنور السادات على اقتصاد السوق والسياسة، عاد رجال الأعمال التابعيين تنظيميا وإيديولوجيا للجماعة إلى مصر، وبدأوا العمل والاستثمار على نطاق واسع، فكان النشاط الاجتماعي والاقتصادي للجماعة، أن سمح لها في التوسع والانتشار الاجتماعي والسياسي[3].

---

[1] Are Knudsen, **Political Islam in the Middle East,** Chr. Michelsen Institute , 2003, P P 1 – 2.

[2] Jason Brownlee, **The Muslim Brothers: Egypt's Most Influential Pressure Group,** University of Texas at Austi, 2010 , p 423.

[3] Husam TAMMAM, Patrick HAENNI, **LES FRÈRES MUSULMANS ÉGYPTIENS FACE À LA QUESTION SOCIALE : AUTOPSIE D'UN MALAISE SOCIO-THÉOLOGIQUE,** Institut Religioscope , Etudes et analyses – N° 20 – Mai 2009, p p 5 -6.

نستنتج أن الهيكل التنظيمي للجماعة قد مثل الوسيلة الأساسية التي تم تفعيلها في سبيل نشر أفكارها، وقصد تحقيق أهدافها في التوسع والانتشار الأفقي والعمودي في المجتمع المصري، عملت الجماعة على إيجاد الآليات والأدوات التي تشكل الاستراتيجية العامة في الانطلاق نحو التغيير السياسي والاجتماعي، وإيجاد قاعدة قانونية لنشاطها، وحاضنة شعبية تستند عليها في الحفاظ على تماسكها الداخلي والخارجي، وتعظيم مكاسبها، في توسيع نفوذها وانتشارها، كما تحرص الجماعة في نشاطها على حماية هيكلها التنظيمي من الضربات الأمنية التي تستهدف استئصالها من النسيج الاجتماعي المصري، فعادة ما تحيط نشاطاتها بالسرية، تجنبا للصدام العنيف مع النظم الحاكمة المتعاقبة، وسياسات أجهزتها الأمنية في ممارسة القمع ضد مناصريها وأعضائها، كما ارتبط طبيعة استراتيجياتها (آليات سياسية، اجتماعية...اقتصادية...سلمية أم عنيفة) بظروف كل مرحلة وما تخلقه من تحديات جديدة.

- ثانيا: حركة النهضة في تونس.

في دراسة طبيعة الإطار التنظيمي والهيكلي لحركة النهضة، نكتفي بإشارات عامة حول ملامح وطبيعة الإطار المنظم لعملها، من منطلق القول بضرورة التركيز على أهم الوسائل والأساليب التي تؤمن بها الحركة في العمل السياسي، والأهداف التي ترجو تحقيقها، بالتالي سيتم التركز على أهم هذه الوسائل والأهداف، وتحليل بنية الخطاب السياسي للحركة من حيث اللغة والمفردات التي على أساسها تشكل المنهج العملي في ممارساتها.

بداية نشير أن الحركة منذ بدياتها التأسيسية استبعدت اللغة الصدامية الندية مع النظام السياسي، برفضها كل أشكال التصعيد السياسي، في المناداة بالتغيير السياسي ولو بالقوة، حيث ظلت متمسكة بالدعوة إلى الإصلاح السياسي التدريجي، وتفعيل آليات المصالحة الوطنية [1].

تبني حركة النهضة في وضع كافة قراراتها وسياساتها وفق بناء تنظيمي خاص بها، سمته الأساسية التنظيم الهيكلي والمؤسساتي في اتخاذ كافة القرارات، فما ماهي أهم المؤسسات التي على أساسها يتشكل البناء التنظيمي والهيكلي لحركة النهضة؟.

---

[1] صلاح الدين الجورشي، " المشهد الإسلامي في تونس: قوى ومواقف "، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام في تونس**، (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 46.

يتشكل النظام الأساسي لحركة النهضة، من مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية، حيث تنقسم إلى هياكل مركزية، وتوزع إلى ستة أقسام، لكل قسم صلاحيات محددة، والهياكل الجهوية والمحلية تعمل على ضبط النظام الداخلي وتوزيع الصلاحيات وتركيبة الحركة وتحديد علاقاتها، أما الهياكل المركزية تأتي موزعة كما يلي[1]:

1- المؤتمر العام: يمثل أعلى سلطة في الحركة، وينعقد كل أربع سنوات.

2- مجلس الشورى: يتكون من 150 عضوا، ينتخب الثلثان في المؤتمر العام، ويمثل الأخير المهجر والكفاءات والكتلة النيابية والشباب والمرأة، و من مهامه تحديد سياسات الحركة، ومراقبة أعمال المكتب التنفيذي، وضبط السياسة المالية.

2- رئيس الحركة: يتم انتخابه بالمؤتمر العام بالاقتراع العام السري، وهو المسؤول التنفيذي للحركة، ويمثل الحركة في علاقاتها الداخلية والخارجية ويقترح خطط الحركة ومناهجها مع المكتب التنفيذي.

3- المكتب التنفيذي: يتم اقتراحه من رئيس الحركة ويقدمه لمجلس الشورى الذي يجب تزكيه بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشورى.

4- هيئة النظام: ينتخبها مجلس الشورى، وتتولى مهمة النظر في العقوبات والإجراءات التأديبية الموجهة لأعضاء الحركة.

5- هيئة المراقبة والتدقيق المالي: ينتخبها مجلس الشورى وتتولى تدقيق الموارد المالية للحركة ومراقبتها.

إن ما نلاحظه على هذه التركيبة التنظيمية أنها تركيبة بسيطة بعيدة عن التعقيد، من حيث إسناد المهام وتوزيع الصلاحيات بين أعضائها، وطبيعة المؤسسات المخولة لها تنفيذ سياسات الحركة، تخضع لمبدأ التسيير الديمقراطي، بتطبيق آليات الترشح والانتخاب في اختيار أعضائها، ما يجعل القول أن الحركة تسعى لترسيخ الثقافة السياسية والديمقراطية داخل هياكلها، واستخدام جهازها التنظيمي لتحقيق عمق شعبي، يؤسس لقاعدة جماهيرية ومنصة سياسية، من خلالها تبني الحركة كافة آلياتها ووسائلها في التعبئة الاجتماعية، والممارسة السياسية.

---

[1] حركة النهضة التونسية، **النظام الأساسي لحركة النهضة، تونس**: المؤتمر التاسع المنعقد من 16/12 تموز/يوليو 2012، شوهد يوم 2017/08/15: http://www.slideshare.net/Ennahdha/ss-13961680

يرتبط تطور البناء التنظيمي والهيكلي للحركة ببنائها الفكري والمسار التاريخي التطوري الذي مرت عليه، وفق عديد الظروف والسياقات التاريخية والسياسية، فالحركة الإسلامية التونسية التي انطلقت بعنوان "الجماعة الإسلامية"، ثم" الاتجاه الإسلامي" ، وأخيرا "حركة النهضة"، قد مرت بالعديد من التحولات الفكرية والتنظيمية، فعلى صعيد الفكر حدثت قراءة لمجمل أفكار سيد قطب وحسن البنا، وأبو الأعلى المودودي ومالك بن نبي، ويعتبر راشد الغنوشي أن :(**الحركة لم تكن ثمارا لجامع الزيتونة، بل لم يكن للجامع أي دور يذكر في نشأتها، حيث كانت الحركة إلى حد كبير انعكاسا لأثر الفكر الإصلاحي في المشرق**)[1]، وفي ذات السياق بحثا عن الوسائل والأدوات الممكنة في تفعيل العمل السياسي، يتحدث راشد الغنوشي عن تأثره بالثورة الإسلامية في إيران، إذ يرى أنها أملت عليه أن يجري مراجعات جذرية في خططه وإرهاصاته الفكرية، لبلورة الآليات الفاعلة في العمل السياسي، حيث يقول في ذلك: **(قامت الحركة الإسلامية في تونس بمراجعات في الفكر والمنهج أفضت إلى جملة من التوجهات تقوم على تأصيل الحرية والديمقراطية كمدخل لإصلاح المجتمع، مدخل يرسي أسس المواطنة في الدولة كأساس للقبول بهذا الأساس الديمقراطي، ومشروع الحركة الإسلامية هو مشروع مجتمع مدني يقوم على التعددية السياسية والثقافية والانتصار للفئات الضعيفة**)[2].

بالتالي فقد اختلفت الوسائل والأدوات الفكرية والسياسية التي آمن بها الإطار التنظيمي للحركة، سعيا في تحقيق مزيد من النفوذ الاجتماعي والانتشار السياسي، حيث اعتمدت الحركة منذ السنوات الأولى من تأسيسها على خطاب ثقافي، استهدف مخاطبة جميع الفئات العمرية الشبابية، ذات الانتماء للطبقة الوسطى، ودون إهمال العنصر النسوي في خطاباتها[3]. الأمر الذي مكنها من تعزيز تواجدها الاجتماعي وتحقيق مزيد من الامتداد السياسي.

---

[1] راشد الغنوشي، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس**، المرجع السباق الذكر، ص 46.

[2] يحيى أبو زكريا، المرجع السابق الذكر، https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

[3] أحميدة النيفر، " شهادة عن سنوات التأسيس"، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 99.

إن ما ساعد حركة النهضة على تحقيق انتشارها الاجتماعي والسياسي في أوساط المجتمع التونسي، هو استعدادها لتحول لحركة احتجاجية، بعد أن لاقى خطابها الدعوي السياسي، الذي تبثه في خطب المساجد والفضاءات الشبابية، في المدارس والجامعات، رواجا مجتمعيا[1]، حيث عملت الحركة على الاستعانة بالمساجد والمعاهد التعليمية لنشر أفكارها، وكتابة مقالات في عديد الجرائد والمجلات، منها جريدة الصباح اليومية، التي أتاحت لراشد الغنوشي استقطاب فئة المثقفين للحركة من خلال كتاباته فيها، وأيضا الكتابة لمجلة جوهر الإسلام، ثم ظهور مجلة المعرفة، التي تعتبر المنبر الفعلي للحركة، والتي ركزت في مقالاتها على مواجهة الفكر اليساري والعلماني، وموضوع المرأة في الإسلام، ثم تأسيس مجلة المجتمع، في نشر الخطاب الإسلامي للحركة[2].

أضف لذلك مجلة الحبيب في منتصف عام 1980، كذلك صدرت مجلة 15/ 21 المعبرة عن فكر الإسلاميين التقدميين ويرمز العنوان إلى التقويم الهجري، أي القرن الخامس عشر مقابل التقويم الميلادي، وظهرت على صفات هذه المجلات الأسماء التي شكلت فكر الحركة الإسلامية بتياراتها المختلفة منذ عقدين من الزمن، وبالذات راشد الغنوشي، أحميدة النيفر، وصلاح الدين الجورشي، وحاولوا التركيز على المجال الثقافي وربطه بالواقع التونسي، الذي فرض عليهم قضايا مثل: الحداثة والعلاقة مع الغرب ومسألة حقوق المرأة ، وحاول الإسلاميون التونسيون، وخاصة حركة النهضة أن يظهروا خصوصياتهم في تناول قضايا المجتمع مقابل إسلامي المشرق، وبالتحديد الإخوان المسلمين[3].

أثناء الاطلاع والتوسع في المجال الفكري والتنظيمي للحركة، يبرز المبدأ البراغماتي أكثر في عملها، إذ تأخذ من الديمقراطية ما تراه مناسبا مع طرحها العقائدي الفكري، من ضرورة إدخال البعد الإسلامي والاعتراف به كمكون من مكونات الهوية التونسية، وباسم الديمقراطية فهي توظف من الأدوات التنظيمية والمفاهيم الحديثة في رفض سياسات النظام السياسي وأنصاره في تبني النموذج الغربي للحكم[4].

---

[1] العجمي الوريمي، " الإسلاميون والسلطة في تونس"، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 154.

[2] يحيى أبو زكريا، المرجع السابق الذكر، https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

[3] علي حيدر إبراهيم، المرجع السباق ذكر، ص 237.

[4] عبد الحكيم أبو اللوز، " الخطاب السياسي الإسلامي بين عامي (1981– 1991)، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين**، (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 142.

بالتالي وحسب البيان التأسيسي للحركة، فإنها تعتمد وسائل متعددة منها إعادة إحياء دور المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة، وامتداد لما كان يقوم به جامع الزيتونة من صيانة للشخصية الإسلامية، ومن هذه الوسائل[1]:

- تنشيط الحركة الفكرية والثقافية، بإقامة للندوات وتشجيع حركة التأليف والنشر، وتجذير وبلورة المفاهيم والقيم الإسلامية ومجالات الأدب والثقافة العامة، وتشجيع البحث العلمي ودعم الإعلام الملتزم.
- دعم التعريب في مجال التعليم والإدارة مع التفتح على اللغات الأجنبية، ورفض العنف.
- رفض مبدأ الانفراد بالسلطة، وإقرار حق كل القوى الشعبية في ممارسة حرية التعبير.
- بلورة مفاهيم الإسلام الاجتماعي في صيغ معاصرة وتحليل الواقع الاقتصادي التونسي، حتى يتم تحديد مظاهر الحيف الاجتماعي وأسبابه والوصول إلى بلورة الحلول.
- الانحياز إلى صفوف المستضعفين من العمال والفلاحين وسائر المحرومين في صراعهم مع المستكبرين والمترفين.
- دعم العمل النقابي بما يضمن استقلاله وقدرته على تحقيق التحرر الوطني، بجميع أبعاده الاجتماعية والسياسية والثقافية، اعتماد التصور الشمولي للإسلام، والتزام العمل السياسي بعيدا عن الانتهازية.
- بلورة وتجسيم الصورة المعاصرة لنظام الحكم الإسلامي، بما يضمن طرح القضايا الوطنية في إطارها التاريخي ...والعقائدي، مغربيا وعربيا وإسلاميا.
- توثيق علاقات الأخوة والتعاون مع المسلمين كافة في تونس، وعلى صعيد المغرب الكبير والعالم الإسلامي كله، ودعم ومناصرة حركات التحرر في العالم.

انطلاقا من مختلف الوسائل والإمكانيات التي تحوز عليها حركة النهضة، فإنه يطرح عديد التساؤلات والإشكالات حول المنهج أو الاستراتيجية التي تؤمن بها حركة النهضة في إحداث التغيير، والعمل على وضع منهجية العمل السياسي والتغيير الاجتماعي، سعيا منها في تحقيق كافة أهدافها في بناء الدولة والمجتمع، فماهي الآليات التي تقوم عليها استراتيجية التغيير وفق وجهة نظر مؤسس الحركة راشد الغنوشي؟.

---

[1] سامح عيد، المرجع السابق الذكر، ص 11.

في آليات تفعيل استراتيجية التغيير رفض الغنوشي منهج الانقلاب، وأعلن رفضه الديكتاتورية بكل أشكالها، وبأي اسم فرضت، وأعلن اختياره لاستراتيجية النضال السلمي، ويحدد أولويات الحركة الإسلامية بين وظيفة الإصلاح العقدي، والتربوي، والفكري، والثقافي، وبين الإصلاح السياسي، بحيث يضع الضوابط التي تحدد واجب الوقت، ومتى يتم ترجيح هذه الوظيفة ومتى يتم تغليب تلك، فيقول: (**إنه على أهمية سائر المجالات العمل الإصلاحي، تبقى الأولوية لعملية الإصلاح العقدي والفكري والثقافي والتربوي على الإصلاح السياسي)**، فأولوية إصلاح الفرد والجماعة وتحصين الأمة مقدمة على إصلاح الدولة، وذلك باتجاه بناء مجتمع أهلي قوي ومتماسك، بما يمثل أضمن سبيل لإصلاح انحرافات السياسة[1].

حرص راشد الغنوشي على النهج السلمي في التغيير، بحيث أبدى إعجابه بمنهجية غاندي في تبني استراتيجية اللاعنف في التغيير، وأعلن تبنيه " الجهاد السلمي"، الذي يتدرج في مستويات متعددة بدء بالكلمة الطيبة والموعظة الحسنة، وانتهاء وإن لزم الأمر، بالثورة الشعبية الشاملة التي يغلب عليها الطابع السلمي، ونبذ العنف، هو ما نص عليه البيان التأسيسي للحركة، (رفض العنف للتغيير، وتركيز الصراع على أسس شورية تكون هي أسلوب الحسم في مجالات الفكر والثقافة والسياسة)[2] .

انطلاقا مما سبق يتضح أن حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس، في سبيل تحقيق أهدافها، فإنها قد زاوجت ومزجت خططها الاستراتيجية في الإصلاح والتغيير بين مختلف الوسائل والأساليب المتاحة لها، وما يمكن أن نلاحظه أن حركة النهضة في تونس، رغم ما تعرضت له من مضايقات أمنية واعتقالات، واتهامها بالتطرف والإرهاب، إلا أن الحركة استطاعت الإبقاء على مسارها النضالي السلمي، دون أن تجر نفسها إلى الدخول في صدام مسلح مع النظام وأجهزته الأمنية، وبقيت تعمل بأساليب سلمية والدعوة إلى نبذ العنف والعنف المضاد، أما جماعة الإخوان المسلمين في مصر، فقد لجأت إلى استخدام العنف بتشكيلها لجناح سري مسلح، قام بعمليات عسكرية داخل مصر، فكان أن عرف مسارها النضالي في سبيل إثبات وجودها، انعطافا نحو استخدام العنف.

---

[1] بلال التليدي، **مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي المعرفي**، (لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)، ص 106.

[2] نفس المرجع، ص 109.

خلاصة واستنتاجات:

إن الدارس للخريطة السياسية لحركات الإسلام السياسي في مصر وتونس، يكشف الإرث الحضاري والإسلامي الذي على أساسه انطلقت هذه الحركات إلى الوجود السياسي، والاجتماعي، والثقافي، بحيث تنوعت اتجاهاتها بين الإسلام التقليدي ممثلا في المؤسسات الرسمية كالأزهر الشريف في مصر، وجامع الزيتونة في تونس، إضافة إلى التيارات السلفية والحركات الإسلامية، التي اختلفت في بعض الوسائل لتحقيق الأهداف، واشتركت في الظروف التاريخية ،والحضارية ، وملابسات النشأة والتطور، و في المقابل اختلفت في تحديد وتجسيم هدف وجودها، والمتمثل في سعيها الوصول إلى السلطة، والحكم وفق مبادئ الدين الإسلامي.

ومن منطلق وجهة النظر البحثية، ارتأينا صياغة مصفوفة فكرية ترتكز على مقاربة المقارنة، في دراسة أوجه الشبه وأوجه الخلاف للسياقات التاريخية، والسياسية ، والفكرية والاجتماعية، التي دفعت لظهور وتأسيس حركات الإسلام السياسي في مصر (جماعة الإخوان المسلمين)، وتونس (حركة النهضة)، تبرز متغيراتها التحليلية كالتالي:

أولا- العناصر المشتركة بين حركات الإسلام السياسي في تونس ومصر:

1- تقاطع الظروف التاريخية والحضارية في ظهور حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس ، فكلاهما عرفا ظاهرة الاستعمار، وما نتج عنها من سياسات التبعية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والسياسية، عمقت من أزمات هذين البلدين، فكان بروز هذه الحركات كرد فعل مضاد لمسار النظم العلمانية والرجعية التي تسلمت الدولة بعد الجلاء العسكري قوى الاستعمار.

2- الالتقاء العقائدي والإيديولوجي في ميلاد وتأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس، إذ يشكل الإسلام القاسم العقائدي المشترك، في بناء المرجعية الفكرية والسياسية والثقافية لكلاهما.

3- الوعاء الفكري المشترك في توليد أفكار الممارسة السياسية، بحيث انتشرت كتابات مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا في كافة الأقطار العربية، وصولا إلى تونس، فكانت المدرسة الإخوانية في بدايتها تمثل الإشعاع الفكري في مختلف تنظيرات الإسلاميين في العمل السياسي، ومنهم راشد الغنوشي، ثم برزت فيما بعد كتابات سيد قطب ، والتي كان لها أنصارها.

4- بروز دور الإسلام الرسمي والتقليدي: في مصر نجد مؤسسة الأزهر الشريف، وفي تونس نجد جامع الزيتونة، فتم الالتقاء في مسار العمل السياسي، مع الحركات الإسلامية في نشر الثقافة الدينية وحماية الهوية الإسلامية.

5- سيطرة المفاهيم الدينية على الخطاب السياسي لحركات الإسلام السياسي، من خلال الدعوة إلى حماية الهوية الإسلامية ومقوماتها، من حملات التغريب و الغزو الثقافي.

6- اعتبار آلية الوسائل السلمية في تفعيل الامتداد السياسي والانتشار الاجتماعي لحركة النهضة وجماعة الإخوان المسلمين، قاسم مشترك لفرض وجودها السياسي، وتعزيز وتعميق نفوذها الاجتماعي والثقافي.

ثانيا- مستويات الاختلاف بين حركات الإسلام السياسي في تونس ومصر:

1- تباعد المسار التاريخي الزمني في ميلاد حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس ، حيث جاءت نشأة جماعة الإخوان المسلمين في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينات من القرن الماضي عام 1928،إرتبط ظهور حركة النهضة التونسية بفترة نهاية الستينيات وبداية السبعينات، حيث مني العرب بهزيمة تاريخية في حربهم ضد الكيان الصهيوني عام 1967، وفي نهاية السبعينات برز الإسلام الشيعي الثوري وانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979.

2- الاختلاف في الأطروحات الفكرية، حيث أجرت حركة النهضة في تونس بعد فترة السبعينيات مراجعات فكرية، جعلها تبتعد عن مسماه راشد الغنوشي بالفكر التقليدي الوافد من المشرق، وضرورة العمل على الانفتاح وملامسة الواقع التونسي، انطلاقا من قبول أفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان...، أما جماعة الإخوان المسلمين في مصر رأت في الوفاء لأفكار مؤسسها حسن البنا أداة سياسية قوية، في الدعوة لقيام حكم إسلامي يحكم، ويحتكم فقط لمبادئ الشريعة الإسلامية.

3- الاختلاف في آليات وأساليب الممارسة السياسية، فقد انحرفت جماعة الإخوان المسلمين في ممارسة أساليب العنف والقيام بعمليات مسلحة كالتفجيرات والاغتيالات...، في سبيل تحقيق أهدافها وتصفية خصومها الذين يعرقلون مسارها السياسي للوصول إلى السلطة، بينما بقيت حركة النهضة التونسية ثابتة في أدواتها السياسية السلمية في ممارسة العمل السياسي، دون أن تنجر لممارسة العنف المضاد نظير العنف الرسمي للمؤسسات نظامي بورقيبة وبن علي.

الفصل الثَّاني: طبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والنظام السياسي في مصر وتونس.

تمهيد:

نحاول في هذا المبحث من الدراسة التركيز على دراسة السياق القانوني والسياسي، الذي يشكل الحيز التفاعلي الذي يمكن أن تعمل فيه حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس، من هذا المنطلق ارتأينا من وجهة النظر البحثية تسليط المنظور التحليلي في البحث عن أهم السياسات المتبعة وخصائص ومميزات عمل النظام السياسي لبلورة العلاقة التي تربطه مع هذه الحركات، من خلال فحص البنى الهيكلية والتنظيمية التي يستند عليها في الممارسة السياسية، وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فيتم التركيز على الإحاطة بكافة الأدوار السياسية، والاجتماعية، والأمنية، التي تتبناها تلك النظم في تحديد علاقاتها بهذه الحركات، على اعتبار أن هذه الأخيرة تمثل أحد الفواعل السياسية، لها امتداداتها السياسية والاجتماعية داخل المجتمع وخارجه، بناء على ما تنشره من أفكار وآليات في الممارسة السياسية.

يمكن القول أن الفصل الثاني يسعى إلى كشف مجموعة العوامل التي على أساسها تتحدد طبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والنظام السياسي في مصر وتونس، من خلال كشف طبيعة هذه العلاقة، وجوانب أدواتها ووسائلها السياسية والقانونية، وحتى الأمنية، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في مصر وتونس.

المبحث الثاني: المحددات التفسيرية لطبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والأنظمة.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في مصر وتونس.

في هذا المبحث من الدراسة نحاول دراسة طبيعة النظام السياسي في مصر وتونس، انطلاقا من كشف أهم السمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تميز بينهما، في الفعل والممارسة السياسية، وتجدر الإشارة أن هذا المبحث بمثابة المدخل للمبحث الثاني، إذ نكتفي فقط بالتطرق للملامح العامة لكلا النظامين، بينما يتم التركيز على كشف ومعرفة سياسات هذه الأنظمة في وضع مسار العلاقة وطبيعتها مع حركات الإسلام السياسي.

ترتبط طبيعة النظام السياسي في مصر وتونس بالشخص الحاكم، الذي تتاح له ممارسة السلطة وفق الظروف التي توفرها البيئة المجتمعية داخليا وخارجيا.

أولا/ طبيعة النظام السياسي في مصر: عرفت مصر في تاريخها القديم والحديث عديد الرؤساء والحكومات التي تعاقبت على حكمها، وكان لكل مرحلة تاريخية، عديد السمات التي ميزت نظامها السياسي عن باقي الدول.

1-مرحلة النظام الملكي (الملك فاروق)- 1923 - 1952:

تميزت هذه المرحلة بصدور أول دستور عام 1923، كإنجاز سياسي وتاريخي لثورة 1919ضد الانتداب الإنجليزي، فعمل هذه الدستور على وضع الإطار القانوني والسياسي لنظام الحكم، وشهدت الساحة السياسية المصرية، نشاط سياسي حزبي يتقدمه حزب الوفد، أما الوضع الاقتصادي فقد عرف تدهور في كافة المستويات الاجتماعية ، والاقتصادية ،والسياسية، نتيجة تأثر مصر بأزمة الكساد الاقتصادي العالمي – 1932/1929، فبشكل عام كانت أبرز الملامح السياسية التي على أساسها تشكل النظام السياسي المصري في هذه المرحلة، تظهر من خلال[1]:وجود تعددية حزبية متحكم فيها، نظير سيطرة حزب الوفد القريب للقصر الملكي على المشهد السياسي، انشغال الأحزاب السياسية في مواجهة سياسات الإنجليز في مصر، والعزلة الاجتماعية عن مجتمعها، و سيطرة السلطة التنفيذية على عمل البرلمان، ما أثر على عمل الأحزاب السياسية.

[1] علي الدين هلال، **تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005**، (مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، د س ن)، ص 24.

2- مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر (1952- 1970): لقد تميزت هذه المرحلة أن عدد من "الضباط الأحرار" تولوا حكم مصر، وعلى رأسهم، جمال عبد الناصر عام 1952[1]، والذي أعلن عن مصر الجمهورية، وقلب النظام الملكي بالتمكين للمؤسسات العسكرية والأمنية، بالإضافة إلى ذلك أنشأ حزبا أحاديا مهيمنا على نظام الحكم[2]، وأنهى أي مجال لحقوق الطبقات الشعبية[3].

تبنى عبد الناصر النهج الاشتراكي، أصدر من خلاله عديد القرارات أهمها تأميم المحروقات، والتحرر من الاتفاقيات الدولية، مع فرنسا وإنجلترا[4]، فأصدر قانون الإصلاح الزراعي، والذي يهدف إلى تحديد ملكية كبار ملاك الزراعين[5]، وقد دعمه في هذه السياسات الضباط الأحرار، وأيدوا قانون الإصلاح الزراعي، وتقييد الملكية الزراعية في توزيع الأراضي[6]، و سياسيا، استطاع عبد الناصر عام 1954، توقيع معاهدة الجلاء للقوات البريطانية من قاعدة القنال، بعد استعمار دام ثلاثة أرباع قرن (1882-1954)[7].

---

[1] مصطفى كامل السيد، " أضواء على النظام السياسي في مصر"، في: أمين فوزي قاسم، **النظام السياسي العربي والديمقراطية**، (الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001)، ص ص 57- 58.

[2] Gawhry, Lilas N , **Assessing the Impact of Social Media on the 25 January 2011 Egyptian Revolution** , Monterey, California : Naval Postgraduate School, Calhoun: The NPS Institutional Archive DSpace Repository , p p 14 – 18.

[3] Samir Amin, 2011 : le printemps arabe ? L'Égypte, **Journal des anthropologues** , Association française des anthropologues, Date de publication : 14 octobre 2012, p 281.

[4] تركي ظاهر، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط 2، (لبنان: دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، 1992)، ص 157.

[5] مهدي راضي، نوال عبد العزيز، **مصر والسودان في مفترق الطرق (1953- 1956)**، (مصر: دار النهضة العربية، 1989)، ص 96.

[6] توم ليتل، **جمال عبد الناصر رائد القومية العربية**، (لبنان: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1959)، ص 291.

[7] تركي ظاهر، المرجع السابق الذكر، ص 157.

3- مرحلة حكم الرئيس السادات(1970- 1981): تميزت سياسات أنور السادات بالتخلي عن الإيديولوجية الاشتراكية كمنهج للحكم، فعمل على خلق انفتاح سياسي واقتصادي، مهد فيما بعد لعملية ليبرالية طبعت سياسات وعمل النظام السياسي المصري عامة[1]، وعمل على إصدار دستور 1971، الذي سماه الدستور الدائم، ويمنح له كرئيس للجمهورية إضافة إلى اختصاصاته التنفيذية، صلاحيات تشريعية [2]، وحاول أنور السادات إضفاء الشرعية على نظام حكمه من خلال ثلاث شعارات: حكم القانون، بناء المؤسسات، والحرية السياسية، فعمل على التحرير السياسي والاقتصادي للنظام السياسي[3].

كما عمل على إصدار قانون الأحزاب السياسية عام 1977، بموجبه انتقل النظام السياسي رسميا إلى عهد التعددية الحزبية[4]، وبذلك حاولت مصر كسب مزايا دبلوماسية، من خلال التعبئة السياسية لاستعادة أراضيها التي احتلها الكيان الصهيوني عام 1967، وحشد الرأي العام الذي أصبح متعاطفا معها، وبتحولها نحو الليبرالية الاقتصادية الرأسمالية[5].

بالتالي تميزت هذه المرحلة ، بإلغاء اشتراكية ناصر، وتغيير التوجه الاستراتيجي لمصر من القومية العربية وصداقة وثيقة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأميركية، والعمل على إضعاف القطاع العام لصالح الرأسمالية، و مع ذلك فإن التوجهات السياسية لم تتغير من حالة الاستبداد السياسي، من خلال هيمنة الحزب الواحد، ودور الجيش والأمن في ممارسة المحسوبية الاقتصادية وفتح المجال للسيطرة على الدولة[6].

---

[1] K. V. Nagarajan, "Egypt's political economy and the downfall of the Mubarak regime", **international journal of humanities and social science**, Vol: 03,N:10, May 2013, p 26.

[2] أسامة أحمد العادلي، **النظام السياسي المصري 1866-1981 الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية**، (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000)، ص 525.

[3] Hamdy A. Hassan , op.cit, p 321.

[4] إسماعيل عبد الفتاح، **محمود منصور هيبة، النظم السياسية وسياسة الإعلام**، (مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 2004)، ص 20.

[5] مصطفى كامل السيد، المرجع السابق ذكر، ص 59.

[6] Gawhry, Lilas N , op.cit , p 19.

ثانيا- مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك (1981- 2011):

في الثمانيات وأوائل التسعينات كانت تحديات الرئيس مبارك مبنية على أساس اقتصادي (الديون الخارجية الكبيرة، البطالة، وتزايد عدد السكان)، وخلال فترة ولايته الأولى، ركز مبارك بشكل كبير على القضايا الداخلية، لقد حرر آلاف السجناء، وخفف الرقابة على النقابات المهنية و الصحافة [1]، وعمل على توسيع مجال الليبرالية، ومجال الحريات السياسية، حيث عدل الدستور عام 2005 وسمح لأول مرة بإجراء انتخابات رئاسية تنافسية[2]، بالتالي شهدت الفترة الأولى من حكم مبارك خطوات عديدة لتحقيق الديمقراطية، فقد حاول القيام ببعض الإصلاحات، بحثا عن مصداقية فعلية للنظام السياسي المصري، ويعيد ترتيبه على أسس صحيحة بما يكفل له مشروعيته[3]، واتبع مبارك استراتيجية حذرة في تهدئة الأزمات التي خلفها حكم السادات، فعمل على تحقيق انفتاح سياسي، وبدرجة أدت بصفة مؤقتة إلى تخفيف الضغوط على نظامه من أجل المشاركة السياسية[4].

كما اهتم بالجانب الاجتماعي و الاقتصادي، حيث أقر إصلاحات لتأهيل البنية التحتية- وتعديل الصرف، ورفع الأجور، ومستويات الإنتاجية[5].

---

[1] Gawhry, Lilas N , op.cit, p 22.

[2] جودة عبد الخالق، مصطفى السيد، " التنمية والديمقراطية في مصر في مصيدة الحكم الثيوقراطي "، في: إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 383.

[3] Ann M.Lesch, « Democracy in deoes : Mubark launches his second termas president », **Arab studies quaterly**, Vol:11,N:4, 1989, p 89.

[4] مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية**، ط 2، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 226.

[5] أحمد فارس عبد المنعم، **السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805- 1987**، (مصر: الهيئة العامة للكتاب، 1993)، ص 199.

عمل مبارك على اختزال النظام السياسي في شخصه بعيدا عن القانون وعمل المؤسسات، الأمر الذي أنتج نخبة فاسدة تحمي مصالحها، وقد صنفت الدورية الأمريكية " فورين بوليسي " الرئيس مبارك في المركز (15) في قائمة أسوء رؤساء العالم عام 2010[1].

يمكن القول أن بينية وطبيعة النظام السياسي في مصر متعددة المراكز الفاعلة من حيث إقرار سياسات الدولة الداخلية والخارجية، ففي حقبة مبارك، تمركزت مفاصل صنع وتسيير القرار في عديد من المؤسسات ، وهي: المخابرات العامة وجهاز مباحث أمن الدولة، والمؤسسة القضائية، بالإضافة إلى مؤسسات الرئاسة ورجال الأعمال المقربين للرئيس مبارك ونجله جمال، وكذا الفاعلون منهم في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم[2].

أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد كان لمصر برلمانا منتخبا وأحزابا مرخصة منذ أيام الحكم الملكي، وذلك منذ عام 1923 إلى عام 1952، وعندما سيطرت حركة الضباط الأحرار التي قادها جمال عبد الناصر على الحكم وأعلن الجمهورية في عام 1952، أعلن قيام نظام الحزب الواحد ذو التوجه الاشتراكي، وفي عام 1976 أعاد الرئيس أنور السادات إلى مصر درجة من التعددية السياسية، عن طريق ترخيص لعدد من الأحزاب المعارضة الصغيرة، بقي نظام التعددية الحزبية في مصر يعاني من فئتين حقيقتين: الأولى هي تحول الحزب الأوحد السابق إلى حزب مهيمن يرأسه رئيس الجمهورية، أما الثانية، فقد تمثلت في مجموعة من القوانين والإجراءات السياسية المقيدة التي فرضتها الحكومة من أجل الحد من دور الأحزاب الليبرالية واليسارية المعارضة لها، وتكريس دستوريا حظر الأحزاب الدينية، وتنقسم الأحزاب السياسية في مصر، من حيث أيديولوجيتها إلى شعبتين وهما أحزاب ليبرالية ويسارية، وبينهما الأحزاب الإسلامية التي لم يمنح لها الترخيص القانوني لممارسة العمل السياسي[3].

---

[1] أنور محمود زناتي، **مصر 2013**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 3- 4.

[2] محمد توفيق، **الطائفية والاستقطاب السياسي في مصر تطبيق المجال العام وتوظيفاته السوسيوسياسية في مصر بعد ثورة يناير**، (د ب ن: منتدى العلاقات العربية والدولية، د س ن)، ص 4.

[3] مارينا أوتاوي، عمر حمزاوي، **الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين**، (لبنان: مؤسسة كاريغي لسلام الدولي، 2007)، ص 10.

ثانيا/ طبيعة النظام السياسي التونسي.

يمكن دراسة طبيعة النظام السياسي التونسي، وأهم العمليات السياسية الجارية داخله، انطلاقا من الاستدلال التاريخي الذي يقودنا للقول أن شخصية الرئيس اختزلت طبيعة هذا النظام، والتي انصهرت فيها كل ظواهر الحياة الدستورية والسياسية.

أ)- عهد الحبيب بورقيبة (1955 – 1987):

عمل بورقيبة على بناء النظام السياسي التونسي وفق ثلاث ركائز أساسية وهي: هيمنة الحزب الدستوري الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية التي قادت البلاد إلى الاستقلال، والزعامة الأبوية التي ترجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار، والإيديولوجية التحديثية العلمانية المستندة إلى تركة الحركة الإصلاحية التونسية حول النهوض بالتعليم و"تحرير المرأة "، وأعلن نفسه رئيسا مدى الحياة [1]،وأصر على رفض التعددية الحزبية، وعمل على إلغاء مبدأ شرعية المعارضة السياسية، واعتباره نوعا من التخلف وإثارة الفتن[2].

انتهج سياسات مستمدة من العلمانية الغربية، في البناء التحديثي لتونس ما بعد الاستقلال منها إصدار مجلة الأحوال الشخصية، وقد رافقته مبررات على أساس تفسير ليبرالي على حساب الشريعة الإسلامية، فتميز عهده بوجود قوة كبيرة داخل النظام السياسي تعمل على تقييد الدين وقمع الأحزاب الإسلامية وعلى رأسها حركة النهضة[3]. أي أن بورقيبة رأى في النموذج الغربي للحكم الأساس التحديثي – حسبه- في بناء دولة تونس، ما بعد الاستقلال، ورفض البعد العربي والإسلامي في الهوية الوطنية للمجتمع التونسي.

---

[1] السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من مشهد متواصل، (** لبنان: جداول للنشر والتوزيع، 2011)، ص 17.

[2] رفيق عبد السلام يوشكلاتة، " الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا "، في: علي الخليفة الكواري، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، (** لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص102- 103.

[3] Franck Frégosi , Malika Zeghal , **Religion et politique au Maghreb : les exemples tunisien et marocain** , Policy Paper 11, p 2.

سياسيا واجتماعيا توجهت سياسات بورقيبة نحو تنفيذ مشروعه التحديثي وبناء دولة عصرية، وتمتين العلاقات مع الدولة الفرنسية[1]، فكان الكثيرين وصفوا بورقيبة بالمتعصب للثقافة الفرنسية[2].

لقد دافع بورقيبة عن مشروعه التحديثي، حيث صرح في أحد خطبه، فيما مضمونه، أن مشروعه الحداثي هو نسخة مطابقة للطرح العلماني الفرنسي، فالحداثة بحسبه، لن تتحقق إلا بالقطيعة مع الموروث الحضاري العربي– الإسلامي[3]،أما في المجال الاقتصادي فقد شجع على خلق مسار تصنيعي موسع عبر تكنولوجيا حديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حتى لو كان بدعم مالي أجنبي[4].

إصرار بورقيبة على البقاء مدى الحياة في السلطة مهما كان الثمن، أضعف الحزب الدستوري الحاكم، وغيب دوره القيادي في الدولة، مما سمح في ذلك الوقت للجنرال زين العابدين بن علي على تهميش وإزاحة بورقيبة عن الحكم، وأخذ مكانه[5]. ومنه نستنتج أن بن علي استغل مرض وعجز بورقيبة في القيام بما يشبه الانقلاب المدعوم من كل فئات المجتمع، حتى من المعارضة، وحركات الإسلام السياسي، التي تمثلها حركة الاتجاه الإسلامي في ذلك الوقت، وهو ما جعل بن علي يستولي على الحكم باسم الدستور ومرض الرئيس الحبيب بورقيبه وتعذر استمرار مهامه في الحكم، وهي الحجج الطبية والدستورية التي ساقها بن علي لسيطرة على حكم تونس.

---

[1] سالم لبيض، " قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي مثال تونس 1957 – 1987 "، في: إبتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 201– 202.

[2] سهيل الحبيب، " الثورة على دولة الاستقلال وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي التونسي المعاصر: جذور الدولة في المسار الإنتقالي الحالي" ، **مجلة عمران**، العدد 6، 2013، ص 2.

[3] علي بن محمد الصولي، "الشأن الديني في تونس الجذور والمآلات "، **مجلة رؤية تركية**، العدد 1، 2014، ص 104.

[4] عبد الرحيم حافظ ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة إجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 294.

[5] Salah Eddine AL JOURCHI , **Structure et évolution du paysage politique pendant la transition** , p 200.

ب)- **عهد زين العابدين بن علي (1987- 2011):** في 07 نوفمبر 1987 أزاح بن علي بورقيبة عن الحكم، " بسبب العجز " وفقا للمادة (57) من الدستور وعلى أساس تقرير طبي، وقد رحبت المعارضة بما فيها الإسلامية منها بمشروعية التغيير ودعم الفريق الجديد، وفي أعقاب هذا التغيير اتخذت السلطات مجموعة من التدابير لاسترضاء القوى السياسية منها: إلغاء الرئاسة مدى الحياة، وحل محكمة أمن الدولة، والإفراج عن مئات الأسرى من الإسلاميين[1].

حيث أعلن بن علي في خطابة الأول للشعب التونسي عن عزمة إنقاذ تونس من الانهيار السياسي والاقتصادي الذي ورثه عن سلفه الحبيب بورقيبة، من خلال وضع برنامج يسمح للدولة بالانفتاح على المجتمع، فأصدر مجموعة من القرارات التي اعتبرها إصلاحية، تضمنت ما يلي[2]:

- إصدار عفو عام سنة 1988 عن آلاف من المساجين التونسيين.
- إلغاء محكمة أمن الدولة.
- إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة.
- ارتفاع عدد الأحزاب المعارضة المعترف بها، إلى (06) أحزاب .
- إجراء انتخابات تشريعية، ومشاركة حركة الاتجاه الإسلامي سابقا- حركة النهضة حاليا- ودخول المعارضة لأول مرة للبرلمان.

نستنتج أن نظام بن علي حتى يضمن بقائه أكثر مدة في الحكم، فإنه عمد إلى إطلاق عديد الوعود الإصلاحية، وذلك سعيا منه لكسب الرضا لدى كافة فئات المجتمع التونسي، وتبني سياسات الانفتاح السياسي والاقتصادي، عكس سلفه في النظام البورقيبي ، فأراد بن علي في بدايات حكمه تبني الديمقراطية وقيمها منهجا للحكم، لكن هل يبقى هذا المنهج ثابتا للحكم أم ينحرف نحو الرجوع لعهد الدكتاتورية؟

[1] Olfa Lamloum, **Tunisie: quelle « transition démocratique»** ?, *Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord*, 2006, p 10.

[2] لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير، في: **مجموعة مؤلفين: ثورة تونس الأسباب السياقات والتحديات،** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 47-52.

بالتالي كان صعود زين العابدين بن علي – وزير الداخلية حينها ورئيس الوزراء – ليحل محل بورقيبة، وسعى في بدايات عهده العودة إلى الممارسات المجتمعية الإسلامية (منع استهلاك الخمر في الأماكن العامة، أداء فريضة الحج...)، وإطلاق المعتقلين من الأحزاب الإسلامية وعلى رأسهم راشد الغنوشي، مؤسس حركة النهضة الإسلامية[1].

لكن إذ اتضح لاحقا أن الخطاب الذي روج له بن علي كان مجرد مناورة، في إخفاء السلطوية والهيمنة على المشهد السياسي، حتى أصبح النظام " دولة بوليسية " تعمل على قمع المعارضة السياسية، والتضيق على أي مظهر من مظاهر المجتمع المدني، خاصة النشطاء في الأحزاب الإسلامية[2].

فظهر أن الإجراءات التي تبناها بن علي في بدايات حكمه، كانت لبناء نظام سياسي "هجين" أخذ الأسلوب السلطوي ذو الواجهة الديمقراطية الشكلية، حيث كرس بن علي نظاما رئاسيا سلطويا من خلال[3]: تحكم السلطة التنفيذية في صنع القرار، والدور الشكلي للمعارضة في البرلمان نتيجة تحكم الحزب الدستوري الحاكم في نتائج الانتخابات، وتعديل المادة الدستورية المتعلقة بتحديد العهدات الرئاسية، لتمكين بن علي من الترشح لعدت مرات، فكانت هذه المسائل أن جعلت بن علي يؤسس لحكم رئيس مدى الحياة، وانقلابا على وعوده الإصلاحية .

بالتالي أسس بن علي بعد دكتاتورية الشخص الواحد في نظام الحبيب بورقيبة، إلى دكتاتورية العائلة الحاكمة، من خلال سياسات شرعنة الفساد بكل أشكاله المالية، والإدارية، والسياسية والاقتصادية، فكانت هذه السياسات أحد أهم الأسباب والدوافع في الاحتجاجات الشعبية التي دفعت به إلى الاستقالة، ونفصل في ذلك، في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

---

[1] Jean- François Daguzan, POURQUOI LA TUNISIE PRODUIT-ELLE AUTANT DE JIHADISTES ?,**EUROMeSCO PoliCy brief** , No. 68, 27 January 2017, p 2.

[2] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، المرجع السابق الذكر، ص 53.

[3] رنا العاشوري السعدي، التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 434، أفريل 2015،شوهد 2017/09/16:

http://www.Caus.org.lb/pdf/EmagazineArtciles/mustaqbal-434-rana-a13 als3di.pdf.

ما إن تسلم زين العابدين بن علي الرئاسة التونسية حتى ألقى خطابه الشهير الذي وعد فيه بالإصلاح الدستوري، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وهدأ بعد ذلك غضب الشعب التونسي الطامح إلى حياة دستورية وسياسية سلمية منذ استقلاله، واتسمت المرحلة الأولى من حكمه بالانفتاح على القوى السياسية، والتأكيد على مبدأ الديمقراطية، والتعددية السياسية، وفي أواخر الثمانينيات شهدت البلاد صراع محتدم ضد الإسلاميين وعلى كل ما هو إسلامي بوجه عام، إذ لم يدم هذا الانفتاح الذي رحبت به المعارضة بشتى أنواعها طويلا، إذ سرعان ما تبين أن الرئيس الجديد مناور، وليس صاحب ثوابت[1].

بناء عليه فالتغيير الذي حصل هو تغيير شكلي وليس مركزيا، ولأجل ذلك بقيت الأزمة تراوح مكانها في تونس حتى في عهد بن علي، وعلى مدار تلك السنوات لم تكن هناك انتخابات تشريعية ولا رئاسية نزيهة، وقد أعيد انتخاب بن علي عام 1994 و1999، وفي عام 2004 و2009[2].

بشكل عام نستنتج أن طبيعة النظام السياسي في تونس ارتبطت أساسا بالممارسة السياسية التي يتبعها شخص رئيس الجمهورية، أي يغيب منطق العمل المؤسساتي الذي تحتكم له النظم الديمقراطية المنفتحة، ليحل محله شخصنة السلطة وتغيب عمل المؤسسات، وتكريس **الحكم الفردي التسلطي والمغلق***، الذي لا يؤمن بالتداول السلمي للسلطة، ويعمل على السيطرة والتحكم في المجتمع، بتوظيف أدواته السياسية والأمنية، منها الإعلام والقضاء والأحزاب، وتوغل الأجهزة الأمنية وتحكمها في الحياة السياسية والعامة، عكس ما تعمل به **النظم الديمقراطية المنفتحة*** على مجتمعاتها، من خلال تفعيل الدور المؤسساتي في التعبير عن المطالب الشعبية في الحقوق والوجبات، وتكريس عدالة القانون والمساواة بين الأفراد، ومحاربة الفساد بكل أشكاله، وتعزيز أسس الديمقراطية في عمل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمشاركة السياسية، وضمان التداول السلمي لسلطة، وفق التنظيم الدوري والنزيه للعملية الانتخابية.

---

[1] Joshua Stacher , **Brothers in Arms? Engaging the Muslim Brotherhood In Egypt** , Institute for Public Policy Research , 2008 , p 165.

[2] راغب السرجاني، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011**، المرجع السابق الذكر، ص 53.

* **الحكم الفردي التسلطي والمغلق:** أنظر قائمة الملاحق المرفقة، ص211.

* **النظم الديمقراطية المنفتحة:** أنظر قائمة الملاحق المرفقة، ص212.

المبحث الثاني: المحددات التفسيرية للطبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والأنظمة السياسية.

نحاول في هذا المبحث الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط النظام السياسي في كل من مصر وتونس مع حركات الإسلام السياسي، وتحديدا جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة، وذلك من خلال الإحاطة بأهم العوامل المحددة لهذه العلاقة، وبداية وكمدخل لهذا المبحث نتطرق بشكل عام إلى الإطار الذي يحكم هذه العلاقة، انطلاقا من مجريات أحداث الواقع في الممارسة السياسية لكلا الطرفين (النظام السياسي + حركات الإسلام السياسي).

يمكن اعتبار أن موقف النظام السياسي الحاكم من نشاط هذه الحركات عامة، مرتبط أساسا بوجود تقاطع مصلحي بينهما، من حيث الأهداف والمشاريع التي يسعى النظام السياسي لتحقيقها، بالتالي فهو يتعامل معها من منطلق براغماتي، ويتساهل في ممارسة أنشطتها الثقافية والسياسية، إذا كانت في عملها تساعد على ديمومة النظام وامتلاكه قدرات إضافية في مواجهة باقي الأيديولوجيات الأخرى المعادية لتوجه السياسي العام، بالتالي التوظيف السياسي للعمق الشعبي والتعبئة الجماهيرية التي تمتلكها هذه الحركات في التصدي للإيديولوجيا الاشتراكية والتقليص من نفوذ القوى اليسارية داخل المجتمع، وخلق حالة من التوازن الأيديولوجي والثقافي والسياسي، الذي يصب حتما في استقرار النظام السياسي، وعدم تهديد مراكز قوته داخل مؤسسات الدولة والمجتمع[1].

تتحدد طبيعة العلاقة بين النظام السياسي وحركات الإسلام السياسي في مصر وتونس بشكل خاص، وفق عديد الظروف والعوامل، نسعى من خلال هذه المبحث التركيز على أهمها والإحاطة بتلك المتغيرات المحددة والمفسرة لهذه العلاقة من حيث العوامل والمحددة والمتحكمة في المسارات العامة لطبيعة هذه العلاقة، والاتجاهات التي تسلكها وفق الظروف النسقية المحيطة بالبيئة التي تتفاعل وتعمل فيها.

[1] شفيق شفير، **الإسلاميون في الواقع السياسي العربي**، 2018/04/07: www.aljazeera.net

بداية يمكن القول أن أي نظام سياسي، يتبنى مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات المحددة لعلاقته مع حركات الإسلام السياسي، منها سياسة دمج هذه الحركات في العملية السياسية، ووفق حدود يضعها النظام نفسه، وقواعد متحكمة في العملية ومخرجاتها، أو تبني سياسة إقصائية، أساسها الرفض الكلي في التعامل معها واعتبارها تهديد وجودي له في السلطة، من منطلق القول أنها معادية للديمقراطية وتؤمن بالعنف ونشر التطرف، بالتالي طغيان التعصب في خطابها السياسي، ورفض الوسائل السلمية في ممارسة العمل السياسي، وعليه يبرز عاملان في تفسير وتحديد طبيعة هذه العلاقة، العامل الأول، عامل ذاتي داخلي مرتبط بهذه الحركات، يتمثل في مدى القدرة على تقديم رؤية واضحة لمشروع البناء الشامل لدولة في كافة المجالات، العامل الثاني، مرتبط في مدى قدرتها على تفعيل أدوارها الدولية لتحقيق توافق دولي حول عديد القضايا الاستراتيجية، منها قضية فلسطين والتطبيع مع الكيان الصهيوني[1].

إن حركات الإسلام السياسي، أي كانت، إصلاحية، أو تغييرية، أو انقلابية تريد أن تزيل أوضاعا خاطئة أو سيئة لتقيم مكانها الأوضاع الصحيحة والمثالية التي تنشدها، والأنظمة والحكومات من جانبها ترى أنها مسؤولة عن تطبيق القانون والنظام وحماية أمن المواطن، ولقد أشرنا في الفصل الأول من الدراسة، إلى اختلاف أساليب عمل هذه الحركات، فهناك حركات كثيرة، في البلاد العربية والإسلامية تستعمل الوسائل السلمية لنشر فكرها وتربية الأفراد على الولاء، واستقطاب الأنصار، غير أن هناك حركات أخرى اختارت أسلوب الصدام ابتداء وسفهت آراء القائلين بالدعوة السلمية، وفي ضوء ذلك هناك من يقول أنه بالإمكان البحث عن طريقة تعايش سلمي وتعاون بين النوع الأول من جهة والأنظمة من جهة أخرى، أما بالنسبة لنوع الثاني، الذي إخطار القتال فلا مجال للقاء، لكن يقابل هذا الرأي بالنفي، فالنوع الأول المتبني للأساليب السلمية في الدعوة اندفع هو الآخر أو دفع، للدخول في معارك مسلحة [2].

نحاول معرفة العوامل المحددة للمسارات العامة المتحكمة في طبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس، مع التركيز على أهم العوامل و السياقات التي أسست فيما بعد لعلاقتها مع الأنظمة الحاكمة.

---

[1] شفيق شفير، المرجع السابق الذكر:.www.aljazeera.net

[2] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي**، المرجع السابق الذكر، ص 197.

أولا- علاقة جماعة الإخوان المسلمين و النظام السياسي في مصر: نحاول التركيز ودراسة أهم السياسات التي تبناها النظام السياسي في مصر، في تحديد طبيعة العلاقة التي تربطه مع جماعة الإخوان المسلمين.

1-علاقة جماعة الإخوان بالقصر (النظام الملكي) الملك فاروق: لقد قامت العلاقة بين الجماعة والملك، على أساس التقرب إلى هذا الأخير، حيث سخرت الجماعة كل إمكانياتها البشرية والمادية، لتقديم ولاء الطاعة للملك، فمثلا تبنت فرقة الجوالة التابعة للجماعة شعار "الكشاف مخلصا لله وللوطن وللملك"، كما قدمت جميع وسائل إعلامها من صحف ومجلات، خطاب إعلامي موجه في تصوير المكانة الدينية للملك لرأي العام المصري، حيث أطلقت تلك الوسائل عديد الأوصاف ذات الدلالة الدينية على الملك، منها: "الأسوة الحسنة"، و"فخر الإسلام"، و"حامي المصحف"، و"أمير المؤمنين"، و"حامي حمى الدين"، حتى أن الإخوان نادوا بتنصيب الملك فاروق أميرا للمؤمنين[1].

فكان المبرر لهذا التقرب من الملك، أن البنا هاجم الحزبية لحساب حكم الملك، واعتبرها منافسة غير شرعية لولاية ولي الأمر، ودعا إلى إلغاء الأحزاب[2]، فكان في المقابل أن استثمر الملك في موقف البنا، لدعم علاقته مع الجماعة وتحقيق مصالحه، من خلال إيجاد نظير سياسي لحزب الوفد، الذي كان يشكل القوة السياسية الأولى في مصر خلال تلك الفترة، أو غيره من القوى السياسية التي كانت على خلاف مع النظام الملكي[3] ، عمل الفاروق على تشجيع نمو جماعة الإخوان، واعتبر أن الإخوان هم الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تنافس حزب الوفد على الصعيد الشعبي، وإحداث انقسام في معسكر القوى الشعبية وأضاعفه لصالحه [4].

---

[1] محمود إسماعيل حمادة ، **حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928- 1949**، (مصر: دار الشروق، 2010)، ص ص 143- 146.

[2] المغربي كاريمان، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى سيد قطب**، (مصر: الهيئة العامة لدار الكتاب والوثائق القومية، 1997)، ص 28.

[3] سياسة الملك فاروق تجاه الإخوان المسلمين، .شوهد 2017/09/25:

https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

[4] عبد الله إمام، **عبد الناصر والإخوان المسلمون**، (مصر: مطبوعات دار الخيال، 1997)، ص 19.

تحولت جماعة الإخوان المسلمين إلى حركة جماهيرية ضمت العديد من الأنصار والمناضلين في صفها، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بلغت نشاطات الجماعة ذروتها حيت تحولت إلى قوة سياسية هامة، مما جعلها تدخل في مواجهة مع الملك وحزب الوفد والإنجليز، الأمر الذي دفع بالحكومة المصرية برئاسة رئيس الوزراء النقراشي إلى حل الجماعة[1].

تميزت هذه المرحلة في علاقة الجماعة مع النظام الملكي، أنها علاقة قائمة على التحالف والتعادي، وكان هذا التحالف – بحسب الإخوان– نابع من رؤيتهم أنه من بين المسالك الأساسية، ومن منطلق استقلالي لتحقيق أهدافهم[2]، بالتالي اتسمت هذه الفترة أن الجماعة اتبعت سياسة المهادنة وعقد التحالفات البراغماتية والاستراتيجية، مع الأحزاب، ومع الملك، في فترات مختلفة[3].

لكن تجدر الإشارة إلى أن من أبرز سمات هذه المرحلة هي " تشكيل النظام أو الجهاز السري للجماعة"، وهو تنظيم خاص مسلح وسري، قام بتنفيذ العديد من عمليات الاغتيال السياسي والأعمال التفجيرية، كان أبرزها اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي، بسب قراراه حل الجماعة، والقاضي الخزندار، ومحاولة تفجير محكمة الاستئناف، لتخلص من الوثائق والمستندات التي تم ضبطها فيما يعرف بقضية "السيارة الجيب"، وهي ملفات تدين الإخوان بتورطهم في قضايا عنف، ومحاولة اغتيال رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء إبراهيم عبد الهاي[4].

نستنتج أن المحددات المفسرة لطبيعة العلاقة بين نظام الملك فاروق وجماعة الإخوان المسلمين، ارتبطت أساسا بمعيار المصلحة المتبادلة، والنهج البراغماتي الذي سلكته الجماعة لتحقيق جميع أهدافها السياسية والاجتماعية.

---

[1] رائدة قنديل، غسان أبو حسن، **حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين حزب الله انموذجا**، (مصر: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، 2008)، ص ص 12– 14.

[2] عبد المنعم منيب، **دليل الحركات الإسلامية المصرية**، (مصر: مكتبة مدبولي، 2010)، ص ص 36– 37.

[3] طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر**، ط 2، (مصر: دار الشروق، 2002)، ص 67.

[4] عبد الله إمام، المرجع السابق الذكر، ص ص 39– 45.

2- علاقة جماعة الإخوان بنظام جمال عبد الناصر:

تاريخيا اتضح أن علاقة جماعة الإخوان بالمسلمين بالضباط الأحرار ليست وليدة الانقلاب العسكري على النظام الملكي عام 1952[1] .

إذ كان الاستدلال التاريخي في وجود هذه العلاقة من خلال حرص الضباط على فتح ملف اغتيال حسن البنا ومحاكمة المسؤولين عن ذلك، إضافة إلى استثناء الإخوان من حل كافة الأحزاب السياسية في البلاد يوم 1954/01/16، بالرغم من أن الإخوان كانوا وقتها يمارسون أنشطة سياسية أوسع بكثير من أنشطة الأحزاب الأخرى[2].

بالتالي هناك العديد من الشواهد التاريخية وغيرها، التي تؤكد طبيعة العلاقة الودية والتعاون بين الضباط الأحرار والجماعة، ما يؤكد تعاون هذه الأخيرة في الانقلاب على الملكية، إذ رحبت الجماعة بمحاكمة المسؤولين في النظام الملكي المنقلب عليه، وتجاوب الجماعة مع قرار الضباط إلغاء الاحزاب والدستور[3].

عمل الضباط على تعين سيد قطب، مستشارا للمجلس العسكري للشؤون الثقافية والعمالية، بحيث أنه المدني الوحيد الذي يستطيع حضور بعض جلسات المجلس[4]، وكان سيد قطب من أكثر الأشخاص تأييدا للانقلاب معتبرا إياه أعظم انقلاب في تاريخ مصر الحديثة على الإطلاق[5].

---

[1] سليمان الحكيم ، **عبد الناصر والإخوان المسلمين من الوفاق إلى الشقاق**، (مصر: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص 15.

[2] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق**، (الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2012)، ص111.

[3] حسن حنفي ، **الدين والتنمية في مصر**، (مصر: مكتبة مدبولي، 1989)، ص 200.

[4] حافظ دياب ، **سيد قطب الخطاب والإيديولوجيا** ، (مصر: رؤية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 147.

[5] سيد قطب، " إذا لم تكن ثورة فحاكموا محمد نجيب "، **مجلة روز اليوسف**، 8 أغسطس، العدد 1262، ص 10.

كما هاجم سيد قطب الداعين إلى عودة الجيش إلى الثكنات واستئناف الحياة الدستورية في مصر، في مقال له في جريدة الأخبار نشر يوم 8 أوت 1952، قال فيه مخاطبا قائد الضباط الأحرار، محمد نجيب: (أيها البطل. أيها الابطال. إن الوقت لم يحن بعد كي تعودوا إلى الثكنات، إن حركة التطهير الحقيقية لم تبدأ بعد، وهي بحاجة إلى خطوات حاسمة لا إلى أنصاف الحلول وأرباعها)[1]، من هذا القول نستنتج أن الجماعة وكافة قادتها قد انخرطوا في مسار تطبيع العلاقات الودية ودعم العسكريين في حكم مصر، وكل ما نتج عنه من سياسات إلغاء الملكية والحزبية والدستور، لكن هل تصمد علاقة التعاون هذه أمام تعارض الأهداف والمصالح بين الجانبين؟.

لقد كان من الممكن أن تتطور العلاقة بينهما، لتتحول إلى تحالف استراتيجي بين الهيئة الحاكمة الجديدة، أي المجلس العسكري الذي يقوده الضباط الأحرار، وجماعة الإخوان، غير أن عوامل عديدة فككت تلك العلاقة المصلحية المؤقتة، نظير الاختلاف في ترتيب الأولويات وتعارض المصالح بينهما[2].

من البداية شكك جمال عبد الناصر بالنوايا الحقيقة للإخوان، فرغم التأييد الذي أبدوه، لكن تأخروا في إصدار بيان مساندة الانقلاب، إضافة رفض وانزعاج عبد الناصر لما جاء في بيان الإخوان، حول رؤيتهم للإصلاح، التي ترتكز على النواحي الدينية وحصر مهمة العسكريين، في حين كان عبد الناصر وداعمه، يريدون أن يكونوا المصدر الأول في أية رؤية إصلاحية[3]، لذلك فإن ما حدث أن كل طرف عمل على استغلال الطرف الآخر لتحقيق مصالحه الخاصة، ففي العامين الأولين من الانقلاب على الملكية، تصور الإخوان أنهم يستطيعون استغلال الحكم الانقلابي لصالحهم، وتصور العسكريين أو الضباط الأحرار– كما سمو أنفسهم– أنهم قادرون على استخدام الإخوان لمحاربة الأحزاب، فكان ما حدث تحالف مؤقت، سرعان ما تفكك نتيجة تعارض المصالح، فأسس ذلك لمرحلة الصدام بينهما[4].

---

[1] حمدي النمنم ، بحث بعنوان سيد قطب ديكتاتورية عادلة ونظيفة وشريفة، **المصري اليوم**، 2005/12/29، شوهد 2017/09/28: https://to.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=20850

[2] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق**، المرجع السابق الذكر، ص ص 111– 112.

[3] زهير ماريديني ، **اللدودان الوفد والإخوان**، (لبنان: دار إقرأ ، 1985)، ص 83.

[4] فؤاد زكريا ، **الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة**، (مصر: دار فكر، 1986)، ص 128.

مظاهر الصدام وعدم الوفاق بين الطرفين، بدأت تتكشف حين تحفظ الإخوان على شعار "الدين لله والوطن للجميع"، الذي رفعته سلطات عبد الناصر، وقاطعوا احتفالات الذكرى السنوية للانقلاب على الملكية، كما أن الإخوان طالبوا بإنشاء دستور إسلامي يطبق الشريعة وتعاليمها[1]، ورفض عبد الناصر مطالبهم ، واعتبرهم بمثابة منافس محتمل، يزاحمه الحكم[2]، فيما بعد اتهم عبد الناصر الجماعة بالتخطيط لاغتياله فيما سمي بحادثة المنشية، والتي استغلها عبد الناصر بالزج بآلاف من عناصر الجماعة في السجون، وأجبر الآخرين على الهروب للمنافي[3]، خاصة إلى المملكة العربية السعودية، التي كانت تقدم لهم التمويل واللجوء[4].

إن الوحدة الإيديولوجية بين النظام العسكري والنظام الإسلامي الذي تنتهجه جماعة الإخوان المسلمين، قد جعلت الصدام بينهما حتمية غير مستبعدة، حيث يعتمد كلاهما على فكرة القائد والطاعة، لذلك فإن عبد الناصر قد عمل كل ما يستطيع القيام به لإبعاد الجماعة عن العمل السياسي[5]، فعمل مثلا، على توسيع الهوة والتصدع داخل الجماعة، وتشويه صورتها، من خلال المقالات الصحفية، وتهيئة الرأي العام لقبول فكرة ضرب الجماعة، والعمل على إنهاء وجودها السياسي والاجتماعي داخل المجتمع والدولة المصرية، وذلك لما يشكله نموها الأفقي والعمودي على نظام الحكم الناصري، بالتالي العمل بكل الوسائل المتاحة لمحاربة المد السياسي والاجتماعي لجماعة الإخوان المسلمين [6].

---

[1] حافظ دياب ، المرجع السابق الذكر، ص 117.

[2] Amir Abudul Rede,TH Brahter hood in powr : **Ideoloy and Govermance in bost-Arab Spring Egypt-Atheisis submitted in conformity with the requirmentes of the degree of Arts in Nearand Middle East Studies Department of Near and Mdille Easterm civilizitions**, Unversty of Toronto 2014, p35.

[3] ناثان بروان، وكاري روز فيسكي، تر: الزيتونة، **مصر بعد الثورة وجهتا نظر**، (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإشارات، 2011)، ص 13.

[4] Workshop Report , **Egypt in Transition** , Middle East and North Africa Programme , 2011 , p 2.

[5] كوبلاند مايلز، تر: خير مروان، **لعبة الأمم**، (لبنان: مكتبة الزيتونة في العالم العربي، 1970)، ص 140.

[6] رمضان عبد العظيم، المرجع السابق الذكر، ص ص 219- 220.

يمكن القول أن علاقة الضباط الأحرار مع جماعة الإخوان المسلمين تبرز تاريخيا في أربعة مراحل، تتميز كل منها بالتحولات في دور الجماعة في مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية المفروضة عليها، خلال **المرحلة الأولى** والتي استمرت من انقلاب جويلية 1952 إلى أوائل 1953 نظر الضباط الأحرار إلى الإخوان كحليف مدني راديكالي في الساحة الداخلية وكان دورها هو نشر دعمها وتأييدها لنظام الجديد، وبشكل حاسم لتكون بمثابة حركة مضادة ضد المنافسين المدنيين، مثل: الشيوعيين، وحزب الوفد، واحتفظت الجماعة بحرية التنظيم، بحيث كان لوجودها في الشوارع وفي المؤسسات الجامعية مطلوبا من قبل النظام العسكري شريطة أن تتصرف وفق الحدود التي رسمت لها، **المرحلة الثانية**، تبدأ في جانفي 1953، مع حل الأحزاب السياسية، و رأى الضباط الأحرار ضرورة اتخاذ أولى الخطوات الجادة للحد من حرية الإخوان في التنظيم بشكل مستقل عن الدولة، ومع ذلك فقد تعمقت علاقة التعاون بين الإخوان والنظام، بحيث قام نشطاء الإخوان ومقاتلو النظام الذين تدربوا حديثا باستعراضات عسكرية في ذكرى الإطاحة بالملكية في مصر، **المرحلة الثالثة**، من أوائل عام 1953 وحتى نهاية مارس 1954 تميزت بتدخل عبد الناصر الشخصي في الصراعات الداخلية لجماعة الإخوان (الهياكل الفاعلة في القيادة، وقادة الجناح السري الشبه العسكري للإخوان)، ومع توطيد العلاقة مع المنظمات المنافسة للإخوان، وإنشاء قوات شبه عسكرية تديرها الدولة، مثل: الحرس الوطني الشعبي العسكري، كبديل لقوات مدنية منظمة بشكل مستقل في النضال من أجل السيطرة على الشوارع، **والمرحلة الأخيرة**، برزت أحداث عارضتها الجماعة، كاتفاق نظام ناصر على الجلاء البريطاني من قناة السويس، ثم إتهام ناصر الجماعة بمحاولة اغتياله عام 1954، ليزج بآلاف عناصر الجماعة في السجون، وحظر كافة أعمالها[1].

تميزت هذه المرحلة بالعداء الشديد بين الجماعة والنظام الناصري، وتعرض العديد من أنصار الجماعة وقادتها للاعتقال والتعذيب، وساعد هذا السياق السياسي والاجتماعي على تحول جزء من الإخوان إلى الراديكالية ومحاولة إحياء الجهاز السري من جديد عام 1965 بقيادة سيد قطب، فكانت مرحلة من المواجهة العنيفة مع النظام، أدت إلى إعدام عدد من أعضاء الجماعة، وفي مقدمتهم سيد قطب[2].

[1] Anne Alexander, **Brothers-in-arms? The Egyptian military, the *Ikhwan* and the revolutions of 1952 and 2011** , University of Cambridge1 , p 4.

[2] كمال حامد مغيث ، **الحركة الإسلامية في مصر في العصر الحديث**، (مصر: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، 1998)، ص 26.

3 علاقة جماعة الإخوان بنظام أنور السادات: في مواجهة تأثير اليسار السياسي تبنى السادات رسالة مؤيدة للإسلام، وأطلق سراح العديد من أعضاء الإخوان المسلمين من السجن[1]، حيث استفادت الجماعة من هذه الفترة، في العمل على عقد الاجتماعات، وإعادة تشكيل إطارها التنظيمي الهيكلي[2].

غلب على العلاقة، الودية وتبادل المصالح ، وكان الاتجاه العام الذي سار عليه الرئيس السادات هو اتجاه عدم الاعتراف بشرعية الإخوان، وأعلن بأنه لن يسمح بقيام حزب سياسي على أساس ديني، واستمر هذا الوضع المزدوج: اعتراف/ عدم اعتراف، فكانت ميزة العلاقة بين السادات والإخوان أنها سياسة تراوحت بين الاحتواء والمهادنة[3]، ثم لتصل لحظة الصدام بداية عام 1979، أين وقع السادات اتفاقية الصلح مع الكيان الصهيوني (اتفاقية كامب دافيد)، وكذلك انتصارات الثورة الإيرانية، ومنح اللجوء للملك الشاه في مصر، فكان أن توترت العلاقة بينهما، نتيجة هذه العوامل الخارجية، أما داخليا فقد أخذ السادات سياساته في تدهور أوضاع المجتمع المصري في كافة المجالات ما زاد الغضب الشعبي ضد حكمه[4].

لكن بشكل عام يمكن القول أن الجماعة قد استفادت خلال هذ المرحلة أمام الفرصة المتاحة لها، وذلك لسببين هما[5]:أولا، عودة رأس المال الإخواني المهاجر خلال فترة عبد الناصر واستثماره في مختلف القطاعات، ثانيا، التقاء مصالح الجماعة مع مصالح النظام، فالنظام يهدف إلى مقاومة المد الناصري والشيوعي، والجماعة تهدف إلى إعادة بناء هياكلها التنظيمية، وتحقيق انتشارها الاجتماعي.

---

[1] John Gelineau , **Threat and Political Opportunity and the Development of the Egyptian Muslim Brotherhood** , Submitted to the graduate degree program in Global and International Studies and the Graduate Faculty of the University of Kansas in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts , 2011 , P 3.

[2] عبد الله فهد النفيسي، **الفكر الحركي للتيارات الإسلامية**، ط 2،(الكويت: مكتبة آفاق، 2014)، ص ص 32- 33

[3] علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص ص 215- 216.

[4] رائدة قنديل، وغسان أبو حسن، المرجع السابق الذكر، ص ص 91- 92.

[5] جمال شاكر البدري ، **السيف الأخضر الأصولية الإسلامية المعاصرة**، (سوريا: دار صفحات للدراسات والنشر، 2007)، ص ص 45-47.

4- علاقة جماعة الإخوان بنظام حسني مبارك: كان مبارك مترددا في الاختيار بين منهجين لتعامل مع ما تشهده مصر من أحداث عنف، أولا، إعلان المواجهة الشاملة على كل التيار الإسلامي بمن فيهم جماعة الإخوان المسلمين، ثانيا، مهادنة جماعة الإخوان واستثنائها من المواجهة، والتفرغ لها في مرحلة لاحقة[1]، وكان في الأخير أن استقر نظام مبارك على الخيار الأول، في خوض المواجهة الشاملة مع القوى والتيارات الإسلامية المتشددة[2]، فكانت العلاقة التي تربط نظام مبارك وجماعة الإخوان، تخضع في مساراتها العامة لعديد من المنهجيات والاستراتيجيات[3]، لم ترغب الجماعة في تكرار تجربة العلاقة مع نظام عبد الناصر، والتزمت إتباع المنهج العلني في عملها، والقبول بقواعد العملية السياسية[4].

عمل نظام مبارك على قمع جماعة الإخوان، من خلال اعتقالات واسعة النطاق بين قادة وكوادر الإخوان، واستهدافهم في القطاعات المالية، وشن حملة إعلامية معادية لهم، فضلا عن المراجعات الدستورية، والتي تهدف بشكل مباشر إلى منعهم من المشاركة السياسية[5]، ومن الواضح أن النظام قام بتكييف استراتيجية جديدة بمثابة سيناريو " جزائري معدل " مستمد من سياسات النظام الجزائري عام 1991، أين أقرت القيادة المصرية حدودا على العملية السياسية و مكافحة النمو المتنامي لجماعة الإخوان، ورفض أي محالة لدمج الجماعة كممثل سياسي في المجتمع المصري[6].

[1] هالة مصطفى، **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر**، (مصر: مركز المحروسة، 1995)، ص ص 16-18.

[2] هشام العوضي، **صراع الشرعية الإخوان المسلمين ومبارك 1982- 2007**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 92 – 96.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، **النظام السياسي والإخوان المسلمين في مصر من التسامح إلى المواجهة 1981- 1996**، (لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1988)، ص 14.

[4] هشام العوضي، المرجع السابق الذكر، ص 96.

[5] Marc Lynch , **The Brotherhood's Dilemma** ,Brandeis University : Crown Center for Middle East Studies, 2008, p 2.

[6] Amr Hamzawy , Nathan J. Brown , **The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment,** Carnegie Middle East Center , 2010 , P 4.

ثانيا- علاقة حركة النهضة و النظام السياسي في تونس.

1)- علاقة حركة النهضة بنظام الحبيب بورقيبة:

لقي نشاط الحركة في الأول ترحيبا ضمنيا من طرف نظام بورقيبة، والذي رأى في الحركة سندا في مواجهة اليسار المهيمن وقتئذ على المعارضة، وفي بداية السبعينيات سمح لأعضاء الحركة بإصدار مجلة المعرفة التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحركة، لكن سرعان ما تراجع تسامح بورقيبة في نشاط الإسلاميين، بحيث اعتمدت الجمهورية التونسية منذ حكم بورقيبة سياسة إقصاء الإسلام السياسي وتهميش الفاعل الديني ومحاولات الفصل بين الدين والسياسة، بل إن الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي قامت بها تونس إبان الاستقلال تشير صراحة إلى استبعاد النموذج الإسلامي، كإلغاء المحاكم الشرعية وقرار مجلة الأحوال الشخصية وإلغاء الأوقاف والتعليم الزيتوني، فالتعامل الذي اعتمدته السلطات تجاه التيار الإسلامي في ظل حكم بورقيبة لم يكن تعاملا مع خصم سياسي، بل تعاطت معه على أساس كونه تهديدا أمنيا، ومن هذا المنطلق لم يسمح له في عهد بورقيبة بأداء دور سياسي حقيقي[1].

بالتالي تميزت علاقة نظام بورقيبة مع حركة النهضة بالصدام، وفي ذلك الوقت كان تسمى حركة الاتجاه الإسلامي، وتعامل معها من منطق أمني، حيث تم القبض على راشد الغنوشي، وكثيرين من زعماء وقادة الحركة وزج بهم في السجون وتعذيب الكثير منهم، وعمل نظام بورقيبة على تشويه صورة الحركة، وتصويرها للرأي العام على أنها حركة رجعية يقودها متعصبين أصوليين، وأنها حركة ثورية عنيفة تساندها الجمهورية الإسلامية الإيرانية [2]، واعتبرت حركة النهضة أن نظام بورقيبة يمثل الامتداد السياسي للمشروع الاستعماري والتيار التغريبي، ومحاربة الهوية الإسلامية للمجتمع التونسي[3].

---

[1] هيفاء احمد محمد،" الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، **مجلة دراسات دولية**، العدد الثامن والخمسون، د س ن، ص 27.

[2] جون إسبوزيتو، تر: قاسم عبده قاسم، **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة؟**، ط2،(مصر: دار الشروق، 2002)، ص 231.

[3] أنور الجمعاوي، "الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 4، ربيع 2013، ص 159.

2)- علاقة حركة النهضة مع نظام زين العابدين علي:

تميزت العلاقة بين حركة النهضة ونظام بن علي أنها مرت بعديد المراحل التاريخية، التي أسست للمسارات تعاونية وأخرى صدامية، فكان في بداية حكمه أن رحبت حركة النهضة بوصوله للحكم، وعزل بورقيبة ، حيث يقول راشد الغنوشي : (...الرئيس زين العابدين بن علي كما هو بالنسبة لنا النظام الجديد الذي سيكون من البداية علامة على أسلوب جديد ويعتمد على نهج سيغير قريبا معالم المشهد السياسي)، فكان من مميزات الأسلوب الجديد هي وجود إرادة في المصالحة أساسا حول إقامة هدنة أيديولوجية، لوضع حد لجميع حالات العنف الرمزي ضد الإسلام والعربية للشعب التونسي، على مستوى النخبة تأخذ المصالحة شكل الميثاق الوطني الذي يكرس التوافق السياسي بين جميع الشركاء، وتألف محور مشروع بن علي في تدشين عملية الدمقرطة، من خلال نهج ثلاثي الجوانب: إعادة التأهيل و إعادة التأكيد على الإسلام كدين قومي، وموقف أكثر تصالحي تجاه الإسلام السياسي المعتدل، وكان موقف القيادة الإسلامية تجاه الرئيس بن علي واضح وفوري، " إذ اعتبرت العمل من 07 نوفمبر 1987 حدث تاريخي"، لقد ذهبت إلى أبعد من ذلك بالقول: (**أنه عمل إلهي يهدف إلى إنقاذ البلاد من حرب أهلية خلق أسبابها الرئيس السابق، وعلى النظام السياسي الجديد الاستجابة إلى التطلع الشعبي في التغيير**)[1].

غلب طابع التوافق بين الطرفين، استنادا لعديد من المؤشرات، حيث أعلت الحركة استعدادها للمشاركة السياسية، بإصدار مجموعة من الإجراءات – التي رأت أنها ضرورية- لتكييف مع شروط النظام، وإعلانها قبولها قواعد العملية السياسية المحددة من طرفه، حيث عبر عن هذه الرغبة في العمل المشترك راشد الغنوشي قائلا: (**إنها فرصة فريدة من نوعها في تونس إذ قامت الحركة – لأول مرة في تاريخها – بالتعبير عن تأييدها دون تحفظ لمبدأ الديمقراطية، فهي تتعهد بحكومة نابعة من الانتخابات حتى ولو كانت شيوعية**)[2].

[1] ELBAKJ HERMASSI , **UÉTAT TUNISIEN ET LE MOUVEMENT ISLAMISTE** , Annu.aire de t'Afrique du Nord , Editions du CNRS , p p 301 – 302.

[2] عبد الحكيم أبو اللوز، " علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية، الحالة التونسية (1981 – 1991)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 22، 2009، ص 142.

فكانت العلاقة بين الطرفين، حركة النهضة ونظام بن علي حتى عام 1988، عادية وطبيعية[1]، وعملت حركة النهضة على تقديم خطاب سياسي تتعهد من خلاله على التعاون مع نظام بن علي تبعا لوعوده الإصلاحية في التحرر السياسي والديمقراطية[2].

كما أقدمت الحركة على تغيير اسمها والتنازل عن العنوان الإسلامي الذي رافقها، وإزالة الارتياب المجتمعي والسياسي تجاهها، فقدمت طلب الترخيص القانوني لعملها كحزب سياسي في التحول من حركة الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة[3].

لكن حدث انعطاف نحو الصدام في طبيعة هذه العلاقة، بداية من عام 1989، وهو العام الذي جرت فيه الانتخابات التشريعية، حاز أعضاء حركة النهضة المترشحين المستقلين على ما بين 10 إلى 17 في المائة من الأصوات الانتخابية، وكان ذلك غير مقبول بالنسبة لنظام بن علي، الذي سجن نشطاء وقيادات الحركة، وإعلانها حركة غير قانونية، حتى عام 2002 أين أصدر العفو العام و إطلاق سراح الكثير منهم، مع تهميش الحركة وإبقاؤها خارج الساحة السياسية [4].

بالتالي أسست سياسات بن علي، على إقصاء حركة النهضة، واستبعاد أي اعتراف سياسي بها، بقوله: (إن القرار ينبعث من اعتقادنا الثابت بالحاجة ليس إلى خلط الدين بالسياسة، على نحو ما أثبتت التجربة أن الفوضى تسود وينهار حكم القانون والمؤسسات عندما يحدث مثل هذا الخلط)[5]. أي رفض نظام بن علي الترخيص القانوني لحركة النهضة في ممارسة العمل السياسي، وربط ذلك بضرورة الفصل بين الدين والسياسية ورفض الخلط بينهما، لأن ذلك حسبه تهديد وجودي لعمل المؤسسات ونشر الفوضى وتهديد القانون.

---

[1] الفاضل البلدي، "الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية"، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، (دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011)، ص 52.

[2] جون إسبوزيتو، المرجع السابق الذكر، ص 235.

[3] عبد الإله بلقزيز، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، (لبنان: العالمية للكتاب ، 2007)، ص ص 52- 53.

[4] Paul Amar , Egypt After Mubarak , **THE Nation** , This article appeared in the May 23, 2011 , p 3.

[5] جون إسبوزيتو، المرجع السابق الذكر، ص 235.

بالتالي يمكن القول إجمالا في علاقة حركات الإسلام السياسي مع النظم السياسية الحاكمة عامة وفي مصر وتونس تبرز، من خلال ركنيان أساسيين[1]:

الركن الأول:

يتمثل في المشاركة السياسية في صياغة السياسات الحكومية في عدة مجالات، ومنها تلك المتعلقة بإجراءات قانونية وتشريعية تتعلق بصفة الحكم ومبدأ الشورى، وقضايا الأحوال الشخصية الدينية للفرد داخل المجتمع، مثل: الزواج والأسرة والميراث، وحقوق المرأة...وغيرها.

أيضا متابعة مختلف الإجراءات التربوية المتخذة من قبل الحكومة، كبناء المساجد وحماية الشعائر الدينية، والعناية بالثقافة الدينية، وما تم اختياره لتطوير الجامعات الإسلامية : (كالقيروان، والأزهر، وجامع الزيتونة) على سبيل المثال.

كذلك متابعة الإجراءات الاقتصادية ،كتنظيم شؤون الحياة والملائمة وبين الجباية الوضعية ،وما لها من مواقف اتجاه النظام المصرفي ، وقضية القروض البنكية، والمعونات الاجتماعية المقدمة للعائلات الإسلامية...وغيرها من قضايا الاقتصاد.

الركن الثاني:

يتعلق بالتوجه السياسي الإسلامي نحو توجيه السلوك السياسي الاجتماعي والتأثير فيه، ومن أبرز سلوك الشعوب العربية والإسلامية اضطلاع الجماهير الشعبية المسلمة ببعض الأعمال الدينية ،كبناء المساجد، وتنظيم الجمعيات لتحفيظ القرآن الكريم، والإقبال على الطرق الصوفية، والتطوع للجهاد في أرض فلسطين.

غير أن انصراف بعض التيارات السياسية الإسلامية للعمل السري سرعان ما ولد ظاهرة العنف في ممارساتها السياسية، وخلق حالة من الصدام بينها وبين الأنظمة الحاكمة.

---

[1] رفعت سيد أحمد، المرجع السابق الذكر، ص 24.

نستنتج من وجهة النظر البحثية أن النظم السياسية العربية عامة، و حالة تونس ومصر خاصة، تدعي الديمقراطية وقيمها، لكن الواقع يكشف أنها أخذت من هذه الديمقراطية فقط جانبها الشكلي والإجرائي، فكما يتضح فقد كان هناك دستور وأحزاب وانتخابات، بشكل يوحي بوجود مؤسسات ودولة قانون وتناوب ديمقراطي سلمي على السلطة، لكن الممارسة السياسية تكشف أساليب الديكتاتورية والسلطوية الممارسة بهدف الهيمنة على المجتمع والسيطرة واحتكار الدولة، وبذلك غاب الجانب المؤسساتي في الحياة السياسية، وبرزت العائلة المالكة والقبيلة، والجهوية والمحسوبية، وشرعنة الفساد ونهب المال العام، ما يجعل أنها نظم سلطوية مغلقة فاقدة لشرعية والمشروعية، عكس النظم الديمقراطية التي تتسم ببناء مؤسساتي منفتح على المجتمع وواضح في جميع مهامه.

بالتالي وفي السياق ذاته نستنتج أن النظم السياسية المتعاقبة على الحكم في مصر وتونس ، قد مارست سياسة القمع والاضطهاد طيلة عقود حكمها، ضد المعارضة السياسية خاصة حركات الإسلام السياسي (حركة النهضة، جماعة الإخوان المسلمين)، بحيث لم تسمح لها ممارسة العمل السياسي، والترخيص لها قانونا، وهو ما أنتج في المقابل إرباك في طبيعة العلاقة بينهما، وعدم استقرارها في توجه واتجاه محدد، فاختلفت بين الصدام والمواجهة، والتقاء المصالح في علاقة توافق ومشاركة سياسية.

في علاقة الصدام والمواجهة سوقت وتسوق تلك الأنظمة أنها حامية للجمهورية من خطر تحمله هذه الحركات في بنائها الفكري، من إيديولوجية مغلقة، ومغلفة بغلاف ديني دعوي وثقافي، لكن هدفه سياسي والاستفراد بالحكم، وأن هذه الحركات تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية، لما يمثله ذلك – حسب هذه الأنظمة – من تهديد للوحدة الوطنية والأقليات غير المسلمة كالأقباط في مصر، واليهود في تونس، وأنها لا تحمل مشروع بناء دولة حديثة، بل تحمل فكر رجعي إقصائي، وتعتمد على العنف في التغيير وفرض رؤيتها على المجتمع والدولة، فكان في المقابل أن عملت هذه الأنظمة على شرعنة سياسات الإقصاء والسياسة الأمنية والمحاكمات العسكرية في مطاردة هذه الحركات ومحاصرتها والتضيق عليها، وتوجيه ضربات قاسية لتقويض مساعيها في الوصول إلى الحكم.

بالنسبة لعلاقة التوافق والمشاركة السياسية، فقد تفرضها تغيير الظروف التي يعمل فيها النظام السياسي محليا، إقليميا ودوليا، في التوظيف السياسي لهذه الحركات لتصدي لباقي الإيديولوجيات.

خلاصة واستنتاجات:

إن طبيعة الأنظمة السياسية في مصر وتونس، من خلال دراسة أبرز ملامحها السياسية، يظهر أنها منغلقة على نفسها وترفض الانفتاح نحو التحرر السياسي في بناء الديمقراطية، إذ شكلت هذه الأنظمة دائرة مغلقة من احتكار السلطة والمال والإعلام والهيمنة على الدولة والمجتمع، مما أدى إلى تغيب وانتهاك الحقوق و الحريات وسلطة المؤسسات، بحيث تبرز سطوة الدولة البوليسية السلطوية في فرض رؤيتها والسيطرة على الحياة السياسية والاجتماعية ، وقد مثلت العلاقة بين الدولة والمجتمع أنها ذات اتجاه أحادي في مسار عمودي من هرم السلطة تجاه القاعدة الاجتماعية، وإلغاء وظائف كافة الوسائط السياسية من مؤسسات المجتمع المدني وأحزاب سياسية، خاصة منها حركات الإسلام السياسي، وإن يقتصر وجودها في الجانب الشكلي وأنها منفصلة عن واقع مجتمعها وخادمة لأطروحات نظام الحكم، وأنها تمثل أحد لواحقه في تحقيق المصالح المشتركة والحرص على استمرار تدفق المصالح.

من منطلق وجهة النظر البحثية، ارتأينا صياغة مصفوفة فكرية ترتكز على المنهجية التحليلية المقارنة، في دراسة طبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي و النظام السياسي، تبرز متغيراتها التحليلية كالتالي:

أولا- العناصر المشتركة :

1- كلا البلدين تم فيهما إنهاء عهد النظام الملكي، والتأسيس للجمهورية (تونس عام 1956 بإعلان نهاية الحماية الفرنسية، ومصر بانقلاب " الضباط الأحرار" على النظام الملكي عام 1952).
2- كلا البلدين تعرضا للاستعمار (تونس الحماية الفرنسية، مصر الانتداب البريطاني)، بحيث تم الاستفادة من الإرث الاستعماري في بناء الدساتير ووضع الهياكل التنظيمية للمؤسسات.
3- تقاطع سمات السلطوية والديكتاتورية في النظامين التونسي والمصري قبل عام 2011، بالسيطرة على مخرجات العملية السياسية، بما يضمن ديمومتهما في الحكم.
4- تشترك الأنظمة السياسية في مصر وتونس، أنها أخذت الجانب الشكلي والإجرائي للديمقراطية، بحيث كانت مظاهر الحياة السياسية توحي بوجود مؤسسات تخضع للدستور، ووجود أحزاب سياسية، وإجراء انتخابات دورية، بشكل يوحي بالتناوب السلمي الديمقراطي لسلطة.

5- عرفت مصر وتونس ظهور حركات الإسلام السياسي في العمل السياسي، المطالبة النظام الحاكم الترخيص القانوني لها في ممارسة العمل السياسي.

6- تشترك هذه الأنظمة في التوظيف السياسي لحركات الإسلام السياسي لتصدي للإيديولوجيات المعادية للخط السياسي للنظام خاصة اليسار السياسي والليبرالية والشيوعية، و تبنيها السياسة الإقصائية والأمنية في تعاملها مع هذه الحركات.

ثانيا- مستويات الاختلاف :

1- تختلف طبيعة الأنظمة السياسية في مصر وتونس ، من حيث السياق التاريخي كمرتكز وجودي في قيامها، بحيث جاء تأسيس النظام السياسي التونسي من خلال وثيقة الاستقلال الداخلي التي وقعها الرئيس الحبيب بورقيبة مع السلطات الفرنسية المحتلة، بينما جاء النظام السياسي المصري من خلال ثورة 1919 ، والانقلاب على الملكية عام 1952 من خلال حركة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر.

2- الاختلاف في طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، بحيث كان بورقيبة قد ضمن الدستور مادة تضمن له الرئاسة مدى الحياة ورفض التعددية السياسية، حتى عام 1981 أين قبل بفتح المجال السياسي أمام أحزاب سياسية جديدة، وفي 7 نوفمبر 1987 جاء نظام بن علي الذي استمر حتى عام 2011، أما في مصر قامات حركة " الضباط الأحرار" بإنهاء النظام الملكي، وفي عام 1954 إلغاء التعددية الحزبية وحظر نشاط جماعة الإخوان المسلمين، فكان نظام الحزب الواحد هو المهيمن والحاكم إلى غاية 1971 ومجيئ نظام أنور السادات الذي سمح بفتح التعددية الحزبية ، وكان يتم اختيار الرئيس من خلال استفتاء شعبي، فبقي حسني مبارك رئيسا بعد السادات حتى عام 2011.

3- الاختلاف في آليات الممارسة السياسية للأنظمة السياسية في مصر وتونس ،إذ تأرجحت سياسات هذه الأنظمة في تعاملها مع حركات الإسلام السياسي، حيث أنها لم تستقر على سياسة واحدة ثابتة، إذ تراوحت تلك السياسات بين التوظيف السياسي، الاحتواء، والإقصاء، و الصدام.

4- تختلف الأنظمة السياسية في تونس ومصر، حول المساحة السياسية التي يمكن أن تسمح بها لمعارضة السياسية في ممارسة عملها، إذ تم التحكم كليا في مخرجات العملية السياسية.

الفصل الثَّالث: الممارسة السياسية لحركات الإسلام السياسي أثناء عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس.

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل من الدراسة معرفة مكانة الديمقراطية كفكرة وكممارسة عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس، من خلال كشف موقفها وطبيعة خطابها السياسي، والآليات والمنهج الذي تؤمن به في العمل السياسي، و دراسة أهم الدوافع والأسباب التي قادت إلى ظهور الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالانتقال الديمقراطي، إضافة إلى دراسة ومعرفة كيفية التعامل مع أهم المراحل والمحطات ، والعراقيل التي مرت بها عملية الانتقال الديمقراطي.

نسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة و استكشاف طبيعة الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه هذه الحركات في تعزيز أو تعطيل فرص البناء الديمقراطي للنظام السياسي، وحسن تعاملها مع متطلبات ومقتضيات مرحلة الانتقال الديمقراطي، فيتم التركيز على الإحاطة بكافة الأدوار الإيجابية أو السلبية التي تمييزها في الخطاب السياسي و السلوك والممارسة السياسية، في إطار ما أتاحته مخرجات العملية السياسية بعد الاحتجاجات الشعبية واستقالة رئيسي النظام السياسي في مصر وتونس.

يمكن القول أن الفصل الثالث يسعى إلى دراسة ماهية الدور– بناء أم هدم الديمقراطية – الذي أخذته حركات الإسلام السياسي في تعاملها مع مسار الانتقال الديمقراطي، ومدى التزامها بقيم ومبادئ الديمقراطية ، بناء على ما توفر ضمن بيئتها من عوامل داخلية– وأخرى خارجية نفصل فيها أكثر في الفصل الرابع –. فندرس ذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية.

المبحث الثاني: طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي.

المبحث الثالث: واقع عملية الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية.

بداية تجدر الإشارة إلى أنه تم التطرق في الفصل الأول من الدراسة إلى البناء الفكري لحركات الإسلام السياسي، وكان التركيز على الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي عند جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس، وفي هذا البحث سيتم التركيز على مكانة الديمقراطية فكرا وممارسة عند هذه الحركات، انطلاقا من معرفة أهم مواقف مؤسسيها وخطابهم السياسي.

إن الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها جل الدول العربية، منها مصر وتونس، أواخر عام 2010 وبداية عام 2011، والتي اشتركت كلها في أنها طالبت بالانتقال الديمقراطي، إذ تم تنظيم انتخابات – تم اعتبارها من قبل المعارضة– حرة ونزيهة أفضت في النهاية إلى صعود حركات الإسلام السياسي ووصولها إلى الحكم، فكان أن أسفر ذلك عديد النقاشات، والحوارات الفكرية، والسياسية، حول علاقة هذه الحركات بالديمقراطية، من زاوية القول أنه لا يمكن التأسيس لديمقراطية فاعلة وحقيقية دون الدمج السياسي والاجتماعي لهذه الحركات في العملية السياسية، غير أن من بين الإشكالات المطروحة لدى جل هذه الحركات مدى التقاسم السياسي للثقافة الديمقراطية مع عديد القوى السياسية والاجتماعية التي تخالفها في الإيديولوجية، ومدى قبولها قواعد العملية السياسية التي أنتجتها تلك الاحتجاجات؟[1].

يختلف موقف حركات الإسلام السياسي عامة من قضية الديمقراطية، تبعا لطبيعة البيئة السياسية التي نشأت وقامت فيها، حيث تراوح موقفها بين الالتزام المبدئي بقيم وقواعد الديمقراطية والعمل بها، والموقف البراغماتي، الذي تتحكم فيه الظروف المتاحة للعمل السياسي[2].

بالتالي نحاول كشف طبيعة هذا الموقف، انطلاقا من دراسة بينة الخطاب السياسي لهذه الحركات بشكل عام، وأهم الملامح الفكرية والسياسية حول مسألة الديمقراطية فكرا وممارسة، فنعمل على تفكيك بينة ومضمون هذا الخطاب وما يحمل من لغة و مفردات محددة لمواقفها.

---

[1] وليد عبد الله الهويريني، **عصر الإسلاميين الجدد رؤية الأبعاد الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربية** ، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد، 1434هـ)، ص 11.

[2] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق**، المرجع السابق الذكر، ص 171.

بنت حركات الإسلام السياسي خطابها تجاه قضية الديمقراطية في اتجاهين[1]:

- **اتجاه الخطاب الاستيعابي المعتدل:** يمثل هذا الخطاب مؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا، إذ تستند مرتكزات هذا الخطاب على القبول النظري والتفسيرات الاستيعابية للمفاهيم الديمقراطية، وقبول التعددية السياسية، انطلاقا من القول أن تعدد الآراء وتبني آراء جديدة من خارج الإسلام هو أمر مشروع، فالتعددية السياسية مبنية أساسا على الاختلافات في الأيديولوجيات والسياسات والبرامج، ويكون دور الدولة العمل على تحقيق الوفاق الاجتماعي والتأطير العام لحل النزاعات بين فئات المجتمع بوسائل سلمية، و إضافة لذلك يجب النظر واعتبار الدين أحد مكونات الدولة، مع مراعاة حقوق الأقليات الدينية والاجتماعية والالتزام بكافة الواجبات الدينية، والمدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، إذ يكون هذا أصل التعددية وإعمال الديمقراطية.

- **اتجاه خطاب الاستبعاد المتشدد:** يقوم هذا الخطاب على الاستبعادية وتشدد المواقف تجاه قضية الديمقراطية، ويمثله رؤية سيد قطب الفكرية لمسألة حاكمية الله، وهي المكون الأساسي لتوحيد وأساس قيام المجتمع الفاضل والعادل، وحرية الجماعة بما فيها النظام السياسي والاجتماعي والديني مرتبطة باحترام وعدم انتهاك حاكمية الله، ووظيفة الدولة الحفاظ على أدوات الجانب الأخلاقي للمجتمع، أما التشريع فهو إلهي ليس مجالها أو اختصاصها، أما التعددية السياسية فهي مرتبطة بالرؤية الإسلامية للكون، وأن القرآن مصدر كل أنواع الحريات العامة والعلاقات، أي الالتزام بالشريعة الإسلامية دون استثناء للدولة الإسلامية وغير الإسلامية.

بالتالي نظر أصحاب هذا الخطاب إلى الديمقراطية باعتبارها نظام غربي متعارض مع تعاليم الإسلام لذلك فضلوا استخدام العنف، وتوظيف المساجد والجمعيات الخيرية والثقافية، التي يسيطرون عليها فكريا وتنظيما، لتوجيه المجتمعات ودفعها للعصيان والتمرد على الأنظمة الحاكمة[2].

---

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي**،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص 128.

[2] Mohamed-Chérif Ferjani , **Gouvernabilité et démocratie Islam, démocratie et sécularisation** , Université Lyon2 , 2006 , p 68.

يبرز في البنية اللغوية والفكرية لطبيعة هذا الخطاب أن هناك جانبان يميز كل موقف عن الآخر، أولا، الجانب الإجرائي، الذي يعكسه الخطاب الاستيعابي المعتدل، الذي يقبل الديمقراطية في الآليات التي تتبعها، كحق الاقتراع العام، والترشح، والانتخابات، وتعدد الأحزاب، والتداول السلمي لسلطة، وغيرها من الإجراءات، التي يتم النظر إليها من منطلق أنها من المباحات التي لم يأتي في الشرع منعها، ثانيا، الجانب الفلسفي، الذي يبرز في خطاب الاستبعاد المتشدد، الذي يقوم على رفض سلطة الشعب في التشريع، على اعتبار الديمقراطية تعتبر أن الشعب مصدر كل السلطات، وذلك حسبهم منافي تماما للقاعدة الإسلامية، وهي توحيد الله، وأن الاحتكام إلى ما شرعه الله أساس الأمور كلها[1].

يقدم الموقف المؤيد للديمقراطية حججه، من خلال ربط الديمقراطية بمفهوم الشورى، بالقول أن الديمقراطية عبارة عن تجسيد للمبدأ الشورى الذي عرفه التاريخ الإسلامي، وأنها قاعدة أساسية ذات مقاصد أخلاقية وسياسية، ويذهب راشد الغنوشي في جانب التمييز بين المضمون الفلسفي للديمقراطية وبعدها الأدائي، بالقول: (فإذا استطعنا أن نحرر هذه الأداة من المضمون الفلسفي المادي، فعمرها الإيمان بقيمه، وعمرت بالتقوى عندئذ نستطيع أن نقول أن الديمقراطية هي بضاعتنا التي ردت إلينا، هي الشورى، باعتبار أن الشورى ظلت في معظم عهودها قيمة أخلاقية تصلح للوعظ والإرشاد في أيام الجمعة، ولم تتحول إلى نظام سياسي، في حين أن الغرب قد تطور الشورى وحولها إلى نظام سياسي...)[2].

بالتالي فقد رأت هذه الحركات في الديمقراطية أنها ضرورية لحماية الدعوة الإسلامية، وأداة لنشر سلطة الإسلام والنظر إليها كوسيلة وليست غاية، من خلال العمل على تكريس الحكم الديمقراطي تلبية للحاجات الإسلام الحقيقية في بناء أمة ذات اقتصاد منتج وحكم رشيد[3].

---

[1] وليد عبد الله الهويربني، المرجع السابق الذكر، ص 96.

[2] مصطفى بن تمسك، **الديني والسياسي وإشكالية الحرية: قراءة في تحولات الإسلام السياسي الراهن**، (د ب ن: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، د س ن)، ص 2.

[3] إسماعيل الشطي، **الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة**، (لبنان: منشورات ضفاف، 2013)، ص 208.

كذلك الموقف المعارض لديمقراطية، يقدم عديد الحجج لدعم موقفه، بالقول أن الديمقراطية تعمق وتكرس من تأثيرات العلمانية الغربية، في عدة مستويات منها[1]:

- **علمنة التعليم:** انتشار العلمنة أتاح الفرصة لفتح مدارس تبشيرية مسيحية صاغت أخلاق التلاميذ وكونت ذوقهم، كما علمتهم اللغات الأوروبية التي جعلتهم قادرين على الاتصال المباشر بالفكر الأوروبي، وفي المقابل عملت على القضاء على التعليم الديني.

- **علمنة الإعلام:** الذي يمتد إلى جميع القطاعات المجتمعية، عن طريق الصحف والإذاعة والتلفزيون والفيديو والسينما...وغيرها، حيث يؤدي ذلك إلى الاستخدام السيئ لوسائل الإعلام، مما يجعلها أداة لإفساد الشباب والمجتمع ونشر الرذيلة والإباحية والانحلال الأخلاقي.

- **أما على مستوى الدول:** فتعمل العلمانية على تفريغ الدول عقائديا وخلقيا وتخلق اضطرابا في الموازين وانحلالا في العلاقات الاجتماعية.

بالتالي فإن الموقف الرافض لديمقراطية يبني حججه انطلاقا من رفضه المطلق الربط بين الديمقراطية ومبدأ الشورى، حيث يرى هذا الموقف أن الشورى ركن أساسي من نظام شامل (الدين الإسلامي)، بينما الديمقراطية أسلوب عمل سياسي قابل للتبديل والتعديل، وأنها نظام دخيل مخالف للعقيدة والأخلاق، أما الشورى فالمجتمع مقيد بالنصوص وقوانين الأخلاق والآداب ذات الدلالة القطعية[2].

يمكن أن نشير أن السلفيون الذين تدعمهم السعودية يمثلون هذا الموقف، ويصرون على التفسير الحرفي لشريعة وتطبيقها في إطار خلافة إسلامية كبرى، تماشيا مع حالة آل سعود في الإسلام الوهابي الأصولي[3].

---

[1] رائد قنديل، غسان أبو حسين، المرجع السابق الذكر، ص ص 23 – 24.

[2] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي**، المرجع السابق ذكر، ص 284.

[3] مروان بشارة ، تر: موسى الحالول، **العربي الخفي وعود الثورات العربية ، ومخاطرها**، (لبنان: الدار العربية العلوم ناشرون، 2013)، ص ص 189- 190.

بشكل عام نجد اتفاق أو شبه اتفاق بين حركات الإسلام السياسي على ضرورة الأخذ بقيم الديمقراطية في ممارسة العمل السياسي، كالمشاركة السياسية بهدف حماية الهوية الإسلامية من الغزو الفكري الغربي، والدفاع عن مبادئ وقيم الدولة المنشودة، لذا تعمل هذه الحركات على تبني عديد الأدوات والوسائل في الممارسة السياسية، خدمة لديمقراطية وحماية الدعوة الإسلامية، من هذه الوسائل إنشاء مؤسسات خيرية واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، تستهدف نشر أفكارها وبناء قاعدة اجتماعية لها[1].

في ذات السياق فإن هذه الحركات تعمل على تقديم برنامج انتخابي، مدعم بخطاب سياسي ديني، غني بالمفردات الحماسية والشحن العاطفي، لحشد أنصارها والتعبئة الشعبية للمشاركة السياسية الفاعلة – حسبها– في إدارة شؤون الدولة على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية[2].

لقد ظهرت قناعات سياسية لدى جل حركات الإسلام السياسي بضرورة تبني الديمقراطية كفكرة ومنهج وممارسة في العمل السياسي، غير أن في المقابل تثار عديد التساؤلات والإشكالات حول ماهية هذا التحول في القناعات، هل هو نابع من مراجعات فكرية عميقة، أم مجرد شعارات لمخاطبة "المشاعر السياسية بغلاف ديني"؟، إذ تبين عديد الدراسات والتجارب، أنه لا تزال هناك انقسامات داخلية في الفكر السياسي لهذه الحركات، في ظهور تيار أو تيارات داخلها متمسكة بشعارات الخصوصية الثقافية وهوية المجتمعات المسلمة، ورافضة لقيم الغرب وسياساته في إشعال الحروب والدعم اللامحدود للكيان الصهيوني، ومحاولات فرض نظام العولمة والأمركة بكل جوانبها السياسية ،والثقافية، والاقتصادية[3].

يمكن القول أن قبول حركات الإسلام السياسي للعملية الديمقراطية يرتبط أساسا بمدى وجود وتحقيق عملية سياسية ديمقراطية يختارون بكل حرية الانخراط فيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ضرورة أن تكشف هذه الحركات وتعبر عن نواياها ومواقفها الحقيقية من قواعد العملية السياسية والمؤسسات القائمة[4].

[1] إسماعيل الشطي، المرجع السابق الذكر، ص ص 206– 207.

[2] عبد الإله بلقزيز، **الإسلام والسِّياسة**،(المغرب: المركز الثَّقافي العربي،2001)، ص 128.

[3] إبراهيم أعراب، **الإسلام السياسي والحداثة**، (المغرب: أفريقيا الشرق، 2000)، ص 106.

[4] تمارا كوفمان ويتس، تر: الزيتونة (29)، **الأحزاب الإسلامية ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية**، (د ب ن: سلسلة ترجمات الزيتونة، 2008)، ص 6.

إن النظم السياسية الديمقراطية حتى تضمن استقرارها فإنها ملزمة بدعم وتعزيز أسس الديمقراطية، والعمل على الدمج السياسي لهذه الحركات، من خلال منح الشرعية القانونية لعملها، لتأسس للاستقرار سياسي وخطاب بناء، بعيد عن الراديكالية والتطرف، وهو ما من شأنه تقوية التجربة الديمقراطية، ووضع حد لتوغل الأحادية الحزبية في الحياة السياسية وسيادة الحكم المطلق[1].

بالتالي لا يمكن تجاهل حركات الإسلام السياسي في بناء أي عملية ديمقراطية، حيث أصبحت هذه الحركات خاصة بعد 2011، وما سمي إعلاميا " الربيع العربي"، تقدم خطاب أكثر مرونة وبراغماتية، يقوم أساسا على التخلي عن مشروع الدولة الإسلامية الثورية، وبعث خطاب عملي بالاطمئنان على النظام الأخلاقي، وتعزيز الإيمان، والعدالة الاجتماعية، وأهمية الأسرة، وتقديس العمل، وهي المكونات الرئيسية لهذا الخطاب الجديد، والذي تجلى كذلك من خلال اعتماد مفهوم "النشاط السياسي" الذي يصبح فيه الفاعل (الفرد) أساس التغيير الأساسي، ونشير إلى أن هذه الحركات كانت ولاتزال تنظر إلى حزب العدالة والتنمية – الحزب الإسلامي المحافظ التركي– ملهما لها وقدوة يمكن أن يحقق لها هدف الوصول إلى الحكم، إذ لم تعد هذه الحركات ترغب في إقامة نظام سياسي قائم على وجه الحصر على الشريعة الإسلامية، لقد تخلوا– الاسلاميين– إلى حد ما عن نظريتهم العقائدية والأخلاقية، إنهم يقبلون الآن الدولة القطرية ويعملون فيها في إطار دستوري، ورفض العنف (باستثناء حالة الاحتلال الأجنبي)، وتقديم رؤية إصلاحية واستدعاء القواعد الديمقراطية والعمل بها[2].

إن الديمقراطية كفكرة وممارسة، قد تعامل معها الفكر الإسلامي الحديث في عديد الاتجاهات الفكرية، والتي أخذت المسارات المعرفية التالية[3]:

– الأعمال الفكرية التي حاولت بلورة اتجاه يتأسس على قاعدة الديمقراطية الإسلامية.

---

[1] عبد الوهاب أفندي، حسن حنفي، أحمد الموصللي وآخرون، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص 82.

[2] Brahim Elmorchid , **PARTIS ISLAMISTES, POUVOIR ET ETAT PROFOND DANS LE MONDE ARABE: ANALYSE EN TERMES DU PRINCIPAL–AGENT** , Faculté de Droit, Marrakech , 2013 , p 7.

[3] مجدي حماد، فهمي هويدي، زكي أحمد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة**، (د ب ن: مركز دراسات الوحدة العربية، د س ن)، ص 53.

بمعنى أن هناك ديمقراطية في الإسلام ولا جدال في ذلك، ومن هذه الأعمال: دراسات محمود العقاد، محمد جلال شرف، أحمد شوقي الفنجري، والمفكر الجزائري مالك بن نبي.

2- الأعمال التي حاولت أن تبرز نظرية الشورى في الإسلام في مقابل الديمقراطية عند الغرب على قاعدة أن الإسلام جاء بنظرية الشورى، كمصطلح ومذهب ومنهج، على أن الديمقراطية كمصطلح ومذهب ومنهج هي من قيم الحضارة الغربية، وأن الشورى الإسلامية دلالاتها أوسع وأعمق من الديمقراطية الغربية، ومن هذه الأعمال: مؤلفات حسن عبد الله الترابي، عبد الحميد الأنصاري.

3- الأعمال التي حاولت التشكيك والهجوم على ديمقراطية الغرب، ومن هذه الأعمال دراسات خالد محمد خالد، وكتابات محمد قطب.

4- الأعمال التي أبرزت أن الديمقراطية ليست من الإسلام ولا تلتقي مع قيمه و مبادئه، والعلاقة بينهما علاقة التعارض والتناقض، ومن هذه الكتابات، كتابات سيد كاظم الحائري، وكتابات حزب التحرير الإسلامي في موقفه من الديمقراطية.

نستنتج أن الاتجاه الفكري العام الذي ساد الفكر السياسي الإسلامي هو القبول المبدئي بالديمقراطية، من خلال الاستعانة بآلياتها السياسية والقانونية في ممارسة العمل السياسي، من انتخابات، ومشاركة سياسية، والتداول السلمي على السلطة، بالتالي حدث تحول إيديولوجي أملته ظروف ما بعد 2011، على حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس، وهو تحول نحو البراغماتية السياسية، في القبول بقواعد العملية السياسية والدخول في المنافسة الانتخابية، انطلاقا من تقديم خطاب سياسي جديد، مفعم بالمشاعر الدينية في مخاطبة الجماهير المطالبة بالانتقال الديمقراطي.

نحاول دراسة ومعرفة موقف جماعة الإخوان المسلمين في مصر من خلال أدبيات الفكر السياسي لمؤسسها حسن البنا، وحركة النهضة في تونس من خلال كتابات مؤسسها راشد الغنوشي، حول قضية ومكانة الديمقراطية، فكرا وممارسة عند هذه الحركات، ونسأل عن طبيعة التحول الذي حدث في خطاباتها تجاه الديمقراطية، هل هو تحول فكري عميق يؤسس لديمقراطية فاعلة وحقيقية، أم هو تحول ظرفي حدث فقط على مستوى الشعارات، أم هو تحول على مستوى الممارسة في الدفاع عن قيم ومبادئ الديمقراطية التي تطالب بها الجماهير؟.

أولا/ موقف جماعة الإخوان المسلمين في مصر من قضية الديمقراطية.

يعتبر الفكر السياسي لحسن البنا الوعاء الإيديولوجي والفكري، الذي تنطلق منه جماعة الإخوان المسلمين في مصر في تحديد موقفها وخطابها السياسي تجاه عديد القضايا منها قضية الديمقراطية، لذلك نحاول التطرق للأهم الجوانب التي تناولها فكر البنا حول أدوات ومبادئ وقيم الديمقراطية من تعددية سياسية، والمشاركة السياسية، وأسلوب النضال والتغيير، وطبيعة الدولة والحكم التي ينشدها.

شخص حسن البنا ما اعتبره منظومة الأمراض الكبرى التي أصابت الأمة الإسلامية، إذ من خلال رسالته "بين الأمس واليوم"، يقدم شرحا مطولا عن مسار التاريخ الإسلامي وتطوره، فيقدم أسباب تخلف المسلمين، ويتوسع في شرحها، وتتبع آثارها التي امتدت إلى اليوم، وهي[1]:

1- الخلافات السياسية والعصبية وتنازع الرياسة والجاه: والسؤال الذي يطرح نفسه متى بدأت هذه النزاعات وكم كان حجمها، ومن أطرافها وما هي أسبابها الحقيقية؟، وهل هناك أسباب أخرى مضافة متعلقة بالتصورات والأفكار المغلوطة عن الدولة...، وبالتالي تقدم الجماعة نفسها ومخزونها الفكري كآلية لتحرير الإنسان وتقديم الحلول لكافة مشاكله.
2- انتقال السلطة والرياسة إلى غير العرب: إن المعروف أن الصراعات بدأت قبل دخول أي عنصر غريب على العرب، فهي بدأت قريشية صرفة بين البيت الهاشمي، والبيت الأموي ثم تطورت إلى صراع بين البيت العباسي والبيت العلوي، وفي خليفة المشهد سنجد حركات الخوارج وهي حركة عربية صرفة، فالمشهد المرتبك والصراعات وانعدام الثقة بين العرب وبعضهم، أدى إلى استجلاب العنصر الفارسي والعنصر التركي على المشهد، وتحميل غير العرب إشكاليات أحدثها الفكر، فكان أن كل الأعراق تقريبا عانت وتعاني شرها في الحكم وصراعا على الملك تحت عناوين إسلامية.
3- إهمال العلوم والمعارف الكونية، بحيث يتم البحث حول كيفية بدء نشاط العلاقة بالعلوم الكونية، ومتى وكيف ولماذا تراجع العنصر الديني فيه؟،..و وحدها قراءة المشهد كما هو تعطينا الإجابات عن كافة التساؤلات وتبرير مقولات القطيعة مع العلوم الكونية اليوم.

---

[1] جاسم سلطان، المرجع السابق الذكر، ص ص 208- 2014.

4- الانغماس في ألوان الترف والملذات، يطرح البنا تساؤلات كبيرة، بالقول أنه في أمة مسلمة فيها كتاب الله وسنة رسوله ومع قرب العهد من النبوة ولم تمر حينها أربعين سنة على الهجرة حتى بدأ كل شيء بالتغيير، وبدأ الانغماس في الترف والمجون...فكيف لم تنفع آلة الوعظ؟ أو آلة الفقه في وقف تدفق الفساد...فما هي ضمانات الحاضر إذا؟.

5- غرور الحكام بسلطانهم وإهمال النظر في التطور الاجتماعي للأمم الأخرى، وأن أحد أسباب التخلف هو عدم متابعة تطور الأمم الأخرى، فكيف ننشأ المنظومة الفكرية التي تعي وتدرك ما يدور من حولها في العالم؟.

6- الانخداع بدسائس الأعداء، وتقليدهم، يتساءل البنا عن مستقبل الوطن العربي والإسلامي، وكيف سينجو القادمون الجدد بالإسلام من شراك الأعداء ومؤامراتهم، وأنه لا يمكن تجاوز أحداث التاريخ، وبسبب مشاكل جانبية لا بنيوية في المركب العقلي لصناع القرار، بينما الحقيقة البسيطة أن الأمراض المزمنة والمشاكل البنيوية كانت هي الأهم في سقوط الحضارة الإسلامية.

ما تعاني منه الأمة من تخلف جعل حسن البنا يؤمن بضرورة العمل السياسي ويدعو إليه، إذ تعتبر الجماعة أن العمل السياسي فريضة على كل مسلم، دفاعا عن تعاليم الدين الإسلامي وحماية لهوية المجتمع المسلم، ومشاركة في إصلاح حال الأمة، فقد أكد البنا ذلك في قوله: (...إن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا، يعيد النظر في شؤون أمته مهتما بها غيورا عليها)[1].

فالبنا يعتبر أنه لا يوجد فصل بين السياسة والدين، ووضع شعار" الإسلام دين ودولة"، ويرى أنه طبيعة الحكم في النظام الإسلامي قائمة على وحدة السلطة، ولا توجد في الإسلام سلطة سياسية وأخرى دينية[2].

كما دعا إلى ضرورة احترام إرادة ورأي الأمة ووجوب تمثيلها وإشراكها في الحكم، مشاركة صحيحة، يطلبها الإسلام، كشرط استبانة رأي[3].

---

[1] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (1906م- 1949 م)**، (د ب ن: د د ن، د س ن)، ص 174.

[2] علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص 190.

[3] حسن البنا، المرجع السابق الذكر، ص 238.

في البحث في الأدبيات الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، اتضح ندرة الكتابات والمساهمات حول فكرة الديمقراطية والموقف منها، وغالبا ما يتم ربطها بمفهوم الشورى، إذ تعتبر الشورى في النظام الإسلامي، أساس الحرية السياسية والحكم الدستوري، والمجالس الشعبية والنيابية، وحق الشعب في انتخاب حكامه، وحق محاسبتهم، وحق عزلهم حسب قواعد الدستور، فالشورى تعني جماعية القيادة، وعدم الاستفراد بالحكم والالتزام برأي الأغلبية[1].

ترى الجماعة في أدوات الديمقراطية وآلياتها منها المشاركة السياسية، الأداة السياسية المناسبة لنشر أفكارها وتحقيق نفوذها السياسي والاجتماعي، وفي ذلك انتهجت الجماعة أسلوب المشاركة السياسية، وذلك من خلال تقديمها مبادرة الإصلاح السياسي، والمشاركة في الحملات الوطنية وحملات خدمة البيئة، وكذلك المشاركة في المظاهرات والمسيرات و تحالف مع الأحزاب، والاشتراك في المؤتمرات الدولية والشعبية، بالإضافة إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية سواء كان ذلك تصويتا أو ترشيحا، و لقد بدأ التغيير في استراتيجيات وتوجهات الإخوان واضحا بداية عام 2005، عندما أصر الإخوان على مشاركتهم في العملية السياسية، وقاموا بتحدي إعاقة النظام لمظاهراتهم وهددوا كذلك بالعصيان المدني وقاموا بالتعاون مع القوى السياسية الأخرى– دون مشاركة أيديولوجية[2].

نستنتج أن الجماعة عملت من خلال المشاركة السياسية المسموح بها، ضمن القواعد المعمول بها أن تعمل على نشر أفكارها السياسية مع تبني خطاب أيديولوجي مدافع عن هويتها الإسلامية في العمل السياسي، فحاولت بذلك العمل على استقطاب جميع قطاعات وفئات المجتمع المصري، لما تنادي به من ضرورة الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، انطلاقا من الترشح والمشاركة في الانتخابات كأداة لتحقيق أهدافها التوسعية أفقيا وعموديا.

---

[1] نبيل هلال هلال، **الاستبداد ودوره في انحطاط المسلمين**، (مصر: دار الكتاب العربي، 2005)، ص 150.

[2] عماد الدين شاهين، **الإسلام السياسي في مصر**، (د ب ن : مركز دراسات السياسة الأوروبية، 2007)، ص 4.

أشار البنا إلى ضرورة وجود التعددية السياسية والاعتراف بها، شريطة أن لا يكون خطها السياسي يتعارض مع وحدانية لله، ورفض الأحزاب الملحدة، وتلك التي تقف ضد حرية التعبير والاجتماع، فهي – حسبه– تشكل تهديد على وحدة المجتمع وعقيدته الدينية[1].بالتالي فإن الجماعة لا ترفض التعددية السياسية والحزبية في حال لم تكن هذه التعددية منافية لقيم الشريعة الإسلامية ومهددة للمجتمع المسلم في هويته وخصوصياته القيمية والعقائدية، أي رفض الأحزاب اللادينية التي تدعو للشرك والآثام وضرب وحدانية العقيدة والإيمان.

في مسألة الحكم وممارسة السلطة، يظهر موقفه من خلال العمل على جعل إعادة تفسير نظام الشورى في ضوء الحداثة وعدم وجود تعارض بين قيم الديمقراطية والشورى، فلا يمكن أن يمثل هذا المجتمع بفئة واحدة أو حزب واحد، بل المطلوب أن تتحول الشورى إلى مؤسسة تتوقف شرعيتها على استمرار قبول المجتمع بها، وفي ذات السياق فإنه يعتبر أن الديمقراطية لا تتضمن مفهوم السيادة النهائية، بل تعني السيادة الإنسانية وممارسة السلطة، وهي تشير تحديدا إلى الانتخابات، فلا تعود السلطة النهائية في الشؤون السياسية إلى الناس، ففي الإسلام تناط السيادة النهائية فقط لله، أما سيادة الإنسان فتتعلق بممارسة السلطة ضمن حدود الشريعة الإسلامية ونظام الشورى[2].

هدف الجماعة الحكم بالإسلام، وهذا ما أشار إليه البنا في رسالة المؤتمر الخامس قائلا: (الإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم، فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة، والحكم بمنهاج إسلامي قرآني، فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم من منهاجهم، وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر الله) [3]. أي الحكم هو تنفيذ مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن جماعة الإخوان مساندة وداعمة لكل حكومة تعمل وفق المنهاج الإسلامي للحكم، وأنها ستعمل على استعادة هذا الحكم من الحكومة التي ترفض تنفيذ قواعد الإسلام في الحكم.

---

[1] علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص 196.

[2] أحمد الموصلي، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 89- 91.

[3] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (1906م- 1949 م)**،المرجع السابق الذكر، ص 129.

نشير هنا إلى أن مفهوم الخلافة يشكل في فكر البنا المؤسسة المرجعية النهائية التي يجب أن تتجسد فعليا، إذ تاريخيا يعتبر أن الخلافة مرتكز أي خطاب سياسي نظري حول الحوكمة، والسياسة، وتحقيق الخلافة يمثل الهدف الأعلى للوصول للعالمية الإسلام[1].

يعتبر البنا أن إصلاح الفرد هو اللبنة الأساسية والمنهج الفعلي لإحداث التغيير في المجتمع[2]، وفي رسالته " دعوتنا" يقدم و يشرح طبيعة وأعراض الخلل الذي أصاب المجتمع، والذي يشير له في اتساع مظاهر الاستعمار، والحزبية، والخصومة، والفرقة، وانتشار الربا، والفوضى، والإلحاد[3].

يرى البنا أن الهدف النهائي للعمل السياسي ومنهج التغيير الذي- يستمد خططه وأسسه من الدين الإسلامي- لابد له أن يصل إلى التجسيد الفعلي والعملي في إقامة الدولة الإسلامية، التي تحتكم للشريعة الإسلامية، وأنه ضروري في هذا الأسلوب من العمل الذي يدعو له أن يكون متدرج في مساره وخطواته، فيبدأ بالفرد، ومن ثم يمتد إلى الأسرة، قبل ينطلق باتجاه الشعب، والحكومة، والأمة، والعالم أجمع، وذلك ما أكده في رسالة المؤتمر الخامس قائلا: (أيها الإخوان وبخاصة المتحمسون المتعجلون منكم اسمعوها مني كلمة عالية داوية، من فوق هذا المنبر، في مؤتمركم هذا الجامع...إن طريقكم هذا مرسومة خطواته، موضوعة حدوده، ولست مخالفا هذه الحدود التي اقتنعت بها كل الاقتناع بأنها أسلم طريق للوصول، أجل قد تكون طريق طويلة، ولكن ليس هناك غيرها، فمن أراد منكم أن يستعجل ثمرة قبل نضجها، أو يقطف زهرة قبل أوانها فلست معه في ذلك بحال...)[4]. فالبنا يؤمن بالتغيير التدريجي والمرحلي، وعدم الاستعجال في حصد نتائج هذا التغيير، فمسار التغيير يكون طويلا ويمر بعديد المراحل التي تستلزم – حسبه- حسن التخطيط والتريث، لتحقيق أفضل النتائج، بعيدا عن الحماس والتسرع.

[1] أحمد الموصلي، المرجع السابق الذكر، ص 285.

[2] رسائل الإمام الشهيد حسن البنا: **رسالة التعليم**، شوهد https://albanna.life:2018/02/16

[3] حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام، **رسالة دعوتنا**، شوهد 2018/02/16:

https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=

[4] رسائل الإمام الشهيد: **رسالة المؤتمر الخامس**، شوهد https://albanna.life:2018/02/16

كما يشرح البنا في رسالة "إلى الشباب"، المنهج الذي تتبعه الجماعة في تحقيق جميع أهدافها السياسية والاجتماعية، في قوله: (إن منهاج الإخوان المسلمون محدود المراحل واضح الخطوات، فنحن نعلم تماما ماذا نريد ونعرف الوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة، نريد أولا، الرجل المسلم، ونريد بعد ذلك البيت المسلم، ونريد بعد ذلك الشعب المسلم، ونريد بعد ذلك الحكومة المسلمة، ونريد بعد ذلك أن ينظم إلينا كل جزء من وطننا الإسلامي، ونريد بعد ذلك أن تعود راية الله خفاقة عالية على تلك البقاع، ونريد بعد ذلك ومعه أن نعلن دعوتنا على العالم ...وأن تعم بها آفاق الأرض)[1].

بالتالي وانطلاقا من الفكر السياسي لحسن البنا بشكل عام، وحول قضية الديمقراطية بشكل خاص، قفد تشكل موقف جماعة الإخوان المسلمين في ثلاث جوانب رئيسية، وهي[2]:

1- طبيعة السلطة في فكر الجماعة: ربط البنا طبيعة السلطة في النظام الإسلامي بالعقيدة الدينية الجامعة للأمة، وبعد أن رفض التعددية الحزبية في بداية ظهور الجماعة، عدل موقفه، على أساس أن الإسلام يقدم إطارا عاما يحدد الحياة الاجتماعية، وأعتبر أن الحكم النيابي – برلمانيا أو غير برلماني- لا يرفض وحدة الأمة، وأن الدولة الإسلامية تمارس السلطة الدينية والسياسية: (حراسة الدين وسياسة الدنيا).

2- خصائص نظام الحكم الإسلامي: عمل الإخوان على صياغة ميثاق أطلقوا عليه اسم " عقيدتنا"، وذلك في المؤتمر الخامس لهم المنعقد عام 1939، حيث تضمن هذا الميثاق أهداف دعوتهم، إذ ورد في المادة الثانية، الفقرة (و) التي ترى غايات الجماعة : " قيام الدولة الصالحة التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عمليا وتحرسها في الداخل وتبلغها في الخارج"، ونلاحظ دائما غلبة الجانب الأخلاقي على الدولة التي يدعون إليها ويعملون على قيامها، يقولون: الدولة الصالحة، ولم يقولوا دولة ديمقراطية أو ليبرالية، أو حتى شورية، ووظيفة الدولة أن تحرس الشريعة بكل الوسائل الممكنة.

---

[1] إخوان أولاين: **شرح سالة هل نحن قوم عامليون**، شوهد 2018/02/20:

https://www.ikhwanonline.com/article/236789/

[2] علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص ص 194- 203.

3- طريقة التنظيم الحزبي: ربط البنا ضمان استمرار الجماعة وتماسكها من خلال الأخذ بمبدأ البيعة، إذ نقرأ في المادة (4) من القانون الأساسي أن البيعة شرط أساسي للانخراط في الجماعة واكتساب عضوتها: (كل مسلم عرف مقاصد الدعوة ووسائلها وتعهد بأن يناصرها ويحترم نظامها وينهض بواجبات عضويتها ويعمل في تحقيق أغراضها، ثم واقفت إدارة الشعبة التي ينتمي إليها على قبوله وبايع على ذلك وأقسم عليه)، فكان أن حرص البنا على تعميق علاقة البيعة، بقصد استمرار الجماعة.

حدد الإخوان في ميثاق وطني للمبادئ الديمقراطية التي يلتزمون بها، ويدعون إليها، وهي: الإقرار التام بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات، رفض الحكم الفردي لأن حق تولي السلطة أو الاستمرار في ممارستها إلا أن تستمدها من إرادة شعبية حرة وصحيحة، الالتزام واحترام مبدأ تداول السلطة عبر الاقتراع العام والنزيه، تأكيد حرية الاعتقاد الخاص، وحرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان المعترف بها، تأكيد حرية الرأي والتعبير، والدعوة السلمية إليه، تأكيد حرية تشكيل الأحزاب السياسية، وحق التظاهر السلمي، ضرورة تمثيل الشعب عبر مجلس تمثيلي منتخب انتخابا حرا، تأكيد حرية الاجتماعات الجماهيرية العامة والدعوة إليها والمشاركة فيها في نطاق سلامة المجتمع، وعدم الإخلال بالأمن العام، ضمان حق كل مواطن في المشاركة السياسية وفق القانون، كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، أن يكون الجيش بعيدا عن السياسة، وأن تكون الشرطة وجميع أجهزة الدولة الداخلية وظائف مدنية[1].

موقف جماعة الإخوان المسلمين في مصر من الديمقراطية قد عرف تقلب من شجب وتحفظ مؤسس الجماعة حسن البنا للتعددية الحزبية، بالرغم أن الحياة السياسية في مصر كانت تقوم على التعددية أيام الملكية وترشيح الجماعة البنا لدخول مجلس النواب، وفي ذات الوقت الجماعة تبارك قرار جمال عبد الناصر في حل الأحزاب السياسية وتعليق الحياة الدستورية عمليا عام 1954 – و بعد اضطهاد الجماعة جراء اصطفافها مع العسكر – طالبت بالعودة إلى الحياة الدستورية وأن يرخص لحزب سياسي باسمها، بالتالي بقي موقف الجماعة من الديمقراطية متقلبا ومضطربا دون إظهار التزام صريح بها كنهج للحكم[2].

[1] عامر شماخ، **هذه مبادئنا...وتلك غايتنا الإخوان المسلمون من نحن؟ ...وماذا نريد؟**، (مصر: دار الصحوات للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 95 – 97.

[2] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق**، المرجع السابق الذكر، ص 174.

ثانيا/ موقف حركة النهضة في تونس من الديمقراطية.

نحاول الإحاطة على أهم الأفكار التي نادى بها مؤسس حركة النهضة راشد الغنوشي، في مجال تكريس الحريات العامة وقيم الديمقراطية.

بداية يعرف راشد الغنوشي الديمقراطية قائلا: (الديمقراطية جملة من التسويات والترتيبات التي تتوافق عليها النخب من أجل إدارة الشأن العام بشكل توافقي بعيدا عن القهر وعلى أساس المساواة في المواطنة حقوقا وواجبات، على اعتبار أن الوطن مملوك لكل سكانه بالتساوي، مع التسليم بسلطة الرأي العام مصدرا لشرعية السلطة، وذلك بصرف النظر عن نوع العقائد السائدة)[1]. من خلال هذا التعريف نستنتج أن الديمقراطية في مضامينها حسب راشد الغنوشي، تفعيل آليات التوافق السياسي مع النخب في أداء عمل الدولة، بطريقة سلمية دون إكراه أو عنف، وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، وأن شرعية السلطة متوقفة في مدى رضا الرأي العام عنها، مع احترام التعدد العقائدي.

يرى راشد الغنوشي أن النظام الديمقراطي مدخل أساسي لتحقيق الإصلاح الشامل، انطلاقا من جعل قيمة الديمقراطية تتوافق والبيئة الإسلامية للمجتمعات المسلمة، والرفض القطعي للنموذج الغربي الديمقراطي في الحكم، لما فيه من قواعد للعلمانية تتعارض وأسس الدين والحكم الإسلامي[2]، ويؤكد قبوله للديمقراطية البرلمانية التعددية، لأنه يرى فيها أداة لتطبيق الشريعة الإسلامية، ويعتبر أن رفض الديمقراطية يعد خدمة للاستبداد، وأن القبول بالمنهج الديمقراطي لا يعني اتخاذ الحكم الغربي نموذجا، وإنما تطوير للنهج الديمقراطي الغربي ضمن أسس وغايات إسلامية، دون الانبهار بالغرب وإنجازاته أو حمل العداء ضد هذه الإنجازات، لأنها غربية، وما يتم رفضه من الغرب هو سياساته المعادية فقط[3].

---

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص 62.

[2] منذر خدام، **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، (سوريا: منشورات وزارة الثقافة ، 2004)، ص 140.

[3] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص ص 314-315.

ينتقد راشد الغنوشي الأصوات المطالبة بالديمقراطية الغربية كما هي، إذ يفرق بين الديمقراطية كمبدأ أو عقيدة وبين وسائل الديمقراطية وآلياتها، كما تظهر في المؤسسات والتنظيمات، وقد كانت حركة النهضة أن عبرت بوضوح عام 1984 قبولها لكل شروط العملية الديمقراطية، وما يترتب عنها من نتائج، أضف لذلك فإن كتاب راشد الغنوشي " الحريات العامة في الدولة الإسلامية" يعد جهدا فكريا لتكريس الديمقراطية والحرية والحقوق في فكر حركات الإسلام السياسي، ثم في المجتمعات والدول الإسلامية[1].

كما يرد على الحركات التي ترفض الديمقراطية، بحجة أنها تناقض الإسلام، وأنها تعبر عن حكم الشعب مقابل حكم الله، أن ذلك كلمة حق يراد بها باطل، لأن هذا التيار الرافض- حسبه- ينظر إلى الشريعة الإسلامية كنظام مغلق لا محل للاجتهاد فيه، في حين أن النصوص تعطي توجيهات عامة، وتترك للعقل حق الاجتهاد والإبداع، ويؤكد أن الحكم لله، ولكن هذا الحكم جاء في هيئة نصوص في القرآن والسنة، وهذه النصوص تحتاج لعقول لإدراك معانيها ومقاصدها، فالشريعة تهدف إلى جانب المنافع، ورفع الضرر عن الناس، مما يفرض على البشر، الاجتهاد في تحويل هذه النصوص إلى آليات ونظام سياسي يدير مصالح الأمة[2].

تأكيدا منه على تبني المنهج الديمقراطي في العمل السياسي، يقول: (إن الحركة لم تتراجع عن المسار الديمقراطي كرد فعل على البورقيبية بل اعتبرت أن الخيار الديمقراطي خيار أصيل، وأن الديمقراطية ليست بضاعة غربية وإنما بضاعتنا التي ردت إلينا، وأن أهم فشل عاناه تاريخنا هو أن الشورى ظلت قيمة أخلاقية عليا ولم تتحول إلى مؤسسة سياسية، فالغرب هو الذي حول الشورى إلى نظام لدولة وليس مجرد قيمة سياسية، رغم ما يؤخذ على النظام الديمقراطي، بسبب مضامينه العلمانية، وليس بسبب الجهاز السياسي الديمقراطي من برلمان وانتخاب وتداول على السلطة واستفتاء)[3]. أي ربط الديمقراطية بمبدأ الشورى، وقبول مبدئي لها، في أدواتها السياسية من انتخاب وتداول على السلطة.

---

[1] علي حيدر إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص 246.

[2] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، المرجع السابق ذكر، ص ص 63- 67.

[3] زكي أحمد، " الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر"، في: محمدي حماد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة**، ط 2، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 61.

يقدم راشد الغنوشي مبرراته في قبول الديمقراطية بربطها بمبدأ الشورى، من خلال اعتباره أن الشورى تعبر عن سلطة الأمة، وأنها تنقل عن مقصد شرعي إلى آلية تقطع الطريق أمام الاستبداد، وأن هذا المبدأ العمل به يجعل للأمة سلطة على حكامها، ويقدم للناس حرية اختيار من يمثلهم، وتعرض حينها الأحزاب اجتهاداتهم وآرائهم، وتعطي الأمة صوتها لمن تراه قادرا على تطبيق اجتهاده، مع السماح للمعارضة بمزاولة نشاطاتها، واحتمالية وصولها إلى السلطة وتطبيق برامجها، وفي المراحل الانتقالية يرى أنه لابد من الديمقراطية التوافقية، في سبيل تحقيق الإجماع بين الفرقاء، وهذه المسألة – حسبه– تحتاج إلى التأني وعدم الصراع مع إعطاء الأمان والثقة للأقليات والمرأة بتمثيلها بالشكل المناسب[1].

يعتبر أن إصلاح الفرد يمثل الركيزة الأساسية في الأولويات الوظيفية التي يجب أن تضعها الحركة لنفسها، فيقول: (إنه على أهمية سائر مجالات العمل الإصلاحي، تبقى الأولوية لعملية الإصلاح العقدي والفكري والثقافي والتربوي على الإصلاح السياسي)، فأولوية إصلاح الفرد والجماعة وتحصين الأمة مقدمة على إصلاح الدولة، وذلك في اتجاه بناء مجتمع أهلي قوي ومتماسك، أضمن وأجدى سبيل للإصلاح انحرافات السياسة، ومن جهة أخرى يعتبر راشد الغنوشي أن الأولوية الكبرى ومركز الثقل في المشروع الإصلاحي الإسلامي هو مواجهة أنظمة الاستبداد، من مدخل الحرية والنضال الديمقراطي السلمي دون السقوط والصدام مع الحكام، فدعا إلى تجذير وتأصيل ثقافة الحرية والديمقراطية، وحقوق الإنسان في المذهبية الإسلامية، وتعبئة طاقات الجماهير ضد الاستبداد، والتحالف مع كل القوى وأنصار الحرية والنخب الديمقراطية الوطنية، على اعتبار أن الحرية في ذاتها قيمة إسلامية، وأنها المدخل لخدمة الإسلام ، واستئناف المشروع الإسلامي الحضاري[2]، لذلك بقي وفيا لاختياره النقدي والإصلاحي، فاستمر متمسكا بالخيار الديمقراطي في العمل السياسي، وبمنهج الحوار في ميدان الدعوة[3].

---

[1] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، المرجع السابق الذكر، ص ص 68– 70.

[2] راشد الغنوشي، مداخلة في: يوسف لصواني، عبد الإله بلقزيز، **الثورة والانتقال في الوطن العربي: نحو خطة طريق** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية / بيروت، 2012، ص 45.

[3] عبد الإله بلقزيز، **الإسلام والسياسة: دور الحركة في ضوغ المجال السياسي**، ط 2، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص 170.

يدعو راشد الغنوشي إلى إقامة النظام المدني الديمقراطي، حيث نقرأ إعلان المبادئ للممارسة السياسية الذي أعلنته حركة النهضة عام 1981، فيما مضمونه " مطالبة الشعب شرعية الحق في تقرير المصير بعيدا عن أي وصاية داخلية وخارجية... ورفض العنف كوسيلة لتغيير"،" والتأكيد على حق الناس في ممارسة حرية التعبير، والتجمع، وجميع الحقوق الثقافية والسياسية ورفض الاستبداد واحتكار السلطة..."، وحسب وثيقة الإجراءات الداخلية للحركة في 3 ماي 1988، حدد من بين أهدافها: " دعم النظام الجمهوري وأسسه، وحماية المجتمع المدني وإقامة سيادة شعبية، وتحقيق الحرية كقيمة أساسية تجسد جوهر كرامة الإنسان، ودعم الحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان، ثم إعلان تونس بتاريخ 17 جوان 2003، الذي وضعته أحزاب المعارضة بما في ذلك حركة النهضة، والذي دعا إلى دولة القانون، واحترام الهوية الوطنية ، والحياد السياسي لأماكن العبادة...، ثم جاءت **لجنة 18 أكتوبر2005*** التي قدمت فيها الحركة تصورها لدولة في نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من الإرادة الشعبية[1].

كما يشدد راشد الغنوشي على ضرورة المحافظة على الحريات العامة والخاصة، وكذلك حقوق الإنسان، ويعتبر أن هذه الحقوق والحريات تنص عليها النصوص القرآنية وتوثقها المعاهدات الدولية، فهي لا تناقض جوهر الإسلام وترتبط أساسا بحريات التعبير والاجتماع، وكذلك حقوق المشاركة السياسية والاستقلال، كما أنها تربط بنبذ العنف، ورفض قمع الرأي الحر، إن مثل تلك الحقوق والحريات لابد وأن تشكل – حسبه – مركز التعايش بين المسلمين والحوار البناء بين المجتمع والدولة، ويربط المشروعية السياسية لأي نظام حكم بتوفيره قانونيا وعمليا، جميع أنواع الحريات، وبخاصة حرية التعبير وتشكيل الأحزاب لكل فئات المجتمع، كما يجب أن يضمن نظام الحكم التنافس السلمي بين البرامج الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية، وكذلك الانتخابات الحرة للمجالس التمثيلة، من أجل المشاركة في إدارة الدولة[2].

---

[1] Rached GHANNOUCHI , **The evolution of Political Islam during the transition** , p p 4 – 5.

[*] **لجنة 18 أكتوبر2005:** تكونت بعد إضراب الجوع الذي خاضته في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 مجموعة من القيادات السياسية والجمعياتية من مختلف الحساسيات الفكرية، وتضم في صفوفها ممثليين من مختلف التيارات السياسية– ليبراليين، يساريين، إسلاميين ، وقوميين–، أنظر قائمة الملاحق المرفقة، ص 283.

[2] أحمد الموصللي، فواز جرجس وآخرون، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002)، ص 136.

لقد حسمت حركة الاتجاه الإسلامي سابقا، حركة النهضة حاليا في تونس بقيادة راشد الغنوشي موقفها من الديمقراطية، انطلاقا من صياغتها لبيانها التأسيسي يوم (1981/06/06) إذ أكدت التزامها الديمقراطية والتعددية السياسية ونبذ العنف، ومن بين ما جاء في بيانها التأسيسي ما يلي: (**إن حركة الاتجاه الإسلامي لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوما في أن ينسب هذا اللقب إليها، فهي مع إقراراها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق والمسؤول مع الدين، ترى من حقها تبني تصورا للإسلام يكون من الشمول بحيث يشكل الأرضية العقائدية التي منها تنبثق مختلف الرؤى الفكرية – والاختيارات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تحددها هوية هذه الحركة وتضبط توجهاتها الاستراتيجية ومواقفها)** [1]. .

في معرض إصراره على التمييز عن حركة الإخوان في مصر، و تمسكه بالموقف الإيجابي من التعددية السياسية والديمقراطية كمنهج للولاية العامة والحكم يكتب راشد الغنوشي قائلا: (هناك خطأ سياسي شنيع...ارتكبته حركة البنا ولا يزال متواصلا وهو أن الحركة الإسلامية تقدم نفسها وصيا على المجتمع وليس طرفا سياسيا وفكريا يستمد مشروعيته من قوة الحجة وإقناع الجماهير ببرامجه...إن الحركة الإسلامية مازالت تستنكف بشدة أن تعتبر نفسها كبقية الأطراف السياسية– شيوعية أو اشتراكية أو ديمقراطية – طرفا من المجتمع...ومن هذا المنطلق طلبت حركة البنا (الإخوان) بحل الأحزاب ومازال ضمير الحركة الإسلامية – وفي وعيه أو لا وعيه – يستنكف أن يكون حزبا ويشمئز من قضية الأحزاب ويصر أن يكون ناطقا باسم المجتمع، باسم الإسلام، باسم المسلمين)[2].

نستنتج أن الأفكار التي نادى بها راشد الغنوشي في قبول أدوات الديمقراطية وتطويعها إسلاميا في الممارسة السياسية، أي رفض مضمونها العلماني الغربي، قد أحدث صدى إيجابي على المستوى الفكري والممارسة، إذ حسمت الحركة موقفها مبكرا مقارنة بباقي حركات الإسلام السياسي منها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، منذ بداية تأسيسها موقفها المتجاوب والفاعل حول قضية الديمقراطية وقبول قواعد العملية السياسية.

---

[1] عبد الله النفيسي، **الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق**، المرجع السابق الذكر، ص 173.

[2] المرجع نفسه.

إن موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية، اختلف باختلاف التيارات والجماعات الممثلة لهذه الحركات، فمنها التيارات السلفية بأطيافها، ومنها جماعات الإخوان المسلمين، وجماعات أخرى تجاوزت الأيديولوجية في الممارسة السياسية والوصول إلى الحكم، مثل حزب العدالة والتنمية التركي والمغربي، وحركة النهضة في تونس، وهذه الأخيرة قد تبلور عنها موقف أكثر وضوحا حول الديمقراطية وعمل المجتمع المدني، بينما باقي الحركات والتيارات لازالت ترفض وتشتغل في إبراز جوانب عدم التوافق بين الإسلام والديمقراطية[1]، ومن هذه الجوانب قضية الدولة والسلطة، وشكل النظام السياسي، حيث كان الخلاف بين هذه التيارات والحركات، يتمحور حول فكرة الشرعية أو مصدر الحكم والتشريع، ومستوى الديمقراطية والحرية، وفي هذا المجال فإن انحياز التيارات الإسلامية يتراوح بين فكرة "الحاكمية لله"، عند التيارات السلفية المتشددة، على اعتبار أحكام الإسلام بمثابة المصدر الرئيس للتشريع، عند التيارات الأقل تشددا (حالة جماعة الإخوان المسلمين في مصر)، وفي تونس فقد نص الدستور على دين الدولة، الإسلام(نص دستور التونسي، على أن تونس دولة لغتها العربية ودينها الإسلام)[2].

كما يتحكم في تحديد موقف هذه الحركات من الديمقراطية مجموعة من العوامل، منها، أنها كانت من أكبر ضحايا الاستبداد والقمع، ومصادرة الحريات،، وفي هذا السياق يقول راشد الغنوشي، تعليقا وانتقادا للمواقف السلبية لبعض الحركات من الديمقراطية، قائلا: (وإن عجبي الشديد من أناس مطحونين بالديكتاتوريات، مقهورين بالاستبداد، وهم مع ذلك بدل أن يتصدوا لخصمهم الحقيقي: الاستبداد، نراهم يختلقون مشكلات مع الديمقراطية)، كذلك المناظرات المفتوحة حول النظام الديمقراطي بين حركات الإسلام السياسي من جهة والتيار العلماني من جهة أخرى، حيث كانت الحركات ومازالت في نظر عريض من النخبة العلمانية متهمة بصدق نياتها تجاه الديمقراطية، وهو ما دفعها إلى توضيح موقفها[3].

---

[1] نواف القديمي، **يوميات الثورة من ميدان التحرير إلى سيدي بوزيد حتى ساحة التغيير**، (لبنان : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2012)، ص 187

[2] ماجد كيالي، **مابعد الثورات، التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية**، (د ب ن : الشبكة العربية، د س ن)، ص 29.

[3] امحمد جبرون، " الإسلاميون في طور تحول : من الديمقراطية الأداتية إلى الديمقراطية الفلسفية (حالة حزب العدالة والتنمية المغربي) " ، **مجلة تبين**، العدد 3، 2013، ص 3.

المبحث الثاني: طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي.

نحاول في هذا المبحث دراسة أهم الدوافع والعوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى قيام الاحتجاجات الشعبية أواخر عام 2010، وبدايات عام 2011، في تونس ومصر، والمطالبة بالانتقال الديمقراطي .

كانت بدايات تلك الاحتجاجات من دولة تونس، أين تظاهر الشعب التونسي مطالبا بتغيير الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وقد حاولت الأجهزة الأمنية التصدي لهذه الاحتجاجات بالقمع والعنف المفرط، لكن تصاعدت وامتدت لكامل المدن التونسية، بل حتى خارج تونس، في تظاهر الشعب المصري لنفس المطالب، وتقليد الاحتجاج السلمي التونسي[1]، وقد تميز هذا الفعل الاحتجاجي في مجمله العام أنه احتجاج سلمي دون عنف، ودون أي أيديولوجية أو قيادة، وأنه ذو هدف مشترك وهو رفض كل أشكال الاستبداد والفساد[2].

لقد تحكمت مجموعة من العوامل في بلورة هذا المسار الاحتجاجي الرافض لديكتاتورية وممارساتها، ومن هذه العوامل، الدور الحضاري للنخب، ففي مصر نقف على آثار الجبرتي والطهطاوي، وفي تونس نجد ابن أبي الضياف، وخير الدين التونسي...، ويمكن أن نشير إلى الطفرة التعليمية في كل منهما، مع تميز ملحوظ لنوعية التعليم في تونس، مقارنة مع صور التراجع الحاصلة في نظام التعليم السائد في مصر اليوم، ونذكر أيضا أوجه الاختلاف في الأنظمة السياسية، حيث عرفت تونس بدايات التحديث الاجتماعي والاقتصادي في أفق الدولة الوطنية المستقلة، حيث كان الحبيب بورقيبة متأثرا بمبادرة الجمهورية الفرنسية الثالثة (تعميم التعليم، وتحرير المرأة، والعلمانية)، وظل يتخذ مواقف جريئة من قضايا فلسطين والوحدة العربية، أما في مصر جمال عبد الناصر، فنجد نظاما عسكريا بإسم الضباط الأحرار، ابتداء من عام 1952[3].

---

[1] وفاء لطفي، **الثورة والربيع العربي : إطلالة نظرية**، (مصر: جامعة القاهرة ، د س ن)، ص 9.

[2] الطاهر بنجلون، تر: حسين عمر، **الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية ويليها النار**، (لبنان: المركز الثقافي العربي، 2012)، ص ص 30 – 31.

[3] احمد مالكي، حسين الديماسي وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 369.

في ذات السياق يبرز أن العوامل المتحكمة في فعل المسار الاحتجاجي، تنتظم في مجموعة من المستويات التالية[1]:

- **مستوى من الوعي، يتوفر عند العديد من الناس،** ويتفرع إلى مستويات فردية، غير أن هذا المستوى من الوعي يبقى غير مؤثر، ومنحصر لا يتمدد لباقي فئات المجتمع.
- **مستوى الوعي الجمعي:** وهو المستوى الذي يسرع من الحركة باتجاه الفعل الاحتجاجي والتظاهر، فالوعي الجمعي يدفع إلى التفكير في الأدوات التي يمكن أن يعمم فيها هذا الفكر الجمعي، لبناء أكبر قاعدة اجتماعية ممكنة، يكون مضمونها التوافق في القضايا الكبرى، والانتقال من تبادل الأفكار إلى تجسيمها وتجسيدها واقعيا، عبر فعل الاحتجاج والتظاهر، ضد الظلم والاستبداد والمطالبة بإنهاء عهود الدكتاتورية بكل مظاهرها وأشكالها.

في دراسة طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر، فإن مستويات التحليل في الدراسة ستستند على الإحاطة بكافة العوامل ودوافع الفعل الاحتجاجي الشعبي السلمي ، والمطالب بالديمقراطية، وذلك من خلال إبراز دوافع وأسباب بداية هذه الاحتجاجات، وأهم المميزات والخصائص التي طبعتها، من حيث أدواتها الموظفة وفواعلها السياسية والاجتماعية، ثم نعرج إلى إبراز مختلف الملامح السياسية التي عرفها مسار الانتقال الديمقراطي في كلا البلدين، من خلال التركيز على الآليات المستخدمة في الانتقال، وسلوك القوى والنخب السياسية وتعاملاتها، مع التركيز على الدور السياسي لحركات الإسلام السياسي في المرحلة الانتقالية (حركة النهضة في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر).

تجدر الإشارة أنه سيتم التركيز في دراسة وتحليل العوامل الداخلية في جميع مستوياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة للعوامل الخارجية، التي أدت إلى حدوث الاحتجاجات الشعبية في كل من تونس ومصر، والتي انطلقت ضمن مطالب اجتماعية، ثم تصاعدت نحو مطالب سياسية، تطالب بإنهاء ممارسات الاستبداد، والتأسيس لعملية انتقال سياسي تقود لديمقراطية حقيقية.

---

[1] محجوب الزويري، **الثورات العربية وسؤال الدافع،** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د س ن)، ص 1.

أولا- طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

كانت بداية الاحتجاجات الشعبية في تونس يوم 2010/12/17، في مدينة سيدي بوزيد، وكان السبب المباشر لهذه الاحتجاجات إقدام التاجر المدعو محمد البوعزيزي بالانتحار حرقا، نتيجة الإهانات التي تعرض لها من قبل السلطات المحلية، في منع مزاولة نشاطه في بيع الخضروات والفواكه، وامتدت الاحتجاجات إلى باقي المدن التونسية، بعد أن كانت احتجاجات عفوية عرفتها مدينتي سيدي بوزيد والقصرين، اتضح فيما بعد أنها بدأت تأخذ بعدا سياسيا، بعيدا عن المطالب الاجتماعية[1]، وهذه الأخيرة كانت تتعلق أساسا بالاحتجاج على ضعف آليات التنمية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[2].

تصاعدت الاحتجاجات في كافة المدن التونسية، لتصل إلى العاصمة تونس، وأحيائها الشعبية، خاصة حي التضامن، بمشاركة نخبة من الطلبة والأساتذة، وناشطي حقوق الإنسان ومعارضين سياسيين تنديدا بسياسات الحكومة[3]، حاول بن علي في البداية احتواء وتهدئة المتظاهرين ووعد بمزيد من الوظائف وإجراء انتخابات جديدة، ولكن حدث أن استمرت الاحتجاجات حتى يوم 14 جانفي 2011 وفراره إلى السعودية[4]، ومثل ذلك مرحلة جديدة للشعب التونسي في إدارة دولته ديمقراطيا، من خلال ما توفر من فرص أتاحها مسار الانتقال الديمقراطي، ووصول حركات الإسلام السياسي (حركة النهضة) إلى الحكم[5].

---

[1] Thomas Schiller , **TUNISIA – A REVOLUTION AND ITS CONSEQUENCES** , KAS INTERNATIONAL REPORTS , 2011 , p 12 .

[2] Béatrice Hibou , LE MOMENT REVOLUTIONNAIRE TUNISIEN EN QUESTION : VERS L'OUBLI DU MOUVEMENT SOCIAL ? , **CERI-SciencesPo.**, 2011 , p 2.

[3] محمد عوض، " الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري: 2001- 2011"، **ورقة عمل إلى الندوة الإقليمية**، القاهرة 16 إبريل/ نيسان 2011، ص 16.

[4] André Chiesa , **A New Era? Civil society and the Tunisian revolution**, Lund University :Department of Political Science , p 10.

[5] عمر فساطوي، **النساء في مرحلة التحول الديمقراطي في تونس من المجلس التأسيسي إلى البرلمان**، مؤتمر: مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، لبنان: مؤسسة فريدريش إيبرت ومساواة/ مركز دراسات المرأة، 18/16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، ص 188.

أ/ العوامل الداخلية للاحتجاجات التونسية.

نحاول معرفة أهم الدوافع والأسباب الداخلية التي قادت الشعب التونسي للاحتجاج الشعبي السلمي، ضد نظام بن على والمطالبة باستقالته من الحكم.

1- الدوافع والأسباب السياسية للاحتجاجات:

- فساد النخبة الحاكمة وممارسة الإقصاء السياسي: قامت العلاقات السياسية في عهد بن علي، على وجود تداخل بين العائلة الحاكمة والسلطة والثروة، وفي غياب آليات المحاسبة والرقابة، نتج عن ذلك انتشار مظاهر الفساد السياسي، والإداري ،والمالي، بشكل واسع، وظهور برجوازية متحكمة في الاقتصاد التونسي، إلى جانب سيطرة رئيس الجمهورية على مجمل نشاط الحياة السياسية ومجرياتها، فقد كان النظام السياسي مغلقا، أما الشعب التونسي فقد كان غالبيته من المتعلمين ما خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقية نظام الحكم، وهو ما دفع الشعب التونسي إلى الاحتجاج ورفض هذه الأوضاع[1].

- الصراع السياسي و غياب الحريات السياسية: كانت من أبرز الملامح السياسية في غياب الحريات السياسية في عهد بن علي، أن هذا الأخير عبث وتلاعب بالدستور، حيث عدله عدة مرات خدمة لمصالحه واستمرار حكمه، وهو ما أفقد نظامه الشرعية الدستورية، وكذلك الشرعية الوظيفية، المتمثلة في خدمة الشعب، وبروز صراعات داخل النظام، في السعي للاستيلاء على المقدرات الاقتصادية والمالية لدولة التونسية، وكان جوهر الصراع يدور حول خلافة بن علي في الحكم، ومثل طرفي هذا الصراع صخر الماطري من جهة، ومن جهة أخرى عائلة الطرابلسي الموسعة، وكانت نتيجة هذه السياسات تعميم الظلم على كافة فئات المجتمع التونسي، من حركات الإسلام السياسي، والعلمانيون، واليساريون، وحتى المنظمات المهنية والحقوقية والعمالية[2].

---

[1] دنيا شحاتة ، مريم وحيد، " محركات التغيير في الوطن العربي "، **السياسة الدولية**، المجلد 184، العدد 184، أفريل 2011، ص 14.

[2] إبراهيم المدهون، توفيق شومان وآخرون، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو- استراتيجية للحراك العربي**، (لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته، 2012)، ص 341

2- الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية للاحتجاجات:

- عمل نظام بن علي، على تفعيل خطط الاستثمار والتنمية في المناطق الشرقية والساحلية لتونس، حيث يتمركز في هذه المناطق حوالي 80 % من مجموع الشركات التونسية التي تمثل 60 % من مجموع السكان في تونس، وتستقطب 88.2 % من مجموع الشركات التونسية، و 95 % من مجمل الاستثمار الأجنبي التونسي[1]، ولقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين، الاتحاد التونسي لصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أواسط عام 2010 عن أن أكثر من 25 % من الشركات في تونس، توجد في (07) محافظات ساحلية منها: تونس، سوسة، نابل، وصفاقس، كما كشفت الدراسة نفسها عن 32 % من المؤسسات الاقتصادية التونسية توجد في العاصمة تونس، يليها في الترتيب القطب الاقتصادي في صفاقس ثم سوسة، المنستير، المهدية، وقطب نابل، وقد استفادت هذه الأقطاب من موقعها الجغرافي في الواجهة البحرية الكثير من الامتيازات التي منحتها الدولة[2].

- سببت سياسات بن علي الاقتصادية النمو غير المتكافئ، وحدوث فجوة تنموية واجتماعية، من خلال إهمال المناطق الجنوبية والداخلية، مما انعكس في تراجع التنمية المحلية لهذه المناطق، وانعدامها في بعض المناطق[3]، حيث تفتقر المناطق الداخلية خاصة منها الخط الغربي الحدودي إلى البنية التحتية من طرقات وسكك حديدية ومطارات، فلم تشجع هذه الوضعية جلب الاستثمارات، وهو ما ساهم في زيادة حدة الفقر وانتشار البطالة، كما أن انسحاب الدولة من التنمية وتخليها عن دورها الاجتماعي باسم الليبرالية الاقتصادية، قد زاد من تعميق الاختلال التنموي والاجتماعي، خاصة ما صاحب عملية الخوصصة من فساد[4].

---

[1] وليد حدوق، الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية - الاجتماعية، في: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، (قطر: منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012)، ص 95.

[2] كمال بن يونس، " التهميش الشامل عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص 59.

[3] دنيا شحاتة ، مريم وحيد، المرجع السابق الذكر، ص 14.

[4] الأزهر الماجري ، **الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء**، (تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011)، ص 26.

– لقد أسهمت عوامل اختلال التوازن الإقليمي والاجتماعي، وتفاقم مستويات الأمية والبطالة، أن دفعت إلى تصاعد الغضب الشعبي والاحتجاج ضد سياسات نظام بن علي، بحيث كشف تقرير البنك الدولي الذي نشر في مارس لعام 2008، ارتفاع معدل البطالة حتى بين خريجي الجامعات، ففي عام 2007/2006 قدر عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات 336000 مقارنة ب 121800 في عام 1997/1996[1]، فسادت البطالة أوساط الشباب المتعلم، حيث يشكل الشباب الأقل من 30 سنة ما نسبته 50 % من سكان تونس، الذي يتميز معظمه بتحصيله درجات تعليمية عليا، لكن غياب التنمية، و رفض استحداث مناصب للعمل، أحال الكثير منهم لبطالة[2].

ب/ العوامل الخارجية للاحتجاجات التونسية. مثلت العوامل الخارجية دورا في تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد سياسات نظام بن علي، نتيجة ما كشفته هيئات ومؤسسات دولية عن حجم فساد نظامه، ونحاول إبراز أهم تلك العوامل، فيما يلي[3]:

1– الأوضاع الإقليمية المتردية: عانى الشعب التونسي من القيود الإدارية والرسوم المالية، والمضايقات على مستوى المناطق الحدودية لدول المغرب الكبير، سواء لغرض السياحة، أو العمل، أو التجارة، ومن هذه القيود ما فرضته ليبيا في عهد القذافي من رسوم وقيود على دخول التونسيين إلى ليبيا، فسبب ذلك في شهر أوت 2010 تدهور الأوضاع في الجنوب الشرقي لتونس، واحتجاج سكان بن قردان التابعة لمحافظة مدنين، على تلك الأوضاع في تضيق فرص العمل والتجارة مع ليبيا.

2– الدور الإيجابي لوسائل الإعلام الدولي، انطلاقا من نشر التقارير التي قدمها موقع ويكليكس في فضح فساد نظام بن علي وتجاوزاته في قضايا حقوق الإنسان، إضافة لكسر التعتيم الإعلامي الرسمي، في بروز دور الوسائط التواصل الاجتماعي في نقل مجريات الأحداث للرأي العام التونسي والدولي.

---

[1] يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، تر: لطفي زكراوي، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، (لبنان: منتدى المعارف، 2013)، ص ص 55 – 56.

[2] دنيا شحاتة ، مريم وحيد، المرجع السابق ذكر، ص 14.

[3] عبد النور ناجي ، " الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي "، **المستقبل العربي**، العدد.387، 2011، ص ص 13 – 14.

3- إصدار عديد المنظمات الدولية تقارير ونشرات ضد نظام بن علي:

أبرز هذه المنظمات هي: منظمة مراسلون بلا حدود، الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، منظمة هيومن رايش وتش...وغيرها.

وفقا للوثائق التي ذكرها موقع ويكليكس، فإن العائلة الحاكمة في تونس، عملت على مصادرة الكثير من العقارات في مواقع رئيسية من مالكيها، ومنحت في وقت لاحق للاستخدام الخاص، لمحمد صخر الماطري، وزوجة بن علي، ليلى الطرابلسي، وأن العائلة الحاكمة عملت على التحايل على القوانين لسيطرة على الممتلكات العامة، والحصول على القروض المضخمة دون ضمانات، مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة بهم[1].

في ذات السياق، مما كشفته هذه الوثائق عن فساد نظام بن علي، أن الكثير من التونسيين محبطين لغياب الحريات السياسية، وهم مستاؤون من سياسات العائلة الحاكمة، وضد مظاهر الفساد في انتشار الرشوة والبطالة والتفاوت الجهوي، كما أن التطرف تزداد أخطاره، وجاء في هذا التقرير أن بن علي ونظامه فقد أي اتصال حقيقي مع الشعب التونسي، ومما نص عليه التقرير : (**لقد أصبح بن علي ورجال نظامه يعتمدون أكثر فأكثر على رقابة البوليس، وهمهم الحفاظ على السلطة، وقد زاد الفساد في الدوائر القريبة من قلب النظام وحتى التونسيون من الفئات المتوسطة أصبحوا على علم بذلك، وتضخمت شكواهم من هذا الوضع**)[2]، كما تذكر هذه التقارير أن السفير الأمريكي بتونس وفي تقريره لوزير خارجيته لشهر جوان 2008 ، قد وصف نظام بن علي أنه " نظام شبه مافيوي "[3]، أي نظام تغييب فيه مؤسسات القانون وتحكمه أهواء الأشخاص النافذين والماسكين بالحكم.

---

[1] علي عبده محمود، " الثورة التونسية الأسباب.. عوامل النجاح ...النتائج "، شوهد 2018/03/25:
https://www.sis.gov.eg/newvr/34/8.htm

[2] عميرة علية الصغير، **الثورة في عيني مؤرخ**، (تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2012)، ص 2 .

[3] christopher Alexander, « Amonth for drama », in Marc Lynch and others,**Revolution in the arab world tunisia**,**Egypt and the unmaking of an Era**,washington :state group adivison of the washington, 2011, p 46.

نستنتج أن مجموعة العوامل الداخلية في الأسباب والدوافع السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية، إضافة للعوامل الخارجية في مختلف التقارير التي قدمتها منظمات دولية وحقوقية، حول فساد نظام بن علي، قد ولدت غضب شعبي متصاعد دفع الشعب التونسي إلى الاحتجاج السلمي والتظاهر اليومي في كافة المدن التونسية، للمطالبة بإنهاء الاستبداد، ودخول المسار السياسي الانتقالي للتأسيس للديمقراطية الحقيقية.

يمكن وضع مسار الاحتجاجات الشعبية التونسية، ضد نظام بن علي، في ثلاث مراحل مرت بها، لتأسس فيما بعد لعملية الانتقال الديمقراطي، وهذه المرحل هي[1]:

1- مرحلة بداية الاحتجاجات: تميزت هذه المرحلة بانطلاق مظاهرات وإضرابات، في مدينة سيدي بوزيد، ثم امتدت إلى مناطق الغرب أولا، خصوصا مدينة القصرين، وفي الجنوب مدينتي قفصة وقبلي، وقد فشل نظام بن علي في احتواء هذه المظاهرات أو فرض تعتيم إعلامي عليها، وكانت أكبر مظاهرة في العاصمة تونس يوم 2011/01/14، أين أعلن في مساء ذلك اليوم التلفزيون التونسي استقالة مؤقتة لرئيس زين العابدين بن علي، وأن رئيس الوزراء محمد الغنوشي قد حل محله وفقا لدستور التونسي، وكان اليوم الموالي أن أعلن المجلس الدستوري أنه تم الاستناد إلى المادة (57) من الدستور، ما جعل فؤاد المبزع، رئيس مجلس النواب رئيسا مؤقتا لتونس.

2- مرحلة الرفض الشعبي للحكومة المؤقتة وإقالتها: تميزت هذه المرحلة ببروز دور الشباب التونسي، في رفض المسار الدستوري الذي تريد أن تفرضه حكومة محمد الغنوشي، حيث عمل المحتجون على محاصرة مكاتب رئيس الحكومة، في اعتصام استمر من 23 جانفي 2011 إلى يوم 28 منه، والاعتصام الثاني قامت به المنظمات السياسية والمهنية، بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للعمل، من 20 فيفري إلى 04 مارس 2011، فكان نتيجة هذه الضغوط الشعبية إقالة حكومة محمد الغنوشي، التي تم اعتبارها امتداد لنظام بن علي.

---

[1] يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، تر: لطفي زكراوي، المرجع السابق الذكر ، ص 58.

3- مرحلة تشكيل الحكومة الانتقالية: في هذه المرحلة تم تشكيل حكومة انتقالية، تألفت من تكنوقراطيين، برئاسة الباجي قايد السبسي، الوزير الأسبق في نظام بورقيبة، وتم استبعاد وزراء ينتمون لحزب بن علي، وكان من مهام هذه الحكومة الإعداد للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ولتلبية مطالب الشعب والحيلولة دون تطرف مسار الاحتجاجات، أنشأت ثلاث لجان إدارية انتقالية يرأسها أشخاص مقربون من الحكومة ، لجنة إصلاح القانون ترأسها عياض عاشور، وهو أستاذ قانون مستقل، لجنة تحقيق في الفساد برئاسة عمر عبد الفتاح، وهو أستاذ قانون، وينتمي إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المقرب من بن علي، وترأس اللجنة المستقلة المكلفة بالتحقيق في الدور الذي قامت به قوات الأمن في قمع الاحتجاجات الشعبية، المحامي توفيق بودربالة، لكن تم حل هذه الأخيرة في وقت لاحق.

بالتالي انطلاقا من هذه المرحلة تم هيكلة عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، من خلال بعث هذه اللجان والهيئات الثلاث في الأسابيع الأولى للاحتجاجات، وبالرغم من أن هذه الهيئات قد واجهت في البداية موجة من الانتقادات والتشكيك في عملها، فإنها أنجزت بعض الأعمال الهامة التي طبعت المرحلة الانتقالية وفتحت النقاش والتفكير في قضايا مصيرية، مثل: النظام السياسي والقانون الانتخابي، وتفكيك نظام الفساد ودور الأجهزة الأمنية في استمرار النظام التسلطي[1].

كان من المكاسب التي حققتها الاحتجاجات الشعبية أنها دفعت بن علي للاستقالة و الفرار، وبعض عائلته إلى خارج البلاد، حل أجهزة أمنه الخاص الرئاسي، والعمل لاستعادة الأملاك والأموال المنهوبة من الشعب باسم الرئيس ، وزوجته وصهره وأقاربه، تشكيل حكومة ائتلافية لإدارة الفترة الانتقالية، التوافق على الإصلاح السياسي والدستوري لتحقيق في ملفات الفساد، فك الارتباط بين الحزب والدولة، والترخيص للأحزاب والصحف الحرة، وإصدار عفو تشريعي عن المعتقلين والمغتربين من السياسيين، والتحضير للانتخابات حرة ونزيهة ، بإشراف هيئة مستقلة[2].

لكن ماهي أبرز مراحل مسار الانتقال الديمقراطي، وأبرز خصائص تلك الاحتجاجات التي أسست لهذا المسار؟.

---

[1] الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، **الربيع العربي الخلاص من الاستبداد**، د ب ن ، د س ن، ص 46.

[2] عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، (لبنان: منتدى المعارف، 2012،)، ص 32.

يمكن وضع مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس في بداية عام 2011، وفق تدرج المراحل التالية[1]:

- مرحلة الهيكلة وإعادة تنظيم الحياة السياسية:

بدأت الفترة الزمنية لهذه المرحلة منذ استقالة بن علي من جانفي 2011، إلى أكتوبر 2011، تميزت هذه المرحلة بتشكيل ثلاث لجان قانونية- سابق ذكرها- بداية من يوم 17 جانفي 2011، والتي صدر بشأنها فيما بعد مراسيم قانونية خاصة بتنظيم عملها، بالإضافة إلى "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، فكانت هذه المرحلة، مرحلة توافقية جرت دون اللجوء للانتخابات، إذ هناك وفاق بين الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني، وساعدت النخب المدنية المعتدلة في الحكم بقبول التفاوض مع المعارضة، التي انتظمت "بالمجلس الوطني لحماية الثورة (ضم 29 حزبا وجمعية)" ومجالس جهوية مماثلة الانضمام إلى الهيئة العليا ذات الطابع الرسمي، وهكذا أصبحت الاحتجاجات الشعبية لا فقط شرعية وأيضا قانونية، وتمكنت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من وضع قانون انتخابي، وانتخاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتحديد موعد الانتخابات في أكتوبر 2011، على ألا تتعدى فترة سنة لصياغة دستور جديد.

- مرحلة الفوز الانتخابي للإسلام السياسي (حركة النهضة)، وتشكيل حكومة ائتلافية:

بدأت الفترة الزمنية لهذه المرحلة من شهر أكتوبر 2011، إلى نوفمبر 2014، وفي هذه المرحلة تم إجراء انتخابات المجلس التأسيسي، وما نتج عنه من فوز انتخابي للإسلام السياسي ممثلا في حركة النهضة، وتشكيل "الترويكا الحاكمة"، وهي حكومة ائتلاف تقودها حركة النهضة مع حزبان علمانيان، لكن واجهت هذه المرحلة عديد التحديات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي كادت تعطل مسار الانتقال الديمقراطي الذي بدأته تونس، ونفصل أكثر في طبيعة هذه التحديات في الفصل الرابع من الدراسة.

---

[1] حمادي الرديسي، " تونس: بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة "، **مجلة سياسات عربية** ، العدد 18، كانون الثاني/ يناير 2016، ص7.

بشكل عام وتبعا للمراحل التي مرت بها عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، يمكن القول أن المسار الاحتجاجي الذي أفضى إلى هذه العملية، يتميز في مجمله بالعديد من الخصائص، وأهمها هي[1]:

- **سلمية الاحتجاجات** : بدأت بمظاهرات سلمية شعبية في شعار (ارحل)، ثم تلاها استقالة بن علي ، الذي حكم تونس لمدة 23 عاما مع الجهاز البوليسي القمعي، وكان ذلك ممكن من خلال حشد جزء من المؤسسات الحكومية إلى جانب الحركة الاحتجاجية، ورفض الجيش إطلاق النار على الحشود المتظاهرة، وهو ما يفسر العدد المحدود لضحايا، وعلى الرغم من محاولات أنصار نظام بن علي السابق توليد تصعيد العنف، إلا أن الاحتجاجات حافظت على طبيعتها السلمية، دون انحرافها إلى العنف المضاد، باستثناء بعض الحالات القليلة في الثأر والانتقام.

- **أزمة القيادة:** برزت الاحتجاجات دون شخص أو جماعة أو حزب يتولى قيادتها، ويرجع ذلك إلى أزمة الأحزاب السياسية، إذ لم يتمكنوا من التنبؤ بالاحتجاجات وقيادة الكتلة الجماهيرية المعارضة، فقد شكلت أزمة القيادة السياسية تطورا بارزا في مسار هذه الاحتجاجات، بحيث حل المجتمع المدني محل الأحزاب السياسية في هذه المهمة، وعلاوة على ذلك كان" للمجلس الوطني لحماية الثورة" الذي أنشأ في 26 جانفي 2011، من تحالف عديد الجمعيات، وكان الاتحاد العام للشغل التونسي، ورابطة القضاة، ونقابة المحامين، أهمها في توجيه مسار الاحتجاجات.

- **تعدد الآراء والتوافق السياسي:** أدت أزمة القيادة إلى إنشاء تجمع من المؤسسات الجديدة أهمها: "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، ومثلت هذه الهيئة المركز المؤسساتي ومصدرا لجميع قوانين ومراسيم المرحلة الانتقالية الأولى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأحزاب السياسية والرابطات والانتخابات، وقد أظهرت عدة أحداث ضرورة اللجوء إلى توافق الآراء، فكانت جميع المؤسسات المنبثقة بعد 2011 ، عاملا حاسما في التغلب على الأزمات المختلفة التي واجهت تونس في مسار انتقالها نحو الديمقراطية.

---

[1] Mohamed Chafik Sarsar, **TUNISIA: REVOLUTION AS A NEW FORM OF POLITICAL TRANSITIONPERSUASION**, (Tunis : Manar University , 2013), p 4.

كانت حركة الاحتجاج التي عرفتها تونس وأدت إلى استقالة بن علي، الأولى من نوعها في العالم العربي، باستخدام الشبكات الاجتماعية في الغالب الفايسبوك، نظمت الشباب في جميع أنحاء البلاد دون توجيه الهياكل الرسمية مثل: منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وكان الشباب التونسي الذين يمثلون خلفيات اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة، عانوا لسنوات من الشعور بالتهميش الاجتماعي، والبطالة، والحرمان من الحريات الأساسية، محركا حقيقيا وراء التغيير الذي عرفته البلاد[1].

الاحتجاجات انطلقت من مناطق مهمشة تنمويا، ثم انتشرت في وقت لاحق إلى بقية المناطق، كان العنصر الأبرز في هذه الحركة هو تلقيها تطورات خارج أي إطار سياسي، ومع عدم وجود إيديولوجية واضحة، وبالتالي صعوبة وصفها بأنها ثورة من اليوم الأول في الواقع، في البداية كان الاحتجاج اجتماعيا بالأساس ضد البطالة وتكاليف المعيشة، وتطور فيما بعد إلى أجندة سياسية واضحة احتجاجا على نظام بن علي وعائلته، ومما شجع على الانتشار السريع للحركة الجماهيرية الثائرة في جميع مناطق البلاد، الدعم المعنوي الذي أضافه الاتحاد العام التونسي لشغل، إذا كان الموقف الإيجابي لهذه الهياكل النقابية ومؤسسات المجتمع المدني حاسما لنجاح الحركة وتشجيع توسيع التعبئة وإعطاء وضع تنظيمي لصوت الشارع[2].

لقد أكدت استطلاعات الرأي المتتالية أن خريطة الفاعلين في الاحتجاجات التونسية تبرز في عديد الفواعل الاجتماعية والسياسية، إذ وفقا لأول مسح أجري في نهاية جانفي/ بداية فيفري 2012، فإن الغالبية العظمى من المستجوبون يرون أن الاحتجاجات كانت من قبل الشباب (95 %)، والعاطلين عن العمل (85%)، والفقراء (87%)، وأن دور الجيش كان حاسما (91%)، أما فيما يتعلق بالاتحاد العام التونسي لشغل (46%)، وما يمكن ملاحظته اختلاف الإدراك لدى الرأي العام التونسي حول الأدوار التي لعبتها الطبقات الاجتماعية (البرجوازية والطبقة الوسطى)، في القيام بالاحتجاجات[3].

---

[1] Nicholas Collins , **voices of Revolution: Conversations with Tunisia's Youth** , Prepared for the National Democratic Institute , conducted March 11 to 24, 2011 , p 3.

[2] Ahmed Driss , **The Revolution in Tunisia – an Opportunity for a Real Change** , p 22

[3] Ben Abdesselem Sélim . **Tunisie, deux mois après la Révolution** , p 6

إن استقالة بن علي عن حكم تونس يوم 14 جانفي 2011، هو نتيجة الاحتجاجات الشعبية التي توسعت إلى الطبقة الوسطى، وعلى الرغم من تميزها بغياب القيادة، فإن حركة الاحتجاج التونسية، تم تسيسها وتمكنت من تغيير نطاقها المحلي لتتخذ بعدا وطنيا، في استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات (تويتر، الفايسبوك)، وكذلك نشر الصور عبر القنوات الفضائية، بما في ذلك القناة الإعلامية " قناة الجزيرة القطرية "، وذلك سعيا منها تعويض افتقارها للقيادة، وإحداث صدى واسع لحركة الاحتجاج، واستقطاب كافة فئات المجتمع التونسي [1].

كان نظام بن علي استبدادي، يقوم على النهب والسرقة والفساد، وقمع الحريات والحقوق، بإقصاء وتهميش المجتمع التونسي عن الحياة السياسية، وقد سمحت الاحتجاجات التونسية بتحدي الديكتاتورية والاحتجاج في المطالبة بالديمقراطية، فكانت احتجاجات شعبية جماهيرية، استفادت من طبيعتها غير المهيكلة، وافتقارها للقيادة السياسية الحقيقية، بحيث كان نقاط القوة في مثل هذه الاحتجاجات هي ضعفها الرئيسي، لأن عدم التنبؤ بها وغياب الزعيم أو البرنامج السياسي لها، جنب أن تكون عرضة للمساومة ومحاولة نظام بن علي احتوائها وإخمادها[2].

وقعت الاحتجاجات التونسية رغم التقدم الاجتماعي المفترض، حيث تحصل تونس على تصنيف الرضا من حيث التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التنمية، إذ فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية: تحتل تونس المرتبة (98) من بين (182) دولة في إفريقيا، ومع ذلك وبالرغم من هذه الفوائد الاجتماعية، تواجه البلاد مستويات عالية من بطالة الشباب – خاصة الخرجين الشباب – وإلى عدم المساواة الإقليمية الكبيرة والصعوبات المتعلقة بالحوكمة، هذه المشاكل وغيرها دفعت إلى الاحتجاج والتظاهر ضد سياسات نظام بن علي[3].

---

[1] (_ , _), Tunisie an I : les chantiers de la transition , **L'Année du Maghreb** , VIII | 2012 , p 21.

[2] AMEL BENNYS , ONDE DE CHOC DANS LE MONDE ARABE , **Le Monde diplomatique** , N° 683 , Février 2011 , p p 1 – 2.

[3] (_ , _) , **Révolution tunisienne : enjeux et perspectives économiques1** , AfDB –Design, External Relations and Communication Unit/YAL , 2010 , p 2.

ثانيا- طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي في مصر.

كانت بداية الاحتجاجات الشعبية في مصر يوم 2011/01/25، من خلال عديد الدعوات للخروج للشارع والتظاهر السلمي ضد نظام حكم مبارك، وكانت هذه الدعوات تابعة لجهات شعبية، غير معروف عنها انتماء حزبي أو نشاط سياسي، عبر شبكات الأنترنت، لتعرف بعدها مصر حركة احتجاج شعبي واسعة، تطالب باستقالة الرئيس حسني مبارك[1].

كان الهدف العام الظاهر للجميع، أن قيام هذه الاحتجاجات يستهدف العمل على إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي، انطلاقا من الضغوط الشعبية ، التي مورست على نظام حسني مبارك، من أجل التغيير السياسي، إذ دفعت بهذا الأخير إلى تقديم استقالته عن الحكم يوم 2011/02/11[2].

اجتمعت عديد العوامل الداخلية والخارجية، في قيام الاحتجاجات الشعبية في مصر، فسياسيا حضر نظام حسني مبارك مشروع توريث الحكم، أما اقتصاديا فلم تختلف الأوضاع الاقتصادية عن سابقاتها، من ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة، وتزايد معدلات البطالة وانهيار مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، واتسم الواقع الاجتماعي بتزايد حالات الاستقطاب الديني والثقافي، وغياب المساحات المشتركة، ما يمهد لمزيد من الاحتقان السياسي والعنف الاجتماعي الذي كان يظهر من حين لآخر، وقد ساهمت انتخابات مجلسي الشعب والشورى أواخر عام 2010 – التي رأت فيها المعارضة أنها انتخابات طالها التزوير في كل مراحلها – في زيادة الشعور العام بتصاعد تأزم شرعية النظام السياسي، وخارجيا مثلت الاحتجاجات الشعبية التونسية ضد نظام بن علي ظرفا تاريخيا مناسبا لكسر الركود السياسي، واستعادة المجال السياسي للمطالبة بالحقوق[3].

---

[1] محسن صالح، ربيع الدنان، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 17.

[2] خالد كاظم أبو دوح، **ثورة 25 كانون الثَّاني/يناير في برِّ مصر... محاولة للفهم السُّوسيولوجي**،(مصر: جامعة صوهاج، د س ن)،ص.29.

[3] آية نصار، أحمد ربه وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، (لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012)، ص 111.

أ/ العوامل الداخلية للاحتجاجات المصرية:

نحاول معرفة أهم الدوافع والأسباب الداخلية التي قادت الشعب المصري للاحتجاج الشعبي السلمي، ضد نظام حسني مبارك والمطالبة باستقالته من الحكم.

1- الدوافع والأسباب السياسية للاحتجاجات:

- غياب الاستقرار السياسي، الذي تبرز مظاهره في اختزال الدولة المصرية في شخص رئيس الجمهورية، أو شخصنة السلطة، وما ينجم عن ذلك من أثر سلبي على أداء المؤسسات، وافتقارها لجودة الأداء والفاعلية والكفاءة في الممارسة السياسية[1]، فالنظام السياسي المصري يعرف غياب مبدئي توازن السلطات، والتداول السلمي لسلطة أو حتى تقاسمها، أضف إلى ذلك جمود النخبة الحاكمة، وتزوير نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية، وانتخابات مجلس الشعب، التي جرت يوم 28 نوفمبر 2010[2]، كما عمل مبارك على الاستعانة بوزراء تكنوقراط للاستبعاد الأحزاب السياسية والتحكم في المشهد السياسي[3].

- ممارسة الاستبداد السياسي بكل أشكاله، فقد احتكر الرئيس مبارك من خلال حزبه الحاكم- الحزب الوطني الديمقراطي، جميع السلطات الدستورية، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية، وأصبح يتحكم كليا في الحياة السياسية، وفرض السيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية[4].

---

[1] محمد مختار قنديل، محمود خليفة جودة، " أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا"، **الحوار المتمدن**، العدد 3404، 22 جوان 2011، شوهد 2019/03/25:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264337

[2] مصطفى محمود مصطفى إبراهيم، " الحضرية وإعادة صياغة الشخصية العربية بعد اندلاع ثورات الربيع العربي" ، **حوليات آداب عين شمس**، المجلد 44، عدد أبريل- يونيه 2018، ص 187.

[3] أحمد سعيد تاج الدين، **25 يناير ثورة شعب**، (مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011)، ص 31.

[4] زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 385، ص 12.

– تصاعد مظاهر الانتهاكات و الممارسات القمعية لجهاز الشرطة ضد المواطنين، بالتضيق عليهم وسلب حقوقهم[1]، وكان من أبرز تلك الانتهاكات، وفاة الشاب "خالد سعيد" بسبب التعذيب على يد عناصر رجال الشرطة[2].

– محاولة توريث الحكم: في ظل تردي الحالة الصحية لرئيس حسني مبارك، البالغ من العمر 82 سنة، جعله يخطط لتوريث الحكم لابنه جمال مبارك، وهذا الأخير بدأ يبرز دوره السياسي في المشهد المصري، من خلال ترأسه لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم، وتقديم نفسه أنه صاحب مشروع في الإصلاح السياسي[3].

حيث أكدت التعديلات الدستورية التي أجراها مبارك نيته توريث الحكم، وهي التعديلات التي أدخلت على المادتين 76 و77، من الدستور القائم عام 2005، واللتين صيغتا بأسلوب يتعذر فيه على أي مترشح لرئاسة الجمهورية أن ينافس الرئيس أو ابنه على هذا المنصب، وبما يضمن بقاء المنصب داخل أسرة مبارك، كما تصاعدت هذه الإجراءات إلى استحداث منصب سلطوي لابن الرئيس وهو "رئاسة لجنة السياسات والأمين المساعد للحزب الوطني"، وهذا المنصب منح له صلاحيات واسعة لسيطرة على مقدرات الدولة، والتدخل في صياغة القرارات السياسية والسيطرة على العمل الحكومي[4]

– الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية للاحتجاجات:

نحاول الإحاطة بأهم الدوافع والأسباب الاقتصادية التي دفعت الشعب المصري للاحتجاج، مطالبا بالتغيير السياسي ، وتحسين كافة أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1] مصطفى محمود مصطفى إبراهيم، المرجع السابق الذكر، ص 187.

[2] أحمد سعيد تاج الدين، المرجع السابق الذكر، ص 33.

[3] خالد كاظم أبو دوح، " ثورة يناير كانون الثاني/ يناير في بر مصر...محاولة الفهم السوسيولوجي"، في: عبد الإله بلقزيز. **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط 3، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 208.

[4]"ثورة 25 يناير في مصر، وتداعياتها، شوهد 2018/03/25:

http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Thwra25Jan/sec03.doc_cvt.htm

– زيادة حصيلة الضرائب بنسبة حوالي 25% تحمل المواطن العادي منها حوالي 60% نتيجة ضرائب المبيعات والجمارك ومرتبات الموظفين، والتي ظهر فيها أن بعض الشركات التي بلغت أرباحها مليارات أو ملايين الجنيهات لم تسدد سوى 8% في المتوسط وبعضها سدد 0.5% فقط من الضرائب المستحقة عليه وفقاً للقانون، وذلك بناءً على تحقيق وجهه الدكتور حمدي حسن، عضو مجلس الشعب، فطرتي 2005 حتى 2010، و ارتفاع نسبة البطالة لأكثر من 30%، والتي كانت فيما قبل لا تتعدى الـ3%، وأيضا فإن حجم الديون تفاقم في عهد الرئيس المبارك إلى 614 مليار جنيه، بجانب ما يقرب من 300 مليار دولار تم تهريبها خارج البلاد[1].

– تصاعد مستويات ظاهرة البطالة، حيث بلغت نسبتها عام 2009 نحو 9.4%، بينما كانت نحو 8.4%، عام 2008[2].

– لقد نتج عن هذه الظاهرة انتشار الفقر، وانخفاض الدخل الفردي، إذ يذكر مركز الدراسات الاستراتيجية بصحيفة الأهرام أن نسبة البطالة في بداية الثمانينيات كانت 3% بينما ارتفعت مستوياتها في باقي سنوات من حكم مبارك، و تدني الأجور مع ارتفاع ملحوظ للأسعار، وتراجع سعر العملة، وتراكم الديون الخارجية، إذ من الطبيعي أن تراكم الديون سيعيق الحكومة من تأدية مهامها الاقتصادية، مما يؤثر على الرضا العام لشعب اتجاه النظام، ومطالبته بالتغيير[3]. فكان أن أثر المستوى الاجتماعي المتدهور في تصاعد الغضب الشعبي اتجاه السياسيات المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة للنظام حكم مبارك، الأمر الذي مثل دافع قوي للاحتجاجات الشعبية السلمية المطالبة بالتغيير الجذري لنظام الحكم.

---

[1] محمد متولي ، "الاقتصاد المصري في عهد مبارك...بين ادعاءات "المخلوع" وحقائق التاريخ، شوهد 2018/03/25: https://www.elwatannews.com/news/details/538239

[2] علي ليلة، " **لماذا قامت الثورة بحث في أحوال الدولة والمجتمع**"، في: آية نصار وآخرون، المرجع السابق ذكر، ص 35.

[3] Abdel Monem Said Aly , **STATE AND REVOLUTION IN EGYPT: THE PARADOX OF CHANGE AND POLITICS,** Brandeis University , Crown Center for Middle East Studies , January 2012 , P 26.

– عمل نظام حسني مبارك على تكوين فئة من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام والحزب الحاكم، وسيطرت هذه الفئة على الاقتصاد المصري، وركزت في نشاطاتها على قطاع الخدمات والسياحة، والأنشطة العقارية والاستيراد والتصدير، والوكالات التجارية، مما نتج عنه انهيار الأنشطة الزراعية، والصناعية، وانعدمت فرص العمل، وتصاعدت معدلات الفقر[1].

– اختلال التوازن في النمو، ما جعل الواقع الاجتماعي يتجه نحو مزيد من مظاهر البؤس والفقر، الأمر الذي أفقد المواطنين الثقة في القيادة السياسية، والجهاز التنفيذي وسياساته، وذلك رغم تسجيل النمو في الناتج الإجمالي بين عامي 2007 و 2011، وارتفاع الاستثمار الأجنبي عام 2007 إلى 11 مليار دولار[2].

ب/ العوامل الخارجية للاحتجاجات المصرية:

مثلت العوامل الخارجية دورا هاما في تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد سياسات نظام حسني مبارك، نتيجة ما كشفته هيئات ومؤسسات دولية عن حجم فساد نظامه، إضافة إلى تقليد النموذج التونسي في الاحتجاج الشعبي السلمي، ونبرز أهم تلك العوامل كالتالي:

1– قدمت الاحتجاجات التونسية النموذج الملهم لشعب المصري، في الاحتجاج والتظاهر السلمي، إذ تعززت الثقة في القدرة على تغيير النظام السياسي، وتحقيق تطلعاته في التقدم والديمقراطية[3]. فتم استعارة النموذج التونسي للاحتجاج السلمي ضد سياسيات نظام مبارك ومطالبته بالاستقالة، وفسح المجال لتأسيس نظام سياسي جديد أساسه الديمقراطية والحرية.

---

[1] مجلة الحوار، "الاقتصاد المصري من عهد عبد الناصر إلى عهد مبارك "، 2011/11/15، شوهد 2018/02/18:

http//alhiwarmagazine.blogspot.com/2011/11/blog-post-1286.html

[2] عماد الدين شاهين، "**الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية روح ميدان التحرير**"، في: يوسف محمد الصواني، وريكاردو رونيه لاريمونت، المرجع السابق ذكر، ص 92.

[3] وناس المنصف ، "عناصر أولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 34، ربيع 2012، ص 142

2- كشفت تقارير مؤسسة الشفافية الدولية، وهي أبرز المنظمات العاملة في مجال مكافحة الفساد، على انتشار الفساد في مصر، بشكل واسع وفي كل المستويات، ومن مظاهره، المخالفات الإدارية للأنشطة الحكومية، منها المشتريات الحكومية، وإساءة واستغلال وتبديد المال العام، وممتلكات الدولة، وقيام مسؤولين ومقربين من الحكومة بالاستيلاء على المال العام، لتحقيق منافع شخصية، والاستحواذ على أراضي مملوكة لدولة[1]، وقد ساهم تدخل السلطة التنفيذية في عرقلة عمل الأجهزة الرقابية، ومنعها من تأدية مهامها، في النظر في التقارير التي ترفع لها بشأن قضايا الفساد، إذ بلغت عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو 63269 قضية عام 2005، بعد ما كانت جملة القضايا في الفترة الممتدة من 1966 إلى 1970 نحو 1286 قضية، وكان عدد قضايا الاختلاس نحو 54 قضية عام 1981، فارتفعت لتصبح 80000 قضية عام 2009[2].

نستنتج أن مجموعة العوامل الداخلية في الأسباب والدوافع السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية، إضافة للعوامل الخارجية في مختلف التقارير التي قدمتها منظمات دولية وحقوقية، إضافة إلى تقليد النموذج التونسي في الاحتجاج الشعبي السلمي، قد ولدت غضب شعبي متصاعد دفع الشعب المصري إلى الاحتجاج السلمي والتظاهر اليومي في كافة المدن المصرية ، للمطالبة بإنهاء الاستبداد، ودخول المسار السياسي الانتقالي لتأسيس لديمقراطية حقيقية، ويمكن وضع مسار الاحتجاجات الشعبية المصرية ، ضد نظام حسني مبارك، في ثلاث مراحل مرت بها، لتأسيس فيما بعد لعملية الانتقال الديمقراطي، وهي[3]:

- **مرحلة بداية الاحتجاجات:** كانت بداية هذه المرحلة من يوم 25 جانفي إلى 28 جانفي 2011، تميزت بوجود صدمات ومواجهات قمع، مارستها أجهزة الشرطة ضد المتظاهرين، في عدة مدن منها، القاهرة، والإسكندرية، والسويس، وأمام الحشد والتعبئة الكبيرة للمتظاهرين، انسحبت قوات الأمن من الشوارع، ليعلن بعدها حالة الطوارئ، وخروج قوات الجيش للشارع لملء الفراغ الأمني الذي خلفه انسحاب قوات الأمن.

[1] محمود شريف بسيوني، محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، (مصر: دار الشروق، 2012)، ص 48.

[2] علي ليلة، المرجع السابق الذكر، ص ص35 – 36.

[3] الفريق البحثي منتدى البدائل العربي للدارسات، **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**، (مصر: منتدى البدائل العربي للدارسات، المعهد البولندي للشؤون الدولية، د س ن)، ص ص 5 – 6.

- **مرحلة توظيف الإعلام والقوة:** ظهرت فيها الحملة الإعلامية لنظام مبارك في استهداف سلمية المظاهرات، ونشر دعاية إعلامية مضامينها بث الرعب والخوف وترهيب المتظاهرين، واللجوء إلى العنف للقضاء على هذه الاحتجاجات، من خلال ما أصطلح عليه إعلاميا أحداث "موقعة الجمل"، يوم 02 فيفري، أين اقتحم مجموعة من الأشخاص ميدان التحرير حيث اعتصام الجماهير، بالجمال لتفريقهم بالقوة.

- **مرحلة استقالة الرئيس حسني مبارك:** ظهر مبارك في خطاب متلفز يعد فيه بإجراء إصلاحات سياسية ومكافحة الفساد وعدم الترشح لرئاسة مرة أخرى، لكن كان رد الشعب المصري رفض هذه الوعود، وأنها فاقدة للمصداقية، وأمام استمرار وتوسع المظاهرات والاحتجاجات تصاعد الضغط الشعبي على النظام الحاكم، الذي دفع في الأخير باستقالة الرئيس حسني مبارك عن حكم مصر.

لقد أسست هذه المرحلة إلى مرحلة جديدة للعمل السياسي في مصر، من خلال ظهور قوى وفواعل سياسية جديدة، شكلت الخريطة السياسية لما بعد استقالة حسني مبارك، إذ تتوزع هذه الخريطة على الحركة الاجتماعية في الواقع الافتراضي المصري- ذات الصلة بالاحتجاجات الشعبية 25 جانفي- والتي تضم مجموعة المدونين المصريين: " صفحة كلنا خالد سعيد " ، وشباب 06 أفريل، وحركة " حشد " (المرتبطة بمركز الدارسات الاشتراكية)، وشباب من أجل العدالة والحرية، وحركة دعم البرادعي (معا سنغير)، وشباب ينتمون إلى حزب الجبهة الديمقراطية، وحزب الغد، إضافة إلى شباب جماعة الإخوان المسلمين، وتعاونت معهم حركات نشأت على الأرض مثل: حركة كفاية، والجبهة الوطنية للتغيير، وإن انتقلت جزئيا إلى الواقع الافتراضي من خلال أعضائها، كوسيلة للهرب من التعقب الأمني، وكانت هذه الاحتجاجات قد تدعمت في مسارها، بالفاعلين على الأرض، ونعني بهم القوى السياسية وغير السياسية، التي انضمت في مراحل تالية للمظاهرات، وأهم هذه القوى: جماعة الإخوان المسلمين، الأحزاب السياسية التقليدية كالوفد والتجمع، وبعض شيوخ الأزهر والقساوسة (الكنائس البروتسنتية خصوصا)، وكذلك القوى النوعية، كأساتذة الجامعة، وأعضاء النقابات العمالية، والفنانين والصحافيين وغيرهم[1].

---

[1] آية نصار، أحمد ربه وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص ص 103 – 104.

بالتالي شكلت هذه القوى الاجتماعية والسياسية طبقات اجتماعية متنوعة، وبتنسيق مع أحزاب المعارضة، قدم المتظاهرين مجموعة مطالبهم الأساسية وهي: الاستقالة الفورية للرئيس مبارك، تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، تعديل الدستور، أو تشكيل جمعية تأسيسية لإعادة كتابته بالكامل، إقالة المسؤولين السياسيين والأمنيين المتورطين في الفساد، وحل برلمان 2010، وعقد انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة حرة ونزيهة[1].

يمكن القول أن الأحداث التي مرت بها مصر منذ استقالة الرئيس حسني مبارك، تشير إلى أن مستقبل النظام السياسي المصري بات متوقفا على محصلة من التفاعلات بين ثلاث قوى أو ثلاث تيارات أساسية: تيار الإسلام السياسي ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين، والتيارات السلفية (حزب النور السلفي)، التيار الثاني، ممثلا في مجموعة من الشباب التي قادت الاحتجاجات الشعبية، والتيار الثالث، هو تيار المؤسسة العسكرية، ممثلا في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقد أسفرت هذه التفاعلات بين هذه القوى الثلاث عن إنتاج مسار الانتقال الديمقراطي[2]، والذي نحاول البحث في أهم المراحل التي مر بها، وما يتبع بعد ذلك من الإشارة إلى أهم الخصائص التي عرفتها هذه الاحتجاجات.

1- مرحلة إدارة المجلس العسكري (من 11 فيفري 2011 إلى 30 جوان 2012).

تميزت هذه المرحلة بتسلم المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي صلاحيات رئيس الجمهورية، وظهر نوع من التوافق- المؤقت- في الرؤى والمصالح بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين على أولوية محددة وهي احتواء الاحتجاجات ومحاصرة اندفاعها وتطويعها، أي التحكم والسيطرة على اتجاهاتها المستقبلية[3]، وجرت في هذه المرحلة الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي عاد فيها الفوز لجماعة الإخوان المسلمين[4].

---

[1] Jeremy M. Sharp , **Egypt: The January 25 Revolution and Implications for U.S. Foreign Policy** , Congressional Research Service , 2011 , p 4.

[2] حسن نافعة، " **ربيع مصر** ": **بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو** ، (لبنان: مؤسسة الفكر العربي،2014)، ص 38.

[3] الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، المرجع السابق الذكر ، ص 98.

[4] حسن نافعة، المرجع السابق الذكر، ص ص 39- 44.

2- إدارة جماعة الإخوان المسلمين للمرحلة الانتقالية الثانية: (30 جوان 2012 – 30 جوان 2013).

تميزت هذه المرحلة في ظهور بوادر الخلاف بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين، وذلك نتيجة تشكيك الإخوان في وجود نوايا لدى الجيش في التراجع عن وعده بعدم التدخل في تحديد الطرف المدني الذي ستؤول له رئاسة مصر، لكن المجلس العسكري في النهاية وبضغط أمريكي – على الأرجح- اضطر لتخلي عن فكرة رئيس ذو خلفية عسكرية، وقبل بوصول أول رئيس مدني لمصر، وهو محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وهذا بناء على افتراض آنذاك بأن الإخوان هم الكيان المدني الوحيد المنظم، القادر على ضمان الاستقرار في المجتمع المصري[1].

عمل المجلس العسكري قبل تسليمه السلطة لمحمد مرسي حل البرلمان الذي تقوده أغلبية برلمانية من جماعة الإخوان، غير أنه وبمجرد تولي مرسي للشؤون الحكم أمر بإعادة البرلمان المنحل، ودعاه للانعقاد لكتابة دستور جديد لمصر، فكان ذلك مؤشر على بداية صراع مفتوح بين مرسي والقادة العسكريين، وذهبت جماعة الإخوان المسلمين في خطاباتها السياسية لدفاع عن صلاحيات الرئيس الجديد أمام المجلس العسكري، وعن سياسات مرسي الداخلية والخارجية، والتي بدأت تصطدم بأصوات معارضة في الشارع المصري[2]، لقد رأى الإخوان أن وصولهم إلى السلطة بمثابة " صحوة إسلامية مباركة "، وأن الجماعة هي البديل الحقيقي الذي يرتضيه الشعب المصري لنفسه، من خلال شعارات" الإسلام هو الحل"، والتنظيم الثوري للاحتجاجات الشعبية مكنى من التخلص من عقود القهر والاستبداد- حسبهم-[3].

يمكن إبراز أهم الخصائص والسمات التي عرفتها هذه المرحلة، كالتالي[4]:

1- كتابة الدستور: عرفت الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد، هيمنة تيار الإسلام السياسي في تشكيلها، والتي أعدت الدستور، الذي صوت عليه الشعب المصري يوم 2012/12/15.

---

[1] الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، المرجع السابق الذكر ، ص92.

[2] لوراكوكو، "**الرَّئيس المصري الجديد**"، ،(10 يوليو 2012)، شوهد 2018/03/25: www.cimicweb.org

[3] شريف يونس: **مسارات الثَّورة**، (مصر: دار العين للنَّشر، 2012)، ص ص 178 – 179.

[4] محمود عبده، **أزمة التمكين دراسة في التجربة الإسلامية في مصر (2012- 2013)**، (لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2016)، ص ص 54 – 61.

2- حاز تيار الإسلام السياسي (السلفيون والإخوان)، في الانتخابات البرلمانية التي بدأت في نوفمبر عام 2011 وانتهت في فيفري من عام 2012، الأغلبية من مقاعد مجلس الشعب بنسبة 72%، وأغلبية مقاعد مجلس النواب بنسبة 83%.

3-سيطرة التيار الإسلامي من خلال الرئيس محمد مرسي- المنتمي لجماعة الاخوان- على رئاسة الحكومة، التي تم إسنادها إلى الوزير هشام قنديل القريب فكريا للجماعة.

4- إعلان الرئيس محمد مرسي إقالة النائب العام، وتعين أحد القضاة القريب للجماعة.

5- حاول الرئيس مرسي استرضاء المؤسسة العسكرية ومهادنتها على أمل أن يتمكن فيما بعد من احتوائها والسيطرة عليها، على طريقة التجربة التركية، في تحييد المؤسسة العسكرية من العمل السياسي، وذلك من خلال إتباع السياسات التالية[1]:

أ)- على الرغم من أن مرسي قد أقال رئيس المجلس العسكري المشير طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان، فإنه قد كرمهما ومنحهما الأوسمة والحصانة القضائية.

ب)- منحت المؤسسة العسكرية في الدستور الذي أقر في نوفمبر 2012 مزايا غير مسبوقة، فقد أقرت المادة 194 من الدستور وجود المجلس الأعلى للقوات المسلحة كأحد المؤسسات الرسمية، وورد في نصها: (ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى على النحو الذي ينظمه القانون)، وبجانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة أقر الدستور وجود مجلسين آخرين، أحدهما هو مجلس الأمن القومي، الذي وضحت المادة 193 تشكيلته ومهامه، ومجلس آخر هو مجلس الدفاع الوطني، ويختص بثلاث مهام هي: إعلان الحرب، ومناقشة ميزانية القوات المسلحة، ومناقشة القوانين الخاصة بالقوات المسلحة، وقد أوجبت المادة 146 من الدستور رئيس الجمهورية ألا يعلن الحرب و لا يرسل القوات المسلحة إلى خارج الدولة إلا بعد موافقة مجلس الدفاع الوطني.

[1] محمود عبده، المرجع السابق الذكر، ص 61.

ج- لم يقترب الإخوان من أحد الملفات الشائكة التي طرحتها الاحتجاجات، وهو ملف اقتصاد المؤسسة العسكرية، فتقديرات الخبراء أن النسبة التي يملكها الجيش المصري من الاقتصاد المصري تتراوح بين25% و40%...، وإجمالا يمكن القول أن الحسابات السياسية للإخوان قامت قياسا على الوضع التركي على استرضاء قادة القوات المسلحة وعلى منحهم المزايا الدستورية، على خلاف مطالب احتجاجات 25 جانفي، التي تمثلت في تحديد دور الجيش ووضعه في حجمه القانوني والدستوري المعتاد في الدول الديمقراطية.

3- المرحلة الانتقالية الثالثة: عزل الرئيس محمد مرسي،(03 جويلية 2013 – 07 جوان 2014).

لقد شكل عزل الرئيس مرسي بداية لمرحلة انتقالية جديدة ومختلفة تماما عما سبقها من مراحل، حيث تم طرح خريطة طريق جديدة، تضمنها بيان أعلنه الجنرال وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي يوم 03 جويلية في حضور ممثلين من القوى الوطنية نص على: (تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وتولي رئيس المحكمة العليا إدارة شؤون البلاد، بعد تأديته قسم اليمين أمام الجمعية العمومية للمحكمة لحين انتخاب رئيس جديد، وتكون له سلطة إصدار إعلانات دستورية، وتشكيل حكومة كفاءات تتمتع بجميع الصلاحيات، وتشكيل لجنة تضم جميع الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتا)، وأصدر المستشار عدلي منصور كرئيس مؤقت إعلان دستوري تضمن ثلاث خطوات: تبدأ بصياغة دستور جديد أولا، ثم تجرى انتخابات برلمانية، وتختتم بانتخابات رئاسية، غير أن تطور الأوضاع السياسية، ومظاهرات "تحالف دعم الشرعية" المؤيد لحكم الإخوان، فرض إعادة النظر في ترتيب الأولويات تهدف إلى تقديم الانتخابات الرئاسية على البرلمانية[1].

تجدر الإشارة أنه سيتم في المبحث الموالي دراسة أهم العوامل الداخلية والسياسات التي اتبعها الرئيس محمد مرسي وشكلت رفض سياسي وشعبي جعل الجيش يتدخل لعزله، ونتطرق للعوامل الخارجية في الفصل الرابع من الدراسة، في كشف طبيعة الدور الإقليمي والدولي في مسار الانتقال الديمقراطي في مصر بعد 2011.

[1] حسن نافعة، المرجع السابق الذكر، ص ص 48- 50.

بشكل عام وتبعا للمراحل التي مرت بها عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، يمكن القول أن المسار الاحتجاجي الذي أفضى إلى هذه العملية، يتميز في مجمله بالعديد من الخصائص، وأهمها هي[1]:

– تميزت احتجاجات 25 جانفي بالعدد الهائل للمتظاهرين الذين شاركوا طوال 18 يوما من الاحتجاج، وفقا لأحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وصل عدد المتظاهرين من أنحاء مصر كلها 15 مليون شخص، واعتبر " ديفيد كورترايت " وهو خبير مشهور في الحركات الاجتماعية غير العنيفة أن هذه الاحتجاجات ستكون : " واحدة من أكبر سيول المقاومة المدنية الجماهيرية في تاريخ البشرية".

– طبيعتها السلمية الغالبة، حيث توقع منظمو المظاهرات والاحتجاجات ردا قاسيا وقمعا من النظام، فتجنبوا الاشتباكات مع قوات الأمن من أجل عدم التفريط بالمشاركين المحتملين ورفع التعاطف مع قضيتهم، كان شعارهم الرئيس ، بخاصة عند مواجهة حملات القمع الوحشي من الشرطة: " سلمية ، سلمية ".

– طبيعة الاحتجاجات اللاطبقية أو بعبارة أخرى كانت هذه الاحتجاجات، احتجاجات شعبية ، حيث لم تقتصر، على فئة، أو أنه تم التحريض من قبلها، لكن لمت شملها من دعم مختلف الطبقات الاجتماعية.

– تميزت الاحتجاجات في كونها دون قيادة، لم تقدها شخصية، أو مجموعة ،أو طليعة، أو حركة، كما أنها لم تتبع أي نمط قيادي.

– ولدت الاحتجاجات مواقف غير عادية من التسامح، وقبول الآخر، والتعددية، والقيم، التي كانت غائبة لفترات طويلة من حكم مبارك، جاء المتظاهرون من مختلف الخلفيات الأيديولوجية والأديان، والتوجهات السياسية، والمناطق الجغرافية، لكن ساد التسامح بينهم، وقبل كل منهم بالآخر، وكانوا قادرين على تجاوز كل الخلافات، حتى بعد الاحتجاجات واستقالة حسني مبارك عن الحكم.

يمكن القول أن المسار الاحتجاجي الذي عرفته تونس ومصر، والمطالب بالديمقراطية، يقدم الكثير من الدروس لعديد الجماعات البحثية والقوى السياسية الحزبية العربية، وكذلك لنخبة السياسية في كلا البلدين أو غيرها، فماهي أهم هذه الدروس؟.

---

[1] يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت، تر: لطفي زكراوي، المرجع السابق الذكر، ص 91.

يمكن القول أن الاحتجاجات التونسية والمصرية كشفتا عن عديد الدروس لبعض الجماعات البحثية والثقافية وللقوى السياسية والحزبية العربية، وكذلك للنخبة السياسية في كلا البلدين، أو غيرها، داخل الأنظمة السياسية التسلطية الحاكمة في المنطقة العربية، ويمكن إبرازها كالتالي[1]:

1- تزايد دور وتأثير الوسائط الإعلامية والمعلوماتية المتعددة في إحداث تغييرات في المجال السياسي العام والفعلي المعاصر في تونس و مصر ، في كشف ممارسات النظم القمعية والتسلطية لنظامي بن علي وحسني مبارك.

2- صعود حركات الإسلام السياسي، وتمدد جماعة الإخوان المسلمين في تونس و مصر، وارتفاع مطالب الإصلاح الاجتماعي والسياسي من قبل بعض القوى الشبابية.

3- هشاشة المنظومة الأمنية، حيث أدى اتساع عمليات وظواهر الاحتجاج واستمراريتها إلى انكسار التماسك البنيوي داخل هذه المنظومة .

4- إن الدعم الغربي – الأمريكي والأوروبي والصهيوني – لبعض الأنظمة الرجعية العربية يبدو أن له حدود، إذ لم تعد الجماهير المحتجة – لاسيما أبناء الطبقة الوسطى – تثق في دور الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي في دعم حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويعتبرونهم عقبة إزاء نيل حرياتهم وخطابهم حول الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية للشعوب المنطقة العربية محض خطاب إعلامي وسياسة مزيفة، وأن الغربيون يمارسون ازدواجية المعايير إزاء قضايا ومصالح الشعوب العربية والإسلامية، ونعمل في الفصل الرابع في كشف الدور الإقليمي والدولي لهذه القوى في التعامل مع مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس ومصر بعد 2011، وما نتج عنه من وصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم.

نستنتج من وجهة النظر البحثية، أن مسار الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر قد اتسم بالسلمية ونبذ العنف، باستثناء بعض الصدمات والاشتباكات بين الجماهير الغاضبة المتظاهرة والقوات الأمنية، ورفض الجيش قمع المظاهرات وانحيازه للمتظاهرين قدم دعم معنوي في التعبئة الشعبية من أجل التغيير السياسي الشامل، والمطالبة بالحرية والحقوق والديمقراطية.

---

[1] نبيل عبد الفتاح، **النخبة والثورة الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية سياسات التحول في مصر**، (مصر: دار العين للنشر، 2013)، ص ص 35 – 37.

المبحث الثالث: واقع عملية الانتقال الديمقراطي.

نحاول في هذا المبحث دراسة أهم العراقيل والتحديات الداخلية والخارجية، التي صادفت حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس بعد تسلمها الحكم، سيتم التركيز على أهم السياسات المتعبة لتجاوز تلك التحديات، وآليات تعامل هذه الحركات مع متطلبات المرحلة الانتقالية لتأسيس لنظام ديمقراطي حقيقي.

يبرز واقع الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس، في عديد التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه العملية السياسية الانتقالية في البلدين، وهذه التحديات، يمكن تقسيمها إلى تحديات البناء، وتحديات المواجهة، بكل مستوياتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، على مستوى البيئة الداخلية، أما خارجيا، يبرز الدور الذي يمكن أن تتبناها مختلف القوى الخارجية، في درجة تأثيرها على مسار الانتقال الديمقراطي، وتوجيه قواعد العملية السياسية الجارية داخله، بما يخدم مصالحها، وعلى حساب شعوب البلدين المطالبة بالحقوق والديمقراطية[1]. في ذالت السياق نشير أنه سيتم الشرح والتفصيل أكثر حول أثر الدور الخارجي الإقليمي والدولي في مسار الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس، في الفصل الرابع من الدراسة.

أولا/ واقع الانتقال الديمقراطي في مصر.

نحاول دراسة أهم التحديات والعراقيل التي صادفت حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتعاملها في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي داخليا وخارجيا.

أ)- **التحديات الداخلية**، والتي تبرز في عديد المجالات والمستويات التالية:

1- التحديات السياسية:

- **تصاعد الصراع السياسي والاستقطاب الطائفي:** عرف المشهد السياسي المصري خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي الهيمنة السياسية لتيار الإسلام السياسي (الإخوان والسلفيون)، حيث أسست الممارسة السياسية لهذا التيار عديد الخلافات حول كتابة الدستور والانتخابات والاستفتاءات[2].

---

[1] كاظم الموسوي، **زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة**، ط 2، (د ب ن: د د ن،2012)، ص 116.

[2] أحمد عبد ربه، " الصراعات في مصر بعد الثورة محاور ومألات"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51، 2013، ص 112.

كما تمكن هذا التيار من الاستفراد في تشكيل الحكومة، استنادا للأغلبية البرلمانية (72%) التي حاز عليها من أصوات الناخبين[1]، في مقابل ذلك برزت عديد الإشكالات والتساؤلات فيما يتعلق بمشكلة الاندماج السياسي والاجتماعي بعد الاحتجاجات التي قادت به إلى الحكم لأول مرة منذ عقود[2]، ومن بين الإشكالات أيضا مدى قدرة هذا التيار على الالتزام باحترام حقوق الأقليات الطائفية، إذ برزت عديد المواجهات والأحداث الطائفية، منها أحداث محيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية، وكذلك تحول في طبيعة العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية بوجه عام، والكنيسة بوجه خاص، أمام صعودا إسلاميا للحكم، مما قدم عديد المؤشرات المؤثرة على الاندماج السياسي والاجتماعي وحقوق الأقباط[3].

– **غياب الثقافة السياسية**، ما يؤثر على فرض الرقابة السياسية على المسار الانتقالي، حيث ساد اعتقاد عام لدى الشعب المصري أن الدولة مختزلة وممثلة في شخص رئيس الجمهورية، ومنهم كل السياسات والحلول، إذ هذا الأخير – حسبهم – يمتلك كل الصلاحيات في ممارسة السلطة، من خلال فرض القوانين، وسن المراسيم، وحل البرلمان، فأسس ذلك إلى غياب المشاركة السياسية، والرقابة الشعبية[4].

– **تصاعد الاحتجاجات السياسية والاجتماعية:** عمل التيار الليبرالي (حركة كفاية) من خلال أدواته الإعلامية والسياسية، و من خلال النشاط السياسي لمحمد البرادعي– الرئيس السابق للوكالة الدولية لطاقة الذرية– والذي اندمج في الجمعية الوطنية للتغيير، في رفض سياسات الرئيس محمد مرسي[5].

[1] فيقان فؤاد، " الاقباط والعمل الاجتماعي في مصر آليات الاندماج والحضور المجتمعي"، في: علي ليلة، عصام عبد الله وآخرون، **الأقباط في مصر بعد الثورة**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012)، ص 94.

[2] ستيفن بروك، " السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية "، في: **الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد 2011**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2013)، ص 4.

[3] مي مجيب، " الأقباط في الصراع السياسي والاجتماعي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51، 2013، ص 115.

[4] عبد الرحمن حمدي، " التحول الديمقراطي في الوطن العربي خلال التسعينات"، **ندوة علمية:** جامعة آل البيت في الفترة 1999/11/30–1999/12/1، الأردن، ص 534.

[5] فتحي العفيفي، " الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المؤلمة دراسة في صناعة المستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 390، أوت 2011، ص ص 160– 161.

أما اجتماعيا، وفي ظل المعالجة الأمنية في قمع الاحتجاجات الاجتماعية، شجع الجماعات الفئوية ومختلف الحركات الاجتماعية على التعبير عن مطالبها والتظاهر السلمي للتأكيد على مطالبها وحقوقها[1]، وكان من أبرز هذه الحركات، حركة 6 أفريل، التي تضم في صفوفها عديد فئات المجتمع المصري[2].

- تحدي العلاقات المدنية- العسكرية:

برز تحدي طبيعة إدارة العلاقة بين باقي القوى العلمانية والليبرالية المعارضة، فكان مضمون هذا التحدي مدى قدرة تيار الإسلام السياسي في بناء التحالفات والرؤية التي تقتضيها المرحلة الانتقالية من اقتسام لسلطة وترتيب المهام و تحديد الأولويات للعمل الحكومي[3]، وفي ذات السياق تحدي تحييد المؤسسة العسكرية من العمل السياسي، إذ ترفض هذه الأخيرة وضع دستور يحدد مهامها الدستورية في حماية مدنية الدولة، وساد ميل عام بضرورة العودة السريعة للعب الوظائف نفسها في عهد مبارك، ، كمصدر لعقيدة الأمن القومي وقاعدة لتجنيد السياسي، وتحصين موقعها بعيدا عن مركز الجدل السياسي بعدد من الضمانات والإجراءات تتعلق باستقلالية ميزانيتها وعدم خضوعها للإشراف من قبل أي جهة مدنية، وضمان عدم توريطها في خيارات عسكرية دونما إرادتها[4].

- **كتابة دستور جديد:** عمل المجلس العسكري في الفترة الانتقالية الأولى على تأجيل كتابة دستور جديد، إلى ما بعد الانتخابات، وكان أن وجد هذا الأمر قبولا لدى التيارات الإسلامية، حيث رأت أن فوزها الانتخابي يمنحها دورا مركزيا في صياغة دستور جديد[5].

---

[1] عمرو شوبكي، " الحركات الاجتماعية في الوطن العربي "(مصر- المغرب- لبنان- البحرين)، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 314، 2011، ص ص 113- 114.

[2] سمية متولي، "الحركات الاجتماعية الجديدة وإعادة تعريف سياسي"، في: إكرام بدر الدين، **الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية**، (مصر: أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، 2011)، ص 226.

[3] بلال التليدي، " صعود الإسلاميين المحددات والتحديات وتدبير الحكم"، في: **الإسلاميون والربيع العربي، التحديات تدبير الحكم دراسة مقارنة: تونس، مصر، المغرب، اليمن** ، (لبنان: دار الوجوه للنشر والتوزيع، 2012)، ص 201.

[4] إبراهيم الهضيبي، جمال البنا وآخرون، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الإنتقالية**، (د ب ن: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د س ن)، ص 21.

[5] نفس المرجع، ص 26.

2- التحديات الاقتصادية: وجد الرئيس مرسي اقتصاد متهالك وشبه منهار، كنتيجة لسياسات نظام حسني مبارك، حيث بلغت ديون مصر الخارجية حوالي 47 مليار دولار في عهد مرسي، بعد ما كانت تبلغ 34.4 مليار دولار عام 2011، إضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم التي وصلت عام 2013 إلى 9.82%، وارتفاع معدلات الفقر إلى 26.3%، في العام (2013/2012)، في حين كانت عام 2011 حوالي 25.2%[1]، بالتالي شكل الوضع الاقتصادي المتردي تحدي كبير لتجاوزه في تعامل إدارة الرئيس محمد مرسي مع متطلبات المرحلة الانتقالية.

3- التحديات الأمنية: تبرز طبيعة هذه التحديات في تصاعد أعمال جماعات العنف، وتاريخيا ظهرت هذه الجماعات حينما تخلى الجيل القديم من الإخوان المسلمين عن أسلوب العنف، فانفصلت عن التيار الإصلاحي الرافض للعنف، جماعات صغيرة تبنت العنف منهج ووسيلة للعمل، وكان من أعمالها: اغتيال الرئيس أنور السادات عام1981[2]، وشكل تصاعد أعمال هذه الجماعات في جزيرة سيناء عديد التحديات المؤثرة على الدولة والمجتمع ، وأبرزها ما يلي[3]:

أ)- أقامت هذه التنظيمات شبكة علاقات مع التنظيمات الجهادية الأخرى، في المنطقة، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الكبير (ليبيا)، والتنظيمات المشابهة لها في العراق وسوريا، هذا الوضع جعل مصر محاصرة بهذه التنظيمات من الغرب والشرق، وهذا يشكل تهديدا وتحديا كبيرا على الأمن القومي المصري.

ب)- مع الزيادة الكبيرة لهذه التنظيمات، وزيادة أعدادها وعتادها، أصبحت أكثر قدرة على القيام بعمليات كبيرة تهدد أمن مصر بشكل عام، وسيناء بشكل خاص، ما أحدث خسائر كبيرة في صفوف قوى الأمن والجيش، إضافة إلى أعمال العنف، التي طالت الصوفين والأقباط، وهذا الوضع أظهر الدولة المصرية في صورة العاجز عن الدفاع عن مجتمعها أمام هذه التنظيمات.

[1] عبد المعطي أيمن، العدالة الاجتماعية: الطريق لاستكمال الثورة في مصر(دراسة حالة مطالب الجماهير وممانعة السلطة أبريل- يوليو 2014)، في: **العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات** ،(مصر: منتدى البدائل للدراسات ومنظمة روزا لوكسمبورغ، 2014)، ص 80.

[2] عبد الرحمن حمدي، المرجع السابق الذكر، ص 534.

[3] بكر علي، " التنظيمات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري"، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، العدد 62، 2014، شوهد 2018/04/10: http://ncmes.org/ar/publications/middle.east-paers/163

ت)- سببت هذه التنظيمات آثارا وخسائر اقتصادية كبيرة لمصر، حيث أدت إلى تعطيل الإنتاج وتراجع الاستثمارات، إضافة إلى تأثيرها على قطاع السياحة، وتدميرها لبعض مرافق الدولة الاقتصادية، كخطوط أنابيب النفط والغاز.

ث)- لا تخفي هذه التنظيمات هدفها من إقامة إمارة إسلامية تابعة لها في شبه جزيرة سيناء، لتكون نقطة انطلاق لشن هجمات على الكيان الصهيوني انطلاقا من سيناء، مما يؤدي إلى تداعيات سياسية على مصر، وهو الأمر الذي يجعل من الصهاينة يتخذون ذلك ذريعة لدخول سيناء عسكريا بحجة تحصين حدود فلسطين المحتلة.

ج)- تتعدد الاستراتيجيات التي تتبعها هذه التنظيمات، في خطط الهجوم على مرافق السياحة والبنوك، والاغتيالات بكل أشكالها، واستهداف قناة السويس، وهذا كله يضع مصر مع هذه الجماعات في مواجهة استنزاف لقواها الأمنية والاقتصادية.

بشكل خاص يمكن تقديم أبرز التحديات الداخلية، التي واجهت إدارة حكم محمد مرسي، والتي عجلت بعزله، وتعطيل مسار الانتقال الديمقراطي في مصر عام 2013، كالتالي[1]:

1- عدم الثقة في أتباع التيارات الأخرى، حتى أتباع الإسلام السياسي مثل السلفيين، أو حتى الجماعة الإسلامية الحليف الوحيد الذي استمر في مساندة الإخوان، أي الرغبة في السيطرة على جميع الوظائف القيادية في الدولة.

2- الانفلات الأمني الخطير الذي شهدته جميع محافظات مصر بصورة غير مسبوقة، وبدت الدولة عاجزة عن فرض سيطرتها على الشارع وفرض القانون والنظام.

3- الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعرضت لها مصر وتناقص الاحتياطي النقدي بالعملة الأجنبية من 34 مليار دولار عند تسلم الإخوان إلى أقل من 05 مليارات دولار فعليا.

4- شح المحروقات والكهرباء وتوزيع الخبز بالبطاقات التنموية في بعض المحافظات.

5- ظلت العديد من الوزارات والهيئات الحكومية المهمة والحساسة عصية على الإخوان المسلمين، ومنها الجيش والقضاء وبعض عناصر الشرطة والكثير من أجهزة الحكم المحلي.

---

[1] جمال أمين هام، **جماعة الإخوان المسلمين في مصر...الصعود والهبوط 1928 – 2013**، (د ب ن: مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، د س ن)، ص 8.

6- التناقض بين التصريحات والأفعال وعدم الوفاء بالوعود التي قطعتها الجماعة على نفسها، وعلى سبيل المثال تراجعت الجماعة عن فتوى تحريم ربا قروض البنوك التجارية.

7- رفض التوافق، وتغليب منطق المغالبة والهيمنة على اللجنة التأسيسية المنتخبة لوضع دستور جديد، كما برز في نمط الممارسة البرلمانية للإخوان الخلط بين وظائف البرلمان والسلطتين القضائية والتنفيذية، والميل إلى لغة الشعارات[1].

أ)- **التحديات الخارجية** ، التي واجهت مسار الانتقال الديمقراطي تبرز في عديد المجالات والمستويات التالية[2]:

1- الوفاق المعلن والمهادنة بين جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني، الأمر الذي أحبط الرأي العام المصري الذي كان يتوقع العداء بين الجماعة وواشنطن وقفا للخطاب التاريخي لجماعة الإخوان المسلمين.

2- التقارب بين مصر وإيران وحركة المقاومة حماس وحزب الله اللبناني، حيث اعتبرت جماعة الإخوان المسلمين كل عدو لنظام مبارك هو صديق لها بغض النظر عن التوجهات ما أثار هواجس أطراف إقليمية (السعودية والكيان الصهيوني) ودولية (الولايات المتحدة الأمريكية).

3- عدم الوفاق إن لم يكن الاختلاف مع دول الخليج العربي الحليف التقليدي لمصر في المنطقة باستثناء دولة قطر، مما أفقد جماعة الإخوان المسلمين الدعم المالي والمساندة السياسية.

4- الفشل في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 4 مليار دولار ما أدى إلى تراجع التصنيف الائتماني الدولي لمصر، مع زيادة حجم الدين الخارجي والداخلي على الدولة، وزاد كذلك عدم ثقة الجهات المانحة في الاقتصاد المصري ، وتهاوي سعر الجنيه المصري أمام الدولار والعملات الأجنبية.

5- ظهور مصر في صورة الدولة الضعيفة والعاجزة أمام بناء سد النهضة الإثيوبي ما زاد من حملة السخط الشعبي بسبب الخوف من تناقص حصة مصر من مياه النيل.

---

[1] نبيل عبد الفتاح، المرجع السابق الذكر ، ص 394.

[2] جمال أمين همام، المرجع السابق الذكر، ص 9.

6- فشل الزيارات الخارجية لمحمد مرسي وعدم استقباله بما يليق برئيس مصر، وهذا ما حدث في زيارة روسيا حيث لم يستقبله الرئيس بوتين واكتفى بلقائه بشكل عابر، وتكرر ذلك عند زيارته أديس أبابا وغيرها من الدول التي زارها.

7- دخلت جماعة الإخوان المسلمين في مقايضة مع ليبيا لتسليم لاجئين سياسيين من عهد القذافي مقابل ملياري دولار، إلا أنه تم التسليم دون حكم قضائي مما أساء لصورة مصر داخليا وخارجيا في التخلي عن من طلب منها المساعدة.

نستنتج أن مسار عملية الانتقال الديمقراطي في مصر بعد 2011، ووصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم، قد عرف عديد التحديات الداخلية والخارجية، إذ ارتبطت تلك التحديات أساسا بظروف وعوامل موضوعية عرفها المجتمع المصري ومؤسسات الدولة المصرية التي تسلمها محمد مرسي بعد انتخابه رئيسا لمصر، و لا يمكن إغفال تلك العوامل والتحديات التي ارتبطت أساسا بالعوامل الذاتية في الممارسة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين من خلال حكم مرسي، وطبيعة تعامل إدارته مع العملية الانتقالية التي أنتجتها الاحتجاجات الشعبية ضد نظام حسني مبارك، واستقالة هذا الأخير عن الحكم.

نحاول في الفصل الرابع، الإحاطة والكشف عن أهم التحديات التي واجهت إدارة حكم مرسي، وأثر تلك التحديات من انعكاسات وتداعيات على مسار الانتقال الديمقراطي في مصر.

ثانيا/ واقع الانتقال الديمقراطي في تونس: نحاول دراسة أهم التحديات والعراقيل التي صادفت حكم حركة النهضة في تونس، وتعاملها في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي داخليا وخارجيا.

أ)- التحديات الداخلية في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، التي نحاول إبراز أهمها كالتالي:

1- التحديات السياسية:

- **تأسيس شرعية النظام السياسي الجديد:** يبرز تحدي تحديد طبيعة الشرعية الديمقراطية، وهذا من خلال نموذج المسائلة التقليدية والديمقراطية الليبرالية من خلال الممثلون المنتخبون، لكن ذلك غير كاف، لذا تبرز الحاجة لتحديد وتوسيع وتعميق الديمقراطية التمثيلية لتشمل كافة فئات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة السياسية[1].

[1] Jonathan MURPHY , **Contestation et création de légitimités dans le cadre de la Transition démocratique tunisienne** , p 346.

- تمييع العملية السياسية:

لقد ضعف النظام السياسي بعوامل مختلفة منها: ارتفاع عدد الأحزاب السياسية، تصاعد العنف السياسي، والتحدي المتزايد لتونسيين تجاه الأحزاب السياسية، انخفاض تأثير أحزاب المعارضة، وغياب التقاليد الانتخابية، يجعل من الصعب أيضا إحداث فعالية مثمرة في الساحة السياسية، مما يهدد مستقبل الانتقال الديمقراطي، لكن من الملاحظ المجتمع المدني الذي يلعب دور الوسيط في قيادة الانتقال، بالتوسط بين طرفي العملية السياسية، ومع ذلك فإن الظاهرة النقابية تعاني من التدخل الخارجي (التمويل، الإعلام)، وتدخل المجتمع المدني في بعض الأحيان في مجال الحزبية، وقبول الدعم المالي الأجنبي يرفع من مستويات الفساد، ويقوض من تفاعل المجتمع المدني مع عملية الانتقال الديمقراطي[1].

- غياب الاستقرار السياسي:

كان المشهد السياسي التونسي منقسم إلى قسمين: انسداد قنوات الحوار، وبدأت كتل الهوية تتشكل على طول الانقسام العلماني- الإسلامي، والأخطر من ذلك إقدام بعض الفاعلين السياسيين والنقابيين إلى استبدال المؤسسات " بسياسات الشارع " في الضغط والاحتجاج، فمن ناحية ادعت المعارضة شرعية شعبية جديدة اكتسابها ميزان القوى، ومن جهة أخرى أعلنت حركة النهضة عن شرعيتها الانتخابية، وقد شكل المعارضون جبهة وطنية للإنقاذ، للمطالبة باستقالة فورية لحكومة الترويكا التي تقودها حركة النهضة الإسلامية إلى جانب حزبان علمانيان، وتعمق هذا الانقسام حين آثار اغتيال اثنين من زعماء المعارضة (شكري بلعيد في 06 فيفري 2013، وبعد ستة أشهر اغتيال محمد البراهمي في 25 جويلية 2013)، موجات احتجاج وأدى إلى التشكيك في حكومة الترويكا وانتقادها لعدم الكفاءة، وإتهام حركة النهضة بالتواطؤ مع الجناة، وقد تأثرت الأوضاع السياسية التونسية بالأحداث التي وقعت في مصر يوم 3 جويلية 2013، إذ أقدم الجيش المصري على عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي الرئيس، وعضو جماعة الإخوان المسلمين، وكان بعض التونسيين أرادوا أن يقوموا باستنساخ "حركة تمرد" واستدعاء الجيش التونسي للانقلاب على السلطة المنتخبة[2].

[1] Mohamed Chafik Sarsar , TUNISIA: REVOLUTION AS A NEW FORM OF POLITICAL TRANSITIONPERSUASION , **Analysis** , No.194 , August2013 , p 5.

[2] George LOUCAIDES , **La transition politique en Tunisie** , Commission des questions politiques et de la démocratie , p 8-9.

- الحوار الوطني والبحث عن تسوية سياسية:

حدث تقدم في العملية الدستورية بفضل ظهور ما يسمى باللجنة الرباعية للحوار، وهي أربع منظمات رئيسية: الاتحاد التونسي العام لشغل، الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، اتحاد أصحاب العمل، والنظام الوطني للمحاميين التونسيين، وتمثل هذه المجموعات أهم ركائز التنظيم الاجتماعي للمجتمع التونسي بعد الاستقلال، وخلال الفترة الانتقالية، يبرز الدور الرئيسي الذي لعبته هذه المنظمات خلال أزمة 2013، بحيث تحولت من كونها عموما من منظمة ينظر إليها أنها حزبية (تنظيم مظاهرات الشارع ضد حكومة الترويكا...)، إلى وسيط سياسي بين الجهات الفاعلة في المشهد السياسي والإيديولوجي لإيجاد تسوية سياسية والتوافق السياسي[1].

2- التحديات الاقتصادية:

تواجه تونس الانكماش الاقتصادي، والتفاوت الإقليمي، وإحساس واسع من انعدام الأمن وتنامي التضخم، والتوسع في أنشطة القطاع غير الرسمي، وارتفاع مستويات البطالة والفقر المتزايد، لا سيما بين الشباب[2].

فقد شهدت سنة 2012 نسبة النمو الاقتصادي حوالي 3.5%، وهو تراجع بنسبة 1 % في عام 2014، في حين أنها كانت في حدود 5% في عهد نظام بن علي[3].

تعرف تونس تردي الوضع الاقتصادي، كشفته مستويات البطالة المتصاعدة والمستمرة، وانخفاض إيرادات السياحة، وكذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب الظروف الصعبة والمشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد التونسي، فيتعلق الأمر بشكل رئيسي في صورة تحسين الظروف والأطر الاقتصادية للاستثمارات ، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب[4].

---

[1] George LOUCAIDES , op.cit , p 351.

[2] Maha Yahya , **GREAT EXPECTATIONS IN TUNISIA** , Carnegie Middle East Center , 2016 , p 2.

[3] حمادي الرديسي، " خمس سنوات على الثورات العربية...الإنتقال الصعب : تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 18، 2016، ص 15.

[4] (_ , _), TUNISIE: OBSTACLES AU PROCESSUS DE TRANSITION , Politique de sécurité: **analyses du CSS** , Center for Security Studies (CSS), ETH Zurich , N° 135 , juin 2013 , p 4.

كما ورد في تقرير آن براسو عام 2012، أن الوضع الاقتصادي لم يتحسن، ومع ذلك لم تنهار الأجهزة الإنتاجية التونسية، إذ في حين كان نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من1% عام 2015، فقد كان3.9% عام 2012، و3.3% عام 2013، وضعته توقعات صندوق النقد الدولي عند 3% عام 2017، وقد أثرت المشاكل الأمنية على قطاع الساحة، الذي كان قبل الاحتجاجات يقدم7% من الناتج الإجمالي (وانخفضت الإيرادات بحوالي 35% في عام 2015)، كما يبرز مشكل البطالة المتصاعد في مستوياته (النساء 23% ، خريجي الجامعات 31 %، الشباب 32 %)، والذي يشكل 15% من القوة العاملة، في حين ظل التضخم السنوي أقل 6% منذ عام 2012، وهو انخفاض ينبغي أن يكون في حدود 3.6% في عام 2016، مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية، معززة بانخفاض قيمة الدينار التونسي، وهذان العاملان (البطالة والتضخم)، يفسران جزئيا تصاعد الاضطرابات الاجتماعية، بالتالي يمكن أحد تحديات الانتعاش الاقتصادي في وضع أدوات لمكافحة الفساد، والحاجة إلى تعزيز الشفافية في الإدارة وفي خدمة المستثمر التونسي والأجنبي، وتنفيذ الإصلاح الإقليمي في إعادة التوازن بين المناطق الساحلية الغنية نسبيا ومناطق الغرب والجنوب التي تعاني الإهمال التنموي والتوزيع غير العادل لثروة[1].

3- التحديات الأمنية: جوهر الأزمة الأمنية التي تشهدها تونس منذ عام 2011، يبرز في الخلل الهيكلي في خدمات وزارة الداخلية وعدم قدرة قوات الشرطة التدخل لحماية الأفراد، بما في ذلك السياسيين والممتلكات الخاصة والعامة، مما يؤكد انعدام الأمن في البلاد، من ناحية أخرى أوجد الوضع في الساحل والتدخل العسكري الفرنسي في مالي وضعا أمنيا جديدا[2]، كما عرفت تونس تصاعد نشاط التيار السلفي العنيف، وصل إلى ارتكاب عديد أعمال عنف[3]، منها اغتيال قيادات سياسية – سبق ذكرها- معروف عنها انتمائها للأحزاب المعارضة اليسارية والقومية[4].

---

1 George LOUCAIDES , op.cit , p18.

2 Maria Cristina Paciello , **Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition Maria Cristina Paciello** , MEDPRO Technical Report No. 3/May 2011 , p 4.

3 أحمد عبد ربه، زياد حافظ وآخرون، **حال الأمة العربية، 2012- 2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة،** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 15.

4 أحمد كرعود، تونس: ثورة " الحرية والكرامة "، في: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات،** (د ب ن: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية/ شرق الكتاب، 2013)، ص 50.

تشكل هجمات جماعة أنصار الشريعة وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وإرهاب داعش، أولى التحديات الأمنية التي تواجه تونس في الخط الأول، وليس فقط للقتال ضد هذه الهجمات، كما يتبين من الهجمات في عام 2015 ضد متحف باردو، والمنتجع السياحي في سوسة، أو الحرس الرئاسي، ولكن أيضا للحماية من التسلل الجهادي على حدودها عبر جبال الشعامبي، وفي مارس2016 عبر مقاتلو داعش الحدود الليبية وحاولوا الاستيلاء على مدينة بن جردان، ففيما يتعلق بالمسألة الليبية، فإن التحدي الأمني يبرز في مدى القدرة على إدارة عودة الجهاديين التونسيين الذين يقاتلون في مناطق التوتر، وحسب تقديرات الأمم المتحدة هناك حوالي 6000 تونسي انضموا إلى الجهاديين عام 2015، وكان من التدابير التي اتخذتها السلطات التونسية وقف ألف شخص وحظر السفر على 15000 آخرين، والعمل بقانون الطوارئ، ومضاعفة ميزانية الدفاع (1.2 مليار يورو في عام 2016)، كما شددت الدولة التونسية في التنسيق الأمني وتعاونها مع الجيش الجزائري والولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا وفرنسا لتأمين حدودها الغربية والجنوبية[1].

إن تونس تواجه تحديا مزدوجا، مواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت نتيجة الاضطرابات السياسية، ومعالجة المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية الهيكلية، الموروثة عن النظام السابق وساهمت في زواله، وإذ لم يتم التعامل مع هذه المشكلات بفعالية قد يؤثر ذلك سلبا على الانتقال الديمقراطي في تونس[2].

حاولت حركة النهضة الاحتواء الديني والسياسي لتيار السلفي، من خلال الدفاع عنه ودعوته للعمل ضمن أطر الدولة للعمل السياسي، فكان أن جعل البعض يتهمها بالتواطؤ مع هذا التيار وتوظيفه كورقة سياسية ضد خصومها[3]، لكن كان رد حكومة النهضة برئاسة علي لعريض، تصنيف أنصار الشريعة كتنظيم إرهابي، وتحميله كافة عمليات العنف والاغتيالات التي حدثت في تونس بعد 2011[4].

---

[1] George LOUCAIDES , op.cit, p18.

[2] Maria Cristina Paciello , **Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition Maria Cristina Paciello** , MEDPRO Technical Report No. 3/May 2011 , p 4.

[3] صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس التأرجح بين الأمل والخوف"، في: **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من " الربيع العربي "**،(لبنان: مؤسسة الفكر، 2014)، ص 26.

[4] معتز الفنطاسي، محمد الحاج سالم (محرر)، دراسة ميدانية للظاهرة السلفية في حي شعبي، في: **السلفية الجهادية في تونس الواقع والمآلات**، (تونس: المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص 193.

ب)- التحديات الخارجية في مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

نحاول إبراز أهم التحديات التي صاحبت مسار الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011، من خلال العناصر التالية:

- **تواجه حركة النهضة تحدي العلاقة مع محيطها الإقليمي والدولي:**

تسعى الحركة إلى استعمال خطاب براغماتي، يضع في حساباتها الشرعية الدولية، وموازين القوى، والعلاقات الخارجية، وتبني الخطاب السياسي المرن تجاه عديد القضايا منها قضية فلسطين، بترك الساحة أكبر لتفاوض مع الغرب، لكن ذلك جعل البعض يتهم الحركة بالتناقض والازدواجية، بين خطاب حكومة الترويكا، الذي أكدت فيه أن تحرير فلسطين سيبدأ من تونس، وتصريحات راشد الغنوشي في واشنطن، التي أشار فيها تجنب الخلاف السياسي الدولي، فالتحدي يكمن في القدرة على الحفاظ على المساحة العامة للعلمانية والمتعددة الأبعاد، وإنقاذ الوضع الاقتصادي المتدهور، لذلك من المهم الجمع بين الإصلاح السياسي والاقتصادي، وأن لا تقتصر التحديات الاقتصادية على محاربة الفساد والشفافية، ولكن ضرورة معالجة كافة القضايا المنهجية المتصلة بالعدالة الاجتماعية[1].

- **المديونية الخارجية:**

يشكل تحدي المديونية الخارجية أحد عقبات مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، فإضافة لعديد التحديات والمسائل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي تواجه حكومة الترويكا، فإن هذه الأخيرة ملزمة في إيجاد سياسات أكثر نجاحة في إيجاد آليات فاعلة تمكن من الحفاظ على السيادة الشعبية لتونس، في ظل الهيمنة الخارجية في توظيفها للمديونية والمساعدات المالية والاقتصادية كأداة لإخضاع الدول وفرض الوصاية عليها[2].

---

[1] ولاء البحيري، أبو الفضل الإسناوي، "الجغرافيا المحيرة: كيف تفكر التيارات الإسلامية في معضلة الإطار الإقليمي؟"، **السياسة الدولية**، العدد 188، المجلد 47، 2012، ص 34.

[2] فتحي الشامخي، " المديونية الخارجية والثورة التونسية "، **الحوار المتمدن**، العدد 3749، 2012/06/05، شوهد https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=310581:2018/01/22

حول واقع الانتقال الديمقراطي في تونس بعد 2011، يمكن القول بشكل عام، أن أهداف جماعات الاحتجاج مختلفة جدا، بل ومتناقضة، على سبيل المثال بين أولئك الذين يرغبون في الدفاع عن الحريات المدنية والحقوق الاجتماعية، وأولئك الذين يعتبرون أنهم المنافسين والخصوم في قضايا الدفاع عن الهوية الإسلامية، أو حتى الهوية الوطنية التونسية، بالتالي برزت وجهات نظر مختلفة حول مستويات وطبيعة التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي[1]:

1- **التحدي الديمقراطي:** جوهر هذا التحدي مدى القدرة على خلق المناخ السياسي المناسب في نشر قيم الديمقراطية، ونبذ الميول السياسية المعادية لديمقراطية، من خلال رفض الخطاب السياسي المزدوج "للفائزين في الانتخابات "، والعمل على مراقبة السلوك السياسي للمواطن، رغبة في خلق مقاومة سياسية نشطة تمنع عودة الديكتاتورية المرفوضة شعبيا.

2- **التحدي الإصلاحي:** انطلاقا من إقرار إصلاحات تمس النظام السياسي والاقتصادي التونسي.

3- **التحدي البديل:** يتمثل في تقديم بديل واقعي وحقيقي لنظام السياسي والاقتصادي، في فلسفته ومؤسساته، لمنع مجموعة أو حزب من الهيمنة السياسية، وإحياء نظام الحزب الواحد المعادي لديمقراطية، أي مدى قدرة تفعيل دور المؤسسات في كافة قطاعات إدارة شؤون الدولة.

4- **التحدي الجذري:** انطلاقا من العمل على إشاعة القيم الديمقراطية، حيث هذا المبدأ يمكن للتيار الإسلام السياسي (حركة النهضة) أن يصبح ديمقراطيا ويحترم حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه بالنسبة للمواطن التونسي تبرز ضرورة توفر النزاهة والصدق الأخلاقي، والمهارات التنظيمية والثقافة السياسية.

ذلك قصد ترسيخ مفاهيم التقدم والتطوير، في تنوير قضايا الثقافة الديمقراطية وقيم التعليم، والمشاركة الجماهيرية وتمكين المرأة حقوقها، والتخلص من سياسات التخلف والإقصاء والفردية الأنانية والظلم[2]. وهو ما يكرس في المقابل تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي نحو مرحلة ترسيخ وتعزيز الديمقراطية وعمل المؤسسات.

---

[1] Mansour Sayah , **Le printemps tunisien et le devenir du mouvement contestataire , Synergies Monde arabe** , n° 8 , 2011, p 124.

[2] كاظم الموسوي، المرجع السابق الذكر، ص 117.

خلاصة واستنتاجات:

لقد عرفت مرحلة الانتقال الديمقراطي التي مرت بها مصر وتونس بعد 2011، عديد التحديات الداخلية والخارجية، والتي لها الأثر الكبير في الممارسة السياسية لكل من جماعة الإخوان المسلمين، وحركة النهضة، على اعتبار أنها تسلمت إدارة وشؤون الحكم وفق انتخابات- كثيرون اعتبروها- ديمقراطية.

هناك من التحديات الموضوعية التي ارتبطت بالظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، التي يعرفها المجتمع والدولة عامة، وتحديات ذاتية ارتبطت بالفكر والخطاب السياسي الذي تبديه هذه الحركات من مواقف وممارسات سياسية باسم قيم ومبادئ الديمقراطية، فاستجلاء صريح وواضح لمواقفها من الديمقراطية في قبولها أو رفضها، يجعلنا نحكم على سلوكها السياسي بين داعم ومعطل للعمية السياسية عامة، ومرحلة الانتقال الديمقراطي خاصة.

من منطلق وجهة النظر البحثية، يمكن القول أن هناك جوانب من التشابه والاختلاف حول طبيعة التحديات وواقع مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس ومصر بعد 2011.

أولا- العناصر المشتركة :

1- كل من حركة النهضة في تونس وجماعة الإخوان المسلمين في مصر يقبل بالديمقراطية كنظام حكم.
2- كل منهما يعمل على تطويع قواعد الديمقراطية الغربية وفق الأحكام والقواعد الإسلامية.
3- تقاطع أسباب ودوافع الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.
4- إن الخريطة السياسية للقوى والفواعل السياسية والاجتماعية - (الطبقة الوسطى، الشباب، منظمات المجتمع المدني) - التي دعت ونظمت الاحتجاجات هي نفسها في تونس ومصر.
5- تشترك الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، في أدوات ووسائل الاحتجاج والتظاهر (الانتحار حرقا، المظاهرات اليومية، الاعتصامات، الإضرابات...)، وتوظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في التعبئة الشعبية (الفايسبوك، التويتر، التواصل الإعلامي مع القنوات الفضائية الإعلامية...).

6- تشترك الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، أنها عفوية، وفجائية، وسلمية ودون قيادة إيديولوجية أو سياسية.

7- تشترك حركات الإسلام السياسي في تونس ومصر أنها تمتلك هيكل تنظيمي راسخ اجتماعيا وثقافيا، أهلها لتشكيل قاعدة سياسية وحاضنة شعبية مكنتها من الوصول إلى الحكم.

8- تواجه حركات الإسلام السياسي في تونس ومصر عديد التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية، والإقليمية والدولية.

ثانيا- مستويات الاختلاف :

1- آمنت حركة النهضة التونسية ومؤسسها راشد الغنوشي بالديمقراطية قولا وفعلا، وذلك منذ لحظة تأسيسها في بيانها التأسيسي عام 1981، بيمنا اتسم موقف جماعة الإخوان المسلمين بالارتباك والتحفظ والتكتيك في قبول الجانب الإجرائي فقط لديمقراطية، وذلك ما أثر على ممارساتها السياسية ونظرتها للآخر الذي يخالفها عقائديا وإيديولوجيا.

2- الاختلاف في مسارات عملية الانتقال الديمقراطي، فقد عملت وقبلت حركة النهضة في تقديم تنازلات تأطر العملية بقيادة مدنية، والتوافق على ركائز البناء الديمقراطي (الدستور، الانتخابات، الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، العدالة الانتقالية...)، بينما حدث في مصر تحالف غير معلن بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس العسكري الذي تولى السلطة بعد استقالة مبارك، لكن هذا التحالف ما لبث أن تفكك في عهد الرئيس محمد مرسي، بسبب الصراع حول السلطة والصلاحيات بين القوى السياسية (الليبراليين، اليسار المتشدد، العلمانيين، المثقفين، وبعض منظمات المجتمع المدني ورجال الإعلام والأعمال..).

3- الاختلاف في طبيعة التحديات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر، فالتحدي والتهديد الداخلي(الفقر، البطالة، الإرهاب، التضخم) في تونس يتعاظم أكثر من التهديد الخارجي، بحكم محدودية تأثير الدور الخارجي على عملية الانتقال، بينما في مصر إلى جانب تعاظم التحديات والتهديدات الداخلية، يزاد دور العامل الخارجي في التدخل في عملية الانتقال الجارية، لتحريف مسارها بما يخدم مصالحه ويحقق أهدافه، ويعطل تأسيس نموذج حكم عربي ديمقراطي، (إقليما: السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكيان الصهيوني، دوليا: الولايات المتحدة الأميركية...).

الفصل الرابع: أثر العامل الداخلي والخارجي في عملية الانتقال الديمقراطي.

تمهيد:

لقد أفضت حالة عدم اليقين السياسي وعدم الاستقرار الاجتماعي إلى تهديد مكتسبات الديمقراطية التي أنتجتها الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر، فكان أن برز تيار معادي لديمقراطية ومضاد لمسار بناء دولة القانون والمؤسسات، وإن اختلفت أدوات ووسائل هذا التيار في تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي، فإنها تشترك في العمل على تحريف مسار الانتقال بما يخدم مصالح وأهداف القوى المعادية لديمقراطية.

فيتم التركيز على دراسة و كشف العلاقة الارتباطية بين دور العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تعزيز أو تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي في البلدين.

يمكن القول أن الفصل الرابع يدرس مختلف السياسات المتبعة من قبل جماعة الإخوان المسلمين وحركة النهضة، في تجاوز تحديات الداخل وضغوط الخارج ، في فرض مسار محدد لعملية الانتقال الديمقراطي. ندرس ذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: وقف المسار الديمقراطي في مصر.

المبحث الثاني: عملية التوافق السياسي في تونس.

المبحث الثالث: الدور الإقليمي والدولي في عملية الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول: وقف المسار الديمقراطي في مصر.

سيتم التركيز على دراسة أهم العوامل الموضوعية المرتبطة بالممارسة والثقافة السياسية في مصر، والعوامل الذاتية المتعلقة بالسياسات التي تبنتها جماعة الإخوان المسلمين من خلال الرئيس المنتخب محمد مرسي في التعامل مع متطلبات مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته مصر عام 2011.

كان لوصول محمد مرسي إلى الحكم رد فعل محلي داخلي، بحيث لم يرق لكثير من القطاعات المجتمعية السياسات المتبعة من قبل حكومة هشام قنديل، إذ تصاعدت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في أوساط المجتمع المصري[1]، وبشكل عام فقد ساهمت بعض العوامل والخصوصيات الموضوعية للبلاد المصرية، وبعض العوامل الذاتية الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين، في تعطيل وعرقلة مرحلة الانتقال الديمقراطي، ومن ثم العودة للنظام السياسي المغلق التسلطي.

أ)- العوامل الموضوعية، وتتمثل في الممارسات ومواقف القوى السياسية من حكم الإسلام السياسي:

1- أزمة كتابة الدستور: أسست جماعة الإخوان المسلمين حزب سياسي تابع لها، هو حزب الحرية والعدالة ، والذي حقق فوز انتخابي بنسبة 47% من أصوات الناخبين، وانتخب أحد قيادات الحزب رئيسا لمجلس الشعب المصري، قبل أن يتم حله من المحكمة الدستورية نتيجة خطأ في إجراءات العملية الانتخابية، كما تحصل الحزب على نسبة 58% من الأصوات في انتخابات مجلس الشورى المصري، وأصبح رئيس هذا المجلس من حزب الإخوان[2]، بالتالي سيطرت حركات الإسلام السياسي (الإخوان) إضافة إلى حزب النور السلفي، على أغلبية المقاعد في الجمعية التأسيسية لكتابة دستور جديد لمصر، وهو ما جعل هذه الحركات في موقع المهيمن على مشهد الحكم في البلاد، وذلك في ظل غياب حكومة ائتلافية، وتصاعد الصراع السياسي بين هذه الحركات وقوى الأحزاب العلمانية[3].

---

[1] سامح فوزي، "الجماعة المعزولة"، **مجلَّة العرب الدُّولية**، العدد1586،(أغسطس-آب 2013)، ص28.

[2] كمال السعيد حبيب،" تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية"، **ملحق السياسة الدولية**، العدد 188، 2012، ص 13.

[3] أنور الجمعاوي، " الثورات العربية الوعد والإنجاز والآلات "، **مجلة الديمقراطية**، العدد 5، 2013، ص 106.

دار الصراع حول مسألة هوية الدولة، ومرجعيتها وعلاقاتها المؤسسية، وكذلك عن هوية المجتمع وعلاقة أفراده بالدولة، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والأقباط[1]، كما تم توجيه انتقاد حول سيطرة حركات الإسلام السياسي على عضوية الجمعية التأسيسية المكلفة بكتابة دستور جديد، بالإضافة إلى الاعتراض على بعض المواد الواردة في الدستور، حيث اعتبرته المعارضة دستور غير توافقي، لأنه – حسبها– يعبر عن رؤية تيار واحد، وقد ذهبت إلى حد تسميته " دستور تقسيم مصر" [2]، فكان أساس الصراعات هو صراع مرجعيات وهويات، ووجود صعوبة في إيجاد حلول وسط وتوافق بينها[3].

في ذات السياق فقد رأت عدة منظمات حقوقية أن الدستور الجديد، الذي انفردت بصياغته حركات الإسلام السياسي، قد أتى مؤسسا للاستبداد الديني والسياسي في آن واحد، وممهدا الطريق لدولة دينية، وكذلك استبعدت من نصوص الدستور أية إشارات للمساواة بين الرجل والمرأة، كما أفرغت ضمانات الحقوق والحريات العامة من مضمونها عبر المادة (85)، التي ربطت ممارسة الحقوق والحريات بشرط عدم التعارض مع المواد الدستورية، وثيقة الصلة بهوية الدولة الدينية، وحماية القيم الأخلاقية والآداب، والنظام العام والمقومات الثقافية والحضارية[4].

2- الإعلان الدستوري:

عمل محمد مرسي سعيا منه على إنهاء الدور السياسي للمجلس العسكري، بعد تسلمه الحكم، على إصدار إعلانا دستوريا[5]. فقد حاول مرسي ممارسة سلطاته بناء على ما كان يعتقد، وجماعة الإخوان أن الأغلبية الانتخابية تخوله ممارسة سلطات وصلاحيات واسعة.

---

[1] أحمد عبد ربه، المرجع السابق الذكر، ص 112.

[2] (_ ، _) " أبرز نقاط الخلاف في الدستور المصري المطروح للاستفتاء"، 2012/12/14، شوهد 2018/12/28: https://www.alhurra.com/egypt

[3] مي مجيب، المرجع السابق الذكر، ص 116.

[4] (_ , _) , **One year into Mohamed Morsi's term Manifold abuses and the systematic undermining of the rule of law**, 26/07/2013, accessed on 28/12/2018 : https://cihrs.org/one-year-into-morsis-presidencymanifold-abuses-and-systematic-undermining-of-the-rule-of-law/?lang=en

[5] جمال جبريل، "الدستور الصناعة والمضمون"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 2، 2013، ص ص 34- 35.

بموجب هذا الإعلان منح مرسي لنفسه صلاحيات مطلقة في تحصين قراراته من الرقابة القضائية[1]، بالتالي حاول مرسي في تمكين مؤسسة الرئاسة عبر سلسلة من الإجراءات الإدارية، التي تؤمن سيطرته على مؤسسات الدولة بالكامل، فأصدر الإعلان الدستوري المكمل يوم 22 نوفمبر 2012، والذي رأت فيه المعارضة أن مرسي يعمل على تحصين قراراته السيادية والإدارية من خلال هذا الإعلان، الأمر الذي أثار احتجاج شعبي، حشدت له أغلب تيارات المعارضة في مظاهرات في عديد المدن المصرية، وطالبت بإلغاء الإعلان الدستوري، واتهمت مرسي بالدكتاتورية[2].

3- الصراع مع المؤسسة القضائية: برز صراع الإخوان مع مؤسسة القضاء من خلال مستوياته المختلفة، حسب الترتيب التالي: أولا، إجراء تعديلات على هيئة المحكمة الدستورية العليا، بقرار رئاسي، وثانيا، الترتيب للمعركة النهائية بمحاولة تمرير قانون جديد للسلطة القضائية يسمح لهم بتفريغها من خصومهم، وإحلال عناصر إخوانية، أو موالية للإخوان في مؤسسة القضاء بكافة مستوياتها[3].

4- الصراع مع المؤسسة العسكرية: عملت المؤسسة العسكرية من خلال المجلس العسكري على احتكار السلطة لتحديد الترتيبات الانتقالية، وتسلسلها، وجدولها الزمني، فقد رفض أن يحذو نظير الجيش التونسي، الذي ترك مهام تخطيط العملية الانتقالية وإدارتها بعد استقالة الرئيس زين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011، على مسؤولية" الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" ، المؤلفة كلها من المدنيين، و تبين أن إدارة المجلس العسكري للعملية الانتقالية في مصر تتسم بالفوضى، إذ شوش المجلس على العملية الدستورية وأخر التشريعات التي تحتاج إليها البلاد[4].

---

[1] محمود حسين، "لهذه الأسباب ثار المصريون على مرسي"،28يونيو2015،شوهد 2018/12/25: https://www.youm7.com/story

[2] همام سرحان ، الإعلان الدستوري يضع مصر على صفيح ساخن، 26 نوفمبر 2012، شوهد 2018/12/25: https://www.swissinfo.ch/ara

[3] عصام ألخوري، **الموقف السياسي الراهن في مصر بين تسلط الإخوان المسلمين وتهافت المعارضة المدنية، يحدث في مصر**، (المغرب: مؤسسة دراسات وأبحاث مؤمنون بلا حدود، 2013)، ص 26.

[4] يزيد صايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، (لبنان: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012)، ص ص 9 – 10.

أعطت المؤسسة العسكرية الأفضلية لمصالحها، وقيام تحالف بين قوى عدة داخل النظام وخارجه لعزل الرئيس محمد مرسي، وعلى الرغم من أن عملية الانتقال السلمية من حكم مبارك نسبيا، فإن النقاشات والحوارات التي تلت المسار الاحتجاجي، بين صانعيه، والعلمانيين، والمؤسسة العسكرية، والقوى السياسية، لم تتوافق على التقييد بقواعد معينة للعملية السياسية، وسمح غياب حركة مناصرة لديمقراطية منظمة وقوية ونقابات عمالية مستقلة، والانقسام السياسي، باستعادة ملامح النظام المغلق التسلطي[1].

5- دور الدولة العميقة: تغلغل الفساد داخل المنظومة الأمنية والعسكرية، إذ كان الفساد شائعا جدا في مصر مبارك، وكثير من القادة والضباط كانوا فاسدين، وأي خطوة نحو الإصلاح والمحاسبة ستكون تهديد حقيقي لمصالحهم، ومن ثم فقد بذلوا قصارى جهدهم لإلغاء عملية الانتقال الديمقراطي في مصر[2]، ومن الأدوات السياسية التي وظفوها لتحقيق هدفهم، ما يلي[3]:

أ)- جبهة الإنقاذ الوطني: عرفت مرحلة حكم محمد مرسي تنامي للأحزاب المعارضة، التي شكلت ما يسمى جبهة الإنقاذ الوطني، وهي عبارة عن تكتل سياسي ضم حوالي 35 حزبا وحركة وأعلن عن ظهوره يوم 18 نوفمبر 2012 وتشكل رسميا يوم 24 نوفمبر من نفس العام، حدد لنفسه في البداية هدفين هما مراجعة مشروع الدستور وإلغاء الإعلان الدستوري، لتتصاعد مطالبه فيما بعد ، إلى حد دعوة مرسي إلى الاستقالة وتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة.

ب)- حركة تمرد: تتسم أنها شعبوية وغير رسمية، تقودها قيادات مدجنة، وظهرت هذه الحركة في ميدان التحرير بالقاهرة في شهر أفريل 2013، وفي شهر ماي ومن خلال نص بيان تدشين الحملة الهادفة لجمع التوقيعات لسحب الثقة من الرئيس المنتخب محمد مرسي، وأعلنت الحركة نجاح حملة تمرد منذ أسبوعها الأول بجمع 200 ألف توقيع، لتزعم قبيل 30 جوان 2013 أنها تجاوزت حاجز 13 مليون توقيع – وهو تقريبا عدد المصوتين لمرسي – في سعي واضح إلى تعبئة شعبية واسعة لإنجاح المسار الاحتجاجي في الذكرى الأولى لتولي محمد مرسي الحكم.

---

[1] صالح شمس الدين إسماعيل، **أسباب سقوط حكم الإخوان**، (مصر: شمس للنشر والإعلام، 2014)، ص 219.

[2] Ahmed A. M. Atawnaa, Mohammad Redzuan Othman , **Obstacle Faced the Democratic Transition in Egypt in MuhammadMursi Era**,Malaysia :University of Malaya, Kuala Lumpur 50603, 2015, P 543.

[3] صابر النفزاوي، **السقوط الحر للثورة المصرية**، (د ب ن: د د ن، د س ن)، ص ص 20 – 22.

لقد عملت الدولة العميقة من خلال تشكيل مجموعة من التحالفات مع رجال المال والأعمال والإعلام ورموز النظام السابق وأجهزة الأمن والمخابرات، على تدبير انقلاب عسكري قاده وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي وباركته الكنيسة والأزهر ومختلف القوى السياسية والشعبية، فكان يوم 30 جوان 2013 يوم حاسم ومفصلي أنهى حكم حركات الإسلام السياسي في مصر، وتعطيل المسار الديمقراطي الذي أنتجته الاحتجاجات الشعبية عام 2011[1].

6- الانقلاب العسكري: في أعقاب المظاهرات المناهضة للإخوان التي كانت تدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة، تسبب انقلاب الجيش على حكم مرسي في جويلية 2013 في حدوث موجة من الفعل ورادات الفعل، حيث قاومت جماعة الإخوان وحلفائها الإسلاميون الآخرون الانقلاب عن طريق المظاهرات الكبيرة والمستمرة، لكن السلطات الانقلابية قمعت تلك المظاهرات بوحشية كبيرة (بما في ذلك القتل الجماعي لأكثر 1150 من المتظاهرين المؤيدين للإخوان والرئيس مرسي في ميداني رابعة العدوية والنهضة في أوت 2013)، ويقال أنه اعتبارا من أواخر عام 2014 كان ما يقدر 42 ألف شخص قيد الاعتقال، بما فيهم القيادات العليا لجماعة الإخوان، فضلا عن الآلاف المؤيدين للجماعة الذين تم اعتقال الكثير منهم خلال المظاهرات، وقد وثقت الجماعات الحقوقية المصرية والدولية المئات من حالات التعذيب والوفيات في الحجز بسبب سوء المعاملة أو الافتقار إلى الرعاية الطبية والاعتداء الجنسي كأداة لتخويف، وحالات الاختفاء القسري بين المنتمين إلى جماعة الإخوان[2].

لقد تعرضت المظاهرات المؤيدة لرئيس المعزول محمد مرسي للقمع، واعتقال أنصار جماعة الإخوان المسلمين وقاداتها لحملة قمع واعتقال، وفي تاريخ 25 ديسمبر 2013، تم العمل على إخضاع جميع شبكاتها الاجتماعية، من العيادات، والمدارس، والجمعيات الخيرية لسيطرة الدولة، كما تزايدت المحاكمات حيث صدر حوالي 1400 حكم بالإعدام عام 2014 – العديد منها غيابيا –[3].

---

[1] إيمان أحمد رجب وخالد حنفي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص8.

[2] ميشل دن، ناثان براون، **جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول،** (لبنان: مركز كانيغي لشرق الأوسط، 2015) ، ص ص 3 – 4.

[3] Denis Bauchard , **Les défis de l'Égypte du président Sissi** , Crisis Group Middle East and North Africa Briefing N°37, 5 juin 2014 , P 8.

كما تم استخدام عدة تدابير أمنية، حيث تم إصدار قانون " منع التظاهر "، يحظر المزيد من التجمعات لعشرة أشخاص دون إذن مسبق من الشرطة، ويمنح لشرطة صلاحيات واسعة في منع هذه التجمعات التي تعتبر تهديدا لنظام العام، وفرضت قيود على حرية الصحافة التي تراجعت منذ عام 2013، مع وضع قيود على تصوير وتغطية محاكمة قيادات جماعة الإخوان المسلمين ومحمد مرسي، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من الاحتقان والاستقطاب الشديد والعنف السياسي بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين[1].

استعانت سلطات الانقلاب العسكري بالقضاء، من خلال وضع الأساس القانوني لنظام التحرك ضد شبكات الخدمات الاجتماعية لجماعة الإخوان المسلمين بإصدار الحكم رقم 2315 في سبتمبر عام 2013، إذ قضت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة بأن جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، ومصادرة جميع أصولها المادية والمالية...، بالتالي فإن حملة النظام بأكملها ضد الإخوان متداخلة في إطار جهد أكبر لإعادة تشكيل المجتمع المدني، ومنع ظهور مراكز نشطة مستقلة، على سبيل المثال في شهر جويلية عام 2014، طرح النظام خططا لإجبار جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في مصر على إعادة التسجيل في وزارة التضامن الاجتماعي خلال 45 يوما، وذلك بهدف على الحفاظ على مستوى أساسي من التوفير الاجتماعي وإحباط قيام معارضة محتملة تحفز نشاط الجماعة من جديد[2].

ب)- عوامل ذاتية، وتتمثل في الفكر والخطاب والممارسة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين.

1- أزمة الخطاب السياسي: من أهم الأخطاء التي ارتكبتها حكومة مرسي طبيعة الخطاب السياسي، والذي سوقت به الجماعة لنفسها للوصول إلى الحكم، إذ لم تستطع حسب عديد آراء الدراسين تجاوز وإزالة النظرة الموروثة تجاه الإخوان المسلمين خاصة، وحركات الإسلام السياسي عامة، والتي خلفتها الأنظمة الديكتاتورية (التطرف، العنف)[3].

---

1 (_ , _), **L'Egypte un an après la destitution de Morsi** , Politique de sécurité: **analyses de CSS** , No 158, Juillet 2014,p 3.

2 Steven Brooke , **The Muslim Brothood's social outreach after the Egyptian coup** , University of Texas at A , 2015 , p p 1- 2.

3 Ma ha Azam,**Egypt's Demcratic Experiment :challemges to a positive tar jestory**,Insigert turkey, 2013, p 15.

لقد كان لدى جماعة الإخوان المسلمين قناعة قوية بأن حركتهم هي الجديرة بقيادة الأمة نحو الإصلاح والتغيير المنشود وأن غيرهم من الجماعات والأحزاب مجرد عقبات في الطريق لأنهم– حسب الإخوان – لا يملكون أي خطط أو مشروعات واضحة لتغيير ولذلك يجب إزاحتهم أو احتوائهم ، ومبعث هذه القناعة ثلاثة أمور[1]:

– أولها، الكيان الواحد القوي:

ينظر الإخوان لأنفسهم بوصفهم الجماعة الوحيدة التي استطاعت أن تحافظ على تماسكها وقوتها منذ نشأتها الأولى قبل ثمانين عاما، كما أنها الجماعة الوحيدة التي تنتشر في كافة الدول العربية، مع تبنيها لمنهج واحد فضلا عن تمتعها بالكثافة العددية والإمكانات المادية.

– ثانيا، الكيان الوعائي الجامع:

تأسس الإخوان بوصفهم حركة جامعة لأشتات العاملين للإسلام، ووفق هذا المفهوم جاء منهج الجماعة مرنا بما يكفي لجمع هذا الشتات تحت راية واحدة، ومع تغيير أوضاع العالم الإسلامي وظهور تيارات بخلاف الإخوان، ظلت الجماعة محتفظة بنفس المنهج ونفس التصور للعمل الإسلامي (الإخوان يساوي الجماعة الأم)، ولذلك افتقد أتباع الإخوان القدرة على تكوين أطر فعالة لتواصل مع الجماعات الأخرى، وغلب على أطروحات الجماعة في هذا الصدد ترسيخ أسبقية الحركة وإمامتها على الآخرين، وهو ما نتج عنه إشكالات معقدة في واقع العمل الإسلامي، تزايدت مع عجز منظري الإخوان وكوادرهم عن وضع آليات مؤثرة لتنسيق أو التقارب مع الجماعات المغايرة.

– ثالثا، المشروع التغييري المتكامل:

يمتلك الإخوان تأصيلا فكريا قويا ومتكاملا فيما يتعلق بالمشروع التغييري، وعلى المستوى التطبيقي فإنهم ومنذ سنوات طويلة يمتلكون مشروعا للعمل داخل مصر وفق رؤية متكاملة متعددة الأبعاد والمجالات والوسائل، وهو ما كشفت عنه قضية "سلسبيل" في مصر، والتي بينت وثائقها أن الإخوان لديهم مشروع أطلق عليه اسم "التمكين" يعيد تنظيم الجماعة إداريا، ويرتب هياكلها ومؤسساتها المختلفة بطريقة بالغة الدقة ويرسم لها خطوات محددة وممنهجة لسيطرة وتولي السلطة سلميا، وهو المشروع الذي اكتشفت وثائقه عام 1992 على ديسكات كمبيوتر في شركة سلسبيل التي يمتلكها خيرت الشاطر عضو مكتب الإرشاد.

---

[1] أحمد فهمي، المرجع السابق الذكر ، ص ص 135 – 137.

بالتالي كانت الثقة المفرطة للجماعة في قوتهم ونفوذهم، مقابل عجزهم عن فهم بيئة الدولة المصرية جعلهم يفتحون على أنفسهم جبهات معارك جديدة، دون أن يغلقوا جبهات الصراع التي كانت لا تزال مفتوحة مع رجال مبارك، والمستفيدين من حكمه، وقد أسهم اشتداد وطأة الأزمة السياسية وتفاقم حال الاستقطاب السياسي الحاد بين قوى الاحتجاج الشعبي، وانقسامها إلى شطرين، أحدهما إسلامي، والأخر علماني مدني، في تشجيع عناصر نظام مبارك على تكثيف جهودهم لتعزيز فرصهم في العودة إلى الحياة السياسية مجددا، مستفيدين من عدة معطيات، أهما[1]: تبرئة عديد من رموز نظام مبارك، منها قيادات الحزب الوطني المنحل، في معظم القضايا التي حوكموا فيها، وكذا ضباط ورجال الشرطة على جرائم قتل المتظاهرين، واستقطاب إيران لصالح الدول العربية، في مواجهة الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وفتح علاقات جديدة مع روسيا، والتحالف معها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحويل السياسة الخارجية الروسية التي كانت قائمة على أن سوريا هي البوابة الوحيدة لروسيا للوصول إلى الشرق، وتقوية علاقات مصر مع باقي دول الغرب، ومع دول القارة الآسياوية، واهتمام مصر بالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية، مثل: BRSS.

2- سوء الإدارة الاقتصادية:

حاول الإخوان المسلمين التسويق السياسي، لمجموعة من المبادئ الاقتصادية، التي تمثل حسبهم جوهر مشروع النهضة الذي نادى به المؤسسين، وذلك بالتطبيق العملي لهذا المشروع، الذي دعى وروج له محمد مرسي في دعايته الانتخابية، كمرشح للجماعة للانتخابات الرئاسة[2]، فكان عدم الوفاء بالوعود الانتخابية التي قدمها محمد مرسي خلال حملته، والمتعلقة بتحسين ظروف المرور، والقضاء على الفساد، وتنظيم العقارات، والوصول إلى السكن، وتنظيم الانتخابات المحلية، كان المصدر الأول لعدم الرضا خلال الأشهر الستة الأولى من ولايته، وعلى سبيل المثال كان إلغاء الانتخابات المحلية، بمثابة علامة أولى في التراجع الديمقراطي لجماعة الإخوان المسلمين[3].

---

[1] عصام ألخوري، المرجع السابق الذكر، ص 26.

[2] إيمان عاطف عبد الباقي، **مصر خلال 100 يوم الأولى للرئيس محمد مرسي**، (د ب ن: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية، 2013)، ص 68.

[3] Roman Stadnicki , **Les Frères Musulmans au pouvoir et la question urbaineen Égypte : un rendez-vous manqué?**,halshs.archives-ouvertes.fr, Submitted on 25 Sep 2015 , P 5.

إن الاستقطاب السياسي بين مرسي (جماعة الإخوان المسلمين) والمعارضة، ارتفعت مستوياته في شهر مارس 2013 عندما تسبب نقص وارتفاع أسعار الوقود، وتكرار حالات انقطاع التيار الكهربائي، وفي هذا السياق الاجتماعي والاقتصادي كانت مشكلة الوقود تعود جزئيا إلى عدم قدرة الحكومة على سداد ديونها لشركات النفط الأجنبية، نتيجة عدم توصل حكومة مرسي مع صندوق النقد الدولي لزيادة القروض لمصر، الأمر الذي صعب في إيجاد الحلول للأزمة الاقتصادية والتوترات الاجتماعية المتصاعدة[1].

يمكن إبراز بشكل خاص ثلاثة أخطاء أولية وقعت فيها جماعة الإخوان المسلمين، وهي[2]:

أ)- من الناحية السياسية: أساء الإخوان قراءة الموقف، فقد تحركت الجماعة نحو الهيمنة السياسية بسرعة كبيرة، باسم الشرعية الانتخابية والتفويض الشعبي، فأنتج ذلك سلسلة من الأخطاء التكتيكية، أدت إلى فشلها في استرضاء أو مواجهة قواعد السلطة المؤسسية القديمة، وكانت مترددة في تقديم التنازلات اللازمة لتجنب العزلة السياسية، من قبل النخب العلمانية.

من أوائل عام 2011 إلى منتصف عام 2013، فشل الإخوان المسلمين في مصر في قيادة انتقال ديمقراطي شامل، إذ لم تقدر الجماعة التنوع الكامل للمجتمع المصري، وفهم الحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة، ولم يقم قادة الإخوان بتنمية الموارد والشبكات الضرورية لتنفيذ سياسات الإصلاح الفعالة، هذه الإخفاقات كانت نتيجة لعلاقة معقدة مع الدولة العميقة، وسلسلة أخطاء تكتيكية من جانب قيادة الجماعة، ومن أجل أن يؤدي الاندماج السياسي لجماعة الإخوان إلى دمقرطة الجماعة وسلوكها السياسي، كان هناك شرطين ضروريين: أولا، مصر ما بعد مبارك يتطلب إجماع حول القواعد الجديدة للعملية السياسية، ثانيا، احتاج الإخوان إلى الخضوع لتحول الإيديولوجي والتنظيمي، بما في ذلك الاعتقاد بمبادئ الديمقراطية والتعددية والحريات الفردية والمواطنة والمساواة أمام القانون...، لكن لم يتحقق أي من هذه الشروط، ويلقى اللوم جزئيا على عدم وجود توافق في الآراء حول القواعد الجديدة للعملية السياسية.

---

[1] Witold Mucha, Ahmed Khalifa ,**Les forces armées en EgyptePacificateurs avec date d'expiration ? ,** ASPJ Afrique & Francophonie - 1er trimestre 2014 , p80.

[2] Ashraf El-Sherif , **THE EGYPTIAN MUSLIM BROTHERHOOD'S FAILURES Part 1 of a series on political Islam in Egypt ,** Carnegie Endowment for International Peace , 2014 , p p 2 – 4.

ب- من الناحية الإيديولوجية: عملت الجماعة على تقديم خطاب سياسي مضمونه التخلي مؤقتا عن عناصرها الإيديولوجية، قصد تحقيق انتصار انتخابي يمكنها من الحكم، لكن في المقابل برزت ممارساتها السياسية والتي تتناقض مع قيم الديمقراطية، وذلك برغبتها في فرض الهيمنة السياسية باسم الأغلبية الانتخابية التي تحوزها، وهو عكس ما تقتضيه المرحلة الانتقالية من ضرورة تقديم تنازلات وتحقيق الإجماع السياسي لبناء الديمقراطية المنشودة.

ت- من الناحية التنظيمية: لم يستطع الإخوان التكييف، والاستجابة بنجاح لتغييرات السريعة في المجتمع، ومنع الهيكل الهرمي الجامد محاولات الإخوان لتعزيز الوحدة التنظيمية، وقد أدى ذلك إلى نزوح المواهب، وكتم الأفكار الجديدة، والانطواء التنظيمي، بالتالي افتقار الجماعة إلى أيديولوجية مستدامة ومشروع سياسي قبل صعودها إلى السلطة، وقد اعتقد الكثيرون أن إدراج الجماعة في حزب سياسي سيؤدي إلى التزامها المطلق بقواعد وقيم الديمقراطية، غير أن ذلك منافي للواقع، فالنتيجة هي الانهيار والفشل الأيديولوجي والتنظيمي للجماعة، كونها لم تستطع قراءة توازن القوى الحقيقي بعد مبارك.

لقد عرف المسار السياسي الذي بنته جماعة الإخوان المسلمين قبل عام 2011، عديد العقبات في مسايرة تحديات الانتقال الديمقراطي، إذ أثر هذا المسار في جعل الجماعة أكثر براغماتية ومرونة أمام الوضع السياسي الجديد الذي أنتجته احتجاجات 25 جانفي، إذ تأثر هذا المسار أولا، بالظروف غير الطبيعية للظلم والتعذيب والإقصاء والنفي القسري تحت الأنظمة الاستبدادية، الأمر الذي أعاق الطريق لبناء منهجية سياسية مرنة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالتعليم الإيديولوجي الذي ركز على الدور الاستثنائي الذي يلعبه الإخوان المسلمين كحركة إسلامية في إعادة بناء المجتمع المصري، فكان المنهج السياسي للإخوان منغلق على كوادر الحزب وقيادته، ولا يثقون بالآخرين، فلم ينتبه الرئيس محمد مرسي وحزبه، الحرية والعدالة إلى التعقيدات التي واجهت مصر بعد استبداد طويل في الحكم، الأمر الذي يتطلب ائتلافا وطنيا واسعا من الأحزاب ، وخاصة أولئك الذين قدموا له الدعم في الانتخابات الرئاسية، لكن أخذوا المسؤولية فقط مع اثنان من الأحزاب الإسلامية من عشرات الأحزاب المصرية، وفي المقابل برز تحالف وطني معارض (جبهة الإنقاذ)، دعى إلى تدخل الجيش وإنهاء حكم محمد مرسي[1].

[1] Ahmed A. M. Atawnaa,op.cit , p 546.

بشكل عام يمكن القول أن مجموعة العوامل الموضوعية والذاتية، التي واجهت جماعة الإخوان المسلمين في تعاملها مع عملية الانتقال الديمقراطي، قد عبرت وكشفت عن الأخطاء التي ارتكبها محمد مرسي في إدارته لحكم مصر[1]:

1- عمدت جماعة الإخوان المسلمين إلى الهيمنة على اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، وفرضت رؤيتها على صياغة معظم مواده، ما أفرز في النهاية نصوصا مثيرة للجدل، لم يعمل الرئيس المعزول محمد مرسي على تعديلها، وسارع إلى عرض مشروع الدستور على الاستفتاء.

2- فيما يسمى باتفاق " فيرمونت " وعد محمد مرسي بتعيين امرأة وقطبي وأحد شباب الاحتجاجات 25 جانفي، ضمن فريق مستشاريه وهو ما لم يحدث، حيث أخلف الرئيس بوعده.

3- رفض محمد مرسي حلا سياسيا اقترحه الاتحاد الأوروبي في شهر أفريل 2013 يقضي بإقالة رئيس الحكومة هشام قنديل وخمسة وزراء كبار مع إعادة النائب العام، مقابل اعتراف (06) أحزاب علمانية به رئيسا وقبولها المشاركة في الانتخابات البرلمانية بعد ما عبرت في وقت سابق عن اعتزامها المقاطعة.

4- رفض مرسي فيما بعد مطلب إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ربما كان سيسقط في الاختيار الانتخابي الاستثنائي، لكنه كان سينقذ جماعة الإخوان المسلمين من السقوط الحر.

5- كما أن هناك أيضا (03) أخطاء استراتيجية ارتكبها محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين، أسهمت فيما بعد في نهاية حكم حركات الإسلام السياسي في مصر:

- أولا: التقليل من شأن حركة تمرد.

- ثانيا: المبالغة في التعويل على دعم الولايات المتحدة الأميركية.

- ثالثا، الاطمئنان لفكرة أن الزخم الثوري الاحتجاجي، انتهى والمصريون لن ينتفضوا من جديد.

تجدر الإشارة أن سيتم دراسة أثر العامل أو العوامل الخارجية (إقليميا ودوليا) في عملية الانتقال الديمقراطي التي عرفتها مصر بعد 2011، في المبحث الثالث من هذا الفصل.

---

[1] صابر النفزاوي، المرجع السابق الذكر، ص 75.

المبحث الثاني: عملية التوافق السياسي في تونس.

نحاول دراسة أهم العوامل الداخلية من خلال مبادرة التوافق السياسي للمجتمع المدني، مع التركيز على العوامل الموضوعية المرتبطة بطبيعة الدولة والمجتمع في تونس، والعوامل الذاتية المرتبطة بحركة النهضة، على اعتبار أنها قادت ائتلاف حكومي بعد الفوز الانتخابي بغالبية أصوات الناخبين، إذ اجتمعت هذه العوامل على تمكين حركة النهضة من تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي، نحو تأسيس حقيقي لدولة المؤسسات وترسيخ أسس الديمقراطية.

بداية نعرف التوافق السياسي، على أنه ركيزة أساسية في متطلبات التعامل مع مرحلة الانتقال الديمقراطي، ويقوم أساسا على الاعتراف بالتعددية وتوطين الثقافة السياسية، وإقرار الحريات وتقييد السلطة، ويأخذ هذا التوافق عقد اجتماعي يلزم أطرافه للقواعد الموضوعية والمقررة من قبل الحكومة، وذلك لا يعني أن هذا التوافق مفهوما مطلقا، على اعتبار ارتباطه بمعطيات اقتصادية، واجتماعية، ونفسية، تجعل أصحابه متأثرين بضغوطها وإكراهاتها، وتكمن أهمية هذا التوافق في اقترانه بالإرادة والحوار المؤسس على الاعتراف المتبادل[1].

يمكن تقديم مجموعة من الأساسيات، التي إن حصل تأييد جامع بشأنها، وتحويلها بالحوار إلى اتفاق، قد يأسس لميثاق سياسي يمكن من خلاله العمل على تجاوز كافة تحديات المرحلة الانتقالية، نحو مرحلة دعم وترسيخ الديمقراطية، وهذه الأساسيات هي[2]:

1- جدل تحديد العلاقة بين السياسي والدعوي، في العمل السياسي لحركات الإسلام السياسي، خاصة خلال المرحلة الانتقالية، لذاك وبغض النظر عن المخاوف القديمة التي ما انفكت تعبر عنها مجمل الأحزاب والتيارات السياسية بخصوص " أسلمة " المجتمع والسياسة، فإن ثمة ضرورة قصوى لأن بتم توضيح مجال السياسة، تفكيرا وقواعدا وآليات عمل، ومجال الدين.

---

[1] امحمد مالكي، **الإسلاميون وإدارة التعددية والتوافق السياسي**، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2012)، ص 10.

[2] المرجع نفسه.

2- مشكلة المرجعية في النظر إلى مسألة حقوق الإنسان والحريات العامة، وعالمية حقوق الإنسان، إذ نلاحظ إجماع بين هذه الحركات على رفض هذه الحقوق والحريات، وذلك – بحسبها- أنها تتنافى وقواعد الدين والعقيدة، ولذلك على الرغم من المراجعات الفكرية لهذه الحركات إلا أن الربط بين السياسة والدين، يظل الجانب الغالب في رؤاها الفكرية ومواقفها السياسية حيال ما يسميه العلمانيون " المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ".

3- يرتبط الأساس الثالث بالعلاقة بين الأغلبية والأقلية، والحقيقة هنا لا يتعلق فقط بالتقسيم الكلاسيكي بين الأقلية الحاكمة، والمعارضة، ولكن بالأقلية التي قد تكون ضمن الائتلاف الحاكم، كما هو حاصل في تونس بعد 2011، فمن المخاوف الواجب تبديدها لتعزيز التعددية وإدارة التوافق، استبعاد حركات الإسلام السياسي فكرة أنهم الأغلبية، تستمد قوتها من الشرعية الانتخابية، وأن ما عداها من الأحزاب والتنظيمات لا تعدو أن تكون أقليات تابعة لها، أن منطقا من هذا النوع يعيق التعددية، ويعقد فرص التوافق السياسي وإدارته، ويفشل آليا، فرص الانتقال الديمقراطي، إن المعنى المطلوب تكريسه لمفهوم الأغلبية والأقلية في المرحلة الانتقالية تحديدا، يتوجب أن يكون مرنا، منفتحا، ومتطورا لسبب طبيعي هو أن اقتسام أعباء البناء، يستلزم استثمار وقدرات الجميع بغض النظر عن موقع كل طرف في مراتب النتائج الانتخابية.

4- يتعلق الأساس الرابع في طبيعة العلاقة بين القوى وحركات الإسلام السياسي المشتغلة في إطار الشرعية ونظيراتها من التنظيمات التي لم تنل حظها من القانونية والشرعية بعد، وفي مقدمتها التيار السلفي بكل أنواعه، فيما لا شك فيه أن نجاح هذه الحركات في توضيح علاقاتها مع هؤلاء، لا سيما، من زاوية الاعتراف بالعمل السياسي السلمي، ونبذ العنف والعسكرة واللجوء إلى السلاح، والاقتناع بالقواعد الديمقراطية في العمل السياسي، سيعزز التعددية والتوافق السياسي اللازمين لإنجاح المرحلة الانتقالية، وتاليا توطيد الانتقال الديمقراطي.

نستنتج أن هذه الأساسيات الأربعة لتحقيق التوافق السياسي قد تجسدت فعليا في التجربة التونسية للانتقال الديمقراطي، وذلك ما يؤكده البحث التاريخي والسياسي لفكرة التوافق في تونس، التي لم تكن وليدة اللحظة الراهنة التي عرفتها تونس بعد 2011، إذا كانت نتيجة تراكمات من الفعل النضالي والسياسي السلمي بين جميع القوى السياسية، والاجتماعية، والعمالية، وكان من هذه الحركات حركة النهضة.

يمكن إرجاع فكرة التوافق إلى حراك عملي وفكري عرفته تونس قبيل الاحتجاجات الشعبية يوم 17 ديسمبر 2010، هذا الحراك المعروف بحركة 18 أكتوبر انخرطت فيه قطاعات من نخب المعارضة التونسية من مختلف المرجعيات الأيديولوجية المعروفة (الإسلامية، والقومية، والماركسية، والليبرالية)، ويمكن أن نفهم سر هذا التوافق على الديمقراطية باعتبارها تكريسا لثورة على دولة الاستقلال والقطع الكلي معها[1].

قام الاستبداد السياسي في تونس على "النموذج المركزي للدولة الحديثة"، مقلدا ومستنسخا التجربة الفرنسية في الحكم، والتجارب الفاشية والشيوعية...، عمل هذا الاستبداد بكل أشكاله وحاول من خلال نموذجه المركزي للحكم، تفكيك الأطر التقليدية للمجتمع (الأسرة، الهوية، المرأة، التعليم)، وإرساء بديل خليط من الثقافة الليبرالية، الثقافية، والاشتراكية الاجتماعية، والفاشية السياسية، وتراث دولة البايات المطلقة، وكان من الطبيعي أن يفضي هذا الخليط الغريب عن ثقافة المجتمع...إلى ديكتاتورية سياسية تتمحور حول عبادة الزعيم وهيبة الدولة والحزب الواحد، على هذا الأساس، فإن الصراع بين الديكتاتورية أو الاستبداد السياسي من جهة والديمقراطية ، من جهة ثانية، من منظور هذا الفكر الإيديولوجي التونسي، لا يعدو أن يكون واجهة لصراع مجتمعي بين أقلية تمثلها دولة الاستقلال وأغلبية الشعب، بالتالي فإن البديل الديمقراطي يصبح، بهذه الكيفية جزءا من صيرورة نفي دولة الاستقلال والقوى المجتمعية التي تمثلها، وهي قوى مستبدة بطبيعتها عند اليسار الراديكالي، وبطبيعتها الثقافية عند الإسلام السياسي[2].

نحاول من خلال هذا المبحث دراسة عملية التوافق السياسي، التي عرفتها تونس بعد الاحتجاجات الشعبية واستقالة زين العابدين بن علي بداية عام 2011، وذلك بدراسة طبيعة الأزمة السياسية، بالتركيز على الدور السياسي للقوى السياسية والاجتماعية (منظمات المجتمع المدني) في تجاوزها، خاصة دور حركة النهضة على اعتبار قيادتها للحكومة والمجلس التأسيسي، بالتالي نحاول الإحاطة على أهم السياسات المتبعة من كل القوى في التعامل مع متطلبات إدارة المرحلة الانتقالية، وأثر ذلك على دعم أو تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي.

---

[1] سهيل الحبيب، **الثورة على دولة الإستقلال وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي المعاصر – جذور أزمة الدولة في المسار الإنتقالي الجاري** – (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2013)، ص19.

[2] نفس المرجع.

أولا/ طبيعة الأزمة السياسة، مجرياتها، وفواعلها.

نحاول دراسة طبيعة الأزمة السياسية التي عرفتها تونس عام 2013، وتحديد أطرافها ومخرجاتها في الوصول إلى تحقيق عملية التوافق السياسي.

في أوائل شهر جويلية 2013، بدا وكأن تونس توشك على إنهاء مرحلة أولى في الانتقال السياسي مع قيام الجمعية التأسيسية بالتحضير لتصويت على كل مادة من المواد في المسودة الأخيرة لدستور، وبدلا من ذلك أصبحت العملية السياسية مهددة بأكملها بالفشل، منذ الاحتجاج الشعبي المصري ضد الرئيس محمد مرسي، كانت القوى المعارضة الرئيسية في تونس تشكك في شرعية العملية التأسيسية، ويقولون إن مسودة الدستور غير مقبولة بانتهاء تفويض الجمعية التأسيسية لمدة عام واحد ومددت تلك الصلاحيات لمدة طويلة، وتنامي العنف والاغتيال السياسي أفقد حكومة الترويكا التي تقودها حركة النهضة مصداقية أكبر في نظر خصومها، وأدى إلى تصاعد الأزمة السياسية والدستورية[1].

بالتالي عرفت تونس أزمة سياسية أدت إلى تقسيم المجتمع التونسي إلى قطبين هما: القطب العلماني والآخر القطب الإسلامي المحافظ، وتعمقت هذه الأزمة وتصاعدت من تطور العنف وتدهور الوضع الأمني، باغتيالات سياسية لقيادات حزبية معارضة، وتعدد أعمال العنف ، وخلقت هذه الظروف غياب الاستقرار السياسي للمؤسسات المؤقتة، وتنديد القطب العلماني فيما سماه باحتكار واختطاف حركة النهضة لأدوات جهاز الدولة لتكريس قوتها وهيمنتها على مسار الانتقال السياسي من خلال رئاستها لحكومة الترويكا[2].

يتضح لنا شكل الأزمة السياسية التي تعرفها تونس في تعقدها وتشابكها، حيث تصاعدت وتيرة الصراع السياسي بين مختلف القوى السياسية، نتيجة تدهور الوضع الأمني، وإتهام حكومة الترويكا بعدم الكفاءة وغياب رؤية واضحة في إدارة مؤسسات الدولة، وهو ما أصبح يهدد العملية السياسية الانتقالية التي تعرفها تونس منذ عام 2011.

[1] Anna Antonakis-Nashif , Tunisia's Legitimacy and Constitutional Crisis The Troika Has Failed , **stiftung Wissenschaft und Politik** , German Institute for International and Security Affairs , 2013.

[2] Eric Gobe, Larbi Chouikha, **La Tunisie politique en 2013 : de la bipolarisationidéologique au " consensus constitutionnel " ?** , HAL Id: halshs-01211136, Submitted on 3 Oct 2015 , p 1.

تبرز أهم أسباب ودوافع الأزمة السياسية التي عرفتها تونس أوائل عام 2013، فيما يلي:

1- الصراع السياسي على صلاحيات المجلس التأسيسي: مثل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهماته مسألة خلافية حادة بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية، فقد جرى التصديق على القانون المنظم للسلطة العمومية يوم 02 ديسمبر 2011، وقد نص على استقلالية المجلس التأسيسي، ومنحه صلاحيات واسعة، انتقل بمقتضاها من مجلس مهمته صوغ الدستور وتأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، وأن من صلاحياته مراقبة مؤسسة الرئاسة، وسن التشريعات، وقد اعترضت الكتلة الديمقراطية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجه على هذا الأمر ووجدت فيه انعطافا عن الدور الأساسي الموكول للمجلس، والمتمثل في صياغة دستور توافقي في غضون سنة[1]، و بالتالي حددت المهمة الأصلية للمجلس التأسيسي في وضع دستور جديد، لكن تمتع هذا المجلس بصلاحيات سيادية، حيث يمكنه أيضا القيام بمهام غير تأسيسية كسن القوانين واختيار الهيئات التي تسير المرحلة الانتقالية، واعتبار المجلس أعلى سلطة قائمة من الناحية القانونية، وهو ما أعتبر احتكار للقرار وعودة للممارسات الديكتاتورية[2].

2- الصراع على كتابة دستور جديد: لقد استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد كثيرا من الوقت والجهد، وتمحور النزاع أساسا بين العلمانيين وحركة النهضة وحلفائها، على مسائل متعلقة بهوية الدولة، ونظام الحكم ، والحريات العامة، من خلال ثلاث مستويات: أولا، مستوى هوية الدولة: اختلفت النخب السياسية الحاكمة على مكانة الشريعة الإسلامية، ثانيا، طبيعة نظام الحكم: تباينت آراء القوى السياسية بين من يدعو إلى نظام حكم برلماني، أو رئاسي، ثالثا، حقوق المرأة: بين من يدعو للمساواة بين الجنسين، بينما هي علاقة تكامل فقط عند حركة النهضة[3].

---

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014)، ص 10.

[2] عبد اللطيف الحناشي ،**إنتخابات تونس المجلس الوطني التأسيسي: الإطار، المسار، النتائج**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012)، ص 2.

[3] بشير الجويني، " الإنتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجا)"، **مجلة رؤية تركية**، العدد 1، السنة 3، 2014، ص ص 17-18.

كانت العملية الدستورية عملية تم تنفيذها ودعمها على المستوى الوطني، وبدعم من العديد من الشركاء الدوليين، مثل: مختلف الوكالات ومجلس الأمم المتحدة، والعديد من الهيئات الإقليمية، مثل: الاتحاد الأوروبي، وعدد من المنظمات غير الحكومية والشركاء التونسيين، والدعم المقدم من الأمم المتحدة للعملية الدستورية كان من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، الذي كان اللاعب الرئيسي في الدعم المقدم للعملية الدستورية، بغرض الدفع إلى دعم الانتقال الديمقراطي في تونس، والعمل على وجه التحديد لتعزيز نجاح عملية صياغة الدستور، ذلك أن هذا الدعم يمكن أن يؤدي إلى إنتاج وثيقة نهائية ذات شرعية قوية، قادرة على إرساء أساس متين لإنشاء إطار دستوري جديد تشاركي ومفتوح، لتعزيز القدرات المؤسسية لتطوير آليات الحوار الدستوري وترسيخ مسار الديمقراطية[1].

تمكنت تونس من الحصول على دستور ذو طابع توافقي، وذلك بعد أن شهد النص الدستوري حوالي أربعة مسودات، جعلت القوى السياسية الفاعلة تعمل على تشكيل مبادرات التوفيق وإنشاء هياكل مخصصة في تقريب وجهات النظر ووضع موقف موحد، في اتجاه بناء دستور جديد بعد 2011[2]، فتم اعتماد نموذجا دستوريا جديدا على أساس النهج الحديث لحماية حقوق الإنسان وعلى الإطار المؤسسي الذي يعتبر المجلس التشريعي، الرئيس، رئيس الوزراء، والقضاء، بينية متوازنة نسبيا، والتي تكرس التعددية السياسية والتناوب السلمي على السلطة[3].

اكتملت عملية صياغة الدستور في تونس، بعد مرور عامين، وسلسلة تهديدات بحل المجلس التأسيسي ففي صيف عام 2013، فكان أن مثل هذا الدستور، أول دستور تمت صياغته بحرية من قبل مجلس منتخب ديمقراطيا في العالم العربي والإسلامي[4].

---

[1] Dimiter CHALEV , Mazen SHAQUOURA , Abou ABASS , **Rôle des Nations Unies dans le processus constitutionnel tunisien et résultat en termes de garanties relatives aux Droits de l'homme** , p 465.

[2] Hédi ABDELKEFI , **La Constitution: évolution d'un texte** , p 159.

[3] DIRECTION GÉNÉRALE DES POLITIQUES EXTERNES DE L'UNION , **ANALYSE COMPARATIVE DES PROCESSUS CONSTITUTIONNELS EN ÉGYPTE ET EN TUNISIE –** ENSEIGNEMENTS TIRÉS – APERÇU DE LA SITUATION CONSTITUTIONNELLE EN LIBYE , p17.

[4] مونيكا ماركس، **أي أسلوب أعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي، الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، (الولايات المتحدة الأميركية: معهد بروكنجز، 2014)، ص 3.

لكن الانتقاد الموجه لعملية كتابة الدستور الذي جاء بعد احتجاجات شعبية دفعت باستقالة الرئيس بن علي، لا يبدو أنه يعبر تماما عن إرادة شعبية وطنية عبرت عن نفسها من خلال نواياها في المجلس التأسيسي، بقدر ما عبر هذا الدستور عن تسوية تاريخية بين قوى سياسية، بعضها تقليدي وأخرى حديثة، نجحت مرة أخرى في استدعاء العوامل الخارجية لوضع بصمتها على الدستور (تنامي النشاط الإرهابي على الحدود التونسية – الجزائرية في جبال شعامبي، تداعيات الانقلاب العسكري على الرئيس المنتخب محمد مرسي في مصر، وحضر جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم إرهابي)[1]، فكان دستور 27 جانفي 2014، أن أسس لإعادة التوازن في توزيع الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الحكومة، وينشأ المحكمة الدستورية ويحدد إطار المجلس الأعلى للسلطة القضائية المستقلة متحررة من سيطرة السلطة التنفيذية، ويضمن الحريات الأساسية لكل مواطنيها[2].

بالتالي يمثل هذا الدستور تحديا كبيرا في بلورة النظام الديمقراطي التونسي، على أمل أن يكرس ديمقراطية تقدمية حقيقية، إذ كان نتيجة إجماع سياسي واسع، ودون أي نفوذ أو تدخل أجنبي (كحالة مصر، سوريا، اليمن، ليبيا، والعراق)، ولكن ذلك لا يعني انتصار خيار الديمقراطية، إذ يبقى أن نرى إذا كان يمكن وضع الدستور موضع التنفيذ الصحيح والناجح، وإذا كانت القوى السياسية التونسية ستبقى مخلصة لمبادئ سيادة القانون وتوافق الآراء، إذ يوفر الدستور أساسا متينا لتفاوض والحوار[3].

3- تصاعد العنف السياسي: تصاعدت مستويات التهديدات الأمنية، والتي اختلفت أبعادها وتداعياتها، خاصة على مسار الانتقال الديمقراطي، فقد تزايد نشاط التيار السلفي، الذي وجد نفسه أمام اتجاهيين، وإن اتفقا على الفكرة النهائية، بإلزامية تأسيس دولة إسلامية في تونس، مع الاختلاف في الطريقة[4]:

- الاتجاه الأول: يعتبر أن تونس أرض دعوة وليس جهاد.

---

[1] جلال الورعي ، **تونس قراءة في التجربة الدستورية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014)، ص5.

[2] Hélène Legeay , **Tunisie. Justice, année zéro** , p 2.

[3] Duncan Pickard , **La mise en place de la nouvelle Constitution tunisienne** , Dossier : des révolutions aux constitutions , 2014 , p 150.

[4] كيفن كايسي، **فشل إستراتيجية مد اليد إلى السلفين في تونس**، مركز كارنيغي لدراسات السلام الدولي، 21/أوت 2013، شوهد 2018/09/15: https://carnegieendowment.org/sada/52729

– الاتجاه الثاني: طالب كالاتجاه الأول تأسيس الدولة الإسلامية، وإذا لم يتحقق ذلك فالرد يكون بالصدام والعنف، وكان من أبرز ممثلي هذا الاتجاه ما يعرف " بجماعة أنصار الشريعة ".

مع مرور الوقت بدأ الاتجاه الثاني، يكسب مساحات واسعة في المشهد التونسي، نظرا لتغييرات الموجودة في الساحة التونسية، واختلاف اتجاهات التعامل مع هذا التيار ومطالبه[1]:الاتجاه الأول: يرى ضرورة احتوائه واستيعابه في المجتمع، انطلاقا من كون سلوكياته الحالية، ناتجة عن حالة القمع التي مورست عليهم في فترة نظام بن علي، والاتجاه الثاني: وهو التيار الاستئصالي في تونس، أين يرفض تماما احتواء أي تيار يعتمد العنف كأداة للعمل في المجتمع.

انطلاقا من هذه المعطيات وبوادر الصراع والانقسام في المجتمع تصاعد دور التيار السلفي الجهادي، من خلال مجموعة من العمليات، كان طرفا فيها، أين تم اعتبار جماعة أنصار الشريعة منظمة إرهابية، نتيجة ما يلي[2]: الصدامات المتكررة مع قوات الأمن وخاصة محاولة اقتحام السفارة الأمريكية عام 2012، إتهام التنظيم باغتيال قيادات سياسية معارضة، المواجهات المسلحة مع التنظيم في جبال الشعامبي، ومع الحدود الجزائرية، ارتباط التنظيم بجماعات إقليمية (تنظيم القاعدة، تنظيم داعش)، خصوصا في ليبيا والساحل.

كاد العنف السياسي يعرقل عملية الانتقال الديمقراطي في تونس عام 2013، وقد أكدت الأجهزة الأمنية في البلد سيطرتها منذ ذلك الحين على الوضع، ولكن الوضع الأمني لا يزال غير مستقر، وتتركز التهديدات الأمنية الأكثر خطورة على حدود تونس، إذ قتل 15 جنديا في جوان 2014 في هجوم جماعي للإرهابيين على الحدود بالقرب من منطقة جبل الشعامبي مع الجزائر، كما أن تفاقم الاضطرابات في ليبيا أدى إلى تفاقم مشكلة الأسلحة والمقاتلين الذين يعبرون إلى تونس عبر الحدود الوطنية، إذ يعتقد أنه يوجد ما يصل إلى 3000 تونسي قد سافر للقتال في صفوف الجماعات الجهادية في سوريا والعراق، وذلك ما يضاعف التحديات الأمنية على الحدود التونسية– الليبية، وانعكاساتها على الاستقرار الداخلي لتونس[3].

---

[1] كيفن كايسي، المرجع السابق ذكر، https://carnegieendowment.org/sada/52729

[2] المرجع نفسه.

[3] Anthony Dworkin , **TUNISIA'S ELECTIONS AND THE CONSOLIDATION OF DEMOCRACY** , EUROPEA N COUNCIL ONFOREIGN RELATONS , 2014 , p 4.

تزايدت المخاوف الأمنية مع ظهور الجماعات المتطرفة قوية في نشاطها في الساحة التونسية، بما في ذلك أنصار الشريعة، وخلية تعرف باسم لواء عقبة بن نافع، الذي يقال أنه تنظيم مرتبط بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وله أتباع من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، حيث ظهرت عدة تقارير استخباراتية أن المواطنين التونسيين يشكلون نسبة كبيرة من المقاتلين الأجانب الذين ينشطون مع الجماعات المتطرفة العنيفة في أماكن أخرى في شمال وغرب إفريقيا، أمام هذا الوضع عبرت السلطات التونسية عن مخاوفها الجادة من عودة المقاتلين وشن هجمات داخل تونس، وفعلا فقد شنت الجماعات التونسية المحلية هجمات ضد الحكومة والسياح، والأهداف الغربية داخل البلاد، منها الهجوم على السفارة الأميركية في سبتمبر 2012، و انتحاري يفجر نفسه داخل فندق في منتجع سوسة الشاطئ في أكتوبر 2013...، واتهمت السلطات التونسية الجماعة الجهادية السلفية أنصار الشريعة بالتورط في تلك الهجمات، على الرغم من أن المجموعة لم تعلن مسؤوليتها المباشرة لما حدث من إرهاب وأعمال عنف[1].

تدهور الوضع الأمني مع قيام أعمال العنف والاغتيال السياسي، أدى إلى استمرار تأجيل إصلاح قطاع الأمن مما قد يشكل مشكلة لبناء سيادة القانون، وقد تدهور الوضع الأمني بالاغتيالات السياسية لمعارضين، الذي يوضح فشل العنف كوسيلة لإدارة الحياة السياسية في تونس، لقد تعاقبت الأعمال الإجرامية والأزمات المتتالية، منذ أحداث جوان 2012 عندما تم إشعال النار في عدة مباني في المركز النقابي العام للعمال التونسيين، وتصاعدت وتيرة الاضطرابات الاجتماعية في مدينة سليانة في نوفمبر 2012، والاشتباكات العنيفة في 04 ديسمبر 2012 بين رابطات حماية الثورة والأجهزة الأمنية للنقابة المركزية، فكان هذا المناخ الأمني أن عمق الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس منذ عدة أشهر، وتزداد حدته بسبب الخلل الهيكلي لخدمات وزارة الداخلية، إن عدم قدرة جهاز الشرطة على التدخل لحماية الأشخاص الطبيعيين، بما في ذلك السياسيون والممتلكات العامة الخاصة يؤكد مدى انعدام الأمن في البلاد[2].

---

[1] Alexis Arieff , Carla E. Humud , **Political Transition in Tunisia** , Analyst in Middle Eastern and African Affairs October 22, 2014 , p 10.

[2] Elyès GHANMI , **BREF APERÇU THEMATIQUE La transition tunisienne en crise** , DIRECTION GÉNÉRALE DES POLITIQUES EXTERNES DÉPARTEMENT , p 6.

أمام تزايد أعمال العنف، فرضت الحكومة حالة الطوارئ لمدة ثلاث أشهر من 04 جوان إلى 05 أكتوبر 2015، ودخلت حالة الطوارئ مدة أخرى حيز التنفيذ، وكان من المقرر أن تستمر حتى فيفري 2016، وفي الممارسة العملية يسمح هذا الإجراء لسلطات بتعليق الإضرابات والمظاهرات، لحظر التجمعات التي من المحتمل أن تعطل النظام العام، واعتقال أي مشتبه به، وإجراء عمليات البحث ليلا ونهارا، والسيطرة والرقابة على وسائل الإعلام، ولكن في المقابل فإن إدارة انعدام الأمن عن طريق قوانين الطوارئ توضح ضعف المؤسسات التونسية، أي كان بدل فرض حالة الطوارئ وتقييد الحكومة عملها على القمع، أن تعمل على تقليص الفجوة الاقتصادية التي لاتزال قائمة بين المناطق السياحية وباقي المدن الأخرى خاصة الجنوب التونسي، بالتالي هناك حاجة ماسة وملحة لوضع إصلاحات لمكافحة الفقر، وحماية اليد العاملة غير المستقرة في المناطق الداخلية لتونس، ومن الضروري أيضا إعادة تصميم الأجهزة الأمنية بالكامل لمحاربة الفساد، ومنع استغلال السلطة لأغراض شخصية[1].

بالتالي تونس في مواجهة التحديات السياسية والمؤسسية، من خلال العمل على تجديد الكتل السياسية والمؤسساتية، والذي يعتمد على تنفيذ الدستور، وعلى رغبة وقدرة مؤسسات الدولة لشروع في الإصلاح، حيث بعض المؤسسات قد تكون في الوضع أكثر أو أقل مقاومة لتغيير، أو تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتطبيق، منها إصلاح وزارة الداخلية، إذ في ظل الأنظمة المستبدة تميل وزارة الداخلية إلى أن تكون من المؤسسات الثقيلة بما في ذلك اعتمادها على جهازي الأمن والمخابرات دون تنسيق حقيقي مع فروع أخرى من السلطة التنفيذية، وفي حالة الانتقال الديمقراطي يخضع هذا التنسيق لنظام التسلسل الهرمي غير الرسمي، وفي كثير ما تعاني الوزرات من الانقسامات الداخلية لصالح أو ضد التغيير الذي يضاعف من مخاطر الانسداد السياسي[2]. لذلك ضروري العمل على تفعيل آليات أمنية وسياسية واقتصادية، أكثر فعالية في مواجهة عديد التهديدات الأمنية المتعددة الأبعاد، وفي حال فقدان السيطرة على أدوات ووسائل ردعها ومحاربتها، سيكون ذلك تدميرا للمكتسبات مرحلة الانتقال الديمقراطي في البناء السياسي السليم.

---

1 (_ , _) , **TUNISIE Situation sécuritaire** , COMMISSARIAT GÉNÉRAL AUX RÉFUGIÉS ET AUX APATRIDES , p 10

2 Wided Boujeh , Nassreddine Harzallah, Arnold Luethold , **LA CONSTITUTION TUNISIENNE DU 27 JANVIER 2014 ET LA GOUVERNANCE DU SECTEUR DE LA SÉCURITÉ** , (DCAF) est une organisation internationale basée en Suisse , 2015 , p36.

4- تداعيات الوضع في مصر:

كان لما شهدته مصر من احتجاج شعبي يوم 30 جوان 2013، أدى إلى عزل أول رئيس مصري منتخب عن السلطة، وأفضى إلى صعود العسكر إلى الحكم (03 جويلية 2013)، الأثر البين في المشهد السياسي التونسي الذي عرف حالة من الانقسام الشديد، وإزاء متغيرات الوضع المصري، فقد ذهب عدد من السياسيين التونسيين إلى تأييد التحول الذي عرفته مصر، واعتبار ما حصل تصحيحا للمسار السياسي، وبداية لنهاية حكم تيار الإسلام السياسي وفشله في إدارة المرحلة الانتقالية، في هذا الإطار برز موقف حزب نداء تونس و حزب الجبهة الشعبية، إذ باركا عزل الرئيس محمد مرسي، ودعوا الشعب التونسي لتظاهر ضد حكم حكومة الترويكا التي تقودها حركة النهضة الإسلامية[1].

لقد حاولت بعض القوى السياسية تكرار ما حدث في مصر، عن طريق مساندة كل من حركتي نداء تونس والجبهة الشعبية الداعمة للانقلاب العسكري في مصر، ودعت إلى عزل حكومة الترويكا عن الحكم، ووضع خريطة طريق جديدة، لاستكمال المسار الانتقالي، ودعت الجبهة الشعبية إلى حل المجلس التأسيسي وتشكيل هيئة تتولى استكمال المسار، وتم إعلان حركة تمرد تونسية والمشابهة لحركة تمرد المصرية، وجرى تأسيس أيضا حركة إنقاذ تونسية على طريقة مصر...، لكن وعلى الرغم من هذه التحركات في تكرار الحدث المصري، فإن مسعى هذه القوى لم يحقق هدفه، نتيجة الأسباب التالية[2]:

- اختلاف المسار الانتقالي بين البلدين، نظرا لقدرة حركة النهضة في صياغة تنوع أيديولوجي في الحكم (الترويكا)، فيما فشلت فيه حركات الإسلام السياسي في مصر بقيادة جماعة الإخوان المسلمين.

- مراهنة حركة تمرد التونسية وعدد من أحزاب المعارضة على إمكانية استمالة الجيش التونسي ورجال الأمن ليلتحقوا بصف المطالبين باستقالة حكومة الترويكا.

- حياد المؤسسة العسكرية في تونس عن الصراع السياسي، في مقابل دور متجذر وتاريخي للمؤسسة العسكرية في مصر، في إدارة شؤون الدولة.

- نتائج الانقلاب العسكري المصري من مشاهد الدماء والقتل، أثرت سلبا على المجتمع التونسي، مما أدى إلى تصاعد الهواجس والخوف من دخول تونس المستقبل المجهول.

---

[1] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، المرجع السابق الذكر، ص18.

[2] نفس المرجع، ص 19.

ثانيا/ دور القوى السياسية (منظمات المجتمع المدني، حركة النهضة) في تجاوز الأزمة السياسة.

لقد شكل المجتمع المدني دورا هاما في المسار الانتقالي التونسي، إذ تبرز أهم منظماته، في الاتحاد العام التونسي لشغل، والذي يعتبر منظمة نقابية، كان لها الدور الكبير في المشهد السياسي والاجتماعي لتونس قبل وبعد الاستقلال[1].

كان الاتحاد أن لعب دورا بارزا في دعم مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس بعد 2011، وذلك من خلال الضغوط السياسية التي مارسها إلى جانب دوره الاجتماعي، فقد عمل في ظل حكومة محمد الغنوشي على تصعيد الضغط بالإضرابات والاعتصامات، التي أفضت في النهاية إلى تقديم عديد التنازلات السياسية، التي مكنت الاتحاد أن يلعب دوره الريادي في قيادة مساعي تحقيق أهداف ومطالب المسار الاحتجاجي المطالب بالديمقراطية[2].

سعيا من منظمات المجتمع المدني في تجاوز الأزمة السياسية، تم تقديم مبادرة المنظمات الأربعة الراعية للحوار في شهر أكتوبر 2014، بقيادة الاتحاد العام التونسي لشغل، إلى جانب كل من اتحاد الصناعة والتجارة، والرابطة التونسية لدفاع عن حقوق الإنسان، وعمادة المحامين، فقد تمكن الرباعي من جمع الفاعلين السياسيين، حول طاولة تفاوض واحدة بين ترويكا الحاكمة و(21) حزبا من المعارضة، وتم التوصل إلى خريطة طريق تنص على ما يلي: استكمال أعمال المجلس التأسيسي، اختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إصدار القانون الانتخابي، التصديق على الدستور، تشكيل حكومة كفاءات، والتزام القوى السياسية بالحوار الوطني[3].

تمييز المجتمع المدني بديناميكية أهلته العمل كوسيط موثوق فيه، والذي بفضل دوره في الوساطة السياسية ونجاحه، قدمت له جائزة نويل لسلام عام 2015، كما لعب دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد، كان التعاون بين السلطات التونسية ولجنة البندقية مميزا وناجحا في عملية صياغة الدستور[4].

---

[1] عدنان المنصر، الإتحاد العام التونسي للشغل جدلية السياسي والإجتماعي، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات،** (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 274- 275.

[2] نفس المرجع، ص 292.

[3] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق،** المرجع السابق الذكر، ص 20.

[4] George LOUCAIDES ,op.cit , p 10.

المجتمع المدني خلال السنوات (23) في ظل نظام بن علي، كان موجودا من خلال مختلف المنظمات والجمعيات، لكن ساحة عملها واستقلالها كانت محدودة وهذا يعني أنه على الرغم من أن عدد المنظمات التطوعية والوطنية تجاوز 9000 منظمة بحلول عام 2009، إلا أنها لم تظهر أي عملية فعالة، كان هذا هو الحال خاصة بالنسبة لجمعيات حقوق الإنسان، والجمعيات التي تروج للحريات المدنية، كانت معظم الجمعيات موجهة نحو الخدمة وشارك النظام فيها، ولم ترعى هذا النوع من العضوية الأفقية التي تسهم في ثقافة مدنية، علاوة على ذلك شاب العيوب "الإطار التمكيني" للمجتمع المدني التونسي خلال نظام بن علي، فإن القوانين ذات الصلة، بما في ذلك قانون العقوبات وقانون الجمعيات وقانون الاجتماعات العامة والمسيرات والمظاهرات، والتجمعات، أثرت على الممارسة الحقيقية للمجتمع المدني المستقل، بالإضافة إلى ذلك كان قانون الأحزاب السياسية انتقائيا، حيث تعرض عدد من المعارضين التونسيين من أجل الحرية للاضطهاد بسبب انتمائهم إلى أحزاب غير معتمدة قانونا[1].

بالتالي عانت غالبية فئات المجتمع المدني التونسي من المناخ القمعي في ظل نظام بن علي، إذ كان هناك نقص في الفرص والقدرة على العمل على نطاق واسع داخل وخارج تونس، وكان ناشطي المجتمع المدني يفتقرون إلى القدرات والمهارات بسبب قيام الحكومة بالتضيق على نشاطاتهم، على سبيل المثال أجبر منتدى الجاهد، وهو منظمة مجتمع مدني محلية تأسست منذ عشرين سنة، على تنفيذ أنشطته، مثل: ورش العمل، أو المناقشات، أو المنتديات، سرا، داخل مبانيهم لتجنب الاشتباكات مع الحكومة، وبعد الانتفاضة التونسية، اكتسبوا حرية أكبر في تنفيذ أنشطتهم واستضافة خبراء في القيادة والمواطنة والثقافات، وإجراء مناقشات مفتوحة لتعزيز المواطنة النشطة، أما بالنسبة للمنظمات ذات الانتماءات الدولية فقد واجهت مشاكل أقل بكثير، ونتيجة لذلك كانت لديها قدرات أعلى من ذاك بكثير، مثال على ذلك المعهد العربي لحقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[2].

يمكن القول أن مرحلة ما بعد الاحتجاجات الشعبية واستقالة زين العابدين بن علي عن رئاسة الجمهورية التونسية قد مكنت المجتمع المدني من تفعيل دوره القيادي المجتمعي.

---

[1] (_ , _) , Building Bridges : Connecting Civil Society in North Africa , (2013) , p 2.

[2] Ibid, p 2.

لم يكن التوصل إلى حوار وتوافق سياسي بالأمر الهين، فالتيارات السياسية والإيديولوجية لم تتعود في تونس على التعاون والعمل المشترك، وبقيت روح الغلبة والمغالبة سائدة بين المتنافسين، وذلك بتأثير ثقافة الحزب الواحد، التي استمرت أكثر من نصف قرن، إلى جانب عاملين آخرين لا يمكن التقليل من آثارهما في تفسير هذه الرغبة في الانفراد بالسلطة، يتعلق العامل الأول بطبيعة الثقافة السياسية والفكرية التي تربت عليها النخب بمختلف تياراتها، وهي ثقافة قائمة على الصراع، بهدف إظهار التفوق المادي أو العددي الذي يفتح المجال نحو احتكار الحكم من قبل الطرف الأقوى، وهذه الثقافة في الغالب تؤدي على بناء استراتيجيات تبرر إقصاء الآخر المنافس على السلطة، أما العامل الثاني فيتعلق بالانتقال المفاجئ، من الاستبداد إلى التعددية، بفضل التغييرات الكبيرة التي حدثت بعد الاحتجاجات الشعبية، وألقت بالجميع في تجربة جديدة وغير مسبوقة، ولهذا ظن السياسيون أن حكم الأغلبية هو النظام الطبيعي والأفضل للبلاد[1].

على هذا الأساس عمل الجميع من أجل الحصول على أعلى نسبة أصوات من الانتخابات، ما يسمح للفائز بتشكيل الحكومة والانفراد بإدارة المرحلة الانتقالية، فلم تكن صيغة الحكومة الائتلافية اختيارا مسبقا من الأحزاب الفائزة، وإنما جاءت نتيجة عاملين اثنين، أولهما القانون الانتخابي، الذي حاول واضعوه تقليص احتمال تحقيق فوز ساحق لحزب كبير، ما يفتح المجال للهيمنة المطلقة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيعود بذلك نظام الحزب الواحد المهيمن، وثانيا وجدت الأحزاب، وفي مقدمتها حركة النهضة مضطرة للبحث عن حلفاء لها يساعدونها على تشكيل حكومة ذات أغلبية في المجلس التأسيسي، لأنها وإن حازت على الأغلبية، إلا أنها لم تكن قادرة على الحكم لوحدها، وهو ما دفعها نحو التحالف، مع حزبين تختلف معهما في المرجعية الإيديولوجية، وهما " حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" ذو الميول الليبرالية والعروبية، و"حزب التكتل من أجل العمل والحريات"، وبذلك تشكلت حكومة الترويكا، هذا الائتلاف لم يضع حدا للانقسام داخل النخب السياسية والمجتمع المدني، بل كانت من نتائجه أن انتقل الانقسام إلى داخل أوساط العلمانيين أنفسهم، حيث اتهمت المعارضة الحزبين اللذان يعتبران جزءا من الأحزاب العلمانية، بكونهما خضعا لهيمنة حركة النهضة[2].

---

[1] صلاح الدين الجورشي، " **ربيع تونس** ": **التأرجح بين الأمل والخوف**، المرجع السابق الذكر، ص 24

[2] نفس المرجع، ص 25.

كانت عملية التوافق السياسي في تونس عبارة عن حل وسط بين الإسلام السياسي والعلمانية، وقد سمح الدعم القوي من المجتمع المدني، أن يكون المفتاح السياسي للأحزاب نهج سياسي على غرار التوافق في حكم البلاد، حيث شهدت تونس عمليات نقل سلمية متعاقبة لسلطة، بما في ذلك انتخاب هيئة تأسيسية تمثيلية والموافقة على الدستور، والانتخابات البرلمانية والرئاسية عام 2014[1]، وتمكنت الأحزاب السياسية من إصدار دستور توافقي، وبناء نظام سياسي تعددي، يعتمد على تداول السلطة بشكل سلمي وديمقراطي، والعمل على مزيد من التوافق بين مختلف النخب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني[2].

يجب أن ننوه هنا إلى أن تجاوز تونس مرحلة الانتقال الديمقراطي، يعود بكل تأكيد إلى عدد من الخصائص التي يتمتع بها المجتمع التونسي، وعلى رأسها نمو واتساع نسبة التعليم الثانوي والجامعي، كما يعد المجتمع التونسي متجانسا تقريبا طائفيا واثنيا، إلا أنه يشهد تفاوتا اجتماعيا بحكم اتساع الهوة بين النخبة الحاكمة المتسلطة والأغلبية التي لم تحقق أي منافع من عائدات النمو الذي حققته تونس في السنوات الأخيرة من حكم بن علي، لكن يبقى معدل دخل الفرد التونسي هو الأعلى تقريبا على مستوى البلدان العربية في شمال إفريقيا، وإن احتجاجات تونس، تشكل دليلا إضافيا على صواب نظرية المفكر "**ليبست**"*، التي تربط الانتقال الديمقراطي بنمو أو صعود الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية، فقد درس " ليبست" الانتقال الديمقراطي في كوريا الجنوبية كدليل على ذلك، وكانت قد عبرت عنه بمظاهرات الطلاب عام 1988، التي قادت في النهاية إلى انتقال ديمقراطي مستقر في كوريا الجنوبية، بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية والحكم العسكري، وتكاد تكون مؤشرات التعليم والتنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية في العام 1988، متشابهة تماما مع ما عليه تونس في العام2011[3].

---

[1] Maha Yahya, **GREAT EXPECTATIONSIN TUNISIA** , Carnegie Endowment for International Peace , 2016 , p 1.

[2] عبد اللطيف الحناشي، **إنتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة** ، (د ب ن: مركز الجزيرة للدرسات، 2014)، ص 9.

[3] رضوان زيادة، " كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية العدالة الإنتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، السنة 2011، ص 149.

"**ليبست**"*: سيمور مارتن ليبست توفي عام 2006، واحد من أكثر علماء الاجتماع المختصين في الديمقراطية، له عدة مؤلفات منها: الرجل السياسي، أول أمة جديدة، سياسة اللاسببية، الاستثنائية الأميركية، سيف ذو حدين...، وغطت أعماله مجالا واسعا من المواضيع، الشروط الاجتماعية للديمقراطية، من بينها التطور الاقتصادي والثقافة السياسية.

إضافة إلى عوامل عدة مساعدة منها مستوى التعليم المتوفر داخل المجتمع، ورفض الجيش التدخل لقمع الاحتجاجات، من دون إغفال الدور الحاسم الذي ساهمت فيه تكنولوجيا الاتصال بواسطة الأنترنت عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام البديل، التي كان لها دور مهم في ترشيد الاحتجاجات وتسيسها[1].

فكان الدور التنظيمي للمشهد السياسي الذي لعبته اللجنة الرباعية خلال الأزمة السياسية عام 2013، دور إيجابي ذو فعالية، إذ برزت كلاعب رئيسي في المجتمع المدني، مما أدى بالأحزاب السياسية للمشاركة في حوار وطني والاتفاق على خريطة الطريق، كان من مخرجاتها اعتماد دستور جديد، وتأليف حكومة تكنوقراط مستقلة، وتوفير الظروف المقبولة لتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية تكون حرة ونزيهة وبإشراف وتنظيم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات[2].

كما برز الدور الإيجابي لحركة النهضة، من خلال سعيها أن تكون معروفة كحزب سياسي ذو مبادئ مستوحاة من الإسلام، ولكنه يقبل المبادئ الأساسية لديمقراطية والعلمانية، إذ قدمت حركة النهضة تنازلات كبيرة في صياغة دستور تونس لعام 2014، متجنبة الإشارة إلى الشريعة الإسلامية، وتكريس الديمقراطية نحو دولة القانون والمؤسسات[3].

في ذات السياق، فقد ظهر الخطاب السياسي لحركة النهضة أكثر اعتدالا، وهدوء وبراغماتية، مثله في الأساس رئيس الحركة، راشد الغنوشي، فتكوينه الثقافي والفكري، واحتكاكه بالغرب طيلة فترة منفاه في بريطانيا، جعلت إدراكه يتوسع إلى اعتبار أن موضوع الحكم والعلمانية من المواضيع الإشكالية، وهذا ما يظهر أساسا في كتاباته وخطاباته المختلفة، فالعلمانية، بالنسبة للغنوشي: (العلمانية ليست فلسفة إلحادية وإنما إجراءات لضمان حرية الفكر والمعتقد)[4].

---

[1] عبد العلي حامي الدين، **الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2011)، ص 1.

[2] Ridha Kéfi , **Tunisia: Civil Society, the Driving Force behind the Democratic Transition** , IEMed. Mediterranean Yearbook 2015 , p p 238 – 239.

[3] Sarah Yerkes , Sharan Grewal , Sabrina Zouaghi , **ISLAM AND POLITICS IN POST-2011 TUNISIA** , Rice University's Baker Institute , p 10.

[4] راشد الغنوشي، العلمانية وعلاقة الدين بالدولة، **مجلة رؤية فكرية**، العدد2، 2012، ص ص 7- 8.

يبرز أن مجموعة العوامل التي أفضت إلى نجاح نسبي في عملية التوافق السياسي في تونس، ومن ثم تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي، نحو تعزيز وترسيخ الديمقراطية الناشئة، كالتالي:

1- دور المؤسسة العسكرية: نجاح انتقال تونس هو طبيعة جيشها، فالقوات التونسية المسلحة جنودها لم يقاتلوا في حروب كبيرة، وتبقى إلى حد كبير على حد تعبير أحد ضباط المتقاعدين: (الجيش مسجون في الثكنات)، كما أن الرئيسان الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، عملا على تهميش القوى السياسية والاقتصادية للجيش، فالجيش التونسي كمؤسسة لم تطور شركات ومصالح من شأنها أن تأسس لتونس الاستبدادية، فكان من السياسات للرئيسين نقص التمويل وتهميشه سياسيا، ومنح الأولوية في الإنفاق العام والميزانية من 40% إلى 50% على التعليم والخدمات الاجتماعية وترك موارد قليلة للجيش، والاعتماد على ضمان أمن تونس من خلال التحالفات وتطوير الأجهزة الأمنية (الشرطة، المخابرات) خاصة في عهد نظام بن علي، وعلى تشكيل الحرس الوطني التونسي، كقوة شبه عسكرية، توزع مهامها بين وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، قصد تعطيل أي تواطؤ بين الوزارتين ضد نظام الحكم، إضافة لذلك تاريخيا فإن القوات المسلحة التونسية تأسست بعد الاستقلال، أي لم يكن هناك جيش وطني يرث من الحقبة الاستعمارية، وبالتالي حرموا من الشرعية الثورية والتاريخية في حكم تونس وقيادة الدولة، عكس ما حدث في مصر، أين استولى الجيش على الحكم، باسم الثورة والتاريخ وتحقيق هدف الاستقلال في بناء الدولة[1].

ما يميز السياسة التونسية عن معظم دول العالم الإسلامي وشمال إفريقيا، هو الدور غير السياسي إلى حد كبير للجيش، إذ لا يزال الجيش التونسي يمتنع عن المشاركة على الأقل بشكل علني في العملية السياسية، وكان من الصعب بالنسبة للجيش الذي تم تطويره بتقليد علماني أن يخاطر بالسماح لقوى دينية بالسيطرة على البلاد، ومع ذلك أبقى الجيش دوره على مسافة بعيدة عن السياسة، فأرسل رسالة مفادها أن " الجمهورية التونسية ستستمر في الحفاظ على قيم الحرية والإخاء والمساواة، ولكنها تضيف الدين، مما يعكس الرغبة في التعايش المشترك مع الواقع الاجتماعي والسياسي التونسي بعد 2011 " [2].

---

[1] (_ , _) , **A QUIET REVOLUTION: THE TUNISIAN MILITARY AFTER BEN ALI** , Carnegie Middle East Center , 2016 , p 20.

[2] Ahmed El-Sayed , Post-Revolution Constitutionalism: The Impact of Drafting Processes on the Constitutional Documents in Tunisia and Egypt , **Journal of Islamic and Middle Eastern Law** , (EJIMEL), Vol. 2 (2014), P42.

لكن مشكلة تونس ما بعد عام 2011، لا تكمن في الدور الذي ستضطلع به المؤسسة العسكرية، بقدر ما تكمن في الدور المستقبلي للأجهزة الأمنية التي اقترنت وظيفتها منذ الاستقلال بالقمع والعنف ، اللذين مورسا على المواطن التونسي بطريقة ممنهجة، في إطار سياسات حكومة بن علي، إذ أن العدد المرتفع لقوات الأمن الداخلي والذي لا يتناسب مع العدد الصغير لسكان تونس، يجعل من هذا الجهاز ضعيف وعبئا اجتماعيا واقتصاديا على مؤسسات الدولة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد كبير من أفراد هذه الأجهزة الأمنية لها سياسات متجذرة في الممارسات الاستبدادية والولاء لمنظومة أمنية تقوم بدورها على الولاء للأفراد أكثر من المؤسسات، وعليه فإن إدماج هذه العناصر في نظام ديمقراطي ناشئ من دون إعادة هيكلة وإصلاح شامل لهذه الأجهزة، سيكون تحديا لأي حكومة مقبلة خاصة، والمجتمع عامة[1].

تبرز أهم التحديات الأمنية التي تواجه تونس بعد 2011، من خلال عديد التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتي أبرزها الانكماش الاقتصادي، تزايد التضخم، ارتفاع أنشطة القطاع غير الرسمي، زيادة مستويات البطالة، ارتفاع مستويات الفقر وخاصة الشباب، كذلك تصاعد ظاهرة التطرف الديني، حيث حدثت زيادة في العنف الجهادي في تونس منذ استقالة بن علي عن الحكم، إذ تضافرت الجماعات الجهادية المسلحة مع العناصر الإجرامية التي تشكل تهديدا أمنيا أكبر، وأيضا ظهور مشكلة المناطق الحدودية المهمشة وغير الآمنة، التي ينشأ انعدام الأمن فيها من استمرار النزاع المسلح في ليبيا، وتنامي نشاط العناصر الإجرامية المتورطة في الإتجار بالبشر وتهريبهم، التي تشكل تهديدا على الأمن القومي التونسي[2].

يمكن القول أن طبيعة العلاقات المدنية– العسكرية لها دورا مهما في التحولات السياسية التي عرفتها تونس بعد 2011، وذلك من خلال العمل على مأسسة المؤسسة العسكرية، وتعزيز حياد الجيش عن العملية السياسية، انطلاقا من صياغة دستور توافقي يأسس لنظام ديمقراطي[3].

---

[1] امحمد مالكي، حسين الديماسي، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص349.

[2] Anna Louise Strachan , **Drivers Of Conflict in Tunisia : An annotated bibliography** , (**K4D**) **knledge**,evidence and learning for development , 2017 , p2.

[3] Eva Bellin , **Drivers of Democracy: Lessons fromTunisia**, Brandies University : Crown Center fo Middle East Studies , p p 3 – 4.

2- النخبة: عامل النخبة يتعلق بمسألة التزام النخبة في المراحل الانتقالية، بلعب دور محوري في تحديد المسار السياسي للبلاد، حيث عملت النخبة العلمانية في وضع لجنة لحماية الاحتجاجات الشعبية وهيكلة وتمثيل مطالبها، وهي لجنة شعبية ساعدت في توجيه السياسة التونسية في الأشهر الأولى من استقالة بن علي عن الحكم، أما بالنسبة للنخبة الإسلامية وأبرزها حركة النهضة، فطالما عبرت عن الالتزام بنتائج الانتخابات الحرة والنزيهة والدعوة إلى دولة مدنية[1].

3- مبدأ الشمولية: الالتزام بمبدأ الشمولية وممارستها، هذا الالتزام كان واضحا منذ البداية، في أعمال الهيئة العليا لحماية الاحتجاجات ومطالبها، حيث سعى الجميع للحصول على تمثيل واسع من المجتمع التونسي، فتم وضع قائمة من (42) من الشخصيات الوطنية مع اختلافاتهم السياسية، جنبا إلى جنب مع ممثلي (12) حزبا و(17) من منظمات المجتمع المدني، وعندما كان الاحتجاج على عدم كفاية التمثيل، سرعان ما ضاعفت اللجنة عضويتها لتتوسع المشاركة من قبل النساء والشباب، فمثلت كل الفئات الاجتماعية والسياسية من إسلاميين، وعلمانيين، وشيوعيين، في عملية تمثيلية شاملة واسعة، لوضع المبادئ الأساسية في بناء المؤسسات الديمقراطية[2].

4- المجتمع المدني: لقد دفع المجتمع المدني في تونس نحو الديمقراطية بطريقتين حاسمتين: أولا، من خلال لعب الدور الرقابي على سياسات النظام وكشف ابتعاده عن المبادئ الديمقراطية، ثانيا، عن طريق تسهيل الحوار والتوفيق بين الانقسامات السياسية[3].

إضافة إلى هذه العوامل، فقد كان لقاء الباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس، وزعيم حركة النهضة راشد الغنوشي، أن أسهم في إدارة التقارب السياسي، من خلال محادثاتهما في الجزائر وباريس، حيث توصلا لقناعة أن أي منهما لا يمكن أن يحكم وحده[4].

---

[1] Chris TOWNSEND , **CIVIL-MILITARY RELATIONS IN TUNISIA AND LIBYA THROUGH THE ARAB SPRING** , Middle East Foreign Area Offi cer , P10.

[2] Eva Bellin Reference already mentioned , op.cit , p 4.

[3] Ibid, p 4.

[4] Khadija Mohsen-Finan , Tunisie : élections sur fond de politique de dialogue Le nouveau président maintient une ligne politique équivoque : en vantant les mérites d'une politique consensuelle, il continue à diaboliser Ennahda pour mobiliser ses troupes , **IDEES POLITIQUES** , 2015 , p 15.

لقد كان لهذه الشخصيتان البارزتان في المشهد السياسي التونسي بعد 2011 (الباجي قايد السبسي وراشد الغنوشي)، دورا بارزا وفاعلا في الانتقال الديمقراطي، حيث أدركا وبدرجة عالية من الشعور بالمسؤولية الوطنية، طبيعة المرحلة والحاجة إلى اتفاق للقوى السياسية في تونس على التعاون خلال المرحلة الانتقالية، وهو ما ساعدهما على تصحيح بعض الأخطاء أثناء المسيرة، فقد استطاع راشد الغنوشي، بفكره المتقدم على سائر قوى الإسلام السياسي عموما، وبتأثيرات لجوئه الاضطراري للإقامة في بريطانيا، لفترة طويلة نسبيا، وتأثره بممارساتها الديمقراطية، أن ينحو بحركة النهضة التي ارتبطت بنوع من العلاقة مع جماعة الإخوان المسلمين منحى مختلفا تماما عما مارسته جماعة الإخوان المسلمين في مصر وما انتهت إليه تجربتها من فشل سياسي هناك، رغم محاولاته المتكررة والفاشلة لتصحيح مسارها، ورغم بعض الأخطاء التي ارتكبتها حركة النهضة أثناء الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية، إلا أنه استطاع وبقدر كبير من المسؤولية، أن يعيد حركة النهضة إلى مسارها الصحيح، ويقدم حاليا نموذجا هاما للقيادة السياسية التي ترجح الأهداف الطويلة الأمد، على الأهداف القصيرة وعلى الشغف بالسلطة والتمسك بها[1].

على الجانب السياسي أيضا، توفر لهذه المرحلة الانتقالية قائد سياسي آخر، له الخبرة الكبيرة في الممارسة السياسية، وهو الباجي قايد السبسي، الذي استطاع أن يجمع طيفا واسعا من النخب السياسية التونسية في حزب نداء تونس، وساهم بقسط كبير، من خلال تجربته في اجتياز القسم الأصعب من المرحلة الانتقالية[2].

يمكن القول أن العامل الأساسي الذي مكن تونس من تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي، يتمثل في الحفاظ على التوافق السياسي، على الرغم من صعوبة توافق الآراء، لم يكن التوافق مسألة اختيار، بل كان واقعا يتعين على الفاعلين السياسيين الخضوع له، لتعزيز ودعم المسار السياسي الانتقالي الذي يأسس لدولة القانون والمؤسسات، وترسيخ قيم الديمقراطية [3].

---

[1] خير الدين حسيب،" تونس...إلى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعا "، **جريدة رأي اليوم**، 25 سبتمبر 2015، شوهد https://www.raialyoum.com:2018/12/25

[2] المرجع نفسه.

[3] Sharan Grewal , **Tunisian democracy at a crossroads** , p 42.

إضافة إلى عامل تجانس النسيج الاجتماعي، إذ يتميز المجتمع التونسي بثقافة التضامن والمساعدة المتبادلة والعمل الجماعي، الذي يمكن أن يعزز ظهور اقتصاد اجتماعي منظم، ويمكن لهذا الاقتصاد أن يكون نقطة انطلاق في المناطق الاقتصادية المحلية، والإقليمية والوطنية، ويشتهر بقدرته على دعم القطاع الخاص ودعم المشروعات الصغيرة للمزارعين، ومشاريع التنمية المحلية، والترويج لتنمية الاقتصادية للمرأة، وتثمين المنتجات المحلية لتخلص من التبعية، ومحاربة الأمية والاقتصاد الاجتماعي[1]، وأفضل أنواع المجتمع الأهلي، هو ذلك الذي لم يصب بانقسامات عمودية، طائفية، ومذهبية ، وجهوية، ولغوية، ويمكن نقول أن تونس تعرف ذلك الضعف في الولاءات المحلية، كما إن انعدام الاختلافات والمذهبية، جعل المجتمع التونسي نموذجا في غياب الفئوية والجهوية، والاستعداد لتضحية، ونبذ العنف والظلم، لتحقيق حراك اجتماعي يوازي ويرافق الحراك السياسي[2].

بشكل عام فقد ساهمت بعض العوامل والخصوصيات الموضوعية للبلاد التونسية، وبعض العوامل الذاتية الخاصة بحركة النهضة، في تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي، نحو ترسيخ المسار الديمقراطي:

أ)- العوامل الموضوعية، وتتمثل في تراكم مكتسبات تاريخية وحضارية، ومن ذلك[3]:

1- عراقة الدولة التونسية، ذات الطابع المدني الدستوري، " الدولة الحسينية" شبه المدنية، التي تأسست عام 1805، عهد الأمان 1857 الذي اعترف بحقوق الأقليات، ودستور 1861 الوضعي.

2- تعددية حزبية نقابية " فرنسية-تونسية"، وبروز منظمات المجتمع المدني خلال الفترة الاستعمارية، وبعد الاستقلال.

3- سيادة روح التوافق بين مختلف التشكيلات الحزبية، والثقافية، والجمعاتية، التي برزت خلال الفترة الاستعمارية، على المستوى الثقافي والسياسي: (جمعية الخلدونية 1896، قدماء الصادقية 1905، جماعة الشباب التونسي 1906- 1912، الجبهة الوطنية 1945، ومؤتمر الاستقلال)

---

[1] Habib GUIZA , **Consolider la transition démocratique en Tunisie** , Association Club Mohamed Ali de la Culture Ouvrière, Tunis , 2018 ,P 20.

[2] غسان سلامة، " عن تونس "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 384، السنة 2011، ص 8.

[3] عبد اللطيف الحناشي، تونس: تأثير الإنتقال الديمقراطي على حزب النهضة، في: **آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي"**، (عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017)، ص ص 61-62.

4- التجانس الاجتماعي، فالتونسيون هم عرب مع وجود نسبة من الأمازيغ، وغالبيتهم مسلمون، وهم من السنة و المذهب مالكي، بالإضافة إلى التجانس اللغوي.

5- حيادية المؤسسة العسكرية، وعدم اهتمامها بالشأن السياسي، في كل المراحل التاريخية تقريبا، والتزامها تكون ضامنة للمسار الانتقالي ومبادئه.

6- مجتمع مدني متمرس: الاتحاد العام التونسي لشغل، واتحاد الصناعة والتجارة، واتحاد الفلاحين، الرابطة التونسية لدفاع عن حقوق الإنسان ومتطلبات المرأة.

7- المكتسبات التقدمية التي تحققت عن طريق نخبة الاستقلال: مجلة الأحوال الشخصية، "مدونة المرأة"، إرساء تعليم حديث.

8- طبيعة البيئة الفكرية والدينية المنتمية للمدرسة الفكرية المغاربية عامة، والتونسية خاصة، وانسجام المالكية والأشعرية، بالإضافة إلى تعاطي البيئة التونسية مع المكاسب المنهجية التي راكبتها العلوم الإنسانية والاجتماعية، ساعدها على التجديد والمراجعة.

ب)- عوامل ذاتية، وتتمثل في الفكر والخطاب والممارسة السياسية لحركة النهضة، ومن ذلك[1]:

1- التطور الفكري المستمر لحركة النهضة، واستيعابها لمفاهيم جديدة حول حقوق المرأة وقيم الديمقراطية.

2- تجربة الهجرة: استفادة عدد كبير من النهضويين، الذين هاجروا اضطرارا وأقاموا في أوروبا لمدة طويلة، من التجربة السياسية والحزبية في تلك البلدان، واحتكاكهم بالنزعة الفلسفية الديكارتية وتعاطيها مع المكاسب التي راكمتها العلوم الإنسانية والاجتماعية في الغرب.

3- البرنامج السياسي للحركة المعلن عام 1996، الذي أكدت فيه الحركة على المنهج العلني السلمي في التغيير، ورفضها استعمال العنف، كوسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية، وإيمانها بأن الحوار الوطني هو الكفيل وحده بضبط قواعد العمل السياسي الديمقراطي.

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، **تونس: تأثير الإنتقال الديمقراطي على حزب النهضة**، المرجع السابق الذكر، ص 63.

4- انخراط الحركة في هيئة 18 أكتوبر 2005، وموافقتها على برنامجها دون تحفظ.

5- تفاعل الحركة مع التحولات التي عرفتها المنطقة بعد 2011، خاصة الحدث المصري في نهاية حكم محمد مرسي وعزله من قبل الجيش.

6- قناعة قطاع واسع من تجنب الحركة بضرورة التكييف مع الواقع التونسي بكل أبعاده وفك الارتباط مع تجربة الأم (جماعة الإخوان المسلمين في مصر).

7- استجابة الحركة للمعادلة الجديدة التي تقوم على مبدأ الحرية والديمقراطية، والتوازن بين الدولة والمجتمع، وهو ما أكد عليه الدستور من مبادئ والتزامات تؤسس لمواطنة حقيقية.

8- تجربة حركة النهضة في الحكم، التي أثبتت لها أن ذلك يتطلب التزامات وطنية وإقليمية ودولية، وخطابا أكثر اعتدالا وعقلانية وبراغماتية.

9- الإسهامات الفكرية لرئيسها راشد الغنوشي، وكتاباته المتميزة خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية والدولة المدنية، والحريات السياسية، وحقوق المرأة، ومفهوم المواطنة، وحقوق غير المسلمين، وذلك منذ أواخر السبعينيات التي تدعمت عند وجوده في المنفى.

كما نشير أن القوى السياسية في تونس قد اعتمدت عدة آليات سمح لها بإنجاز انتقال ديمقراطي سلمي وسلس، ومن هذه الآليات، آلية الانتخابات، إذ شهدت تونس خلال هذه الفترة ثلاث انتخابات، من انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية، ثم الانتخابات التشريعية، والرئاسية، والتي جرت تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، والتي أكسبت الانتخابات النزاهة والمصداقية، وتعزيز الثقافة السياسية في التأسيس لنظام ديمقراطي جديد، كذلك آلية صياغة دستور جامع، فجاء وثيقة مكتوبة بشكل جماعي وليس من جانب طرف واحد على حساب الآخر، بحيث أبدت مختلف مكونات المجتمع المدني توافق واسع في الآراء، وقدمت نص الدستور الجديد كوثيقة مرجعية، دعمتها مختلف القوى السياسية المشاركة في عملية الانتقال الديمقراطي، إضافة لأهم آلية، وهي تحقيق الإجماع والتوافق، من خلال تجاوز الخلافات السياسية، وتوافق الآراء في أهمية البعد الثقافي والهوية في صياغة الدستور التونسي الجديد[1].

[1] Salah Eddine AL JOURCHI , **Structure et évolution du paysage politique pendant la transition** , p p 202- 205.

المبحث الثالث: الدور الإقليمي والدولي في عملية الانتقال الديمقراطي.

نحاول دراسة أثر العامل الخارجي الذي لعبته القوى الإقليمية والدولية في مسار الانتقال الديمقراطي، الذي عرفته مصر وتونس عام 2011، وذلك قصد معرفة طبيعة دور هذه القوى كعامل معزز وداعم لعملية الانتقال الديمقراطي، أو عامل معطل ومعرقل للعملية.

بداية نشير إلى طبيعة تركيبة النظام الدولي عامة، والآليات التي يتبناه كل طرف فيه لتدخل الخارجي، فقد فرضت التغييرات الجيوسياسية التي عرفتها المنطقة العربية بعد عام 2011، ضرورة تحديد طبيعة النظام الدولي السائد، من أجل إتاحة إمكانية فهم حدود سلوك الدول الفاعلة في مجريات أحداث دول "الربيع العربي"، خاصة منها مصر وتونس، محل الدراسة، وتقتضي تركيبة النظام الدولي التمييز بين الدولة الأعظم (الولايات المتحدة الأمريكية)، والدول الكبرى (روسيا والصين خاصة)، حيث تستطيع الدول الكبرى أن تستقل بقرارها وتدافع عن مصالحها الوطنية، وتضمن أمنها القومي بمفهومه الواسع التنموي والعسكري، وتعبر عن ذلك في فرض إرادتها على الوحدات الدولية الأخرى، وتوسعها الأمني غير المنضبط بالقوانين الدولية[1]. أي أن الدول الإقليمية وحتى دول الاتحاد الأوروبي تقع ضمن وسط هذين القطبين (الدولة الأعظم، والدول الكبرى) في تمرير السياسات الدولية، والمصالح المشتركة.

لقد كان دور القوى الإقليمية والدولية واضحا في توجيه مسار الانتقال الديمقراطي في عديد الدول العربية، وتحول هذه الدول لساحات صراع مصالح ونفوذ، فكان التدخل الخارجي، ليس لبناء المؤسسات الديمقراطية، بل لتعزيز ودعم مصالح هذه القوى[2]، ففي مصر ساهم الدور الإقليمي والدولي في تعطيل الانتقال الديمقراطي، وإعادة إنتاج منظومة بوليسية قمعية، أما النجاح النسبي في تونس، فهو مرتبط إلى حد بعيد أن تونس بعيدة عن الاصطفاف الإقليمي و عن تنافس القوى الكبرى[3].

---

[1] عزمي بشارة، **أن تكون عربيا في أيامنا**، ط 2، (لبنان: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص 85-86.

[2] يوسف محمد الصواني، " إنتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة"، **في: يوسف محمد الصواني ولاريمونت (محرران)**، المرجع السابق ذكر، ص ص 148-152.

[3] عميرة علية الصغير، " الثورة التونسية: ثورة الكرامة"، **في: الصواني ولاريمونت (محرران)**، نفس المرجع، ص 80.

إن الدول التي تحظى بمكانة استراتيجية وموقع جغرافي مميز، يزداد وتتصاعد مستويات التدخلات الخارجية فيها، والتي تتحول في بعض الحالات إلى نزاع إقليمي أو أحيانا دولي، وتستدعي "الثورات" التدخل الخارجي لأسباب مختلفة منها الدفاعي والهجومي، والسلوك الدفاعي الذي تسلكه دول الجوار ينبع في الجوهر من مخاوف من تأثير " مجريات أحداث الربيع العربي" في أوضاعها الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، كأن تنقل عدوى الاحتجاجات والاضطرابات إليها، خاصة في عصر الصورة والتكنولوجيات الرقمية، أو مخاوف من الفشل الأمني والسياسي للدولة المعنية، وانعكاس ذلك على تماسك دول الجوار، في حال وجود أقليات إثنية، أو طائفية، أو دينية مشابهة، وقد يكون التأثير عن طريق قدوم مجموعات كبيرة من المهاجرين واللاجئين، فيكون العبء هنا اقتصاديا، وأمنيا، ومجتمعيا، وغير ذلك، أما السلوك الهجومي، فهو ناتج أساسا من رغبة دول الجوار في استغلال اختلال النظام والأمن في البلد المجاور، لملء الفراغ الناجم عن ضعف السلطة المركزية في ذلك البلد، أو العمل على تنصيب نظام حكم مؤيد لها، أو الحيلولة دون تحول سياسي خارجي (الاتفاقيات والمعاهدات الدولية) لذلك البلد، أو تغيير في التحالفات وموازين القوى القائمة[1].

لقد كشفت أحداث "الربيع العربي" أن القوى الدولية والإقليمية قد سارعت، خاصة في مصر وتونس، إلى وضع خطة التدخل في مسار التغيير، عن طريق بناء "حركة مضادة لتغيير"، وقد انضمت إلى جانب القوى الغربية بعض دول الخليج ، فنشأ بذلك محور مضاد للانتقال الديمقراطي[2].

كان أن اتخذت هذه الخطة عديد الأدوات السياسية وغير السياسية، والتي يمكن إبراز أبعادها كالتالي[3]:

1- تدفق المقاتلين أو المرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراع مثل: سوريا، ليبيا، البحرين، واليمن، أو تأييد قوى إقليمية ودولية لهذا الطرف او ذاك على النحو عدم الاستقرار وتفاقم مخاطر العنف، كلها عوامل أفضت إلى ظاهرة "تنظيم داعش"، وضاعفت التدخل الخارجي، خاصة الإيراني والتركي.

---

[1] Lawrence Dennis, « Revolution,Recognition and Intervention », **Foreign Affairs** ,no.9 (January 1931), pp 204-221.

[2] إبراهيم المدهون، توفيق شومان وآخرون، **ثورات قلقة مقاربات سوسيوإستراتيجية للحراك العربي**، (لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص 83.

[3] علي الدين هلال (محرر)، إبراهيم نصر الدين، أحمد حلواني وآخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص ص 173-174.

2- الارتباك والضعف العربي، ونشير هنا إلى المسؤولية غير المباشرة لقرارات جامعة الدولة العربية، التي أفضت إلى تدخل حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، كما أنها لم تتمكن أن يكون لها أدنى سيطرة على الأوضاع في الحالة السورية، وبالذات من منظور التسوية السياسية، ولا أدنى قدرة على منع الاختراق الخارجي.

3- وجود مشروعين إقليميين للهيمنة، أولهما، المشروع الإيراني، حيث صرح "علي يونسي" مستشار الرئيس روحاني لشؤون القوميات والأقليات المذهبية في منتدى الهوية الإيرانية: (أن إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت عبر التاريخ وعاصمتها بغداد حاليا، وهو مركز حضارتنا وثقافتنا وهويتنا اليوم كما هي في الماضي)، الثاني، المشروع التركي، تقوده تركيا التي تحرص على تأييد العرب، حيث قامت بمساندة جماعة الإخوان المسلمين في سعيهم لاستعادة السلطة في مصر والوصول إليها، حيث ألقى "أحمد داود أغلو" كلمة بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية للانتصار العثمانيين في مارس عام 1915، قال فيها: (وحدة المصير بين شعوب المنطقة العربية تحت الحكم العثماني والنصر الإلهي للجنود المؤمنين).

لقد أصبح واضحا أن صعود تيار الإسلام السياسي إلى الحكم في بلدان الربيع العربي كان نتيجة عاملين أساسيين: عامل داخلي وآخر خارجي، ويتمثل العامل الداخلي في تراكم للمشاكل الاقتصادية وضعف الإصلاحات السياسية، ومزيد من تفكك الطبقة الوسطى، و تزايد الشعور بالتعاطف الشعبي مع التيار الإسلامي، الذي تعرض للاضطهاد لعدة عقود، أما العامل الخارجي فلا أحد ينكر دور قناة الجزيرة الإعلامية القطرية والدعم التركي لهذا التيار، وكذلك دور بعض الجمعيات الخليجية المنافسة له، بالإضافة إلى الدعم الكبير جدا من الدول الأوروبية والأميركية التي كانت تراهن على نجاح تيار الإسلام السياسي كمقدمة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد وشمال إفريقيا[1].

نحاول دراسة أهم المواقف والسياسات التي اتبعتها القوى الإقليمية والدولية في تعاملها مع صعود حركات الإسلام السياسي، في دول "الربيع العربي"، مع التركيز في كشف ومعرفة طبيعة دور هذه القوى كمعزز وداعم أو معطل ومعرقل لمسار الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس.

---

[1] أحلام بلحاج، أحمد القلمي وآخرون، **تونس الإنتقال الديمقراطي العسير**، (د ب ن : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2017)، ص ص 227 – 228..

أولا/ الدور الإقليمي والدولي في عملية الانتقال الديمقراطي في مصر.

بداية ندرس الدور الإقليمي وأثره على عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، والتي أنتجتها الاحتجاجات الشعبية يوم 25 جانفي 2011، واستقالة حسني مبارك عن الحكم.

أ)- الدور الإقليمي:

لقد شاركت أربع دول خليجية مقسمة إلى معسكرين، بشكل أساسي في الأزمة المصرية من ناحية، نجد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى الكويت، ومن ناحية أخرى قطر، العنصر الرئيسي للمعارضة بين المجموعتين يتعلق بالدعم المقدم لجماعة الإخوان المسلمين، في حين أن المجموعة الأولى لا تدعم الإخوان إلا أن قطر تروج لها بطرق مختلفة، كانت المعارضة بين مجموعتي دول الخليج ملحوظة بشكل خاص في جوان 2013، بعد عزل الجيش لرئيس المنتخب محمد مرسي، في الواقع، رحبت المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة والكويت بهذا الحدث، واستئناف الجيش السيطرة على مصر، ومع ذلك، فإن دعم هذه الدول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ليس دبلوماسيا فقط، حيث أنه في اليوم التالي لعزل مرسي، وعدوا السلطة التنفيذية الجديدة بتقديم 12 مليار دولار، خمسة مليارات منها من المملكة العربية السعودية، وأربعة من الكويت، وثلاثة من الإمارات العربية المتحدة، هذه المساعدة مقيدة بشكل خاص لمصر حيث يتم تقديمها في شكل " دولارات النفط الخليجية "، بالإضافة إلى ذلك دعمت السعودية ماليا الحزب السلفي " حزب النور "[1].

لقد مثل صعود حركات الإسلام السياسي، المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين في مصر، تحديا كبيرا لسياسة الخارجية السعودية، التي رأت في ذلك تهديدا لنظامها السياسي ومكانتها الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، وذلك لنجاح الذي حققته في الفوز الانتخابي، إضافة لظهور تنظيم (داعش) ومختلف التيارات الجهادية، الذي أساء ظهورها عمليا للمكانة الفكرية لسعودية، في تصاعد الفكر المتطرف داخليا وخارجيا[2].

---

[1] François Guay-Racine , **ANALYSE DU RÔLE DES ACTEURS DANS LA CRISE ACTUELLE EN ÉGYPTE** , p 20.

[2] FRÉDÉRIC WEHREY, «La résurgence autoritaire: les autocrates insieux de l'Arabie saoudite», 15/04/2015 , accessed on 10/03/2019 at : https://carnegieendowment.org/2015/04/15/authoritarian-resurgence-saudi-arabia-s-anxious-autocrats-pub-59790

كانت مخاوف السعودية ومعها الإمارات، وباقي الدول الخليجية عدا قطر، أن تمتد أحداث " الربيع العربي" إلى أراضيها وتهديد نظامها السياسي، ولذلك دافعت هذه الدول عن نظام مبارك منذ البداية، وحاولت منع محاكمته، ثم دافعت إلى قيام تحالف غير معلن مع قيادات الجيش لمنع وصول تيار الإسلام السياسي إلى الحكم[1].

لقد عزز السلوك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، من مخاوف وهواجس السعودية حول التوافق الحاصل بين الإخوان وإيران على قضايا عربية مهمة (القضية الفلسطينية عامة، ودعم حركة المقاومة حماس في قطاع غزة خاصة)، حيث أدركت السعودية أن حركات الإسلام السياسي لها علاقات جيدة مع إيران، ووجود هذه الحركات في السلطة يعزز من النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، كما قد تجسد هذه الحركات قيام نماذج إسلامية وطنية على منوال التجربة التركية، فوجود مصر يحكمها الإخوان المسلمين المتحالف مع تركيا، رأت فيه السعودية تهديدا حقيقيا لمكانتها وقدرتها على التأثير والقيادة[2].

تبنت السعودية والإمارات في سياساتها الخارجية عديد الاستراتيجيات، لمواجهة حكم حركات الإسلام السياسي، حيث لعب المال والإعلام دورا في تنفيذ سياساتها، سواء بتمويل عودة رموز حكم مبارك إلى الحكم والدعم المالي والإعلامي في الانقلاب العسكري على حكم محمد مرسي عام 2013[3]، ومن تلك السياسات، مولت ودعمت السعودية حزب النور السلفي في مصر – الأقرب لها فكريا ومذهبيا[4].

---

[1] Mustapha Rouis and Olga Shomkhmadova, « **Arab Aid on the Rise 2011-2016** »,Quick Notes Series,n.163,World Bank,February 2018, accessed on 10/01/2019 :

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29398/123735-BRI-PUBLIC-QN-163.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[2] (_، _)، **السعودية والإخوان علاقة مضطربة**، 7 يوليو 2013، شوهد 2019/01/10:

http://www.alquds.co.uk/?p=61110

[3] عزمي بشارة، " **ثورة مصر، (ج 2)، من الثورة إلى الإنقلاب**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 495.

[4] F.Gregory Cause, « Saudi Arabia in the New Middle East »,**Councilon on Foreign Relations**,council Special Report,no.63 (2011), p20.

كذلك من السياسات العمل على الملاحقة الأمنية لدعاة التغيير من حركات الإسلام السياسي أو غيرها، داخل الإمارات والسعودية نفسها، والدور الإماراتي في واشنطن، ماليا وإعلاميا، في تشويه هذه الحركات وربطها بالسياسات الإيرانية في المنطقة العربية، سعيا لاحتوائها، وإفشال المسار الانتقالي في دول "الربيع العربي"، منها خاصة مصر[1].

كما عمدت السعودية إلى تأخير منح المساعدات المالية والاقتصادية التي كانت قد وعدت بها المجلس العسكري قبل أن يسلم هذا الأخير السلطة لرئيس المنتخب محمد مرسي، وعلى العكس من ذلك سرعت من تلك المساعدات بعد الانقلاب على محمد مرسي، وقد وصل حجم المساعدات الخليجية (السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة)، إلى حوالي 23 مليار دولار[2].

بالتالي عملت كل من السعودية والإمارات المتحدة انطلاقا من سياستهما الخارجية، بأدواتها السياسية وغير السياسية، على عرقلة وتعطيل مسار الانتقال الديمقراطي في مصر بعد 2011، ودعم حركات المعارضة لحكم محمد مرسي، منها "حركة تمرد" التي دعت للمظاهرات شعبية ضد جماعة الإخوان ومرسي يوم 30 جوان 2013، إضافة إلى الدعم المالي والإعلامي للتعبئة الشعبية، التي مهدت فيما بعد للانقلاب العسكري، وإنهاء حكم حركات الإسلام السياسي الذي كانت تقوده جماعة الإخوان المسلمين[3].

فالسعودية عارضت بشدة مجريات "أحداث الربيع العربي"، ونتائجها، بما في ذلك معارضة طريقة التغيير بالاحتجاج الشعبي والتظاهر السلمي الحاشد في الميادين والساحات، في مقابل تشجيعها ودعمها بكل الوسائل المتاحة في وجود أنظمة حكم سلطوية[4].

---

[1] Mada Masr, « UAE Cover Cost of Egyptian Labbying in DC », Mada Masr, 5/10/2017, accessed on 15/01/2019 : https://www.madamasr.com/en/2017/10/05/news/u/uae-covers-cost-of-egyptian-lobbying-in-dc/

[2] " علامات فتور العلاقات المصرية- السعودية"، **ساسة بوست**، 2016/10/10، شوهد 2019/01/15:

https://www.sasapost.com/conflicts-between-egypt-and-saudi-arabia

[3] FRÉDÉRIC WEHREY, op.cit.

[4] وحدة تحليل السياسات، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 11.

أما قطر عملت على قيام تحالف سياسي مع حركات الإسلام السياسي التي وصلت إلى الحكم في دول "الربيع العربي" منها مصر، حيث قدمت الدعم المادي والإعلامي لهذه الحركات، واستضافت قياداتها على أراضيها[1].

بينما اعتبرت إيران وعبرت عن موقفها من خلال ما اعتبره المرشد الإيراني خامنئي أن هذه الاحتجاجات الشعبية في بدايات عام 2011، بمثابة صحوة إسلامية، و أن هذه الصحوة تتبع من روح الثورة الإسلامية الإيرانية، و أنها إيذانا بنهاية الأنظمة العربية العميلة والمتحالفة مع الغرب، وعملت إيران على تقديم الدعم السياسي والإعلامي لحركات الإسلام السياسي في دول الربيع العربي خاصة منها شيعية[2].

في السياق ذاته فقد برز الدور الإقليمي التركي في دعم جماعة الإخوان المسلمين عامة وبقية حركات الإسلام السياسي على الساحة السياسية العربية بعد 2011، وذلك عبر تشجيع هذه الحركات على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبيا بالبراغماتية، من خلال الاستفادة من الاستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها تركيا مع الكثير من هذه التيارات، وفي هذا الإطار نشط عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية التركي في عدد من الدول العربية منها مصر، من أجل تقديم دعوات من أعضاء التيارات والأحزاب ذات التوجهات السياسية الإسلامية، لزيارة أنقرة للاستفادة من تجربة إسلاميي تركيا، التي تفيد بأن تدخل الدولة في حياة المواطنين من خلال محاولة فرض المبادئ الإسلامية، مسألة تخطاها الزمن، كما عقدت ندوات ومؤتمرات مشتركة، قصد تعزيز السياسة الخارجية التركية في دعم هذه الحركات وقيادتها لعملية الانتقال الديمقراطي، وذلك ما أكد عليه الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" في زيارته لكل من مصر، وليبيا، وتونس، الدعم التركي المطلق لهذه الحركات[3].

---

[1] خالد العيادي، تنامي الدور القطري في المنطقة : الأسس والمرتكزات، 2011/12/26، شوهد 2019/01/25: https://sadaalwatan.com

[2] By Kjetil Selvik, **war in yeman : the view from Iran** , Norwegian Peacebuilding resource Centre , October 2015, p2.

[3] رانيه محمد طاهر،" الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، **مجلة رؤية تركية**، شتاء 2013، ص ص 175- 176.

بالنسبة لدور الكيان الصهيوني، فقد برزت عديد الدراسات التي اهتمت برصد وتحليل الانعكاسات القائمة والمحتملة لصراع العربي– الصهيوني، على عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية عامة، ومصر خاصة، وذلك من خلال ثلاث مستويات، وهي[1]: **المستوى الأول:** ويتمثل في دراسة حدود ومستويات تأثير الصراع العربي– الصهيوني في تكريس ظاهرة التسلطية السياسية، وعرقلة الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، **المستوى الثاني:** يتعلق بتحليل واستشراف تأثير عملية السلام بين العرب والكيان الصهيوني في التطور الديمقراطي في المنطقة العربية، فإذا كانت المواجهة العسكرية قد أسهمت في تعزيز ظاهرة التسلط والاستبداد في المنطقة العربية، فهل التوصل إلى سلام سيؤدي إلى دعم عملية الانتقال الديمقراطي؟، **المستوى الثالث:** ويعنى برصد وتحليل انعكاسات الديمقراطية في المنطقة العربية على السلام بين العرب والكيان الصهيوني، وفي هذا السياق هناك من الباحثين من أكد أن تحقيق الديمقراطية في النظم العربية يمثل عنصرا مهما لتحقيق سلام مستقر ودائم بين الطرفين.

يعتبر الكيان الصهيوني أن الخوف هو قيام دولة ديمقراطية بثقلها العربي والإسلامي في المنطقة العربية، قد تشكل خطرا على التصور الصهيوني لقضايا الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، واستقرار العلاقات المصرية – الصهيونية يتوقف على مدى قبول الإخوان في مصر بالالتزامات الدولية ومختلف المعاهدات والاتفاقيات خاصة معاهدة السلام كامب ديفيد [2]، فكانت المعادلة الكاشفة لهذا الدور هو ربط بين مسألتي أمن "الدولة الإسرائيلية" ووجود نمط الحكم المستبد في الدول العربية، وذلك خوفا من أن تؤدي أي عملية إصلاح إلى وصول حركات الإسلام السياسي، أو أي قوى وطنية أخرى إلى السلطة، وما يشكله ذلك من تهديد وجودي "لشرعية الدولة الإسرائيلية"، لذلك رأت عديد القيادات الصهيونية أن قيام حكومات عربية ديمقراطية منتخبة يشكل خطر على "الشرعية التاريخية" لوجود "دولتهم"[3].

---

[1] مرزوقي عمر،" حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤشرات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 5، 2013، ص ص 52–53.

[2] آية نصَّار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 535.

[3] محمود محارب، "إسرائيل والثورة المصرية" تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/04/21، شوهد 2019/01/25:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Israel_and_the_Egyptian_Revolution.aspx

بشكل عام فقد شكل صعود الإخوان ووصولهم إلى السلطة، بمثابة مرحلة فاصلة في حركة هذه الأنظمة واستراتيجيتها تجاه دول الربيع العربي، منها مصر، وقد استغلت القوى الإقليمية أخطاء الإخوان في السلطة، فكان الموقف السلبي من مسار الانتقال الديمقراطي بعد 2011 في مصر، إقليميا لم يتوقف عند القلق ومحاولة تفادي انتقال عدوى المظاهرات والاحتجاجات الشعبية خارج الحدود المصرية، بل تمت محاصرتها والعمل على إفشالها عبر دعم بقايا النظام القديم لحسني مبارك ومحاول تعطيل المسار السياسي بشكل غير مباشر من خلال التأثير على بعض السياسيين المصريين وشراء ولائهم وذلك مثل ما حدث مع أحمد شفيق، المرشح السابق للرئاسة المصرية، والذي تمت رعايته وحمايته من قبل الإمارات العربية المتحدة، وبعد وصول محمد مرسي لسلطة تعمقت العلاقة بين بقايا نظام مبارك ودول المحيط الإقليمي، خاصة السعودية والإمارات العربية المتحدة، بحيث أن ثمة هدفا مشتركا يجمع الطرفين وهو السعي لإسقاط حكم محمد مرسي بأي ثمن[1].

ب)- الدور الدولي: نحاول التركيز على أهم المواقف والأدوار البارزة للقوى والمنظمات الدولية في مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته مصر عام 2011.

بداية فقد ظهر موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، من خلال أحداث 09/11، إذ جعلت قضية الديمقراطية من الأولويات المستعجلة في سياساتها الخارجية، حيث حرصت الإدارة الأمريكية- حسبها - على تحرير العالمين العربي والإسلامي من الأنظمة الدكتاتورية، ونشر الديمقراطية والحرية فيهما، وذلك من خلال العمل من أجل تغيير نظم وبرامج التعليم، وبخاصة التعليم الديني والإعلام، والمساعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك دعم جهود الإصلاح الاقتصادي وتقوية المجتمع المدني، وتوسيع المشاركة السياسية، وتحديث التعليم، وتمكين المرأة من حقوقها كاملة[2].

---

[1] خليل العنابي، **إخوان مصر من المعارضة إلى السلطة وبالعكس: دراسة في ديناميات الصعود ومآلات السقوط**، في: محمد سليمان أبو رمان (محرر)، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي"، (عمان: مؤسسة فريدريش ابيرت، 2017، ص 84.

[2] وائل محمد إسماعيل، " الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المجلد ، العدد 33 ، 2011، ص 49.

يؤكد العديد من المراقبين على أهمية الفاعل الدولي ومشاركة المجتمعات الإقليمية في تعزيز الظروف الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي ومع ذلك، وفي حالة مصر، فإن المجتمع الدولي قصر في التزاماته تجاه الديمقراطية، ومن جهة عدم الاستقرار السياسي وغياب التوافق بين السياسيين وأصحاب المصالح، أعاقت جهود الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدة اللازمة لمصر[1]، وقد دافعت الولايات المتحدة الأمريكية بداية عن نظام مبارك وأكدت على أهمية استقرار مصر، لكن مع تدافع الأحداث والمسار الذي سلكته الاحتجاجات الشعبية 25 جانفي، أعادت الإدارة الأمريكية تقييم موقفها، وتغيير سياساتها، بدعم مطالب المصريين في التغيير[2].

شكلت الضغوط الخارجية التي رعتها الولايات المتحدة الأميركية العامل الأبرز في الانقلاب العسكري على حكم محمد مرسي، فكان من أهم الخطوط الحمراء التي عملت واشنطن على فرضها على حركات الإسلام السياسي في مصر[3]:

1- التفرقة بين نظام ديمقراطي تحكمه حركات الإسلام السياسي وبين نظام إسلامي، فالأول يعي وجود الآليات الديمقراطية (تداول السلطة، التعددية، فصل السلطات، حرية المجتمع المدني...)، أما الحالة الثانية فإن هذه الآليات لن تسمح إلا بمرور الإسلاميين أو كل ما هو إسلامي.

2- التحذير من عزل النظام المصري عن المنظومة الاقتصادية الغربية والدفع بالاقتصاد المصري نحو الاستقلالية.

3- رفض تغيير الثقافة العسكرية للقوات المسلحة، أو إعادة هيكلتها ما يهدد التوازن مع الكيان الصهيوني.

4- التحذير من تهديد التوازن الإقليمي، بمحاولة تصدير الثورة أو تصدير النموذج الإسلامي.

5- حظر أسلمة القضية الفلسطينية (رفض التقارب الإخواني مع حركة حماس الفلسطينية).

---

[1] Guenaien, Moez , **Egypt's failure to transition to democracy under the Muslim Brotherhood** , Monterey, California: Naval Postgraduate School , 2014 , p56.

[2] عزمي بشارة، **ثورة مصر، من الثورة إلى الإنقلاب**، المرجع السابق الذكر، ص 449.

[3] أحمد فهمي، المرجع السابق الذكر، ص ص 182- 189.

بالإضافة لذلك، فقد شكل الاختلال الأمني الذي عرفته مصر عام 2011، بيئة ملائمة للاختراقات المخابراتية، وقد بدا جليا عجز القوى الجديدة – الإسلامية – على التصدي لهذه الخروقات، بسبب تعقيدات العلاقة مع واشنطن، ولأن طرح قضية إعادة هيكلية أو تجديد أجهزة الأمن والمخابرات ليس بالعمل السهل، وبالتالي فإن الخروقات كان تعمل ضد الاستقرار السياسي وتقويض الانتقال الديمقراطي، أما الجانب الاقتصادي فيما يخص عمليات التصدير والاستيراد، المرتبطة بتصنيع منتجات غربية المنشأ، ومنظومة التسلح التي تخضع مكوناتها الاستراتيجية المصدر الأمريكي، مثل: الطائرات والدبابات، بالإضافة للمعونة الأميركية التي تبلغ مليار ومائة مليون دولار سنويا، والاتفاقيات الجانبية مع دول الاتحاد الأوروبي...، فعملت الدول الغربية على ممارسة حصار اقتصادي ضاغط ومؤثر، يعبر عن عدم رضاها عن التوجهات السياسية الجديدة لمصر [1].

أما روسيا التي وضعت جماعة الإخوان كمنظمة إرهابية، واتهمت الجماعة بدعم المتمردين في شمال القوقاز الروسي، فإنه وبعد قيام حكومة يرأسها الإخوان المسلمين في مصر، ذهبت روسيا لتأكيد على ضرورة أن تقوم دولة ديمقراطية وقوية في مصر، وأبدت استعدادها لفتح جميع مجالات التعاون مع السلطات الجديدة، فكان هذا الموقف نابع من حاجة الروس لحماية مصالحهم (الصفقات الاقتصادية والعسكرية) في غرب آسيا، وتحقيق أمنهم (وقف تهديد التطرف الإسلامي) وبناء النفوذ في المنطقة[2].

نستنتج من وجهة النظر البحثية، أن العامل الخارجي في الدور الإقليمي والدولي، لم يكن في صالح عملية الانتقال الديمقراطي التي عرفتها مصر عام 2011، ووصول حركات الإسلام السياسي لسلطة (الإخوان، السلفيون)، فإلى جانب تردي الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، فقد زادت أخطاء جماعة الإخوان المسلمين في إدارة شؤون الحكم، من تصاعد التدخل الخارجي، الذي رأى في التغيير الحاصل في مصر تهديد وجودي لباقي الأنظمة السياسية الأخرى، خوفا من انتقال عدوى الاحتجاجات والمظاهرات المطالبة بمزيد من الحريات والديمقراطية، بالتالي عملت هذه القوى الإقليمية والدولية بكل ما أتيح لها من أدوات وآليات سياسية وغير سياسية، في التدخل في الشؤون الداخلية لمصر وتحريف مسار الانتقال الديمقراطي، لإعادة إنتاج نفس المنظومة السياسية الأمنية والتسلطية.

---

[1] أحمد فهمي ، المرجع السابق، ص 189.

[2] Indrani Talukdar , « Russia's Reaction on the Egypt Crisis » , **ICWA View Point** , 29 october 2013, p 2.

أولا/ الدور الإقليمي والدولي في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

ندرس الدور الإقليمي وأثره على عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، والتي أنتجتها الاحتجاجات الشعبية يوم 17 ديسمبر 2010، واستقالة زين العابدين بن علي عن الحكم.

أ)- الدور الإقليمي:

من حيث التأثير الإقليمي، وجدت تونس نفسها أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة لدولة، وعصابات الجريمة المنظمة وتواجد تنظيم القاعدة، وهذا ما يؤثر على السياسة الداخلية، فهذا السياق الإقليمي لن يكون محفزا على إصلاح النظم والمؤسسات الأمنية والقضائية، والحقوقية، وتأسيس ثقافة جديدة تعتمد على قيم الديمقراطية، نتيجة هذه القوى التي تملكها هذه الجماعات الإرهابية[1].

إن عدم الاستقرار الأمني ينتج الصراع بين قوى سياسية وحزبية ترتبط بالخارج، يبرز في أنشطة السلفية والحركات الجهادية والقاعدة، وتشمل التهديدات والأخطار الأمنية خلال المرحلة الانتقالية، ما تعاني منه ليبيا نتيجة غياب المؤسسات، مما أدى إلى صراع أهلي قبلي وعرضها إلى فشل تام، وهي المسألة الأخطر مباشرة على البلدان المجاورة، خاصة تونس، التي هي في وضع غير ملائم لتعامل مع هذه التحديات الإقليمية كما ينبغي[2]، وذلك نتيجة ضعف الخبرة الأمنية والعسكرية على المستوى الأمني والاستخباراتي لتونس عن مواجهة هكذا تنظيمات، وبالتالي الانفلات الأمني أدى إلى تصدع العلاقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية، أين أصبح ذلك يشكل خطرا على تثبيت المسار الديمقراطي في تونس، فضلا عن انعكاساته السلبية على النمو الاقتصادي والاجتماعي، وذلك ما أكدته حوادث الاغتيال السياسي عام 2013، ما جعل تونس تعلن حالة الطوارئ ، وإعلان منطقة حدودية عازلة[3].

---

[1] يوسف محمد الصواني، ، "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 416، 2013، ص ص 23-24.

[2] نفس المرجع، ص ص 22-23.

[3] هيكل بن محفوظ، "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال 2013"، شوهد 2019/01/25:

https://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_1.pdf

كانت الجزائر اللاعب الأكثر أهمية، فقد كان الزعماء الجزائريين متحمسين لضمان أن يجد القادة التونسيون أرضية مشتركة، وذلك أن خطر ظهور تسلل الجماعات الجهادية المتطرفة على طول الحدود الجزائرية – التونسية تهديدا خطيرا ليس فقط للبلدين ولكن أيضا للمنطقة الأوسع، مما أقلق قادة الجزائر، كانت هذه الاعتبارات واضحة في الدور المركزي الذي لعبه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تشجيع راشد الغنوشي والباجي قايد السبسي على المصالحة، دعا بوتفليقة، الغنوشي للقاء في العاصمة الجزائر يوم 11/ 09 / 2013، والسبسي للقيام بنفس الشيء بعد يوم واحد، وساعد هذان الاجتماعان في توطيد المصالحة التي حدثت عندما التقى الغنوشي والسبسي في باريس[1].

لعب العامل الخارجي منه الإقليمي، دورا في ما يمكن توصيفه " بشبه انقلاب" قاده النظام القديم بدعم إماراتي، على النظام السياسي الجديد الذي تقوده حركة النهضة الفرع التونسي للإخوان المسلمين[2].

تعمل الإمارات منذ سنوات على بذل جهود كثيفة لتوجيه السياسات الداخلية والخارجية لبعض الدول، ومنها تونس، بهدف بناء نظام إقليمي جديد، ينسجم مع تصوراتها، وتشن لتحقيق ذلك هجمات تستهدف منه تعطيل فرص الديمقراطية ونشر الفوضى، وكان من أهم سياساتها في ذلك ما يلي[3]:

1- دعم المرتزقة: تهدف الإمارات العربية المتحدة من سياساتها إلى تطوير علاقات منسقة ومستقلة مع القوى العالمية، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وإيجاد نفوذها في المنطقة، ويمكن تلخيص هذه المشاريع بأنها جهد لبناء نظام إقليمي جديد، إذ نلاحظ أن الإمارات تقيم تعاون ملحوظا مع الروس في ليبيا عبر تمويل مرتزقة تابعين لشركة "فاغنر" في البلدان العربية، لدعم الجنرال خليفة حفتر، ضد الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا، (العمل على استقدام السلاح والجماعات الإرهابية من ليبيا إلى تونس).

---

[1] Daniel Bromberg , **TUNISIENNE Actes du colloque organisé le 14 janvier 2017** , Université Européenne de Tunis , Institut d'Etudes Politique de Tunis , p 40.

[2] إحسان الفقيه، " **فشل الديمقراطيات في الوطن العربي بعد ثورات الربيع (تحليل)**" ، 2019/02/05، شوهد a a.com.tr/ar/1384019:2019/03/15

[3] طارق عثمان، **ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي**، (د ب ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص 9.

2- استهداف حركات الإسلام السياسي: إن أحد العناصر الفرعية للإمارات في إقامة نظام إقليمي جديد هو تدمير أي حركة إسلامية، قد تشكل –حسبها– تهديدا لأمن نظامها، ويتم تنفيذ هذه السياسة داخل الدولة، وعلى مستوى دول الخليج، وبلدان الشرق الأوسط والصعيد العالمي.

3- عمليات التحريض الإعلامي: زعمت قناة "العربية"، تعمل بتمويل سعودي، ومقرها الإمارات العربية المتحدة، أن راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الذي عاد من المنفى عام 2011، تمكن من امتلاك ثروة مالية بوسائل غير مشروعة، ويعمل تلفزيون "الغد" مقره مصر وهو امتداد للمحور الإماراتي– السعودي على الإسهاب والترويج لهذه القضية، وتحاول هذه القناة الإعلامية، وبتمويل إماراتي، إيجاد تصور أن الشعب التونسي لا يثق بحكومته وسياساتها.

يمكن القول أن الإمارات تعمل على التأثير في الشؤون الداخلية التونسية من خلال أدواتها السياسية وغير السياسية، وقد دعمت الاحتجاجات المناهضة لحركة النهضة عام 2013، كما دعمت حزب نداء تونس (ليبرالي) ضد النهضة في الانتخابات الرئاسية عام 2014، وكذلك عملت على توجيه السياسات المناهضة للحكومة بدعم وزراء مثل: لطفي براهم، ونبيل القروي، رئيس حزب قلب تونس...، يمكن إرجاع الاهتمام الإماراتي بدولة تونس البعيدة عنها جغرافيا وإقليميا إلى سببين هما[1]:

- **السبب الأول:** أن تونس لا تخدم النظام الإقليمي المطلوب تأسيسه بقيادة الإمارات، أي لم يتم احتوائها في المحور الراهن الذي تقوده الإمارات والسعودية، بسبب انتهاجها سياسات مستقلة نسبيا.
- **السبب الثاني:** هو وجود حركات إسلامية أقلية أو أغلبية في دول شمال إفريقيا، عملت أبو ظبي على استهداف الدول التي لا تقع تحت هيمنتها وتتسامح مع حركات الإسلام السياسي، فالإمارات لا يروق لها حياد تونس، فتعمل على استهدافها، من خلال تعزيز قوة حفتر في ليبيا، وإقحام تونس في المعادلة الليبية، أي تستخدم المساعدات الإنسانية كسلاح ضاغط لتوجيه السياسات الداخلية لتونس، لكن جميع خطوات الإمارات باءت بالفشل، حيث تعمل الحكومة التونسية وفق مصالحها، ولا تتمسك بطرف محدد كان تركيا أو إماراتيا.

[1] طارق عثمان، المرجع السابق الذكر، ص 9.

بالنظر إلى صغر حجمها، تؤدي تونس دورا محوريا على المستوى الإقليمي، كما أن امتلاكها موارد محدودة جعلها غير عرضة للتنافس الإقليمي، ولقد أولت دول الخليج اهتماما محدودا لتونس بعد المرحلة الانتقالية الأولى، وتعهدت بتقديم مساعدة مالية كبيرة خلال مؤتمر الاستثمار قدرت بمبلغ 1.25 مليار دولار أمريكي لدعم المشاريع من دولة قطر، و800 مليون دولار من المملكة العربية السعودية، و500 مليون دولار أمريكي من الكويت[1].

نستنتج أن العامل الخارجي في الدور الإقليمي في مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس عام2011، دور محدود التأثير في توجيه السياسات الداخلية لتونس، وذلك نتيجة عوامل موضوعية ترتبط بالموقع الجغرافي لتونس، الصغير المساحة، ومحدودية الثروات الطبيعة وغير طبيعة، فيها جعلها بعيدة عن التنافس الإقليمي وحتى الدولي، وكذلك عوامل ذاتية ارتبطت بالخطاب السياسي والممارسة السياسية لحركة النهضة في التعامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية في تحقيق التوافق السياسي.

ب)- الدور الدولي:

لقد عرفت السياسة الخارجية التونسية منذ استقلالها مع الرئيس لحبيب بورقيبة، أنها ذات بعدين أساسين هما: أولا، الدولة الحداثية: ذات المشروع الثقافي والنمط الغربي، ثانيا، الانفتاح الاقتصادي: والذي بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي، والذي استفادت منه أوروبا في الاستثمار والمزايا المختلفة، خاصة في مجالي السياحة والصناعات المتوسطة، وكل هذا وبالرغم من الممارسات التسلطية التي كان يمارسها النظام التونسي وتقييده الحريات السياسية، فتونس تلقت على الدوام خصوصا في عهد نظام بن علي الإشادة من طرف المؤسسات الأوروبية، فقد تحصلت على مكانة مهمة في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، فكانت أول دولة توقع اتفاق التجارة الحرة مع الطرف الأوروبي ضمن دول جنوب المتوسط، ووصل الأمر إلى تسميتها "المعجزة الاقتصادية" من طرف الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" في عام 1992، وتبعه في ذلك الكثير من الدول والوكالات الغربية[2].

---

[1] كريستوفرس تشفيفيس، بنيجامين فيشمان، **ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، منظور تحليلي، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الآتية**، (د ب ن: د س ن)، ص 7.

[2] عزمي بشارة ، **الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط 2، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص ص 332- 333.

لعبت الاعتبارات الاقتصادية دورا حيويا في دعم الولايات المتحدة الأميركية لتونس، ويبدو أن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مرتبطان ضمنيا بالتوصل إلى اتفاق موازنة، في حين أن الاتحاد الأوروبي، لم يمول الحوار الوطني مباشرة، فقد قدم 45 مليون يورو لدعم العملية الانتخابية، التي تم الاتفاق على شروطها باسم الحوار الاقتصادي من أوائل عام 2001، إلى أواخر عام جوان 2013، كما قدمت واشنطن حوالي 350 مليون دولار لدعم الانتقال في تونس، على الرغم من عدم توفير تمويل مباشر للحوار الوطني، فقد قدم كل من المعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي دعمها لعملية الحوار السياسي التونسي[1].

بالتالي ركزت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها الأوروبيين على دعم مكاسبها الديمقراطية، وهي تكريس مستوى كبيرا ومتناسبا من المساعدة للأمن والاستقرار الاقتصادي، تشمل مجالات التركيز للقوى الغربية، أمن الحدود، وأمن السياحة، وتدريب وتجهيز قوات مكافحة الإرهاب في تونس[2].

عمل الاتحاد الأوروبي على دعم وتشجيع نظام بن علي، الذي كانت ترى فيه الحليف القادر على ضمان مصالحها في تونس، حيث دعت فرنسا نظام بن علي لقمع الاحتجاجات الشعبية السلمية المطالبة برحيله، ولم تتقبل أيضا حكم الإسلام السياسي (حركة النهضة) لبلد كتونس، إذ أعلنت بعد عقب تصدر حركة النهضة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011، بأنها ستراقب قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في تونس، إلا أنها اضطرت في الأخير لفتح قنوات اتصال مع حركة النهضة[3].

نستنتج أن الدعم الأوروبي في بلورة مسار الانتقال الديمقراطي الذي عرفته تونس، يرتكز أساسا في الجانب الأمني والجانب الاقتصادي في تقديم المساعدات الاقتصادية والدعم الأمني في تأهيل المؤسسات الأمنية التونسية، لمواجهة تصاعد التحديات الأمنية التي ظهرت وتصاعدت فجأة بعد عام 2011 في أعمال إرهابية تستهدف القطاع السياحي والذي يعد الركيزة الأساسية للاقتصاد التونسي.

---

[1] Daniel Bromberg , op.cit, p40.

[2] كريستوفرس تشفيفيس، بنيجامين فيشمان، المرجع السابق الذكر، ص 7.

[3] مركز الجزيرة للدراسات، **تونس: النهضة تستلم القيادة**، 1 نوفمبر 2011، شوهد 2019/03/10:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/361

لقد أقرت الدول الأوروبية بأنها قدمت مصالحها على حساب الحقوق والحريات في تونس، مما جعلها تراجع سياستها الخارجية. إلى درجة استعدت لدعم تونس بقيادة حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية، بعد ما أبدت الأخيرة انفتاحا على الأوروبيين، رغم الشكوك التي أبدتها فرنسا في مصداقية حركة النهضة، وقد أدركت حكومتي الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي، والثانية بقيادة على لعريض، ضرورة تطوير العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، كسبيل للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرفها تونس[1].

من جانبها طمأنت حركة النهضة – من خلال تصريحات رئيسها راشد الغنوشي – الأوروبيين المتخوفين من وصول الإسلام السياسي إلى حكم في تونس، بالحفاظ على المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها تونس سابقا مع دول أوروبا[2].

فكان أن برزت البراغماتية في السلوك السياسي لحركة النهضة، من خلال عمل مؤسسها راشد الغنوشي على دعم التوافق السياسي لتعزيز ودعم الانتقال الديمقراطي، والتنازل عن السلطة طواعية في خضم الأزمة السياسية التي عرفتها تونس، فكان أن جاءت عمليات إعادة الاصطفاف السياسي لحركة النهضة، ردا على التحديات الداخلية والضغوط الخارجية، في أنها أسهمت في طمأنة الداخل والخارج، انطلاقا من تكريس الحوار والتوافق، والتعاطي مع مجتمع مدني يمتاز بالمأسسة والفعالية، وهو ما عزز في الأخير قدر من الاستقرار السياسي وتجاوز كافة الضغوط التي مورست على الحركة وخطها السياسي[3].

---

[1] صلاح الدين الجورشي، **السفراء الأوروبيون يرفعون البطاقة الحمراء أمام الجميع في تونس**، سويسرا بالعربي swissinfo.ch، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2013، شوهد 2019/03/20:

https://www.swissinfo.ch/ara

[2] خليل أيوب، **موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية**، الحوار المتمدن،العدد 3564، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011، ، شوهد 2019/03/20:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

[3] مارك لينش، " **آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان** "، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2016، شوهد 2019/03/20:

https://carnegie-mec.org/2016/12/16/ar-pub-66511

إضافة إلى ذلك ومن خلال عدة بيانات وتصريحات أدلى بها مسؤولون أوروبيون، تبين أن الاتحاد الأوروبي يرى أن تونس نموذج للانتقال الديمقراطي في العالم العربي، لهذا جعلها شريكا مميزا يرافقها دوما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي، " ويجب الحفاظ على هذا النموذج ودعمه"، لأن نجاحه سيكون نجاحا للمشروعية الديمقراطية للاتحاد وترسيخا لها، وهذا ما يجسده البيان المشترك بين اللجنة الأوروبية وممثلة الاتحاد الأوروبي لشؤون الخارجية وسياسة الأمن في 26 نوفمبر 2016: (التربة التونسية مصدر أمل لدول الجوار...ومن المصلحة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي أن يكون له تونس قوية، ديمقراطية، ومستقرة، كجار، ونجاح الانتقال الديمقراطي التونسي أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي)[1].

بالنسبة لدور الروسي، فلم تهتم روسيا في البداية بشكل كافي بما يحدث في تونس من متغيرات ما بعد استقالة بن علي، ثم سرعان ما أخذت تتحرك بشكل إيجابي وبادرت بتأييد الانتقال الديمقراطي في تونس، وقد ظهر ذلك في خطاب الرئيس الروسي السابق " ديميتري ميدفيديف" الذي صرح في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس يوم 26 جانفي 2011، قائلا: (أعتقد أن ما يحدث في تونس كان درسا كبيرا للحكومات في جميع أنحاء العالم، وأنه يجب على الحكومات أن تعمل على إحداث نمو وتطوير جبنا إلى جنب مع مجتمعاتها سواء في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية)[2].

يمكن القول أن خصوصية الحالة التونسية نابعة من ضعف "الثورة المضادة"، وعدم تغول مؤسسات النظام القديم في المشهد السياسي، ما بعد 2011 (خاصة المؤسسة العسكرية)، وعدم تدخل الفاعل الإقليمي والدولي بقوة، وتوافر القوى السياسية المختلفة أيديولوجيا على درجة معقولة من الوعي السياسي مكنتها من تجاوز خلافاتها[3].

---

[1] kamel Jendoubi, « **Relations Tuniso Européennes :vision,enjeux et pers pectives** »,d/Euromed Droits (septembre 2017), p11, accessd an 25/03/2019,at :

https://www.euromedrights.org/wp-content/uploads/2017/10/Relations-Tuniso-Europ%C3%A9ennes-vision-enjeux-et-perspectives.pdf

[2] باسم راشد ، **المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013)، ص33.

[3] طارق عثمان، المرجع السابق الذكر، ص 9.

تعتبر تونس من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كلها، التي أحرزت تقدما كبيرا باتجاه عملية انتقالية ديمقراطية، أجرت انتخابات رئاسية لمرتين، حيث حظيت في الحالتين على حد سواء بتقدير كبير من قبل المراقبين الدوليين في عام 2014، كما تنازلت الحكومة الائتلافية بقيادة حركة النهضة عن السلطة لائتلاف بقيادة علمانية يقوده حزب نداء تونس، وهو تغيير وضع تونس على مسار أقوى نحو الترسيخ الديمقراطي، وأقرت تونس أيضا دستورا بالإجماع، بعد نقاشات وحوار مطول بين حركة النهضة والعلمانيين، وهو إنجاز سياسي عززه القيادة الجريئة لكل راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، والباجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس[1].

نستنتج من وجهة النظر البحثية، أنه لا يمكن إغفال أهمية العامل الخارجي في دراسة مراحل عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك ما تكشفه هذه الدراسة، إذ لا يكفي أن حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس أنها قد حازت على الأغلبية الانتخابية وشرعية "صناديق الاقتراع"، فإلى جانب ذلك كآلية سياسية سلمية للوصول إلى الحكم، فإنه يتطلب في المقابل أيضا الحصول على الشرعية الدولية، أي مدى قبول القوى الإقليمية والدولية، في إدارة هذه الحركات لشؤون الحكم في بلدانها، انطلاقا فيما تبديه من سياسات ومواقف تعتبرها هذه القوى أساس التعامل مع هذه الحركات، كقضايا حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وقيم الديمقراطية، والموقف من الغرب والقضية الفلسطينية...، والتي تعتبر الخطوط الحمراء التي تضعها هذه القوى للتعامل مع نظام حكم تقوده حركات الإسلام السياسي.

بالتالي يمكن القول أن هناك **علاقة تكاملية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية***، في دعم وتعزيز، أو عرقلة وتعطيل مسار الانتقال الديمقراطي، إذ كلما كانت الجبهة الداخلية مستقرة أمنيا وسياسيا، وتوفر ظروف الحوار والتوافق على قواعد العملية السياسية التي تطلبها المرحلة الانتقالية، كلما أسس ذلك للفرص تعزيز التعاون الخارجي فيما يخدم المرحلة، بعيدا عن الاستقطاب الإقليمي والدولي، وبلورة المنهج البراغماتي في حماية سيادة الدولة وتحصيل مصالحها القومية، بما يخدم ترسيخ المسار الديمقراطي، وتعزيز علاقاتها الخارجية مع كل الأطراف الإقليمية والدولية.

---

[1] كريستوفرس تشفيفيس، بنيجامين فيشمان، المرجع السابق الذكر، ص6.

* **علاقة تكاملية بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية:** أنظر قائمة الملاحق المرفقة، ص 213.

خلاصة واستنتاجات:

إن الحديث عن مستقبل بناء الديمقراطية في تونس ومصر عام 2011، مرتبط أساسا بقواعد العملية السياسية وفاعليها الجدد الذين أنتجتهم الاحتجاجات الشعبية، وتعتبر حركات الإسلام السياسي (حركة النهضة في تونس، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر) أهم الحركات التي تم التمكين لها في الحكم، فكان القول بتجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي مرهون أساسا بالفكر والممارسة السياسية في توفير كافة ظروف الحوار والتوافق لتجسيد دولة القانون والمؤسسات، والقطيعة مع عهود الديكتاتورية.

من منطلق ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من الدراسة، يمكن تسجيل أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، كالتالي:

1- عملت حركة النهضة في تونس على تقديم تنازلات سياسية مكنتها من تحقيق حوار وطني مع كافة القوى السياسية لإنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي.
2- إقرار عملية التوافق السياسي في تونس مكن جميع القوى السياسية من تجاوز خلافاتها وخلفياتها الإيديولوجية في سبيل بناء النظام الديمقراطي.
3- اتسمت مرحلة الانتقال الديمقراطي التونسي بتجاذبات سياسية وتهديدات أمنية، لكن لغة الحوار والتوافق مكنت من تجاوزها نحو دولة القانون والمؤسسات.
4- تراجع أثر العامل الخارجي في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس، نتيجة البراغماتية السياسية لحركة النهضة في تعاملها مع الداخل والخارج.
5- إن الاستقطاب السياسي الحاد الذي عرفته مصر بعد 2011 بين مختلف فاعلي مرحلة الانتقال الديمقراطي شكل عائقا و تهديدا للعملية السياسية من أجل الديمقراطية.
6- التحالف غير المعلن بين العامل الداخلي والعامل الإقليمي والدولي عرقل مرحلة الانتقال الديمقراطي في مصر عامد 2011، ودعم تدخل الجيش في العملية السياسية.
7- إن الأخطاء التي ارتكبتها جماعة الإخوان المسلمين في الحكم، تم تضخيمها إعلاميا وسياسيا من قبل خصومها، الذين استدعوا الدولة العميقة وأدواتها للقيام بانقلاب عسكري ينهي تجربة حكم الإخوان في مصر.
8- انهيار تجربة حكم الإخوان المسلمين في مصر مرتبط بعوامل ذاتية لها علاقة بفكر وممارسات الجماعة، وعوامل موضوعية خاصة بالدولة المصرية، والبيئة الإقليمية والدولية.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة اعتمادا على مقاربة المقارنة تحليل وتفسير سلوك حركات الإسلام الساسي أثناء مشاركتها في عملية الانتقال الديمقراطي، حيث تطرقنا إلى كافة المتغيرات التي تحكم سلوكها السياسي، في دراسة مرجعتيها الفكرية والتاريخية وإسهامات مؤسسها، والبيانات التأسيسية لها، النى حددت فيها موقفها من الديمقراطية ومسألة مشاركتها السياسية.

إن الاضافة البحثية التي تقدمها هذه الدراسة أننا توصلنا إلى استجلاء مواقف حركة النهضة التونسية وجماعة الإخوان المسلمين في مصر من الديمقراطية (نبذ العنف، التعددية السياسية والحزبية، العلمانية والآخر، حقوق الأقليات، الشريعة في الدستور...)، ثم رد هذه المواقف إلى وقائع السلوك والممارسة التي تبديها هذه الحركات في مزاولة نشاطها السياسي والثقافي في المجتمع، و بالتالي حاولنا معرفة طبيعة السلوك السياسي لهذه الحركات المحدد لدورها في عملية الانتقال الديمقراطي.

الحديث عن طبيعة الدور الذي لعبته حركات الإسلام السياسي في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس ومصر عام 2011، مرتبط أساسا بمحددات وأحداث الواقع وتحولاته، إذ كان لحركة النهضة لزعيمها راشد الغنوشي، دورا ذو فعالية و إيجابية، نظير ما اضطلعت عليه الحركة من ضرورة تقديم تنازلات مؤلمة للبعض، ولكنها كانت ضرورية من أجل تونس ومن أجل الديمقراطية– حسب رأي راشد الغنوشي –، والذي لعبت شخصيته المثقفة والمتعلمة الدور المحوري في وضع مرجعيات التسامح والحوار وقبول الآخر، بحيث أسهم تكوينه الثقافي والاجتماعي في وضع آليات البناء الصحيح في تحقيق التوافق السياسي بين النخب السياسية، وإنقاذ الديمقراطية الوليدة من دوامة الدم والعنف، والمضي نحو إنجاز مرحلة الانتقال الديمقراطي، وصولا إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي، وتجسيد دولة القانون والمؤسسات.

بإخلاف الدور الذي أخذته جماعة الإخوان المسلمين في مصر، إذ كان التعصب للموقف السياسي ورفض تقديم تنازلات سياسية في سبيل إحداث التوافق والحوار، من أجل مواصلة المسار الديمقراطي الذي أسست له احتجاجات 25 جانفي 2011، جعل الجماعة معزولة شعبيا ومحاصرة سياسيا، فكانت الأحداث والتحولات أن سارت عكس مخططات الجماعة في بناء مصر الجديدة، حيث كان لدولة العميقة الدور المفصلي والحاسم وبمساعدة قوى إقليمية (السعودية، والإمارات العربية والكيان الصهيوني) ودولية (الولايات المتحدة الأميركية وبعض دول الاتحاد الأوروبي) في إنهاء الدور السياسي لجماعة الإخوان

المسلمين وإقامة الحضر على ممتلكاتها وحل حزبها السياسي الحاكم ومطاردتها قانونيا بتصنيفها كتنظيم إرهابي وتجريم كل أفعالها، ورفض الحوار أو المصالحة معها، ومحاصرة أنصارها إعلاميا وقانونيا والتضيق عليهم.

بالتالي اختلاف الأحداث والتحولات التي عرفها المسار الديمقراطي في مصر وتونس، هو ما أثر بشكل مباشر أو غير مباشر في رسم محددات السلوك السياسي لحركات الإسلام السياسي اتجاه عملية الانتقال الديمقراطي، حيث لم تعرف تونس ما عرفته مصر من انقسام سياسي ومجتمعي، والصراع الديني والسياسي من أجل السلطة، بينما عملت تونس على تحقيق نوع من الانسجام المجتمعي والتوافق بين النخب وتحييد الدور السياسي للجيش، فكان ذلك أن مكن حركة النهضة من تجاوز خلافاتها مع خصومها السياسيين في وضع رؤية مشتركة في التعامل البناء والإيجابي، مع مخرجات العملية السياسية لمسار الانتقال الديمقراطي.

يمكن القول أن الدراسة توصلت إلى النتائج التالية:

– كان للمرجعية الفكرية والتاريخية لحركة النهضة التونسية وجماعة الإخوان المسلمين في مصر الأثر الكبير في تحديد مواقفها من الديمقراطية، ومن ثم سلكها السياسي.

– ارتباط حركات الإسلام السياسي في تونس بواقعها، ورفض استراد النماذج الفكرية (نقد الفكر التقليدي للإخوان المسلمين).

– اليقين الإيديولوجي (تراجع الجانب الدعوي في الخطاب السياسي) في قبول الديمقراطية، وآلياتها السلمية في الممارسة السياسية.

– التأكيد على قبول النضال السياسي السلمي، ورفض العنف والعنف المضاد.

– اعتبار تحقيق النظام الديمقراطي، بضرورة توفر الحريات العامة، وصيانة الحقوق الفردية والجماعية.

– الاقتناع بضرورة التوافق، وتحقيق الإجماع الوطني في تسيير مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية.

– تقديم تنازلات حول مكاسب آنية، من أجل تحقيق وتعظيم مكاسب المستقبل، وتعزيز الوجود السياسي.

– انفراد جماعة الإخوان المسلمين بسلطة القرار، جعلها تعيش في عزلة سياسية، ومحاصرة شعبيا.

– وقوع أزمة خطاب داخل الجماعة، بين مكتب الإرشاد والرئاسة جعل الجماعة تقع في تناقضات سياسية، أفرزت توجس وتخوف المحيط الاقليمي والدولي من حكم الإسلام السياسي في مصر– وبالأخص السعودية والإمارات والكيان الصهيوني–.

– لقد كان لدولة العميقة في مصر دورا حاسما في وضع حد لحكم الإسلام السياسي، وعزل الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين من الحياة السياسية والحزبية واعتبارها منظمة إرهابية.

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (01): رسم إيضاحي لطبيعة النظام السياسي التسلطي والمغلق.

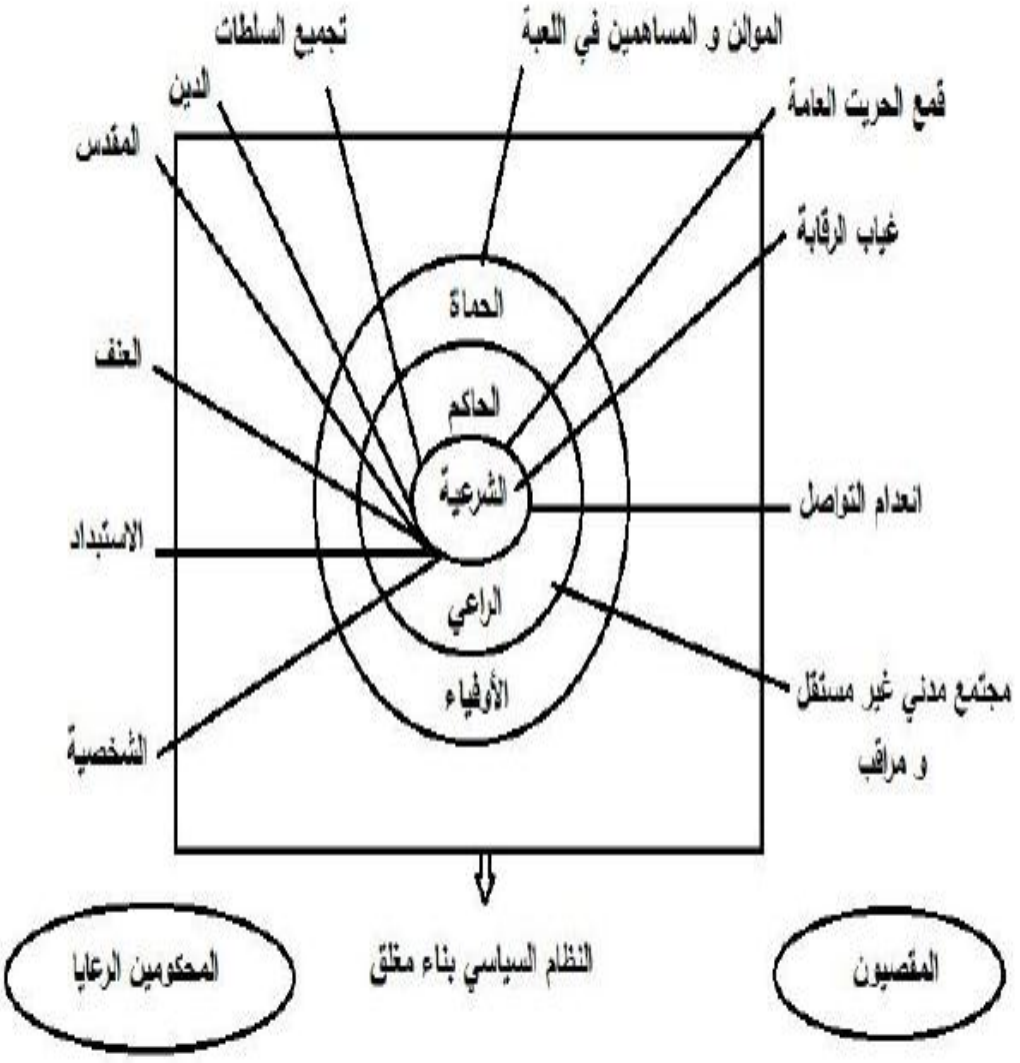

المصدر:

هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**، (المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع،2009)، ص 46.

الملحق رقم (02): رسم إيضاحي لطبيعة النظام الديمقراطي المنفتح.

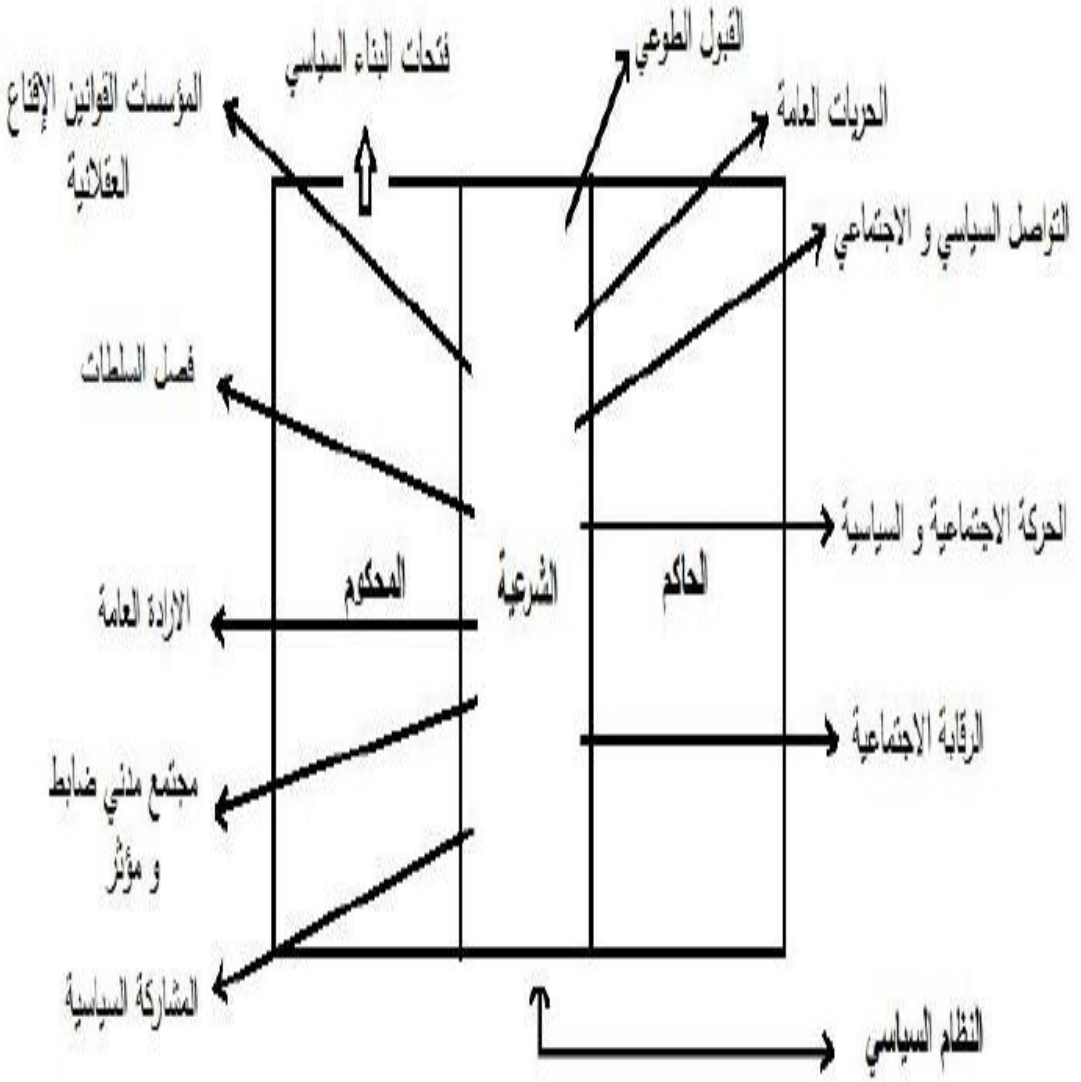

المصدر السابق الذكر، ص 45.

الملحق رقم (03): رسم إيضاحي للعوامل الداعمة والمعززة للعملية الإنتقال الديمقراطي.

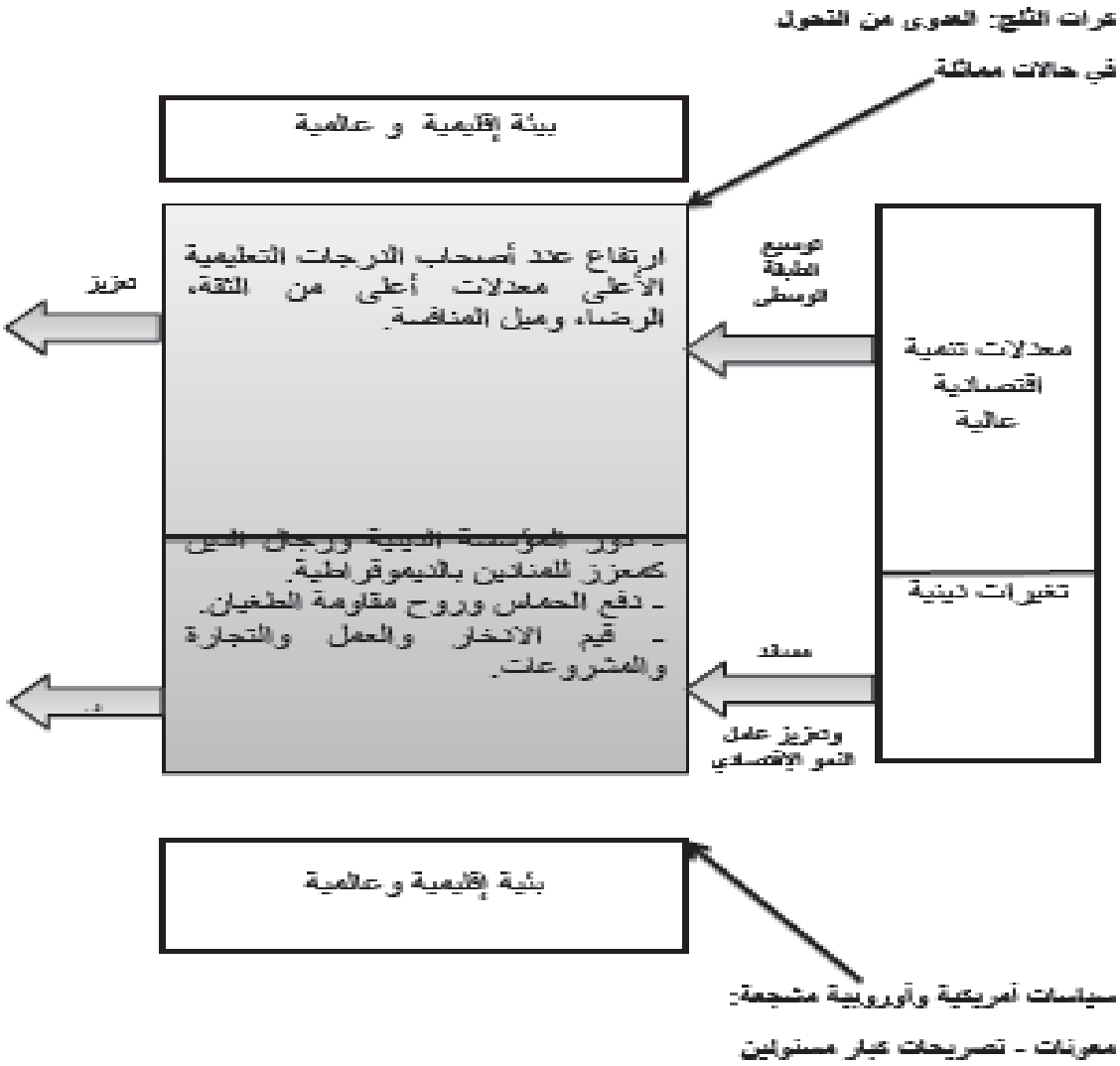

المصدر: عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، (مصر: مكتبة الآداب، 2004)، ص 19.

الملخص:

دور حركات الإسلام السياسي في عملية الانتقال الديمقراطي

(دراسة مقارنة: جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حركة النهضة التونسية، 2011 –2019).

من خلال هذه الدراسة أخذنا بالمنهجية التحليلية المقارنة في دراسة حركات الإسلام السياسي، وذلك من منطلق الالتقاء الإيديولوجي والفكري في ظهورها والاختلاف في الممارسة والمواقف تجاه العملية السياسية والقواعد العامة للمبادئ وقيم الديمقراطية، وقد تم التركيز على دراسة جماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس، من منطلق القول أن هذه الحركات مكنت لها الاحتجاجات الشعبية عام 2011 من الوصول إلى السلطة والحكم – مشاركتها في عملية الانتقال الديمقراطي– ، وأيضا دراسة مختلف الممارسات السياسية لهذه الحركات وتعاملها مع باقي الفواعل السياسية وطبيعة العلاقة بينها، وآليات تحقيق التوافق السياسي بين جميع النخب السياسية، ودور العامل الخارجي في القوى الإقليمية والدولية في دعم أو عرقلة الانتقال الديمقراطي في البلدين، و مدى قدرة استمرار هذه الحركات في الحكم.

الكلمات المفتاحية: جماعة الاخوان المسلمين ، حركة النهضة التونسية، الانتقال الديمقراطي، العوامل الداخلية، العوامل الخارجية.

Summary:

The role of political Islam movements in the democratic transition process

(Comparative study: The Muslim Brotherhood in Egypt, the Tunisian Renaissance Movement, 2011-2019).

Through this study, we use the comparative analytical methodology in the study of political Islam movements, based on the ideological and intellectual similarities in their emergence and the difference in their political practices and attitudes toward the values of democracy. Focus has been placed on studying the Muslim Brotherhood in Egypt and the Ennahda Movement in Tunisia due to their critical role in the popular protests in 2011 which enabled them to participate in the democratic transition process and ultimately reach power and rule.

We also study the various political practices of these movements and how they deal with the rest of the political actors, the mechanisms for achieving political consensus among all political elites, the role of the external factor in the regional and international powers in supporting or obstructing the democratic transition in the two countries, and the extent to which these movements continue to rule.

Key words: The Muslim Brotherhood, the Tunisian Renaissance movement, democratic transition, internal factors, external factors.

قائمة المراجع:

أولا/ باللغة العربية.

أ)- القرآن الكريم:

- سورة الأنعام، الآية (162).

- سورة النِّساء، الآية (58).

- سورة آل عمران، الآية (159).

ب)- الموسوعات:

1- الموصللي أحمد ، **موسوعة الحركات الإسلامية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

2- الموصلي أحمد ، **موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

ت)- التقارير:

3- الجورشي صلاح الدين ، "ربيع تونس التأرجح بين الأمل والخوف"، في: **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من " الربيع العربي** "، لبنان: مؤسسة الفكر، 2014.

4- جروب أنترناشويل كرايسز ، **نفهم التوجه الإسلامي**، تقرير كرايسز جروب، رقم 37 حول الشرق الأوسط/ شمال افريقيا، (2 آذار (مارس)، 2002.

ث/ الكتب:

5- الغنوشي راشد ، **من تجربة الحركة الإسلامية في تونس** ، د ب ن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة في لندن ، د س ن.

6- الأفندي عبد الوهاب ، حسن حنفي وآخرون، **الحركة الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2002.

7- أوليفه روا، تر: نصير مروة، **تجربة الإسلام السياسي**، ط 2، لبنان: دار الساقي، 1992.

8- المؤدب عبد الوهاب ، تر: محمد بنيس، **أوهام الإسلام السياسي**، لبنان: دار النهار للنشر، 2002.

9- النفيسي عبد الله ، **الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي**، الكويت: مكتبة آفاق،2012.

10- الدكتور ع .ع، **تراث العبيد في حكم مصر المعاصرة دراسة في علم الاجتماع التاريخي**، مصر: المكتب العربي للمعارف، د ن س.

11- البنا حسن ، **مذكرات الدعوة والداعية**، لبنان: دار العلم للملايين ، 1966.

12- المديني توفيق ، **المعارضة التونسية نشأتها وتطورها**، سوريا: اتحاد الكتاب العرب، 2001.

13- الحناشي عبد اللطيف ، **تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة**، في كتاب جماعي: آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي، عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، .2017

14- ألهزايمة محمد عوض ، **الفكر السِّياسي العربي الإسلامي**، الأردن: دار الحامد للنَّشر والتَّوزيع،2007.

15- الغزالي عبد الحميد ، **حول أساسيات المشروع الحضاري الإسلامي لنهضة الأمة: قراءة في فكر الإمام الشهيد حسن البنا**، الجزائر: دار الخلدونية، 1999.

16- إرواء فخري عبد اللطيف ، **الإسلام في مصر بعد التغيير وصعود حزب الحرية والعدالة**، د ب ن: كلية اللغات ، جامعة بعداد، د س ن.

17- ابورجا فرانسو ، تر: لورين زكري، **الإسلام السياسي: صوت الجنوب**، ط 2، مصر: دار العالم الثالث، 2001.

18- البيومي غانم إبراهيم ، **الفكر السياسي للإمام البنا،** مصر: مدارات للأبحاث والنشر، 2013.

19- الشيباني رضوان أحمد شمسان ، **الحركات الأصولية في العالم العربي،** مصر: مكتبة مدبولي، د س ن.

20- البشري طارق ، **الملامح العامَّة في الفكر السِّياسي في التَّاريخ المعاصر،** لبنان: دار الشُّروق، 1996.

21- النيفر احميدة ، الهادي بريك وآخرون، **من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة الإسلاميون في تونس** " **مسيرة ألم وأمل** "، د ب ن : سلسلة كتاب الإصلاح، د س ن.

22- الحناشي عبد اللطيف ،" تونس تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة"، في كتاب جماعي: **آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي** "، محمد سليمان أبو رمان (محرر)، عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2017.

23- القوماني محمد ، عبد التواب عبد الله وآخرون، **من قبضة بن على إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس،** ط 3، الإمارات العربية المتحدة : مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011.

24- أيوبي نزيه ، جيل كيبل وآخرون، **الإسلام السياسي وآفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي،** المغرب: مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث ، 2000.

25 - الجورشي صلاح الدين ، " المشهد الإسلامي في تونس: قوى ومواقف "، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام في تونس،** دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011.

26- النيفر أحميدة ، " شهادة عن سنوات التأسيس"، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس،** دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011.

27- الوريمي العجمي ، " الإسلاميون والسلطة في تونس"، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس،** دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، .2011

28- التليدي بلال ، **مراجعات الإسلاميين: دراسة في تحولات النسق السياسي المعرفي،** لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات، .2013

29- السيد مصطفى كامل ، " أضواء على النظام السياسي في مصر"، في: أمين فوزي قاسم، **النظام السياسي العربي والديمقراطية**، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

30- العادلي أسامة أحمد ، **النظام السياسي المصري 1866-1981 الهياكل الدستورية وقوى الحياة السياسية**، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

31- الجمل مايسة ، **النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية**، ط 2، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

32- السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من مشهد متواصل**، لبنان: جداول للنشر والتوزيع، 2011.

33- إمام عبد الله ، **عبد الناصر والإخوان المسلمون**، مصر: مطبوعات دار الخيال، 1997.

34- البشري طارق، **الحركة السياسية في مصر**، ط 2، مصر: دار الشروق، 2002.

35- الحكيم سليمان ، **عبد الناصر والإخوان المسلمين من الوفاق إلى الشقاق**، مصر: مكتبة جزيرة الورد، 2010.

36- النفيسي عبد الله ، **الحركة الإسلامية ثغرات في الطريق**، الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2012.

37- النفيسي عبد الله فهد ، **الفكر الحركي للتيارات الإسلامية**، ط 2، الكويت: مكتبة آفاق، 2014.

38- البدري جمال شاكر ، **السيف الأخضر الأصولية الإسلامية المعاصرة**، سوريا: دار صفحات للدراسات والنشر، 2007.

39- العوضي هشام ، **صراع الشرعية الإخوان المسلمين ومبارك 1982- 2007**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

40- إسبوزيتو جون، تر: قاسم عبده قاسم، **التهديد الإسلامي خرافة أم حقيقة؟**، ط2، مصر: دار الشروق، 2002.

41- البلدي الفاضل ، "الحركة الإسلامية في تونس قراءة نقدية"، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين: الإسلام السياسي في تونس**، دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011.

42- الهويريني وليد عبد الله ، **عصر الإسلاميين الجدد رؤية الأبعاد الفكرية والسياسية في حقبة الثورات العربية** ، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد، 1434هـ.

43- الشطي إسماعيل ، **الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة**، لبنان: منشورات ضفاف، 2013.

44- أعراب إبراهيم ، **الإسلام السياسي والحداثة**، المغرب: أفريقيا الشرق، 2000.

45- أفندي عبد الوهاب ، حسن حنفي، أحمد الموصللي وآخرون، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.

46- البنا حسن ، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (1906م- 1949 م)**، د ب ن: د د ن، د س ن.

47- الغنوشي راشد ، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

48- الغنوشي راشد ، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

49- الموصللي أحمد ، فواز جرجس وآخرون، **الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2002.

50- القديمي نواف ، **يوميات الثورة من ميدان التحرير إلى سيدي بوزيد حتى ساحة التغيير**، لبنان : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2012.

51- الزويري محجوب ، **الثورات العربية وسؤال الدافع**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، د س ن.

52- المدهون إبراهيم ، توفيق شومان وآخرون، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو- استراتيجية للحراك العربي**، لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته، 2012.

53- الماجري الأزهر ، **الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010 في جدلية التحرر والاحتواء**، (تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2011.

54- الصواني يوسف محمد ، ريكاردو رينيه لاريمونت، تر: لطفي زكراوي، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، لبنان: منتدى المعارف، 2013.

55- الصغير عميرة علية ، **الثورة في عيني مؤرخ**، تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2012.

56- أبو دوح خالد كاظم ، " ثورة يناير كانون الثاني/ يناير في بر مصر...محاولة الفهم السوسيولوجي"، في: عبد الإله بلقزيز. **الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي**، ط 3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

57- التليدي بلال ، " صعود الإسلاميين المحددات والتحديات وتدبير الحكم"، في: **الإسلاميون والربيع العربي، التحديات تدبير الحكم دراسة مقارنة: تونس، مصر، المغرب، اليمن** ، لبنان: دار الوجوه للنشر والتوزيع، 2012.

58- الهضيبي إبراهيم ، جمال البنا وآخرون، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، د ب ن: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، د س ن.

59- أيمن عبد المعطي ، العدالة الاجتماعية: الطريق لاستكمال الثورة في مصر(دراسة حالة مطالب الجماهير وممانعة السلطة أبريل- يوليو 2014)، في: **العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات** ، مصر: منتدى البدائل للدراسات ومنظمة روزا لوكسمبورغ، 2014.

60- الموسوي كاظم ، **زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة**، ط 2 ، د ب ن: د د ن، 2012.

61- ألخوري عصام ، **الموقف السياسي الراهن في مصر بين تسلط الإخوان المسلمين وتهافت المعارضة المدنية، يحدث في مصر**، المغرب: مؤسسة دراسات وأبحاث مؤمنون بلا حدود، 2013.

62- النفزاوي صابر ، **السقوط الحر للثورة المصرية**، د ب ن: د د ن، د س ن.

63- الحبيب سهيل ، **الثورة على دولة الاستقلال وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي المعاصر – جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري** – ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2013.

64- الجمعاوي أنور ، **المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014.

65- الحناشي عبد اللطيف ،**انتخابات تونس المجلس الوطني التأسيسي: الإطار، المسار، النتائج**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012.

66- الورعي جلال ، **تونس قراءة في التجربة الدستورية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2014.

67- المنصر عدنان ، الإتحاد العام التونسي للشغل جدلية السياسي والاجتماعي، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات**، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

68 – الحناشي عبد اللطيف ، **انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة** ، د ن ب: مركز الجزيرة للدارسات، 2014.

69- الحناشي عبد اللطيف ، تونس: تأثير الانتقال الديمقراطي على حزب النهضة، في: **آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي"**، عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2017.

70- الصواني يوسف محمد ، " انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة"، في: يوسف محمد الصواني ولاريمونت (محرران)، تر: لطفي زكراوي، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، لبنان: منتدى المعارف، .2013

71- الصغير عميرة علية ، " الثورة التونسية: ثورة الكرامة"، في: الصواني ولاريمونت (محرران)، تر: لطفي زكراوي، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، لبنان: منتدى المعارف، .2013

72- المدهون إبراهيم ، توفيق شومان وآخرون، **ثورات قلقة مقاربات سوسيواستراتيجية للحراك العربي**، لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.

73- العنابي خليل ، **إخوان مصر من المعارضة إلى السلطة وبالعكس: دراسة في ديناميات الصعود ومألات السقوط،** في: محمد سليمان أبو رمان (محرر)، آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب الإسلاميون وتحديات "ما بعد الربيع العربي"، عمان: مؤسسة فريدريش ابيرت، 2017.

74- السرحاني راغب ، **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011،** مصر: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2011.

75- أبو اللوز عبد الحكيم ، " الخطاب السياسي الإسلامي بين عامي (1981- 1991)، في: **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين،** دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2011.

76- الصغير عميرة علية ، **الثورة في عيني مؤرخ،** تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، 2012.

77- باروت جمال ، نور عبد الهادي أبو طه، جاد الكريم الجباعي وآخرون، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية،** ج 1، ط 3، لبنان: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000.

78- بلقزيز عبد الإله ، **في الإصلاح السياسي والديمقراطية،** لبنان: العالمية للكتاب ،2007.

79- بن تمسك مصطفى ، **الديني والسياسي وإشكالية الحرية: قراءة في تحولات الإسلام السياسي الراهن،** د ب ن: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، د س ن .

80- بشارة مروان ، تر: موسى الحالول، **العربي الخفي وعود الثورات العربية ، ومخاطرها،** لبنان: الدار العربية العلوم ناشرون، 2013.

81- بلقزيز عبد الإله ، **الإسلام والسِّياسة،** المغرب: المركز الثَّقافي العربي،2001.

82- بلقزيز عبد الإله ، **الإسلام والسياسة: دور الحركة في ضوغ المجال السياسي،** ط 2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2008.

83- بنجلون الطاهر ، تر: حسين عمر، **الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية ويليها النار،** لبنان: المركز الثقافي العربي، 2012.

84- بلقزيز عبد الإله ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل،** لبنان: منتدى المعارف، 2012.

85- بسيوني محمود شريف ، محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر،** مصر: دار الشروق، 2012.

86- بشارة عزمي ، **أن تكون عربيا في أيامنا**، ط 2، لبنان: بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

87- بلحاج أحلام ، أحمد القلمي وآخرون، **تونس الانتقال الديمقراطي العسير**، د ب ن : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2017.

88- بشارة عزمي ، " **ثورة مصر، من الثورة إلى الانقلاب**، (ج2)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

89- بشارة عزمي ، **الثورة التونسية المجيدة: بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط 2، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

90- تمام حسام ، **الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة**، ط 2، مصر: دار الشروق، 2013.

91- توفيق محمد ، **الطائفية والاستقطاب السياسي في مصر تطبيق المجال العام وتوظيفاته السوسيوسياسية في مصر بعد ثورة يناير**، د ب ن: منتدى العلاقات العربية والدولية، د س ن.

92- توفيق إبراهيم حسنين ، **النظام السياسي والإخوان المسلمين في مصر من التسامح إلى المواجهة 1981- 1996**، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1988.

93- تاج الدين أحمد سعيد ، **25 يناير ثورة شعب**، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، 2011.

94- تشفيفيس كريستوفرس ، بنيجامين فيشمان، **ديناميكيات السياسات الخارجية الإقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الأبيض المتوسط، منظور تحليلي، رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الآتية**، د ب ن: د د ن، د س ن.

95- جبرون امحمد ، رشيد مقتر وآخرون، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي اتجاهات وتجارب**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

96- حيدر إبراهيم علي، **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

97- حامد أبو زيد نصر ، **اليسار الإسلامي**، فلسطين: معهد إبراهيم أبو لغد للدِّراسات الدُّولية،2004.

98- حنفي حسن ، **الدين والتنمية في مصر**، مصر: مكتبة مدبولي، 1989.

99- حدوق وليد ، الثورة التونسية قراءة في الخلفيات الاقتصادية – الاجتماعية، في: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، قطر: منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012.

100- حامي الدين عبد العلي ، **الثورة الشعبية في تونس: مدى قابلية النموذج للتعميم**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2011.

101- حماد مجدي ، فهمي هويدي، زكي أحمد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة**، د ب ن: مركز دراسات الوحدة العربية، د س ن.

102- خدام منذر ، **أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي في عصر العولمة**، سوريا: منشورات وزارة الثقافة ، 2004.

103- خليفة عبد الرَّحمان ، **في علم السِّياسة الإسلامي**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1989.

104- دياب حافظ ، **سيد قطب الخطاب والإيديولوجيا** ، مصر: رؤية للنشر والتوزيع، 2010.

105- رمضان عبد العظيم ، **الإخوان المسلمون والتنظيم السري**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993.

106- رشوان ضياء وآخرون، **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، ط 3، مصر: مركز الأهرام للدراسات سياسية والاستراتيجية، 2006.

107- راشد باسم ، **المصالح المتقاربة، دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013.

108- راضي مهدي ، نوال عبد العزيز، **مصر والسودان في مفترق الطرق (1953- 1956)**، مصر: دار النهضة العربية، 1989.

109- زهر الدين صالح ، **الحركات الإسلامية وفهم الآخر**، لبنان: دار الساقي، 2012.

110- زبيدة سامي ، تر: عبد الإله النعيمي، **الإسلام الدولة والمجتمع**، سوريا: دار المدى للثقافة والنشر، 1995.

111- زكريا فؤاد ، **الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة**، مصر: دار فكر، .1986

112- سيد أحمد رفعت ، **الحركات الإسلامية في مصر وإيران**، مصر: سنا للنشر، 1989.

113- سلطان جاسم ، **أزمة التنظيمات الإسلامية (الإخوان نموذجا)**، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

114- سيد قطب، **نحو مجتمع إسلامي**، ط 5، لبنان: دار الشُّروق، 1982.

115- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط 5، الجزائر: دار هومة، 2007.

116- شاهين عماد الدين ، **الإسلام السياسي في مصر**، د ب ن : مركز دراسات السياسة الأوروبية، 2007.

117- شاهين عماد الدين ، "الثورة المصرية: قوة التعبئة الجماهيرية روح ميدان التحرير"، في: في: الصواني ولاريمونت (محرران)، تر: لطفي زكراوي، **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**، لبنان: منتدى المعارف، 2013.

118- شماخ عامر ، **هذه مبادئنا...وتلك غايتنا الإخوان المسلمون من نحن؟ ...وماذا نريد؟**، مصر: دار الصحوات للنشر والتوزيع، 2011.

119- شمس الدين إسماعيل صالح ، **أسباب سقوط حكم الإخوان**، مصر: شمس للنشر والإعلام، 2014.

120- طرشونة لطفي ، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/ يناير، في: **مجموعة مؤلفين: ثورة تونس الأسباب السياقات والتحديات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

121- ظاهر تركي ، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر**، ط 2، لبنان: دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، 1992.

122- عماد عبد الغني ، **الحركة الإسلامية في الوطن العرب (المجلد الأول)**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، .2013

123- عشماوي علي ، **التاريخ السري للجماعة الإخوان المسلمين**، ط2، مصر: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، .2006

124- عبد الرزاق يوسف عبد الله سعيد ، **محمود النقراشي ودوره في السياسة المصرية وحل جماعة الإخوان المسلمين(1888-1948)**، مصر: مكتبة مدبولي، .1995

125- علاني أعلية ، صلاح الدين الجورشي، **من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين الإسلام السياسي في تونس**، ط3، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسار للدراسات والبحوث، .2011

125- عبد الحليم محمود علي ، **وسائل التَّربية عند الإخوان المسلمين**، ط 4،مصر: دار الوفاء للطِّباعة والنَّشر، .1990

127- عبد الحليم محمود ، **الإخوان المسلمين أحداث صنعت التاريخ، الجزء الأول 1928- 1948**، ط 5، مصر: دار الدعوة، 1994.

128- عسَّاف محمد ، **مع الإمام الشَّهيد حسن البنَّا**، مصر: الهيئة العامَّة لمكتبة الإسكندرية،.1993

139- عبد الفتاح إسماعيل ، **محمود منصور هيبة، النظم السياسية وسياسة الإعلام**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، .2004

130- عبد الخالق جودة ، مصطفى السيد، " التنمية والديمقراطية في مصر في مصيدة الحكم الثيوقراطي"، في: إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، .2011

131- عبد المنعم أحمد فارس ،**السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805- 1987**، مصر: الهيئة العامة للكتاب، .1993

132- عبده محمود ، **أزمة التمكين دراسة في التجربة الإسلامية في مصر (2012- 2013)**، لبنان: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، .2016

133- عبد الفتاح نبيل، **النخبة والثورة الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية سياسات التحول في مصر**، مصر: دار العين للنشر، .2013

134- عبد ربه أحمد ، زياد حافظ وآخرون، **حال الأمة العربية، 2012- 2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، .2013

135- عروب هند ، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**، المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع،2009.

136- عبد الرحيم حافظ ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

137- فيقان فؤاد، " الاقباط والعمل الاجتماعي في مصر آليات الاندماج والحضور المجتمعي"، في: علي ليلة، عصام عبد الله وآخرون، **الأقباط في مصر بعد الثورة**، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسار للدراسات والبحوث، .2012

138- قنديل رائدة ، غسان أبو حسن، **حركات الإسلام السياسي والغرب في القرن العشرين حزب الله انموذجا**، مصر: مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، .2008

139- كاريمان المغربي ، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى سيد قطب**، مصر: الهيئة العامة لدار الكتاب والوثائق القومية، 1997.

140- كيالي ماجد ، **ما بعد الثورات، التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية**، د ب ن : الشبكة العربية، د س ن.

141- لومان، نيكولاس تر: يوسف فهمي حجازي، **مدخل إلى نظرية الأنساق**، بغداد: منشورات الجمل، .2010

142- لؤي صافي، **الحرية والمواطنة والإسلام السِّياسي**، د ب ن: دار المجتمع المدني والدُّستور، .2012

143- ليتل توم ، **جمال عبد الناصر رائد القومية العربية**، لبنان: المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، 1959.

144- لبيض سالم ، " قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي مثال تونس 1957 – 1987 "، في: إبتسام الكتبي وآخرون، **الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

145- علي ليلة، " لماذا قامت الثورة بحث في أحوال الدولة والمجتمع"، في: آية نصار ، أحمد ربه وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012.

146- مورو محمد ، **الحركة الإسلامية في مصر من 1928 إلى 1993 رؤية من قرب**، مصر: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1994.

147- محمد محسن ، **من قتل حسن البنا؟**، مصر: دار الشُّروق،1987.

148- محمد مسعد محيى ، **كيفية كتابة الأبحاث والأعداد للمحاضرات**، ط 2، د ب ن: المكتب العربي الحديث، 2000.

149- منيسي أحمد ، **التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة حالات البحرين وسلطنة عمان وقطر**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009.

150- مصطفى هالة ، **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف**، مصر: وكالة الأهرام للتوزيع، 1992.

151- منيب عبد المنعم ، **دليل الحركات الإسلامية المصرية**، مصر: مكتبة مدبولي، 2010.

152- ماردیني زهير ، **اللدودان الوفد والإخوان**، لبنان: دار إقرأ ، 1985.

153- مايلز كوبلاند ، تر: خير مروان، **لعبة الأمم**، لبنان: مكتبة الزيتونة في العالم العربي، 1970.

154- مغيث كمال حامد ، **الحركة الإسلامية في مصر في العصر الحديث**، مصر: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، 1998.

155- مصطفى هالة ، **النظام السياسي والمعارضة الإسلامية في مصر**، مصر: مركز المحروسة، 1995.

156- مالكي احمد ، حسين الديماسي وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

157- مجدي حامد، عبد الإله بلقزيز، عبد اللطيف الهرماسي وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية:** دراسات في الفكر والممارسة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

158- نغم محمد صالح ، " **الحركات الإسلامية في المغرب العربي (المغرب، تونس ، الجزائر) دراسة لدورها السياسي في ظل التحولات الديمقراطية** ، السودان: الجنان للنشر والتوزيع ، 2010.

159- نصار آية ، أحمد ربه وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012.

160- نولي أكوديبا (محرر)، تر: أيمن السيد شبانة وآخرون، مراجعة وتقديم: نصر الدين، **الحكم والسياسة في إفريقيا السلطة السياسية** ،الجزء الثاني، مصر: الهيئة العامة لشؤون الأميرية، 2003.

161- نافعة حسن ، " **ربيع مصر** ": **بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو** ، لبنان: مؤسسة الفكر العربي،2014.

162- هلال علي الدين ، **النظام السياسي بين إرث الماضي وآفاق المستقبل (1981- 2010)**، مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2010.

163- هرماسي محمد عبد الباقي ، " الإسلام الاحتجاجي في تونس"، في كتاب جماعي: **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، ط5، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

164- هلال علي الدين ، **تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005**، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية، د س ن.

165- هلال نبيل ، **الاستبداد ودوره في انحطاط المسلمين**، مصر: دار الكتاب العربي، 2005.

166- همام جمال أمين ، **جماعة الإخوان المسلمين في مصر...الصعود والهبوط 1928 – 2013**، د ب ن: مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع، د س ن.

167- هلال علي الدين (محرر)، إبراهيم نصر الدين، أحمد حلواني وآخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

168- واعظي أحمد وآخرون، **الفكر السياسي الإسلامي وإشكاليات التطوير والمعاصرة**، لبنان: معهد الرسول الأكرم العالي للشريعة والدراسات الإسلامية، 2003.

169- يوشكلاتة رفيق عبد السلام ، " الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجا "، في: علي الخليفة الكواري، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

170- يونس شريف، **مسارات الثَّورة**، مصر: دار العين للنَّشر، 2012.

ث/ المجلات والدوريات:

171- إبراهيم صالح ، المتيوتي، " أصول البحث العلمي القانوني" ، **مجلة الفقه والقانون**، شوهد 2016/12/25، على الرابط:www.majalah.new.ma

172- إسماعيل علي سعيد ، " دور الأزهر في السياسة المصرية "، **مجلة كتاب الهلال**، العدد431، نوفمبر 1986.

173- العنابي خليل، " جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي"، **سياسات عربية**، العدد 4، سبتمبر، 2013.

174- الصولي علي بن محمد ،" الشأن الديني في تونس الجذور والمآلات"، **مجلة رؤية تركية**، العدد 1، 2014.

175- احمد محمد هيفاء ،" الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، **مجلة دراسات دولية**، العدد الثامن والخمسون، د ن س.

176- الجمعاوي أنور ، "الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة"، **مجلة عمران للعلوم الاجتماعية**، العدد 4، ربيع .2013

177- أبو اللوز عبد الحكيم ، " علاقة الحركات الإسلامية مع الأنظمة السياسية، الحالة التونسية (1981 – 1991)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 22،2009.

178- الرديسي حمادي ، " خمس سنوات على الثورات العربية...الانتقال الصعب : تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 18، 2016.

179- المنصف وناس ، "عناصر أولية للمقارنة بين الثورتين في مصر وتونس"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 34، ربيع، 2012.

180- العفيفي فتحي ، " الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المؤلمة دراسة في صناعة المستقبل "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 390، أوت 2011.

181- الرديسي حمادي ، " خمس سنوات على الثورات العربية...الانتقال الصعب : تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الدولة، **مجلة سياسات عربية**، العدد 18، 2016.

182- البحيري ولاء ، أبو الفضل الإسناوي، "الجغرافيا المحيرة: كيف تفكر التيارات الإسلامية في معضلة الإطار الإقليمي؟"، **السياسة الدولية**، العدد 188، المجلد 47، 2012.

183- السعيد حبيب كمال ،" تحت التشكيل: خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية"، **ملحق السياسة الدولية**، العدد 188، 2012.

184- الجويني بشير ، " الانتقال الديمقراطي في تونس: دستور الجمهورية الثانية وتحديات الصياغة (حزب حركة النهضة أنموذجا)"، **مجلة رؤية تركية**، العدد 1، السنة 3، 2014.

185- إسماعيل وائل محمد ، " الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية** ، المجلد ، العدد 33، 2011.

186- احمد محمد هيفاء ،" الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، **مجلة دراسات دولية**، العدد الثامن والخمسون، د ن س.

187- الجمعاوي أنور ، " الثورات العربية الوعد والإنجاز والآلات "، **مجلة الديمقراطية**، العدد 5، 2013.

188- الغنوشي راشد ،" العلمانية وعلاقة الدين بالدولة "، **مجلة رؤية فكرية**، العدد2، 2012.

189- الصواني يوسف محمد ، "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 416، 2013.

190- الحبيب سهيل ، " الثورة على دولة الاستقلال وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الأيديولوجي التونسي المعاصر: جذور الدولة في المسار الانتقالي الحالي" ، **مجلة عمران**، العدد 6، 2013.

191- العاشوري السعدي رنا ، التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 434، أفريل 2015،شوهد 2017/09/16:

http://www.Caus.org.lb/pdf/EmagazineArtciles/mustaqbal-434-rana-a13als3di.pdf.

192- الصواني يوسف محمد ، ، "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 416، 2013.

193- بن يونس كمال، " التهميش الشامل عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011.

194- جبريل جمال ، "الدستور الصناعة والمضمون"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 2، 2013.

195- حافظ زياد ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 385، مارس 2011.

196- جبرون امحمد ، " الإسلاميون في طور تحول : من الديمقراطية الأداتية إلى الديمقراطية الفلسفية (حالة حزب العدالة والتنمية المغربي) " ، **مجلة تبين**، العدد 3، 2013.

197- ديهوم علي محمد مصطفى ، " حركات الإسلام السياسي "، **مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية**، العدد الثاني، 2013.

198- رانيه محمد طاهر،" الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، **مجلة رؤية تركية**، شتاء 2013.

199- رجب إمان أحمد ، وخالد حنفي وآخرون، " الدولة: الأطر التحليلية لفهم التحولات الكبرى في مراحل ما بعد الثورات "، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 189، يوليو 2012.

200- زيادة رضوان ، " كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 30، السنة 2011.

201- سامح عبد، " الحركات الإسلامية في العالم "، **مجلة مراصد كراسات علمية**، العدد 11، 2012.

202- سلامة غسان ، " عن تونس "، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 384،2011.

203- شحاتة دنيا ، مريم وحيد، " محركات التغيير في الوطن العربي "، **السياسة الدولية**، المجلد 184، العدد 184، أفريل 2011،

204- شوبكي عمرو ، " الحركات الاجتماعية في الوطن العربي "(مصر- المغرب- لبنان- البحرين)، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 314، 2011.

205- عبد ربه أحمد ، " الصراعات في مصر بعد الثورة محاور ومآلات"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51، 2013.

206- فوزي سامح ، "الجماعة المعزولة"، **مجلَّة العرب الدُّولية**، العدد1586، أغسطس- آب 2013.

207- قطب سيد ، " إذا لم تكن ثورة فحاكموا محمد نجيب "، **مجلة روز اليوسف**، 8 أغسطس، العدد 1262، 1952.

208- مصطفى محمود مصطفى إبراهيم، " الحضرية وإعادة صياغة الشخصية العربية بعد إندلاع ثورات الربيع العربي" ، **حوليات آداب عين شمس**، المجلد 44، عدد أبريل- يونيه 2018.

209- مجيب مي ، " الأقباط في الصراع السياسي والاجتماعي"، **مجلة الديمقراطية**، العدد 51، 2013.

210- مرزوقي عمر،" حركيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي قراءة في المؤشرات الدولية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 5، 2013.

211- محمد إسماعيل وائل ، " الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الديمقراطية في الوطن العربي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المجلد ، العدد 33 ، 2011.

212- مجلة الحوار، "الاقتصاد المصري من عهد عبد الناصر إلى عهد مبارك "، 2011/11/15، شوهد 2018/02/18:

http//alhiwarmagazine.blogspot.com/2011/11/blog-post-1286.html

213- ناجي عبد النور، " الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي "، **المستقبل العربي**، العدد.387، 2011.

214- يوسف بشَّار حسين ووجيه عفدو علي، "مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية"، **مجلَّة أبحاث كلية التَّربية الأساسية**،العدد1، 2011.

215- يوسف بشار حسن ، "الجماعات الإسلامية في مصر في عهد محمد أنور السَّادات"، **مجلَّة أبحاث التَّربية والعلم**، العدد2، 2008..

ج/ الندوات والأبحاث:

216- الغنوشي راشد ، مداخلة في: يوسف لصواني، عبد الإله بلقزيز، الثورة والإنتقال في الوطن العربي: **نحو خطة طريق بحوث ومناقشات الندوة الفكرية** التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية / بيروت، 2012.

217- الشخلي عبد القادر ، **البحث العلمي المؤسسي** ، المؤتمر العربي الثالث للبحوث الإدارية والنشر، مصر، 15/14 مايو 2013.

218- أوتاوي مارينا، عمر حمزاوي، **الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين**، لبنان: مؤسسة كاريغي لسلام الدولي، 2007.

219- بروان ناثان ، وكاري روز فيسكي، تر: الزيتونة، **مصر بعد الثورة وجهتا نظر**، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والإشارات، 2011.

220- بروك ستيفن ، " السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية "، في: **الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد 2011**، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2013.

221- حمدي عبد الرحمن ، " التحول الديمقراطي في الوطن العربي خلال التسعينات"، **ندوة علمية:** جامعة آل البيت في الفترة 1999/11/30-1999/12/1، الأردن.

222- زناتي أنور محمود ، **مصر 2013**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

223- صالح محسن ، ربيع الدنان، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.

224- صايغ يزيد ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، لبنان: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012.

225- عوض محمد ، " الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري: 2001- 2011"، **ورقة عمل إلى الندوة الإقليمية**، القاهرة 16 إبريل/ نيسان 2011،

226- عاطف عبد الباقي إيمان ، **مصر خلال 100 يوم الأولى للرئيس محمد مرسي**، د ب ن: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية، 2013.

227- عثمان طارق ، **ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي العربي**، د ب ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

228- فساطوي عمر ، **النساء في مرحلة التحول الديمقراطي في تونس من المجلس التأسيسي إلى البرلمان**، مؤتمر: مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، لبنان: مؤسسة فريدريش إيبرت ومساواة/ مركز دراسات المرأة، 16/18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

229- كوفمان ويتس تمارا ، تر: الزيتونة (29)، **الأحزاب الإسلامية ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية**، د ب ن: سلسلة ترجمات الزيتونة، 2008.

230- كرعود أحمد ، تونس: ثورة " الحرية والكرامة "، في: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، د ب ن: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية/ شرق الكتاب، 2013.

231- متولي سمية ، "الحركات الاجتماعية الجديدة وإعادة تعريف سياسي"، في: إكرام بدر الدين، **الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية**، مصر: أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، 2011.

232- مالكي امحمد ، **الإسلاميون وإدارة التعددية والتوافق السياسي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2012.

233- ماركس مونيكا ، **أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي، الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟**، الولايات المتحدة الأميركية: معهد بروكنجز، 2014.

234- ويكام كاري روسفسكي ، عرض: خليل العنَّابي، **الإخوان المسلمين... تطوُّر حركة إسلامية**، ،(الولايات المتَّحدة الأمريكية: مطبوعات جامعة رنيستون،2013.

ح)- الدراسات:

235- الفريق البحثي منتدى البدائل العربي للدارسات، **الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي**، مصر: منتدى البدائل العربي للدارسات، المعهد البولندي للشؤون الدولية، د س ن.

236- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، **الربيع العربي الخلاص من الاستبداد**، د ب ن ، د س ن.

237- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، **الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم العربي**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2002.

238- مركز الجزيرة للدراسات، تونس: النهضة تستلم القيادة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011.

239- وحدة تحليل السياسات، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

خ)- رسائل ماجستير:

240- بوروني زكرياء، " **النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر**"، "، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2016.

241- دحماني مولود،" **أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة من مراحل التحول السياسي دراسة مقارنة : تونس وليبيا 2011-2015** "، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2016.

242- عبد الرحمن يوسف سلامة بعنوان: " **التجربة التونسية والتحول الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر 2010**"،"رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2016.

د)-الروابط الإلكترونية:

243- السعدي أحمد محمد سعيد ، **الدولة المدنية وموقف الإسلام منها**، شوهد 2016/12/26:
https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/495952

244- النمنم حمدي، بحث بعنوان سيد قطب ديكتاتورية عادلة ونظيفة وشريفة، المصري اليوم، 2005/12/29، شوهد 2017/09/28:

https://to.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=20850

245- إخوان أولاين: **شرح سالة هل نحن قوم عامليون**، شوهد 2018/02/20:

https://www.ikhwanonline.com/article/236789/

246- الشامخي فتحي ، " المديونية الخارجية والثورة التونسية "، **الحوار المتمدن**، العدد 3749، 2012/06/05، شوهد 2018/01/22:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=310581

247- العيادي خالد ، **تنامي الدور القطري في المنطقة : الأسس والمرتكزات**، 2011/12/26، شوهد 2019/01/25: https://sadaalwatan.com

248- الفقيه إحسان ، " **فشل الديمقراطيات في الوطن العربي بعد ثورات الربيع (تحليل)**" ، 2019/02/05، شوهد 2019/03/15:a.com.tr/ar/1384019

249- البنا حسن ، مجموعة رسائل الإمام، **رسالة دعوتنا**، شوهد 2018/02/16:

https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

250- الجورشي صلاح الدين ، **السفراء الأوروبيون يرفعون البطاقة الحمراء أمام الجميع في تونس**، سويسرا بالعربي swissinfo.ch، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2013، شوهد 2019/03/20:
https://www.swissinfo.ch/ara

251- أيوب خليل ، موقف الإتحاد الأوروبي من الثورات العربية، **الحوار المتمدن**، العدد 3564، 2 كانون الأول/ ديسمبر 2011، ، شوهد 2019/03/20:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

252- البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي بتونس النهضة، شوهد 2019/04/20:

https://www.ikhwanwiki.com

253- النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين، شوهد 2019/04/20:

https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

254- النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين، شوهد 2019/04/20:

https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

255- البيان التأسيسي لهيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس، شوهد 2019/04/20:
https://nachaz.org

256- البيان التأسيسي لحزب الحرية والعدالة شوهد 2019/04/20:

https://ikhwanonline.com/article/84541

257- بكر علي، " التنظيمات الجهادية في سيناء والأمن القومي المصري"، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط، العدد 62، 2014، شوهد 2018/04/10:
http://ncmes.org/ar/publications/middle.east-paers/163

258- بن محفوظ هيكل ، "تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال 2013"، شوهد 2019/01/25 :

https://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Tunisia_in_2013_1.pdf

259- "ثورة 25 يناير في مصر، وتداعياتها، شوهد 2018/03/25:

http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Thwra25Jan/sec03.doc_cvt.htm

260- حسين حسن أحمد ، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني دراسة في استراتيجية بناء النفوذ السياسي والاجتماعي والتعلغل الفكري**، 23/ 09/ 2017: www.kotobarabia.com

261-حركة النهضة التونسية، **النظام الأساسي لحركة النهضة**، تونس: المؤتمر التاسع المنعقد من 16/12 تموز/يوليو2012، شوهد يوم 2017/08/15:

http://www.slideshare.net/Ennahdha/ss-13961680

262- حسيب خير الدين ،" تونس...إلى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعا "، **جريدة رأي اليوم**، 25 سبتمبر 2015، شوهد 2018/12/25: https://www.raialyoum.com

263- حسين محمود، "لهذه الأسباب ثار المصريون على مرسي"،28يونيو2015،شوهد 2018/12/25:

https://www.youm7.com/story

264- رسائل الإمام الشهيد حسن البنا: **رسالة التعليم**، شوهد https://albanna.life:2018/02/16

265- رسائل الإمام الشهيد: **رسالة المؤتمر الخامس**، شوهد https://albanna.lif:2018/02/16

266- سياسة الملك فاروق تجاه الإخوان المسلمين، شوهد 2017/09/25:

https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

267- سرحان همام ، الإعلان الدستوري يضع مصر على صفيح ساخن، 26 نوفمبر 2012، شوهد 2018/12/25:

https://www.swissinfo.ch/ara

268- شفير شفيق ، **الإسلاميون في الواقع السياسي العربي**، 2018/04/07: www.aljazeera.net

269- علامات فتور العلاقات المصرية- السعودية"، **ساسة بوست**، 2016/10/10، شوهد 2019/01/15:

https://www.sasapost.com/conflicts-between-egypt-and-saudi-arabia

270- قنديل محمد مختار ، محمود خليفة جودة، " أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا"، **الحوار المتمدن**، العدد 3404، 22 جوان 2011، شوهد 2019/03/25:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264337

271- كايسي كيفن ، **فشل إستراتيجية مد اليد إلى السلفين في تونس**، مركز كارنيغي لدراسات السلام الـــــــــــــــــــــــدولي، 21/أوت 2013، شـــــــــــــــــــــــــوهد 2018/09/15: https://carnegieendowment.org/sada/52729

272- لينش مارك ، " آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان "، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق 282-الأوسط، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2016، شوهد 2019/03/20:

https://carnegie-mec.org/2016/12/16/ar-pub-66511

273- لوراكوكو، "الرَّئيس المصري الجديد"، ،(10 يوليو 2012)، شوهد 2018/03/25: www.cimicweb.org

274- مونسون زياد ، "**الحشد الإسلامي: نظرية الحركة الاجتماعية والإخوان المسلمون في مصر**"، www.ikhwanwb.com:2017 /09 /09

275- متولي محمد ، "الاقتصاد المصري في عهد مبارك...بين ادعاءات "المخلوع" وحقائق التاريخ"، شوهد 2018/03/25: https://www.elwatannews.com/news/details/538239

276- مجلة الحوار، "الاقتصاد المصري من عهد عبد الناصر إلى عهد مبارك "، 2011/11/15، شوهد 2018/02/18:

http//alhiwarmagazine.blogspot.com/2011/11/blog-post-1286.html

277- محارب محمود ، "إسرائيل والثورة المصرية" تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات"، 2011/04/21، شوهد 2019/01/25:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Israel_and_the_Egyptian_Revolution.aspx

278- محمود علي عبده ، " الثورة التونسية الأسباب.. عوامل النجاح ...النتائج "، شوهد 2018/03/25:

https://www.sis.gov.eg/newvr/34/8.htm

279- مركز الجزيرة للدراسات، تونس: النهضة تستلم القيادة، 1 نوفمبر 2011، شوهد 2019/03/10:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/361

280- مبادرة جماعة الإخوان المسلمين للإصلاح الداخلي في مصر،

شوهد 2019/04/20: https://www.aljazeera.net/2005/05/16/

281- هلال علي الدين ، نفين مسعد، النظم العربية قضايا الاستمرار والتغييرر، شوهد 2016/12/25: www.kotbarabia.com

282- يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي، 06/10 /2017:

https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

283- (_ ، _) ،" أبرز نقاط الخلاف في الدستور المصري المطروح للاستفتاء"، 2012/12/14، شوهد 2018/12/28: https://www.alhurra.com/egypt

284- (_، _)، السعودية والإخوان علاقة مضطربة، 7 يوليو 2013، شوهد 2019/01/10: http://www.alquds.co.uk/?p=61110

ثانيا/ باللغة الإنجليزية:

A/Reports :

285- Amr Hamzawy , Nathan J. Brown , **The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment,** Carnegie Middle East Center , 2010.

286- F.Gregory Cause, « Saudi Arabia in the New Middle East »,**Councilon on Foreign Relations**,council Special Report,no.63, 2011.

287- Jan Woischnik , Philipp Müller , **ISLAMIC PARTIES AND DEMOCRACY IN INDONESIA INSIGHTS FROM THE WORLD'S LARGEST MUSLIM COUNTRY** , KAS INTERNATIONAL REPORTS , 2013.

288- Nadine Abdalla , **The Awakening of the Civil Society in the Mediterranean Social Protests in Egypt before and after the 25 January Revolution: Perspectives on the Evolution of their Forms and Features** , Cairo : Arab Forum for Alternatives Studies (AFA) , 2012.

289- Nicholas Collins , **voices of Revolution: Conversations with Tunisia's Youth** , Prepared for the National Democratic Institute , conducted March 11 to 24, 2011.

290- Ridha Kéfi , **Tunisia: Civil Society, the Driving Force behind the Democratic Transition** , IEMed. Mediterranean Yearbook 2015.

291-Thomas Schiller , **TUNISIA – A REVOLUTION AND ITS CONSEQUENCES** , KAS INTERNATIONAL REPORTS , 2011.

292- Workshop Report , **Egypt in Transition ,** Middle East and North Africa Programme , 2011.

B/Books :

293- Amit Pandya, Ellen Laipson, **Islam and Politics Renewal and Resistance in the Muslim World,** the Henry L. Stimson Center, 2009.

294 – Are Knudsen, **Political Islam in the Middle East,** Chr. Michelsen Institute , 2003.

295- Amr Hamzawy , Nathan J. Brown , **The Egyptian Muslim Brotherhood: Islamist Participation in a Closing Political Environment,** Carnegie Middle East Center , 2010.

296- Ahmed Driss , **The Revolution in Tunisia – an Opportunity for a Real Change.**

297- Anna Antonakis-Nashif , Tunisia's Legitimacy and Constitutional Crisis The Troika Has Failed , **stiftung Wissenschaft und Politik** , German Institute for International and Security Affairs , 2013.

298-Anthony Dworkin , **TUNISIA'S ELECTIONS AND THE CONSOLIDATION OF DEMOCRACY ,** EUROPEA N COUNCIL ONFOREIGN RELATONS , 2014.

299- Alexis Arieff , Carla E. Humud , **Political Transition in Tunisia** , Analyst in Middle Eastern and African Affairs October 22, 2014.

300- Anna Louise Strachan , Drivers Of Conflict in Tunisia : An annotated bibliography , (K4D) knledge,evidence and learning for development , 2017.

301- Ashraf El-Sherif , **THE EGYPTIAN MUSLIM BROTHERHOOD'S FAILURES Part 1 of a series on political Islam in Egypt** , Carnegie Endowment for International Peace , 2014.

302- Chris TOWNSEND , **CIVIL-MILITARY RELATIONS IN TUNISIA AND LIBYA THROUGH THE ARAB SPRING** , Middle East Foreign Area Offi cer.

303-George Sadek ,**The Role of Islamic Law in Tunisia's Constitution and Legislation Post-Arab Spring**, The Law Library of Congress, Global Legal Research Center, 2013.

304- Jeffrey Martini, Dalia Dassa Kaye, Erin York, **the Muslim Brotherhood, Its Youth, and Implications for U.S. Engagement,** RAND: NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION, 2012.

305- Michelle Paison,!**e History of the Muslim Brotherhood The Political, Social and Economic Transformation of the Arab Republic of Egypt.**

306- Maria SYED , **EXPlOring the Causes of Revolutions in Tunisid and Egypt.**

307- Maha Yahya , **GREAT EXPECTATIONS IN TUNISIA** , Carnegie Endowment for International Peace , 2016.

308- Rached GHANNOUCHI , **The evolution of Political Islam during the transition.**

c/Patrols :

309- Ahmed El-Sayed , « Post-Revolution Constitutionalism: The Impact of Drafting Processes on the Constitutional Documents in Tunisia and Egypt » , **Journal of Islamic and Middle Eastern Law** , (EJIMEL), Vol. 2 (2014).

310- Samer Matta, Simon Appleton and Michael Bleaney , **The Impact of the Arab Spring on the Tunisian Economy** , CREDIT Research Paper , No. 15/09.

311- Emad El-Din Shahin , **Political Islam in Egypt** , CEPS Working Document No. 266/May 2007.

312– MEHDI MOZAFFARI, **What is Islamism? History and Definition of a Concept** , Totalitarian Movements and Political Religions, Vol. 8, No. 1, 17–33, March 2007.

313- Maria Cristina Paciello , **Tunisia: Changes and Challenges of Political Transition Maria Cristina Paciello** , MEDPRO Technical Report No. 3/May 2011.

314- Indrani Talukdar , « Russia's Reaction on the Egypt Crisis » , **ICWA View Point** , 29 october 2013,

D/University theses :

315- Anne Alexander, **Brothers-in-arms? The Egyptian military, the Ikhwan and the revolutions of 1952 and 2011** , University of Cambridge1.

316– Abdel Monem Said Aly , **STATE AND REVOLUTION IN EGYPT: THE PARADOX OF CHANGE AND POLITICS**, Brandeis University , Crown Center for Middle East Studies , January 2012.

317- André Chiesa , **A New Era? Civil society and the Tunisian revolution**, Lund University :Department of Political Science.

318- Abdel Monem Said Aly , **Deciphering Abdel Fattah el-Sisi : President of Egypt's Third Republic ,** Brandeis University , Crown Center for Middle East Studies , 2014

319- Ahmed A. M. Atawnaa, Mohammad Redzuan Othman , **Obstacle Faced the Democratic Transition in Egypt in MuhammadMursi Era**,Malaysia :University of Malaya, Kuala Lumpur 50603, 2015.

320- baghgat korany, **egypt's overdue reform: A prototype of the middle east to come?,** (Egypt: American university in cairo, Egypt).

321- Sarah J. Feuer, **Islam and Democracy in Practice: Tunisia's Ennahdha Nine Months In,** crown center for Middle East Studies, Brandeis University, 2012.

322- Sarah Yerkes , Sharan Grewal , Sabrina Zouaghi , **ISLAM AND POLITICS IN POST-2011 TUNISIA** , Rice University's Baker Institute.

323 - Steven Brooke , **The Muslim Brothood's social outreach after the Egyptian coup** , University of Texas at A , 2015.

324- Eva Bellin , **Drivers of Democracy: Lessons from Tunisia** , Brandies University : Crown Center fo Middle East Studies.

325- Ellen Lost , **Elections in transition: change and continuity** , Yale University , 2014.

326- Gawhry, Lilas N , **Assessing the Impact of Social Media on the 25 January 2011 Egyptian Revolution ,** Monterey, California : Naval Postgraduate School, Calhoun: The NPS Institutional Archive Dspace Repository.

327- Guenaien, Moez , **Egypt's failure to transition to democracy under the Muslim Brotherhood** , Monterey, California: Naval Postgraduate School , 2014.

328- Marc Lynch , **The Brotherhood's Dilemma** ,Brandeis University : Crown Center for Middle East Studies, 2008.

329 - Mohamed Chafik Sarsar, TUNISIA: REVOLUTION AS A NEW FORM OF POLITICAL TRANSITIONPERSUASION, Tunis : Manar University , 2013.

330 - Marc Lynch , **The Brotherhood's Dilemma** ,Brandeis University : Crown Center for Middle East Studies, 2008.

331 – Tarek Masoud , **THE MUSLIM BROTHERHOOD** , Testimony Ph.D , John F. Kennedy School of Government , Harvard University.

E/Research :

332-Jeremy M. Sharp , **Egypt: The January 25 Revolution and Implications for U.S. Foreign Policy** , Congressional Research Service , 2011.

333– Paul Amar , Egypt After Mubarak , **THE Nation** , This article appeared in the May 23, 2011.

F/Links :

334- Mustapha Rouis and Olga Shomkhmadova, « **Arab Aid on the Rise 2011-2016** »,Quick Notes Series,n.163,World Bank,February 2018, accessed on 10/01/2019 :

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29398/123735-BRI-PUBLIC-QN-163.pdf?sequence=1&isAllowed=y

ثالثا/ باللغة الفرنسية:

A / Rapports :

335- Carine Lahoud Tatar, **Les Frères musulmans dans les monarchies du Golfe : entre intégration politique et répression,** FON D AT I ON pour la RE CH E R C HE S TR AT É GI QUE , 2007.

336– DIRECTION GÉNÉRALE DES POLITIQUES EXTERNES DE L'UNION , **ANALYSE COMPARATIVE DES PROCESSUS CONSTITUTIONNELS EN ÉGYPTE ET EN TUNISIE –** ENSEIGNEMENTS TIRÉS - APERÇU DE LA SITUATION CONSTITUTIONNELLE EN LIBYE , ELBAKJ HERMASSI , **UÉTAT TUNISIEN ET LE MOUVEMENT ISLAMISTE ,** Annu.aire de t'Afrique du Nord , Editions du CNRS .

337- Duncan Pickard , La mise en place de la nouvelle Constitution tunisienne, Dossier : des révolutions aux constitutions , 2014.

338- ELBAKJ HERMASSI , **UÉTAT TUNISIEN ET LE MOUVEMENT ISLAMISTE ,** Annu.aire de t'Afrique du Nord , Editions du CNRS.

339- Elyès GHANMI , BREF APERÇU THEMATIQUE La transition tunisienne en crise , DIRECTION GÉNÉRALE DES POLITIQUES EXTERNES , DÉPARTEMENT THÉMATIQUE , 2013.

340 - Eric Gobe, Larbi Chouikha, La Tunisie politique en 2013 : de la bipolarisation idéologique au " consensus constitutionnel " ? , HAL Id: halshs-01211136 , Submitted on 3 Oct 2015.

341- Elyès GHANMI , BREF APERÇU THEMATIQUE La transition tunisienne en crise , DIRECTION GÉNÉRALE DES POLITIQUES EXTERNES , DÉPARTEMENT THÉMATIQUE , 2013.

342- ET LA GOUVERNANCE DU SECTEUR DE LA SÉCURITÉ , (DCAF) est une organisation internationale basée en Suisse , 2015.

343- FATIHA KAOUÈS, QUI SONT LES FRÈRES MUSULMANS ?, OBSERVATOIRE GEOPOLITIQUE DU RELIGIEUX, 5 OCTOBRE 2011.

344- François Siino, Insupportables successions. Le temps politique en Tunisie de Bourguiba à la révolution, HAL Id: halshs-00981518, 2014.

345- Rapport Afrique du Nord/Moyen-Orient N°37, COMPRENDRE L'ISLAMISME, 2005.

346- George LOUCAIDES , La transition politiqueen Tunisie , Commission des questions politiques et de la démocratie , 2017.

347- Maha Yahya , GREAT EXPECTATIONS IN TUNISIA , Carnegie Middle East Center , 2016.

348- (_ , _) , Révolution tunisienne : enjeux et perspectives économiques1 , AfDB -Design, External Relations and Communication Unit/YAL , 2010.

349- (_ , _) , A QUIET REVOLUTION: THE TUNISIAN MILITARY AFTER BEN ALI , Carnegie Middle East Center , 2016.

350- (_ , _) , TUNISIE Situation sécuritaire , COMMISSARIAT GÉNÉRAL AUX RÉFUGIÉS ET AUX APATRIDES.

B/ Les livres:

351- Ben Abdesselem Sélim . **Tunisie, deux mois après la Révolution.**

352 - Dimiter CHALEV , Mazen SHAQUOURA , Abou ABASS , **Rôle des Nations Unies dans le processus constitutionnel tunisien et résultat en termes de garanties relatives aux Droits de l'homme.**

353- François Guay-Racine , **ANALYSE DU RÔLE DES ACTEURS DANS LA CRISE ACTUELLE EN ÉGYPTE.**

354- Hédi ABDELKEFI , **La Constitution: évolution d'un texte.**

355 - Hélène Legeay , **Tunisie. Justice, année zéro.**

356- Jonathan MURPHY , **Contestation et création de légitimités dans le cadre de la Transition démocratique tunisienne .**

357 - Mohammed Hachemaoui , **La Tunisie à la croisée des chemins Quelles règles pour quelle transition?** , Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs , 2013.

358- SARAH BEN NÉFISSA , **TEMPS ÉLECTORAL, TEMPS RÉVOLUTIONNAIRE ET IDIOME ISLAMISTE EN.**

359 - Salah Eddine AL JOURCHI , **Structure et évolution du paysage politique pendant la transition .**

360 – Sharan Grewal , **Tunisian democracy at a crossroads.**

361 – Wided Boujeh , Nassreddine Harzallah, Arnold Luethold , **LA CONSTITUTION TUNISIENNE DU 27 JANVIER 2014.**

362 - (_ , _) , **Les Frères Musulmans dans le monde arabe et les communautés islamiques d'Europe occidentale.**

363– (_ , _) , Building Bridges : Connecting Civil Society in North Africa , 2013 .

364 – (_ , _) , **Egypt: Muslim Brotherhood ,** Country Information and Guidance , 2016.

c/ Patrouilles :

365 - AMEL BENNYS , ONDE DE CHOC DANS LE MONDE ARABE , **Le Monde diplomatique ,** N° 683 , Février 2011.

366 - Béatrice Hibou , LE MOMENT REVOLUTIONNAIRE TUNISIEN EN QUESTION : VERS L'OUBLI DU MOUVEMENT SOCIAL ? , **CERI-SciencesPo.**, 2011.

367 - Denis Bauchard , **Les défis de l'Égypte du président Sissi** , Crisis Group Middle East and North Africa Briefing N°37, 5 juin 2014.

368 - Husam TAMMAM, Patrick HAENNI, **LES FRÈRES MUSULMANS ÉGYPTIENS FACE À LA QUESTION SOCIALE : AUTOPSIE D'UN MALAISE SOCIO-THÉOLOGIQUE,** Institut Religioscope , Etudes et analyses – N° 20 – Mai 2009.

369 - Jean- François Daguzan, POURQUOI LA TUNISIE PRODUIT-ELLE AUTANT DE JIHADISTES ?,**EUROMeSCO PoliCy brief** , No. 68, 27 January 2017.

370- Khadija Mohsen-Finan , Tunisie : élections sur fond de politique de dialogue Le nouveau président maintient une ligne politique équivoque : en vantant les mérites d'une politique consensuelle, il continue à diaboliser Ennahda pour mobiliser ses troupes , **IDEES POLITIQUES** , 2015.

371 - Mansour Sayah , Le printemps tunisien et le devenir du mouvement contestataire , Synergies Monde arabe , n° 8 , 2011.

372 - Sarah Ben Néfissa , RÉVOLUTION CIVILE ET POLITIQUE EN ÉGYPTE. LA DÉMOCRATIE ET SON CORRECTIF **La Découverte |** « **Mouvements** » , No 66 , 2011.

373 – Youssef El-Chazli , UNE LECTURE DE LA « RÉVOLUTION ÉGYPTIENNE » , **CERI-SciencesPo** , 2011.

374 - Witold Mucha, Ahmed Khalifa ,**Les forces armées en EgyptePacificateurs avec date d'expiration ? ,** ASPJ Afrique & Francophonie - 1er trimestre 2014.

375 - (_ , _), Tunisie an I : les chantiers de la transition , **L'Année du Maghreb ,** VIII | 2012.

376 - (_ , _), TUNISIE: OBSTACLES AU PROCESSUS DE TRANSITION , Politique de sécurité: **analyses du CSS ,** Center for Security Studies (CSS), ETH Zurich , N° 135 , juin 2013.

377 – (_ , _), **L'Egypte un an après la destitution de Morsi** , Politique de sécurité: **analyses de CSS ,** No 158, Juillet 2014.

D/Thèses universitaires :

378 - André Chiesa , **A New Era? Civil society and the Tunisian revolution,** Lund University :Department of Political Science.

379 – Brahim Elmorchid , **PARTIS ISLAMISTES, POUVOIR ET ETAT PROFOND DANS LE MONDE ARABE: ANALYSE EN TERMES DU PRINCIPAL-AGENT** , Faculté de Droit, Marrakech , 2013.

380 - Daniel Bromberg , **TUNISIENNE Actes du colloque organisé le 14 janvier 2017** , Université Européenne de Tunis , Institut d'Etudes Politique de Tunis.

381 - Mohamed-Chérif Ferjani , **Gouvernabilité et démocratie Islam, démocratie et sécularisation ,** Université Lyon2 , 2006.

382 - Mohamed-Chérif Ferjani , **Islam, démocratie et sécularisation** , Université Lyon2 , 2006.

383 - Naïma El'Makrini , **Ennahda, un mouvement en voie de sécularisation ?,** Université catholique de Louvain , Centre Interdisciplinaire d'Études de l'Islam dans le Monde Contemporain , juin 2016.

384 - Meryem HOSNI , **L'alternative de la participation politique chez le mouvement islamique de l'unicité et de la réforme au Maroc** , Université de Montréal , Montréal, le 14 Juillet 2016.

E/ Recherche :

385- Franck Frégosi , Malika Zeghal , **Religion et politique au Maghreb : les exemples tunisien et marocain** , Policy Paper 11.

386 - Habib GUIZA , **Consolider la transition démocratique en Tunisie** , Association Club Mohamed Ali de la Culture Ouvrière, Tunis ,2018.

387 – Olfa Lamloum, **Tunisie: quelle « transition démocratique»** ?, *Dispositifs de démocratisation et dispositifs autoritaires en Afrique du Nord*, 2006.

388 - RIHAM SA YED OMAR **, LAWRENCE OLIVIER , TRANSITION VERS LA DEMOCRATIE: LE CAS DE L'ÉGYPTE EN 2005 : ECHEC OU RÉUSSITE?**, MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE PAR , UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL , 2007.

389 - Roman Stadnicki , **Les Frères Musulmans au pouvoir et la question urbaineen Égypte : un rendez-vous manqué?**,halshs.archives-ouvertes.fr, Submitted on 25 Sep 2015.

390 - Samir Amin, 2011 : le printemps arabe ? L'Égypte, **Journal des anthropologues** , Association française des anthropologues, Date de publication : 14 octobre 2012.

391 - Yasmine Farret , Entre révolution et répression : vers une transition démocratique au Moyen-Orient et en Afrique du Nord ? , **PEACEBUILD PAIX DURABLE** , Le Caire et Ottawa, le 2 Juin 2011.

F/Liens électroniques :

392- FRÉDÉRIC WEHREY, «La résurgence autoritaire: les autocrates insieux de l'Arabie saoudite», 15/04/2015 , accessed on 10/03/2019 at : https://carnegieendowment.org/2015/04/15/authoritarian-resurgence-saudi-arabia-s-anxious-autocrats-pub-59790.

393- kamel Jendoubi, « Relations Tuniso Européennes :vision,enjeux et pers pectives »,d/Euromed Droits (septembre 2017), p11, accessd an 25/03/2019,at :https://bit.ly/2HvTcQa.

394- (_ , _) , One year into Mohamed Morsi's term Manifold abuses and the systematic undermining of the rule of law 26/07/2013, accessed on 28/12/2018 : https://cihrs.org/one-year-into-morsis-presidencymanifold-abuses-and-systematic-undermining-of-the-rule-of-law/?lang=en

فهرس المحتويات:

مقدِّمة .....أ – ز.
الفصل الأول: حركات الإسلام السياسي في مصر وتونس.....12 – 55
المبحث الأول: الخلفية التاريخية لحركات الإسلام السياسي.....13.
المبحث الثاني: البناء الفكري لحركات الإسلام السياسي.....27.
المبحث الثالث: الامتداد السياسي والاجتماعي لحركات الإسلام السياسي.....41.
خلاصة واستنتاجات.....54-55.
الفصل الثَّاني: طبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والنظام السياسي في مصر وتونس.....56-83
المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في مصر وتونس.....57.
المبحث الثاني: المحددات التفسيرية لطبيعة العلاقة بين حركات الإسلام السياسي والأنظمة.....67.
خلاصة واستنتاجات.....82- 83.
الفصل الثالث: الممارسة السياسية لحركات الإسلام السياسي أثناء عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وتونس. 84-145
المبحث الأول: موقف حركات الإسلام السياسي من الديمقراطية.....85.
المبحث الثاني: طبيعة مسار الانتقال الديمقراطي.....105.

المبحث الثالث: واقع عملية الانتقال الديمقراطي..... .....131.
خلاصة واستنتاجات.....141-145

الفصل الرابع: أثر العامل الداخلي والخارجي في عملية الانتقال الديمقراطي.....146-200
المبحث الأول: وقف المسار الديمقراطي في مصر.....147.
المبحث الثاني: عملية التوافق السياسي في تونس.....158.
المبحث الثالث: الدور الإقليمي والدولي في عملية الانتقال الديمقراطي.....181.
خلاصة واستنتاجات.....200.
خاتمة.....201- 203.
قائمة الملاحق.....204-206
الملخص.....207-208
قائمة المراجع.....209 -248.

Université Mohamed BOUGARA – Boumerdès

Faculté des Sciences Politiques – Boudouaou

Département des Science Politique

Le Rôle des Mouvements de Islam Politique dans L'Opération de Transition Politique

(Etude Comparative : Mouvement de la Renaissance tunisienne, Les Frères musulmans en Egypte 2011-2019)

Thèse présenté pour compléter les exigences de l'obtention du Doctorat LMD en Sciences Politiques

Spécialité : relations internationales.

Préparé par l'élève : MAHFOUDH AIS

Supervisé par le Dr : DEROUICHE Djamel

Jury de Discussion:

1-M. Dr. Benseghier Abdeladhim, Professeur à l'Université de M'hamed Bougherra – Boumerdes……Président.

2- M. Dr. *DEROUICHE* Djamel, Professeur à l'Université de M'hamed Bougherra – Boumerdes …… Superviseur.

3- Dr.. Zoheir Bouamama, Maître de Conférences (A), Centre Universitaire de Tipasa…… Discuteur.

4- Dr .Ounoughi Mustafa, Maître de conférences (A), Université de Tizi Ouzou…… Discuteur.

5-Dr. Abdelhamid Mecheri, Maître de conférences (A), Université M'hamed Bouguerra – Boumerdes…… Discuteur.

Année universitaire : 2022/2023.